السياسة الفرنسية فى الجزائر

(من ١٨٣٠ إلى ١٩٦٠)

تأليف

الدكتور جلال يحيى

دكتوراه الدولة فى التاريخ الحديث المعاصر
مدرس بجامعة أسيوط وكلية المعلمين

دار المعرفة

السياسة الفرنسية في الجزائر

(من ١٨٣٠ إلى ١٩٥٩)

تأليف

الدكتور جلال يحيى

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
بمعهد الدراسات الأفريقية
بجامعة القاهرة

دار المعرفة
شركة ذات مسئولية محدودة
١٥ شارع صبري أبو علم بالقاهرة
[illegible]

السياسة الفرنسية في الجزائر

مقدمة

تناول كثير من الكتاب السياسيين والصحفيين وأساتذة التاريخ معالجة موضوع الجزائر ،وكان من الطبيعى أن ينقسموا إلى اتجاهات مختلفة نتيجة لصعوبة التزام الحياد فى مثل هذا الموضوع الشائك الذى تتعقد فيه الصلات والمصالح والمشاعر والأمانى .

وكان علينا كعرب ،نزلنا فى معركة مملة، ضد أعداء لا يستهان بقوتهم ، أن نعمل على الأقل على محاولة فهم هؤلاء الأعداء . ولن يكون ذلك إلا بدراسة أساليبهم ووسائلهم وسياستهم التى طبقوها ولا يزالوا يطبقونها فى هذا القطر العربى الشقيق المجاهد . علينا أن ندرس هذا الموضوع من جوانبه المتعددة ، دراسة واقعية ، نحاول الابتعاد بها ، ما أمكن ، عن المؤثرات والعواطف . ولن يكون هذا من جانبنا إصراراً على تجريد هذه المشكلة من جوانبها العاطفية ، بل كأساس أول ، يمكن الاستناد إليه فى تكتيل الشعور القومى والعربى ، لتأييد هذه المشكلة ، وإيجاد حل سليم لها ، تمشياً مع مصلحة الشعب الجزائرى وإخوانه من الشعوب العربية الأخرى ، بل حتى طبقاً لمصلحة الشعب الفرنسى نفسه الذى تدفعه حكوماته الاستعمارية دفعاً فى سبيل تنفيذ سياسة لا يربح منها إلا حفنة من رجال المال أو الصناعة أو المستوطنين فى شمال إفريقيا . ويدفع الشعب

الفرنسى نفسه عنا غالياً من الضرائب الباهظة ومن زهرة شبابه أمام مجاهدى الجزائر الصناديد .

كان هذا هو العامل الأساسى الذى دفعنى للكتابة فى هذا الموضوع ، وإخراج كتاب يمتاز بحياده التاريخى ، وتبسيطه لخطوط السياسة الاستعمارية الفرنسية فى هذا القطر .

ولقد ساعدتنى إقامتى فى فرنسا مدة سنوات طويلة ، وتتبعى هذه المشكلة ، ودراستى لأصولها ، واتصالى بعدد من المجاهدين الجزائريين وزعمائهم ، ساعدنى كل ذلك على أن ألم بكثير من خيوط المشكلة ، ودفعنى إلى ضرورة الكتابة فيها .

تتبعت مراحل المشكلة الجزائرية الواحدة بعد الأخرى : فبدأت بشرح حالة الإقليم الجزائرى قبل الغزو الفرنسى وتحدثت عنه باختصار منذ الفتح العربى وواصلت شرح الخطوط العامة لحالته فى العصور الإسلامية وعلاقاته بفرنسا بوجه خاص . ثم تكلمت عن احتلال فرنسا لمدينة الجزائر فى سنة ١٨٣٠ والأسباب التى تذرعت بها فرنسا للنزول فى الجزائر والاستيلاء عليها . ثم واصلت شرح سياسة فرنسا فى احتلال كل القطر الجزائرى وسياسة تفريقها بين القوى الوطنية الموجودة فيه حتى تأخذ الواحدة تلو الأخرى : من اتفاق مع الأمير عبد القادر إلى الاستيلاء على قسنطينية إلى العودة إلى محاربة عبد القادر نفسه بعد أن تضمن فرنسا سيطرتها على شرق الإقليم ،

بشكل يمنع الدولة العثمانية من مد يدالمعونة إلى المجاهدين الجزائريين .
ولقد واصلت فرنسا بعد ذلك سياسة التفريق بين القوى الوطنية ، حينما رأت التقرب واضحاً بين عبد القادر وسلطان المغرب الأقصى .

ولن يكون نجاح فرنسا فى تنفيذ سياستها ، إلا نتيجة لجهل العرب بسياسة فرنسا الاستعمارية ، ولإنقسامهم على أنفسهم بشكل يسمح للأجنبي الدخيل بالقضاء على القوى الوطنية المتفرقة ، الواحدة بعد الأخرى . وعلينا أن نتعلم من أخطاء الماضى حتى لا نقع فيها مرة جديدة ونؤخر معركتنا سنوات دون فائدة .

ولقد واصلت بعد ذلك شرح سياسة فرنسا فى التوغل فى الإقليم الجزائرى ومد حدوده جنوباً ومُلتفّة صوب الشرق والغرب ، بشكل يطوق كل من تونس ومراكش ويمهد للاستيلاء عليهما . ولم تهمل فرنسا بطبيعة الحال ، فى أثناء هذه المرحلة، سياسة القضاء على حركات المقاومة التى نشأت أمامها ، والقضاء عليها بسرعة وهى لا تزال فى بدايتها ، وفى شكل « جزر مقاومة » قبل أن يستفحل الداء وتعم حركة المقاومة الشعبية . ولقد نجحت فرنسا فى ذلك نتيجة لعدم تنظيم قوى المقاومة ، ولعدم اتحادها مع بعضها ، وتوقيت عملياتها ومدها بشكل يتعذر على الفرنسيين مواجهته .

ثم واصلت شرح سياسة فرنسا الإستعمارية فى نواحى الاستيطان وانتزاع الأراضى من القبائل والملاك العرب وإعطائها للمستغلين

بشكل يمنع الدولة العثمانية من مد يد المعونة إلى المجاهدين الجزائريين . ولقد واصلت فرنسا بعد ذلك سياسة التفريق بين القوى الوطنية ، حينما رأت التقرب واضحاً بين عبد القادر وسلطان المغرب الأقصى .

ولن يكون نجاح فرنسا فى تنفيذ سياستها ، إلا نتيجة لجهل العرب بسياسة فرنسا الاستعمارية ، ولانقسامهم على أنفسهم بشكل يسمح للأجنبي الدخيل بالقضاء على القوى الوطنية المتفرقة ، الواحدة بعد الأخرى . وعلينا ن نتعلم من أخطاء الماضى حتى لا نقع فيها مرة جديدة ونؤخر معركتنا سنوات دون فائدة .

ولقد واصلت بعد ذلك شرح سياسة فرنسا فى التوغل فى الإقليم الجزائرى ومد حدوده جنوباً ومُلتَفَّة صوب الشرق والغرب ، بشكل يطوق كل من تونس ومراكش ويمهد للاستيلاء عليهما . ولم تهمل فرنسا بطبيعة الحال ، فى أثناء هذه المرحلة ، سياسة القضاء على حركات المقاومة التى نشأت أمامها ، والقضاء عليها بسرعة وهى لا تزال فى بدايتها ، وفى شكل « جزر مقاومة » قبل أن يستفحل الداء وتعم حركة المقاومة الشعبية . ولقد نجحت فرنسا فى ذلك نتيجة لعدم تنظيم قوى المقاومة ، ولعدم اتحادها مع بعضها ، وتوقيت عملياتها ومدّها بشكل يتعذر على الفرنسيين مواجهته .

ثم واصلت شرح سياسة فرنسا الإستعمارية فى نواحى الاستيطان وانتزاع الأراضى من القبائل والملاك العرب وإعطائها للمستغلين

الأوربيين، واستمرار هذه السياسة بشكل يهدف إلى استنزاف موارد الجزائر وتحويل الجزائريين إلى شعب عامل كادح من أجل رفاهية الفرنسيين. وتابعت بعد ذلك التحدث عن سياسة فرنسا تجاه نشوء الأحزاب والحركات السياسية في الجزائر. وأخيراً، فقد ختمت الموضوع بشرح سياسة فرنسا تجاه معركة التحرير التي يواصلها الشعب الجزائري المناضل منذ خمس سنوات.

تناولت ذلك بأسلوب علمي محايد، لم أهدف به الدعاية ضد فرنسا أو للقضية الوطنية الجزائرية، وإن كان ذلك لا يمنع من أن يكون كل سطر فيه مديناً لفرنسا بما ارتكبت أيديها وأسلحتها في هذا القطر الشقيق، وضد ذلك الشعب العربي الأبي المجاهد.

أقدم هذا الكتاب لأولئك الرجال الذين سقطوا في معركة التحرير وإلى كل من أخذ مكانهم وإلى كل من أيدهم وناصرهم.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري لكل من ساعدني على إخراج هذا الكتاب ومن شجعني على المضي فيه وأخص بالشكر الأستاذ سعد عاشور والآنسة عنايات إمام الشرابي والقائمين على دار المعرفة الذين يعملون بكل إمكانياتهم على نشر العلم وتشجيع الثقافة.

القاهرة في ٧ أغسطس سنة ١٩٥٩

جلال يحيى

الباب الأول

الجزائر قبل الغزو الفرنسي

الفصل الأول

الفتح العربى وأهمية الجزائر فى العصر الإسلامى

شهدت الجزائر مجىء الفينيقيين إلى سواحلها فى القرن الثانى عشر قبل الميلاد ثم عرفت التحالف مع قرطاجنه أو حمايتها لها فى القرن الخامس قبل الميلاد . وشهدت الصراع بين روما وقرطاجنه للسيادة على البحر الأبيض المتوسط وما تلاه من تخريب قرطاجنة فى القرن الثانى قبل الميلاد ومن بسط نفوذ الرومان وحكمهم على الجزائر وما تلاه من استعمار روما واستغلالها الاقتصادى للبلاد . ثم جاءت المسيحية ورأى فيها الجزائريون ثورة إنسانية وفكرية فاعتنقوها واتخذوها سلاحا لتحطيم الحكم الرومانى ولإعلان العدالة والمساواة بين البشر . ولكن أباطرة روما أعلنوا اتخاذهم المسيحية ديناً لدولتهم، فقام الجزائريون بالإنشقاق على كنيسة روما ، وبمواصلة حربهم ضد المستعمرين . ثم جاء الوندال فالتف الجزائريون حولهم وساعدوهم على إبعاد النفوذ الرومانى. ولكن الدولة البيزنطية أعادت حكم الامبراطورية على الجزائر وظلت تحكمها إلى أن ظهر الإسلام وانتزع من بيزنطة أقاليمها الواحد تلو الآخر .

شهدت الجزائر إذن ذلك الصراع بين الشرق والغرب ، بين قرطاجنة وروما ؛ ثم عرفت معنى وحدة حوض البحر الأبيض المتوسط

فى عهد الرومان واستغلالهم لغيرهم من الشعوب المحيطة بذلك البحر.
ثم رأت انقسام حوض البحر الأبيض إلى قسمين بعد الفتح العربى :
شمالى مسيحى وجنوبى إسلامى . وبالرغم من أن الجزائر خضعت
لروما مدة سبعة قرون إلا أن حكم الرومان لم يترك لنا إلا بعض
بقايا الأبنية الأثرية ، أما الفتح العربى فإنه قد أعطى للجزائريين لغة
جديدة وديناً جديداً ، بقيا حتى اليوم . وعمل ذلك على توحيد الجزائريين
مع بقية شعوب شمال إفريقية داخل نطاق إسلامى أوسع . وهذا ما يدفع
المؤرخين إلى الاعتراف بأن العناصر التى بنى عليها الرومان حكمهم لم
تكن مستمدة من حياة شعوب شمالى إفريقية ولم تكن منسجمة معها
ماديا و روحياً . أما الإسلام فإنه جاء معبراً عن رغبات تلك الشعوب
وأمانيها بعد أن ناضلت قروناً طويلة ضد حكم لا يتفق مع مصالحها
مع طبيعة أهلها .

سار العرب من مصر متجهين غربا إلى المحيط الأطلسى . وغزا
عمرو بن العاص إقليم برقة بعد فتحه لمصر فكان ذلك بداية فتح المغرب .

كانت أقاليم شمالى إفريقية فى ذلك الوقت من ممتلكات الدولة
البيزنطية ، وكانت حالتها مضطربة ، وتجارتها سيئة ، وعلاقتها ببيزنطة
ضعيفة ، وأسوأ بكثير من الحالة التى قامت بين مصر وبيزنطة . سار
العرب لغزو تلك الأقاليم ، أى أنهم أخذو فى اقتطاع أقاليم الدولة
البيزنطية الواحد تلو الآخر ، بعد أن اقتطعوا الشام ومصر . وكان أهل
البلاد يختلفون نوعا ما عن سكان الشام ومصر ، فلم يكونوا قد استجابوا

لدخول المدنية البيزنطية فى بلادهم ، بعد أن فشلت الحضارة الرومانية فى ذلك . كانوا من البربر شغوفين بحريتهم واستقلالهم . وسواء من اعتصم منهم الجبال أو من سكن السهول والمدن الساحلية ،ظلوا محافظين على عاداتهم وأخلاقهم . ظلوا يعيشون فى نظام قبلى وهوما يشبه النظام الذى عاش فيه العرب الغزاة . لم يحاول البربر حتى من سكن منهم بقرب السواحل الامتزاج بالعناصر الأوربية أو بعض عناصر اليهود التى أقامت بينهم . كانت مهمة العرب صعبة فى غزو افريقية ولكن القضاء على العناصر الأوربية وإخراجها من الاقليم سيساعدهم كثيراً على الامتزاج بالبربر نظراً للتشابه بين عاداتهم وتقاليدهم وطرق معيشتهم ومثلهم العليا .

وجد العرب مشقة كبيرة فى غزو شمال افريقية نظراً لصعوبة البلاد من الناحية الجغرافية ، ولشجاعة الأهالى واستماتتهم فى الدفاع عن حريتهم ، ولأن البلاد كانت مفتوحة من ناحية البحر لتلقى الأمداد من بيزنطة . كان الجهاد شاقا وطويلا فنجد أن عمرو بن العاص غزا برقة سنة ٢٢ هجرية ولم يستقر الحال لموسى بن نصير إلا فى حوالى سنة ٩٠ هجرية .

كان أهل البلاد والبيزنطيون فى أول الأمر يداً واحدة ضد العرب فظل التأثير العربى بسيطا ،ولم يستطع العرب إقامة حكمهم فى تونس إلا بمشقة كبيرة . ولكن عقبة بن نافع أسس فيها مدينة القيروان واتخذها قاعدته الأمامية يرتكز عليها فى غزو شمال افريقية ، ثم

عمل العرب على التفرقة بين البيزنطيين وأهل البلاد فأخذوا يتصلون بالبربر ويجندونهم إليهم مما أدى إلى اعتناق البربر للاسلام فساءت حالة البيزنطيين وانتهى بهم الأمر إلى الخروج نهائيا من البلاد .

تولى موسى بن نصير أمر العرب في شمال افريقية فعمل على تنظيم البلاد التي فتحت من الناحية الإدارية والمالية ، ثم استولى على مراكش وأخذ ينشر الإسلام بين البربر ولم تأت سنة ٩٠ هجرية إلا وكان شمال افريقية قد تكلم العربية واعتنق الاسلام وخضع لنظم الدولة العربية . لم يكن عدد الغزاة العرب كبيراً ، وإن ما يثير الدهشة لهو تلك السرعة التي اعتنق بها أهل البلاد الإسلام ثم انخراطهم في صفوف المجاهدين الذين عملوا على فتح الأندلس وعلى التوغل في فرنسا لتحويل تلك الأقاليم بدورها إلى الاسلام . كانت هذه ثورة المحكوم على الحاكم ؛ تحرر من عبوديته وعمل على تحرير من كان سيده .

ارتبط تاريخ الجزائر منذ ذلك العصر بتاريخ المغرب العربي الاسلامي . شارك الجزائريون في جميع الحركات التي قامت في بداية الاسلام فراجت بينهم في إحدى الفترات آراء الخوارج ثم إعتنقوا آراء الشيعة التي أجبرتهم عليها الدولة الفاطمية وانتهى بهم الأمر إلى الرجوع إلى المذهب السني تبعاً لمذهب الامام مالك . وكان لوضع الجزائر في وسط المغرب العربي أثر في انضمامه إلى الدول الاسلامية التي قامت في تونس ، مثل دولة الفاطميين ، وأصبح بذلك على صلة بالحضارة العربية في مصر ، وأثر في انضمامه إلى الدول الاسلامية

التى قامت فى المغرب الأقصى ، مثل المرابطين والموحدين ، وأصبح بذلك على صلة بشعوب افريقية السوداء ، وبالحضارة الإسلامية فى الأندلس .

ازدهرت الحضارة الإسلامية فى الجزائر وأصبحت مدن تلمسان وقسطنطينة تفخر بحضارتها وتقدم الدراسة وفن المعمار فيها ،مثلها فى ذلك مثل مدن الأندلس وبلاد الشرق العربى . ولكن قوة الدولة أخذت فى الضعف وأخذ الغرب يستعيد فى نفس الوقت قوته على الكفاح . كان العرب قد فتحوا كل أسبانيا ما عدا الركن الشمالى الغربى منها ، نظراً لفقره ووعورة مسالكه وقلة أهميته من الناحية الاستراتيجية إذ أنه لم يكن على خط مواصلاتهم مع فرنسا التى أرادوا غزوها وضمها إلى الأندلس . كان ذلك الإقليم الشمالى الغربى ، وهو إقليم جاليسيا ، هو المهد الذى ظهرت فيه قوة المقاومة المسيحية ضد الإسلام وأخذت من هناك تزحف منتزعة الأقاليم الأندلسية من ايدى العرب والمسلمين . لم يكتف الإسبان باستعادة أراضيهم من أيدى العرب ولكنهم عملوا على إجبار المسلمين على اعتناق المسيحية . نسوا سماحة المسيحية الأولى وعملوا على التبشير بمسيحية اجبارية كاثوليكية . تحول إلى المسيحية من رغب ورهب ،وفر من البلاد من استطاع فى شكل هجرة مستمرة . استمر ذلك الغزو الكاثوليكى أو « إعادة الغزو » كما يسميه الإسبان مدة خمسة قرون، ذاق فيها المسلمون الأمرين من محاكم التفتيش . خرج العرب مهاجرين ،ووصلوا فى حالة

ورق لها إلى موانى الغرب الأقصى وموانى الجزائر . استضافتهم أرض المغرب مع من اصطحبهم من اليهود الفارين من تعصب الكاثوليك . ولكن سفن الإسبانيين والبرتغاليين قامت بتعقب قواربهم وإغراق بعضها وأسر البعض الآخر .

كان العرب قد فقدوا فى تلك الفترة جنوبى إيطاليا وجزر صقلية ومالطة وأخذ المسيحيون يشنون هجماتهم من هذه الجزر على شمال أفريقيا . كان ذلك بداية عصر النهضة وازدهار ونمو الجمهوريات الإيطالية وكفاحها للوصول إلى السيادة البحرية والتجارية فى البحر الأبيض المتوسط . وكان هذا أيضاً هو عصر نمو الدولة العثمانية وكفاحها لاستمرار وحدة البلاد الإسلامية واستمرار سيطرتها على الملاحة فى ذلك البحر وعلى التجارة بين الشرق والغرب . شهد البحر الأبيض المتوسط إذن كفاحاً بحرياً بين المسلمين والمسيحيين وكان من الطبيعى أن ينضم أهل الجزائر إلى جانب الترك المسلمين ، فى هذا الكفاح . خصوصاً وأن سفن المسيحيين كانت تواصل مهاجمة شواطئهم ، وتخرب المدن الساحلية وتبقى محتلة لبعضها إن استطاعت .

احتل البرتغاليون بعض الموانى فى المغرب الأقصى وبدأ الإسبانيون فى احتلال مليلا وطرابلس . احتل البرتغاليون سبته سنة ١٤١٦ وبدأ الإسبانيون ينفذون وصية الملكة إزابلا الكاثوليكية باحتلال شمال أفريقية وتحويل أهلها إلى المسيحية . فاحتلوا المرسى الكبير سنة ١٥٠٥ ثم هجموا على وهران حيث قتلوا ٤٠٠٠ مسلم وأسروا ٨٠٠٠ واحتلوا إحدى الجزر الصغيرة المواجهة للشاطئ .

الإفريقي واتخذوها قاعدة حربية ،للهجوم على ذلك الشاطئ ، ولضربه منها بالقنابل . لم تكن هذه الجزيرة تبعد عن الساحل إلا بمسافة ٣٠٠ متراً وهي التي أصبحت فيما بعد نواة لبناء مدينة الجزائر .

ولم يكن الاسبانيون في موقف يحسدون عليه ، إذ أن الأهالي كانوا في عداء مستمر معهم مما اضطرهم إلى احضار امداداتهم وتموينهم بل وحتى أمياه الشرب اللازمة لهم من أسبانيا . حقيقة أن استيلاءهم على هذه القواعد سهل عليهم عملياتهم الحربية ضد سفن المسلمين ولكن طول خطوط مواصلاتهم كان نقطة ضعف واضحة . وعلاوة على ذلك فإن وجودهم في المدن الساحلية أمام شعب معاد كان يصعب موقفهم بالرغم من أن أسطولهم كان يحميهم من ناحية البحر . وقد ظهر ضعف مركز الاسبانيين وفشل خطتهم من الناحية الاستراتيجية حين بدأت البحرية الإسلامية تتقوى في مدن شمال افريقية وتقوم منها بهجماتها على الموانئ المحتلة . وكان الأسطول الاسلامي يرتكز على قواعد قريبة تحميها شعوب موالية إن لم تكن مكافحة ضد المحتل الكاثوليكي؛ فكان في استطاعته أن يشن الغارة وأن يعود بسرعة إلى قواعده ،أو أن ينظم العمليات الحربية بطريقة تسمح بهجوم الأهالي البرى على القواعد المحتلة في نفس الوقت الذى يقوم هو فيه بمهاجمتها من الناحية البحرية .

لم تكن هذه الحرب بطبيعة الحال حربا بالمعنى الحديث الذى نفهمه الآن؛ إذ أن القوميات الحديثة لم تكن قد نشأت بعد ،لأن الشرق

ولا فى الغرب . سمحت الدول المسيحية لرعاياها علاوة على أسطولها البحرى الرسمى بأسر كل سفينة للمسلمين واعتبارها غنيمة حرب بما عليها من سلع ومن بشر . وقام رجال البحر من المسلمين بنفس الدور الذى قام به الكاثوليك وسمحوا لأنفسهم بممارسة نفس السلطات كان فى هذا انتقام متبادل بين الطرفين ،وارتكبت فيه أعمال الوحشية من الطرفين ومثلت هذه الحوادث طوراً هاماً من أطوار الكفاح للسيادة البحرية على الملاحة والتجارة فى البحر الأبيض المتوسط . كانت هى القرصنة بأجلى معانيها ولا يمكننا أن ندين أى من الطرفين بارتكابها دون إدانة الطرف الآخر .

وقد ظهر بين رجال البحر المسلمين فى القرن السادس عشر بعض الشخصيات المعروفة التى ارتبط تاريخها بتاريخ الجزائر مثل بابا عروج وخير الدين . أما بابا عروج فكان قد ذاق الأسر فى سفن المسيحيين ولكنه استطاع أن يهرب ويصل إلى تونس حيث عمل فى سفن الدولة الحفصية ، ثم عمل مع أخيه خير الدين على إنشاء امارة مستقلة فى جزيرة جربه . اتخذ هذان الأخوان تلك الجزيرة قاعدة بحرية لهما وأخذوا يجمعون المتطوعين للعمل فى أسطولهم . وشجعهم سلطان تونس فى مشروعهم لكى يبعد خطر الاسبانيين . ثم جاء رجال القبائل من الجزائر يطلبون حماية بابا عروج ضد الأسبان . هاجم بجايه ولكنه اضطر لرفع الحصار نظراً لإصابته فى المعركة . ثم طلب منه أهالى الإقليم المحيط بمدينة الجزائر أن يتدخل ويهدم حصون الأسبانيين

القامة أمام الساحل ،فأرسل لهم ١٦ سفينة محملة بالمجاهدين ومجهزة بالمدفعية وسار هو بطريق البر على رأس ٨٠٠ جندى نظامى وحوالى خمسة آلاف من متطوعى الجزائر . لم يستطع بابا عروج أن يستولى على الجزيرة ،ولكنه استطاع أن يقيم حكمه على الشاطىء الموازى لها ويهددها بذلك تهديداً واضحاً . زاد إعجاب كل من الأتراك والبربر بنشاط بابا عروج فأعلنوه ملكا على الجزائر ، أما الأسبانيون فإنهم حاولوا استرداد مواقعهم المفقودة دون جدوى مما زاد فى قوة هذه الدولة الناشئة ومن التفاف الشعب حول رئيسه .

استطاع بابا عروج أن يبسط حكمه على وادى شليف وتنيرى والورسانى، واستطاع أن يضم تلمسان ويقضى على حكم أسرة بنى زيان. أخذ بعد العدة لتحرير وهران من أيدى الأسبانيين الذين شعروا بخطره وازدياد نمو قوته . أرسل الأسبانيون ضده حملة من ١٥٠٠٠ مقاتل ولكنه استطاع أن يمر فى خطوط الأسبانيين وأن يواصل فراره من تعقيبهم إلى أن وقع أسيراً فى أيديهم ،حيث قتلوه سنة ١٥١٨ .
كان باباعروج هو أول من استطاع أن يضم صفوف الشعب الجزائرى فى جهاده ضد الأسبان ، وكان أول من أقام الصلة بين الجزائر وبين الدولة العثمانية . وامتاز عن الأسبانيين بعمله على احتلال جزء من الساحل يسمح له بالسيطرة على الموانى البحرية وإعادة غزوها ، حتى فى حالة وقوعها فى أيدى السفن المعادية .وكان هذا الإقليم الساحلى بما فيه من موارد اقتصادية وشعوب تتطلع للكفاح ، هو الضمان الوحيد

لاستمرار السيطرة على الموانى بل وافرض سيادته على البحر الأبيض المتوسط نفسه.

وبعد موت بابا عروج خلفه أخوه خير الدين المعروف باسم بربا روسا، أى ذى اللحية الحمراء. كانت له نفس جرأته، علاوة على ذكائه ومقدرته فى السياسة. بدأ خير الدين حياته بأن وهب بلاده للسلطان العثمانى، الذى قبلها وأنعم عليه برتبة بايلير بك أى بك بكوات إفريقية؛ وأرسل له ٢٠٠٠ جندى مسلحين بالبنادق، وسمح له بتجنيد المتطوعين من تركيا للخدمة فى شمال إفريقية، على أن يعاملوا معاملة الانكشارية فى الدولة. وكان هذا الرضاء من خليفة المسلمين عليه، علاوة على سمعته الحربية الممتازة، وعلى الرغبة فى الحصول على الغنائم من العدو سبباً فى حضور أكثر من ٤٠٠٠ تركى متطوع ومسلح إلى ولاية الجزائر. وهكذا نجد أن خير الدين لم يصبح مجرد رئيس قراصنة أو أميراً للبحر بل رئيساً لدولة، وإن كانت غير تامة السيادة. أصبح الحارس الأمامى للامبراطورية العثمانية فى غرب البحر الأبيض المتوسط وكانت تسنده جميع قوات هذه الامبراطورية فى صراعه مع الغرب.

ولقد حاول الامبراطور شرلكان أن يستولى على مدينة الجزائر فأرسل إليها أسطولا من ٤٠ سفينة، تجمعت فى صقلية وأبحرت تحمل ٥٠٠٠ مقاتل ولكنها انهزمت فى سنة ١٥١٩. وقضى خير الدين الفترة من ١٥٢٠ إلى ١٥٢٥ فى البحر، حيث أغار على سفن المسيحيين وعاد منها بغنائم كثيرة جذبت إلى خدمته المغامرين من أبناء البلاد

ثم احتل كالو وبونه وقسطنطينة واستطاع أخير فى عام ١٥٢٥ أن يستولى على الجزيرة المواجهة لشاطىء مدينة الجزائر من أيدى الأسبان فحطم تحصيناتها ووصلها بالشاطىء بشكل يسمح برسو السفن ويساعد على حمايتها من العواصف. ولقد عمل خير الدين على توحيد كل شمال إفريقية فاحتل تونس وطرد منها مولاى الحسن حليف الأسبان فلم يسكت الإمبراطور شرلكان على ضياع قواعده البحرية، وانهيار قوة أحلافه فهجم على تونس على رأس حملة كبيرة واستولى عليها فى عام ١٥٢٥ فما كان من خير الدين إلا أن هجم على جزيرة ميورقه وعادت سفنه محملة بالأسرى وبالغنائم. ووصلت أنباء هجوم خير الدين على ميورقه إلى روما فى أثناء احتفالها باحتلال تونس. ولقد قام السلطان سليمان القانونى باستدعائه للقسطنطينية فى العام التالى حيث أنعم عليه بلقب قبطان باشا وبقيادة أسطول الدولة العثمانية علاوة على احتفاظه بلقب بك بكوات إفريقية.

خلف خير الدين فى الجزائر منذ عام ١٥٣٦ أحد ضباطه واسمه حسن أغا. كان عليه بعد خمس سنوات أن يواجه هجوم قوات شرلكان التى بلغ عددها ١٢٠٠٠ بحارا و ٢٤٠٠٠ جنديا حضرت على ٦٠٠ سفينة و ٦٥ قطعة حربية بحرية. كانت هذه الحملة تعتبر أكبر حملات القرن السادس عشر، واشترك فيها أبناء النبلاء من إيطاليا وألمانيا وأسبانيا مع جماعة فرسان مالطة. وقد نزلت فى ميناء الجزائر وقامت بالالتفاف حول المدينة لاحتلالها من الخلف، ولكن

عاصفة هوجاء اجتاحت الشاطئ، وهددت سلامة الأسطول، وصحبها هطول الأمطار التى أفسدت البارود وصَعَّبت حركات الجند. تقهقر شركان بعد أن أصابت أسطوله خسائر فادحة. تقهقر فى أرض وعرة وبمشقة كبيرة، وكانت هذه الهزيمة الساحقة فى عام ١٥٤١ سبباً فى عدم محاولة تكرار الهجوم على مدينة الجزائر.

وواصل خلفاء خير الدين جهادهم ضد الإسبان وعملوا على إخضاع الرؤساء الوطنيين فى داخلية البلاد. كما أنهم استمروا فى أعمال القرصنة فى البحر الأبيض المتوسط وشاركوا فى عمليات حربية كبيرة مثل حصار مالطة وموقعة ليبانتو. قام السلطان فى عام ١٥٤٦ بتنصيب حسن باشا، ابن خير الدين، بايلير بك على الجزائر؛ فحارب الإسبان فى وهران وحرر تلمسان. ولما طلبته القسطنطينية فى عام ١٥٥١، استلم مكانه صلاح ريس؛ وهو من زملاء خير الدين القدماء. زحف على توجورت وورجلا فى الجنوب حيث أخضعهما وضمهما لحظيرة الدولة؛ ثم زحف على فاس وعين فيها سلطاناً جديداً اختاره هو ليكون موالياً له واستخلص بجايه من أيدى الإسبانيين فى عام ١٥٥٤. ثم عاد حسن باشا والياً على الجزائر مرة ثانية سنة ١٥٥٧ ووصلها على ظهر أسطول قوى يتألف من ٢٠ قطعة بحرية انضمت إلى أسطول الولاية، مما ألقى الرعب فى قلوب رجال البحر الأجانب. كانت قوات المغرب الأقصى قد زحفت فى ذلك الوقت وحاصرت تلمسان فعمل حسن باشا على تخليصها وتقدم إلى قرب فاس؛ ولكنه

خاف من أن تقطع القوات الإسبانية المرابطة فى وهران خط الرجعة عليه ، فعاد لحربها فى معركة طاحنة قرب مستغانم وقتل قائدها ، مما تسبب فى تقليل أهمية الإسبانيين وهيبتهم العسكرية فى شمال إفريقية . وقد وصل خبر تلك الهزيمة إلى شرلكان وهو على فراش الموت فأخفاه عنه رجال الإمبراطورية . ثم قام حسن باشا بإخضاع رجال القبائل وتزوج منهم حتى يضمن ولائهم للدولة . وفى أثناء ذلك الوقت كان القبطان طرغوت قد حرر طرابلس من أيدى جماعة فرسان مالطة سنة ١٥٥٥ ثم هزم حملة أوروبية جهزتها كل من إسبانيا وإيطاليا وصقلية ، وذلك بالقرب من جزيرة جربة سنة ١٥٦٠ . فحاول حسن باشا بدوره أن يحرر وهران والمرسى الكبير ولكنه فشل فى ذلك ثم اشترك فى محاصرة مالطة حيث مات طرغوت فعينته الدولة العثمانية قبطان باشا سنة ١٥٦٧ .

خلف حسن باشا فى ولاية الجزائر يولج على ، وكان من مواليد كلابريا فى جنوب إيطاليا ، ثم عمل مع طرغوت فى الأسطول العثمانى . وقد قام بشن الغارات على إسبانيا ثم استولى على تونس سنة ١٥٦٩ دون مقاومة إذ أن الأهالى نظروا إليه كمحرر ، فضم البلاد إلى الإمبراطورية العثمانية وأقام بها حامية تركية . وقد عمل على بناء السفن واشترك فى معركة ليبانتو كقائد لميسرة الأسطول العثمانى سنة ١٥٧١ وقد استطاع أن يأسر سفينة أمير بحر جماعة فرسان مالطة ، مما جعل السلطان يعينه قبطان باشا للأسطول العثمانى علاوة على

ولايته الجزائر . وقد استطاع أن يطرد الإسبان من تونس سنة ١٥٧٤ بعد أن عادوا إليها في العام السابق ، وأن يخلص جوليطه نهائياً منهم. وأصبحت تونس منذ ذلك الوقت ولاية عثمانية مثلها في ذلك مثل الجزائر . استطاع إذن أن يقطع يد الأجانب في تونس بعد أن قطعوا لحية زكيا في موقعة ليبانتو . وأن اللحية تنمو أما اليد المقطوعة فتظل دائما بتراء ؛ كما قال الصدر الأعظم لسفير البندقية ، معلقا على ذلك الموقف .

نرى من ذلك أن هؤلاء الحكام الأربعة قد عملوا على تحرير شمال إفريقية من الغزاة المسيحيين في وقت طغت فيه موجة الكاثوليك وقوتهم في البحر الأبيض المتوسط ؛ واستطاعوا أن يؤمنوا وصول المهاجرين من أهل الأندلس إلى شمال إفريقية ، وأن ينتقموا من اعتداءات الإسبانيين والبرتغاليين على المسلمين . وإن دخول الجزائر في نطاق الامبراطورية العثمانية ليدل على بعد نظر الجزائريين وزعمائهم ونظرتهم الواقعية إلى الأمور في أثناء ذلك الصراع على السيادة في البحر الأبيض المتوسط ؛ إذ أن الوضع الطبيعي للجزائر في ذلك الوقت كان هو التكتل مع بقية الدول الإسلامية تحت راية السلطان خليفة المسلمين .

الفصل الثاني

حالة الولاية الجزائرية

يمكننا تقسيم تاريخ ولاية الجزائر العثمانية إلى أربع فترات :

١ — حكم بايلير بك إفريقية ١٥١٨ — ١٥٨٧ .

٢ — حكم الباشاوات ١٥٨٧ — ١٦٥٩ .

٣ — حكم الأغوات ١٦٥٩ — ١٦٧١ .

٤ — حكم الدايات (جمع داى) ١٦٧١ — ١٨٣٠ .

وقد حمل لقب بايلير بك إفريقية أربعة من رؤساء الجزائر ، كما شرحنا فى الفصل السابق . امتازوا بنشاطهم وبعد نظرهم السياسى وخضعت لهم القوات النظامية وغير النظامية وأطاعهم رجال البحرية بإخلاص يشبه إخلاصهم أنفسهم للسلطان . ولكن رجال الانكشارية بدأوا يتدخلون فى السياسة فى آخر تلك الفترة مما أضعف النظام القائم واضطر هؤلاء الرؤساء إلى الاستعانة برجال البحر ، أو طائفة الريسا (جمع ريس) لمعادلة نفوذ الانكشارية .

وقد ازداد عدد الانكشارية الموجودين فى الجزائر قرب نهاية القرن السادس عشر وقلت درجة الضبط والربط عندهم . كان ضباطهم يؤلفون ما يسمى « الديوان » ، وكان من اختصاص هذا

الديوان عقد صلح وإعلان الحرب وعمل المحالفات وتوقيع المعاهدات. فبدؤا يقومون بواجبهم أو باختصاصاتهم دون أن يرجعوا فى ذلك إلى السياسة العامة للامبراطورية فى بعض الأحيان، ودون أن يوفقوا بين اتجاههم والاتجاهات العامة لتلك الإمبراطورية . أما طائفة الريسا فإنها أخذت بدورهاتستخدم المغامرين من سكان غرب البحر الأبيض المتوسط ، دون أن تعنى بتربيتهم تربية رجال البحر الأوائل · قلت كفاءتهم وزاد حبهم للمغامرة على عقيدتهم الثابتة فى خدمة الدولة أو الإسلام . وكانت الإمبراطورية العثمانية نفسها قد بدأت فى اجتياز أولى مراحل الضعف . كانت قد أعرضت عن فكرة إنشاء امبراطورية ثابتة الأقدام فى شمال إفريقية ، واكتفت باعتبار الجزائر وتونس وطرابلس مجرد ولايات تدير أمورها بنفس الطريقة التى حكمت بها آسيا الصغرى وولايات البلقان . ولذلك فإنها أخذت ترسل بالباشاوات لإدارة ولاية الجزائر ، يمكثون بها ثلاث سنوات وينقلون بعدها إلى جهة أخرى ؛ مما قلل إخلاص الباشا لمنصبه ولولايته وحتى لسيده فى بعض الأحيان ؛ولم يجعله ينظر إلا لتكوين ثروة تساعده على أن يحيا حياة هانئة بعد اعتزاله لمنصبه أو بعد نقله منه إلى منصب آخر . لم يكن إذن من مصلحة هؤلاء الباشاوات أن أن يزيدوا الضغط على الانكشارية خوفا من أن يقوموا بقتلهم ، ولذلك فإننا نجد أن ضباط الانكشارية قد أعطوا أنفسهم معظم السلطات الفعلية دون أن يتركوا للباشا إلا المظاهر الشكلية للحكم

واستطاعوا أن يأخذوا من الباشا فى سنة ١٦٣٥ أمر الإشراف على الخزانة رغم أنه ظل مسئولا عن دفع مرتبات الجند .

قرر الديوان فى عام ١٦٥٩ أن الباشا لن تكون له أية سلطة تنفيذية .وأن من يتولى هذه السلطة هو الاغا أو قائد الجند بمعاونة الديوان . كان هذا القرار ثورة فعلية وكان من نتيجته تقليل الصلة بين الولاية والإمبراطورية وتحويل البشالك إلى جمهورية عسكرية يصل فيها كل ضابط إلى منصب الرئاسة بدوره حسب أقدميته . ولما كان الأغا لا يظل قائداً للجند إلا لمدة شهرين ، فإن الاستقرار أصبح يعوزهذا النظام الجديد . ولما كان كل أغا يرفض تسليم السلطة لمن يليه فى الأقدمية ،فإننا نجد أن معظم الأغوات — فى الفترةمن سنة ١٦٥٩ إلى سنة ١٦٧١ -- قدقتلوا الواحد تلو الآخر وكل بيد من يخلفه.

لم يدم هذا النظام إلا ١٢ سنة ثم قامت طائفة الريسا بتغيره وإعادة الجند إلى وضعهم الطبيعى . وقد اختار الريسا أحدهم الذى أصبح يسمى « داى » وأعطوه السلطة مدى الحياة ، مما سهل له الاستبداد شيئاً فشيئاً إلى أن أصبحت له كل خصائص الدكتاتور . أخذ الباب العالى يتناسى إرسال الباشاوات إلى الجزائر ، وأخذ الداى نفسه يحمل هذا اللقب بمرور الزمن . اعتمد الداى على رجال البحر وأهمل الديوان ولم يجمعه إلا لمجرد الشكليات . ولكن البحرية ضعفت بمضى الوقت مما أعاد نفوذ الانكشارية بعض الشىء وجعلهم يتدخلون من وقت لآخر فيعزلون الداى مثلا أو يقتلونه .

وقد ضعفت الجزائر فى أثناء القرن الثامن عشر وقل عدد سفنها ولم تستطع بناء غيرها . انخفض عدد الريسا فى ميناء الجزائر من ٣٠٠ إلى ٢٤ فى عام ١٧٢٥ وعدد الأسرى من ٠٠٠ر٣٠ إلى ثلاثة آلاف أو أربعة ، وانخفض عدد الجيش فى تلك الفترة إلى النصف بعد أن بلغت قواته ٢٢٠٠٠ مقاتل . ولكن ذلك لم يمنع الجزائر من مواصلة الكفاح لتحرير بلادها من بقايا حكم الأجانب .

كان الإسبانيون يواصلون احتلال وهران والمرسى الكبير رغم محاصرة الجزائريين لهم . ولقد استطاع الداى محمد بقداش بمساعدة باى مسكره « بوشلاغم » أن يحررهما سنة ١٧٠٨ . ولكن حالة ضعف الجزائر ساعدت الإسبان على إعادة احتلال هذين الميناءين فى عام ١٧٣٢ . ثم نجد أن إسبانيا تفكر فى ترك هاتين القاعدتين حتى توفر لخزانتها أربعة ملايين فرنكا سنويا ، فتتفق مع داى الجزائر فى معاهدة ١٧٨٥ على إخلائهما . وقد ساعد الزلزال الذى وقع سنة ١٧٩٠ على تحطيم تحصينات وهران ، وجعل إسبانيا تعجل بإخلائها وإخلاء المرسى الكبير .

وأخيراً جاء القرن التاسع عشر وشهدت الجزائر بعض القلاقل التى قام بها رجال الطريقة الدرقاوية ورجال الانكشارية . وكان الداى حسين آخر من حكم ولاية الجزائر . تولى السلطة سنة ١٨١٨ أى بعد أن قررت دول أوروبا القضاء على بحرية الجزائر باسم القضاء على القرصنة فى البحار ، بمدة ثلاث سنوات . وكان عليه أن يواجه ثورات

رجال الطرق الصوفية فى قسطنطينة وحركات تمرد بنى عباس فى وهران . وأخيراً كان عليه أن يواجه سوء الحالة الاقتصادية ثم هجوم الفرنسيين .

يمكننا القول إذن بأن تاريخ الولاية الجزائرية هو تاريخ التنافس بين رجال الانكشارية وطائفة الريسا أو قباطين السفن .

أما الوجاق أو مجموع رجال الجيش فكان يشبه الجمهورية العسكرية إلى حد بعيد . جرى تجنيدهم من بين أهالى الأناضول ولكنهم تزوجوا فى معظم الحالات من نساء جزائريات وأصبح أبناءهم يسمون « القولوغلو » الذين لم يسمح بتجنيدهم إلا فى المواقف العصيبة ولمواجهة أخطار الحرب ولكنهم لم يدخلوا فى نظام الانكشارية بل كونوا فرقا خاصة تستدعى فى مدة الحرب وتسرح بعد انتهائها . كان باب الترقيات مفتوحا أمام رجال الانكشارية تبعا لأقدميتهم . حمل ضابطهم الأعظم لقب « كخيا » لمدة شهرين ثم « أغا » لمدة شهرين آخرين يصبح بعدها أغا شرف . وكانت قوة الانكشارية هذه تتألف من حوالى ١٥٠٠٠ مقاتل نظامى مقسمة إلى ثلاثة أقسام أحدها فى مدينة الجزائر والثانى يقوم « بالنوبة » أو بالحراسة فى المدن الداخلية مثل قسطنطينة وتبسه بجايه وتلمسان ومستغانم ، والثالث يكون « الطابور » أو « المحلة » ويقوم بإخضاع الثورات وبالمساعدة فى جمع الضرائب . كانوا كلهم من المشاة الصناصيد ، أما تجنيد الفرسان فكان يجرى من بين أهالى الجزائر أنفسهم من العرب ومن البربر .

لم يكن رجال الانكشارية يعرفون هوادة فى الحرب ، فإما النصر وإما الموت ، ولكن بعضهم كان يتصف بالقسوة أو بالغرور فى معاملته مع الأهالى ؛ وساعدت المساواة بينهم ونظام ترقيتهم بالأقدمية المطلقة على أن يعتبروا ضباطهم كمجرد زملاء ، مما أخل بالضبط والربط وحسن النظام فى كثير من الأحيان خصوصاً عند تفكك هذه القوة . وعمل تمثيل ضباطهم فى الديوان على اشتغالهم بأمور الحكم والسياسة مما أدى إلى معارضتهم للباشا أو إلى منافستهم لطائفة الريسا البحريين وبالتالى إلى دخول الفوضى فى الأداة الحكومية .

أما الداى فكان يتمتع بسلطة مطلقة فتنامى الديوان وحاول بدوره عدم استدعائه إلا للنظر فى المسائل الشكلية . استمر السلطان فى إرسال كسوة شرف إليه كل عامين أو ثلاثة أعوام ، وأصبحت هذه الكسوة مع مرور الزمن كل ما يثبت خضوع الداى رسمياً للباب العالى . وقد استعان الداى بمجلس من كبار الموظفين لمعونته على إدارة شئون البلاد يتكون من الأغا وهو قائد القوات البرية ، ووكيل الحرج وهو وزير البحرية ، وخوجة الخيل وهو وزير الضرائب عينية كانت أو نوعية ، ووكيل بيت المال ويشرف على أملاك الدولة والأوقاف ، والخزنجى وهو وزير الخزانة . واحتفظ الداى لنفسه بأمر تصريف الشئون الداخلية والخارجية حسب السياسة التى رسمها الديوان ، وقام بالفصل فى قضايا الأهالى وذلك فى جلسات علنية يعقدها كل صباح .

وأما رجال البحر فكانوا عبارة عن مجاهدى المسلمين ضد القوة المسيحية الغازية لبلادهم ، وضد سيادة تلك القوة على البحر الأبيض المتوسط . ويرجع الكثير منهم إلى أصل مسيحى ثم تحولوا إلى الإسلام وأصبحوا من أشد أعداء المسيحيين بأساً عليهم . كان تكوينهم ونشاطهم يشبه تكوين وتنظيم جماعة فرسان مالطة إلا أنهم بدأوا جهادهم بتحرير بلادهم وحمايتها من المعتدين ولم يقوموا بالهجوم إلا للانتقام مما أصابهم وأصاب بلادهم . شهدت لهم نهاية القرن السادس عشر بأنهم أحسن بحارة فى العالم فى تلك الفترة . وامتازت سفنهم بالسرعة الفائقة وبشدة النظام فيها . استخدموا المساجين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة للتجديف فى سفنهم مثلهم فى ذلك مثل المسيحيين ولكن هذه السفن كانت خفيفة .

قاموا بالخروج إلى المحيط الأطلس فى أوائل القرن السابع عشر وهاجموا ماديرا وشواطىء انجلترا وذهب الريس مراد إلى اسلندا فى عام ١٦٢٧ . كانت غنائمهم تقيم بالملايين من الفرنكات وتساعد الدولة على تصريف شئونها وعلى مواجهة حملات الدول المسيحية ضدها . وقد بلغ عدد السفن التى أسروها ٩٣٦ سفينة فى مدة ثمانى سنوات من نشاطهم ، وكانت الغنائم توزع بين رجال البحر والدولة أما الأسرى فكانوا يباعون للعمل فى المزارع أو للتجديف فى السفن ولكن الأسرى الأغنياء كانوا يفضلون دفع فدية مالية عن أنفسهم . وقد سمح الجزائريون لبعض رجال الدين المسيحيين بالحضور إلى

الجزائر لدفع الفديات عن الأسرى، كما سمحوا لهم بإقامة مستشفيات خاصة بهم وكنائس لإقامة شعائرهم الدينية فيها ، ذاكرين أن الصلاة تهذب أخلاقهم وتساعدهم على المعيشة الصالحة ، لم يجبروا أسراهم على اعتناق الاسلام ولكنهم سمحوا لكل من أسلم منهم بأن يشارك فى الحياة العامة وبأن يتولى المناصب حسب كفاءته ؛ أغرى كثيرا من المسيحيين على اعتناق الاسلام وعلى خدمة الدولة الجزائرية .

هكذا بقيت مدينة الجزائر تلقى الرعب فى قلوب الأوربيين لمدة ثلاثة قرون ، ولكن الحياة العامة للجزائريين لم تكن حربا وقتلا وتخريبا فى كل يوم بل شهدت هدوءا واستقرارا وازدهارا فى العلوم والمعارف حتى فى الفترة التى يتهمها البعض بأنها فترة مظلمة حالكة .

كانت مدينة الجزائر تشبه المثلث الكبير وتقع القصبة فى أعلاها ، كانت مبنية على سفح جبل وتتدرج عليه المنازل من الواجهة البحرية حتى القصبة فى أعلى الجبل . كانت منازلها صغيرة تفصلها حارات ضيقة ؛ ولكن بعضها كان آية فى الفن المعمارى وابداع الزخرفة . عمل بايلير بك الجزائر على تجميلها ببناء القصور والحمامات والنافورات والمساجد ؛ أما الأندلسيون فانهم عملوا على إنشاء المساكن البديعة التى تجمع بين الفن العربى الأندلسى والفن الأوربى . جاءوا من الأندلس يحملون ثرواتهم وكان لهم زوق فى فن المعمار والزخرفة ، فانفقوا ثرواتهم فى إنشاء مساكن تعوض عليهم ما فقدوه فى جنة

الأندلس ، أما رجال البحر فإنهم كانوا يعودون من رحلاتهم بالغنائم مما سمح لهم ببناء المساكن الفخمة قرب الميناء ، مساكن أنفقوا على زخرفتها مبالغ طائلة وجمعوا فيها ما راق أعينهم من الشرق ومن الغرب . أنتشرت المنازل الجميلة على جوانب الجبل المؤدية إلى القصبة وكانت تحيط بها الحدائق ونجد فى داخلها المرمر الايطالى وخزف دلف وقطيفة جنوه والمصنوعات الزجاجيه من البندقية. أما العبيد فكانوا يقضون الليل فى أقبية قصور سادتهم أو فى السجون العامة . وقد بلغ عدد منازل الجزائر فى نهاية القرن الثامن عشر ١٢٠٠٠ وعدد مساجدها مائة وعدد نافوراتها ثمانية وعدد سكناتها سبعة علاوة على معبدين لليهود وكنيستين للكاثوليك . أما الحمامات المبنية من المرمر فكانت مجانا للشعب .

بلغ تعداد مدينة الجزائر مائة ألف فى أثناء القرن السابع عشر إزداد إلى مائتى ألف فى القرن الثامن عشر . عاش الأتراك مع القولوغلو مع العرب مع اليهود مع أهل القبائل مع الأسرى من كل الجنسيات سويا فى تلك المدينة ، فكان هناك العربى والايطالى والأسبانى ، كل يتكلم لغته، ثم بدأ الجميع يتكلمون أكثر من لغة . كان وصول إحدى السفن إلى الميناء يدفع بالأهالى إلى جنوب المدينة إذ أنها كانت فرصة البيع والشراء ، وكان رجال البحر يعودون من وقت لآخر بعد أسرهم لإحدى السفن الأسبانية أو الإيطالية وكان ذلك يوم عيد للأسرى الأوربيين إذ أنهم كانوا يتزودون بكل

ما يلزمهم من نبيذ . وفى بعض الأحيان كانت مدينة الجزائر تحتفظ بصمتها وسكونها ،فتجد الشوارع خالية وأبواب المنازل مغلقة كان هـذا دلالة على أن الداى قد قتل أو على نشوب إحدى الثورات فى الجهات القريبة . وفى بعض الأحيان كان أهل الجزائر يستيقظون فيروا سفن الأعداء أمام الميناء تتهيأ لضرب مدينتهم بالقنابل . فما أن يمر هذا اليوم حتى تعود الحياة إلى مجالها الطبيعى فى ركب هادىء بسيط .

أما يهود الجزائر فكانوا يبلغون حوالى عشرة آلاف نسمة، كانوا يتاجرون فى الغنائم التى يحضر بها رجال البحر وكثيرا وما نجحوا فى إعادة بيعها لأوروبا وقد كانت حاجة الدايات الملحة فى بعض الأحيان للمال ،سبباً فى تقربهم من اليهود الذين أصبحوا دائنيهم ثم مستشاريهم فوزراءهم على مضى الأيام . كان يهود الجزائر من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين الأندلسيين ابتداء من القرن الرابع عشر . سكنوا فى حى خاص بهم فى المدينة وكانوا يحترفون التجارة والصناعات اليدوية ، ولكن الجزائر شهدت نوعاً آخر من اليهود « الفرنجة » الذين جاءوا من إيطاليا وخصوصا من ليجهورون بعد أن سمح لهم دوقات توسكانا باقامة متاجر للرقيق وكل حاصلات رحلات القناصة البحريين . احتمى هؤلاء اليهود بنظام الامتيازات الأجنبية ولم تستطع السلطات المحلية محاكمتهم أو معاقبتهم على أى جرم يرتكبوه . احتموا فى سلطة القنصل الفرنسى وأصبحوا شوكة

فى جانب النظام القائم . استفاد هؤلاء اليهود من المصاعب المالية لحكام الولاية لكى يحتكروا التجارة خصوصاً وأن نمو ثرواتهم ساعدهم على شراء ذمم كبار الشخصيات.وشيئاً فشيئاً أصبحوا هم السادة الحقيقيون للولاية . إزداد نفوذهم فى أثناء القرن الثامن عشر وفى سنة ١٨٠٥ قتل أحد رجال الانكشارية اليهودى بوشناق وهو خارج من لدى الداى وذلك للتخلص من نفوذه فى الولاية، أما زميله بكرى فإنه استطاع الهرب وإعادة نفوذه إلى ما كان عليه .

تلك هى حالة مدينة الجزائر ،أما حالة الإقليم نفسه فكانت مختلفة بعض الشىء نظراً لطبيعة أهله من العرب والبربر وطريقه معيشتهم وبعدهم أو قربهم من مدينه الجزائر وتأثرهم بالمغرب الأقصى أو بتونس ودرجه التقدم أوالتقهقر التى اجتازتها البلاد والعالم العثمانى فى مجموعه بشكل عام .

كون الأتراك أقلية عسكرية وكان عدد الجنود النظامية قليلا نسبيا ولذلك فإن حكومة الجزائر قد خلقت ما يسمى «المخزن» لكى تسيطر به على كل الولاية وتبسط به إدارتها عليها . اختار الأتراك بعض القبائل وسموها بالمخزن وكلفوها بمساعدتهم فى القيام بأعمال البوليس أو بجمع الضرائب وتأديب القبائل العاصية وأعفوها نظير ذلك من دفع الضرائب . وأنشأت الحكومة ما يسمى « بالسمول » (جمع سمالا) وهى جماعات صغيرة من الأهالى منحتها قطعاً من الأرض لتثبتها فيها نظير قيامها بحماية الجنود والمسافرين وتأكيد الامن

فى الجهات المحيطة بها والمحافظة على بعض النقط الهامة. وكان أشهرها يسمى « قوناق » وهى أماكن نزول الطوابير ولم تكن تحتوى إلزاما على أية أبنية بل على مجرد خيام.

أما تقدير الضرائب وجمعها فكانا من اختصاص شيخ الدوار أو الدائرة تحت رئاسة قائد القبيلة، وكان كل منهما يحتجز لنفسه جزأ من أموال هذه الضرائب كرتباته الشخصية. وكثيرا ما كان هـذا النظام سببا فى وقوع الظلم إذا ما أراد القدر تمييز أحد الممولين على الآخر أو إجبار الأهالى على دفع مالا طاقة لهم به. وكانت هناك قبائل لا تدفع الضرائب نظراً لصعوبة فرض سلطة الحكومة عليها فى بلادها أو لبعدها عن الجزائر، ولكن هذه القبائل كانت تأتى إلى إقليم التل لشراء القمح أو لبيع الصوف مما ساعد الحكومة على فرض الضرائب عليها فى تلك المواسم وعند حضورها قرب العاصمة

ويمكننا أن نلاحظ من الناحية الإدارية ما كان يسمى « بدار السلطان » وهى المنطقة الخاضعة للداى رأسا وتحتوى على خمس مدن هى الجزائر وكوليا وبليدا وجرجل ودلليس عـلاوة على مقاطعات الساحل ومتيجا. كان سهل الجزائر ينقسم إلى سبعة « أوطان » يسكن كل منها بضعة قبائل وكان الأغا يشرف على جميع شئون الساحل ويدير فى ذلك عدداً من القواد، لكل منهم خليفة، ويشرف على شيوخ الدوار أو الدوائر. وكان الشيخ مضطراً إلى أن يدفع أتاوة للقائد حتى يحصل على تعيينه فى ذلك المركز وكذلك القائد بالنسبة

للآغا ، ثم يعود الجميع لاسترجاع نفوذهم من عرق الفلاح وكدحه . كان ذلك هو العرف المتبع في ذلك الوقت ولكن ليس لدينا ما يثبت رضاء الفلاح أو ثورته . فلربما رضي عن جهل أو قبل على مضض لعدم تمكنه من القوة اللازمة للثورة ولتغيير الأوضاع .

ولكننا نلاحظ وجود عدد من كبار القواد خارج نطاق « دار السلطان » وقد زال نفوذهم مع الزمن وقسمت سلطتهم بين بك الجنوب وبك الغرب وبك الشرق . كان البكوات يتمتعون بالنفوذ وبنوع من الاستقلال الذاتي، وكان عليهم أن يحافظوا على النظام وأن يجمعوا الضرائب وأن يقودوا حامية الجنود النظاميين وغير النظاميين في إقليمهم ، وأن يحافظوا على نقط المواصــــلات الهامة والنقط الاستراتيجية وأن يعينوا القواد وحكام المدن. وكان كل إقليم يشتمل على عدد من القبائل مجمعة في أوطان تحت إدارة قائد تركي أو عربي وكانت كل قبيلة تشتمل على عدد من الشيوخ يشرف كل منهم على دوار كما هي الحال في دار السلطان .

كان أقل البكوات شأناً هو بك تتيرى . أما بك الغرب فكان يقيم في مازونه ثم مسكره وأخيراً في وهران بعد أن جلا عنها الأسبان وأما بك قسطنطينه فكان أكثر الثلاثة قوة ونفوذاً .

وكانت الجزائر تشهد في نهاية الربيع من كل عام خروج ثلاث طوابير هي المحلة ، يتجه كل منها إلى المدينة التي يقيم بها البكوات وتضع نفسها تحت تصرفه لجمع الضرائب . وكان على قبائل المخزن

أن تضع نفسها تحت قيادة البك فى نفس الفترة ولنفس الغرض. وكان على الشيوخ والقواد أن يعملوا على جمع المال، أما البكوات فكان عليهم الحضور شخصياً إلى مدينة الجزائر مرة كل ثلاث سنوات حاملين الجزية فى موكب فخم تحيط به الأعلام وكانت هذه فرصتهم لكى يدفعوا بدورهم الاتاوة إلى الداى ورجال الحكومة فى العاصمة، فى نفس الوقت الذى يرسلون فيه نصيب إقليمهم من الجزية إلى السلطان.

نرى مما سبق أن حالة الولاية الجزائرية كانت تشبه إلى حد كبير حالة الولايات العربية الأخرى التى دخلت فى نطاق الدولة العثمانية. كانت حالتها تشبه حالة مصر أو طرابلس أو تونس أو الشام مع اختلاف بسيط فى عناصر السكان وطبيعة الأرض. اهتمت الدولة العثمانية قبل كل شىء بوحدة العالم الإسلامى ولم تحاول صهر كل هذه الولايات بعناصرها فى بوتقة واحدة. ربما كانت عملية الإنصهار شاقة أو غير ممكنة وربما كانت تحمل من المساوىء قدر ما تحمل غيرها، ولكن الحالة كانت كذلك. أبقت الدولة العثمانية على الشخصية الداخلية لكل ولاية ولكنها عملت على إدارتهم وتجميعهم ورد عدوان الأجانب عنهم بقدر ما استطاعت. اهتمت الدولة العثمانية بجمع الضرائب ولكنها كانت تجند الأهالى وتفتح الباب أمام كل ذى موهبة لخدمة العالم الاسلامى.

وقد عاشت الدولة العثمانية فترات قوة وفترات ضعف مثلها

فى ذلك مثل باقى الدول وكانت فى ذلك متأثرة بعوامل داخلية وخارجية متعددة — عوامل اقتصادية وبشرية وحضارية ونفسية . امتــدت سلطتها من الســواحل حتى الداخل وعملت على تشجيع الارشاد الدينى فى إفريقية السوداء ولــكن منطقة نفوذها الفعلى ارتبطت إرتباطا وثيقا بقوتها المادية والروحية . عملت على إدارة المدن والمناطق الساحلية وشجعت العرب على التوغل إلى داخـــل القارة للعمل فى التجارة ولنشر الدين الإسلامى ، يمكننا أن ننقد بسهولة حكم الدولة العثمانية ولــكن من الواجب علينا أيضاً أن نتساءل عما إذا كانت هناك فى ذلك الوقت قوات أخرى فى تلك المنطقة تستطيع أن تقوم بما قامت به الدولة العثمانية أمام غارات الأعداء على الشرق الأوسط وفى البحر الأبيض المتوسط وعلى شمال افريقية .

تلك هى اذن حالة الولاية الجزائرية : بلاد عربية إسلامية تدخل فى النطاق المعروف للدول أو للدويلات العربية والاسلامية فى ذلك الوقت وترتبط بها بروابط عديدة . حاولت الدفاع عن نفسها أمام غارات المعتدين وعملت — حسب قوتها — على الانتقام مما كان يقع عليها من اعتداء . ولــكن تفكك العالم العربى والإسلامى وضعفه من ناحية مع نمو قوة الدول الأوروبية عسكريا واقتصاديا من ناحية أخرى وفى نفس الوقت عملا على تغيير الأوضاع التاريخية فى الجزائر كما غيرتها فى بقية الدول العربية والاسلامية فى فترات لاحقة . وكان لقرب فرنسا من الجزائر والظروفها الخاصة تأثيرا على الجزائر وعلى تاريخ تلك البلاد .

الفصل الثالث

علاقة فرنسا بالجزائر

لم تكن فرنسا هى أولى الدول الأوروبية التى بدأت فى إنشاء علاقات متصلة مع الجزائر إذ أن الجمهوريات والأمارات الإيطالية سبقتها فى ذلك . ولكن أهل جنوبى فرنسا بدءوا التجارة مع الجزائر سواء عن طريق اشتراكهم مع الايطاليين أو عن طريق مباشر .

كان أمراء المسلمين فى شمال افريقية يعاملون المسيحيين معاملة حسنة فى أغلب الأحيان ويساعدونهم حتى على الإقامة فى الجزائر كما حدث فى عهد بنى حماد . وقد دخل عدد منهم فى علاقات ودية مع البابوية ولدينا على ذلك مثل الناصر ، الذى أرسل الهدايا لجرجوار السابع وحرر جميع الأسرى المسيحيين الموجودين فى بلاده وأرسلهم إليه ، مما دفع ذلك البابا إلى أن يكتب له خطاب شكر فى غاية الرقة والود (سنة ١٠٧٦) . أما الموحدين فكانوا يستخدمون المسيحيين حتى فى فرق خاصة من متطوعى الجند . وقد بدأت الدول المسيحية تعقد المعاهدات مع أمراء شمال افريقية لتنظيم التجارة بينها منذ القرن الثانى عشر . وتعتبر معاهدة سنة ١٢٧٠ التى عقدت بعد موت سان لوى فى تونس أولى معاهدات فرنسا مع الجزائر وسمحت لها بجميع الميزات التى كانت قاصرة على الدويلات الإيطالية قبل ذلك .

تشابهت جميع المعاهدات التجارية التى عقدت بين المسلمين والمسيحيين فى ذلك الوقت ؛ فكانت تضمن سلامة الأشخاص وأموالهم وممتلكاتهم وتمنع مصادرة تجارتهم وتنظم مسألة التعويضات. كانت موانى وهران والجزائر وتنيس وبجايه مفتوحة لتجارة الفرنسيين أما الضرائب على الاستيراد أو على التصدير فلم تزيد عن ١٠ ٪ من من ثمن البضاعة . وكان موظفى الجمارك يرفعون شراع ودفعة كل سفينة تدخل الميناء حتى يمنعوها من الخروج قبل دفع الرسوم المقررة

عاش المسيحيون فى أحياء خاصة بهم داخل فنادق مقفلة تحتوى على مخازن لتجارتهم وكنيسة وجبانة . وكانوا ينتخبون أحدهم قنصلا لبلادهم حتى يشرف على أمورهم أما السلطات الإسلامية فانها لم تتدخل فى شئون تلك الفنادق أو فى أى شىء يجرى بين جدرانها .

ضعفت التجارة بين فرنسا والجزائر إبتداء من منتصف القرن الرابع عشر بسبب انضمام أهل مرسيليا إلى مملكة فرنسا واشتراكهم فى حرب المائة عام وبسبب إهمال موانى جنوب فرنسا . وتغير الحال فى أثناء القرن السادس عشر . وجاء التجار الأنجليز والهولنديون والدانيمركيون والسويديون ينافسون تجارة البندقية وجنوا وفلورنسا فى التعامل مع شمال افريقية؛ ولكن مرسيليا استطاعت أن تنمى تجارتها رغم تلك المنافسة .

كان انضمام الجزائر إلى الامبراطورية العثمانية يعتبر إحد الأحداث الهامة التى وقعت فى تاريخ البحر الأبيض المتوسط خصوصا

وأنه مرتبط بنشوء الدولة العثمانية من ناحية، وبعلاقة تلك الدولة مع فرنسوا الأول ملك فرنسا من ناحية أخرى. ولقد عقد فرنسوا الأول معاهدة تحالف مع الجزائر فى نفس الوقت الذى عقد فيه معاهدته الشهيرة مع سليمان القانونى سنة ١٥٣٥. والظاهر أن خير الدين بربروسا نفسه قد لعب دور الوسيط بين سليمان وفرنسوا، وساهم بذلك فى نجاح المفاوضات التى انتهت باعطاء نظام الامتيازات لفرنسا ولرعاياها ولتجارتها.

ولقد ظلت علاقة فرنسا بالجزائر جيدة فى فترة البايلير بك. وكانت السفن الجزائر تداوم التزود من مرسيليا، كما أقام بعض الفرنسيين منشآت للصيد على شواطىء الجزائر، ولكن هذه العلاقات أخذت تسوء حين عرض شارل التاسع على سلطان تركيا فى عام ١٥٧٢ تنصيب هنرى دى فالوا دوق دانجو حاكما على الجزائر مما أثار شكوك تركيا. وتفاقمت الحال فى عام ١٦٠٩ حين قام أحد القراصنة الأوربيين الذين تعاونوا مع الجزائريين، بالهرب من الجزائر والالتجاء إلى مرسيليا. كان الداى قد أعطاه مدفعين من البرونز لتسليح سفينته فسرقهما وسرق السفينة ومنح المدفعين للدوق دى جيز. ارتفع صوت الجزائر وطالب الديوان برد المدفعين ولكن بلاط فرنسا لم يعر ذلك التفاتا. فما كان من رجال البحر الجزائريين إلا أن أغاروا على السفن الفرنسية وانزلوا بها خسائر فادحة. ثم قتل أهل مرسيليا سفارة الجزائر الموجودة فى مدينتهم وكان على

قباطين الجزائر أن ينتقموا من ذلك فأسروا معظم السفن الفرنسية
التى جرأت على الخروج من ميناء مرسيليا .
تحسنت العلاقات بوصول ريشيليه للحكم إذ أنه مهد فى سنة ١٦٢٦
مندوب له بمفاوضة الجزائر لعقد الصلح . فاوض قباطين سفن الجزائر
فى العام التالى ثم عاد إلى فرنسا حيث حصل على أمر ملكى بتحرير
جميع الأسرى الجزائريين وإعادة شراء المدفعين المذكورين وتسليمها
للجزائر ، ثم وصل إلى الجزائر ثانية سنة ١٦٢٨ حيث أعلن الصلح
والسلم بين البلدين . ولكن الصلح كان على غير أساس حقيقى ولم
يحترمه الفرنسيون مما أجبر رجال البحر الجزائريين على إعادة نشاطهم

حاول كولبير إرسال حملات عسكرية ضد الجزائر وهدف إلى
احتلال جرجل سنة ١٦٦٤ بقوة تتألف من ٧٠٠٠ جندى و ٦٠
سفينة ولكن الأهالى قاوموها مقاومة شديدة وانزلوا بها خسائر فادحة
فعادت بعد أن تركت مائة مدفع على الشاطىء . ثم حاولت فرنسا أن
تقوم بمظاهرات حربية فى العام التالى أمام الجزائر وجرجل وأن تضربها
بالقنابل ولكن هذه الحملة فشلت أيضا . عقد الصلح سنة ١٦٦٦
وتعهد الطرفان بتبادل الأسرى واعترفا بامتياز القنصل الفرنسى ،
ولكن كولبير أظهر سوء نية واضحة فرفض اطلاق سراح الأسرى
المسلمين سنة ١٦٨٠ واستمر فى إستخدامهم فى التجديف فى سفن
الأسطول بعد أن أطلق داى الجزائر سراح الأسرى الفرنسيين . فا
كان من الديوان إلا أن أعلن الحرب فى العام التالى على فرنسا وانزل
بتجارتها خسائر فادحة .

أصدر لوى الرابع عشر أمره فى عام ١٦٨٢ إلى الأسطول الفرنسى بضرب الجزائر وجرجل بالقنابل، ولكن هذه العملية لم تعط نتيجة فعالة وعاود الفرنسيون الضرب فى العام التالى بدون نتيجة كذلك، ثم جاءت المفاوضات ولكن الفرنسيون كانوا يسعون إلى إحداث انقلاب فى مدينة الجزائر يسهل عليهم أمر احتلالها اعتمدوا على الحاج حسن ، أحد رجال البحر المتصل بهم لكى يقتل الداى بابا حسن ، فأنزلوه إلى الشاطىء ولكنه جمع كلمة رجال البحر الجزائريين على المقاومة ثم قتل الداى وأعلن نفسة دايا وأبلغ الفرنسيين أنه سيجيب على كل قذيفة منهم بأن يقذف إليهم أحد الأسرى الفرنسيين بفوهة المدفع . وقد نفذوعيده ، مما اضطر الأسطول الفرنسى إلى الإنسحاب بعد أن تكلف ٢٥ مليون فرنك ولم يقم إلا بهدم حوالى مائة منزل وقتل حوالى الألف من الأهالى . عقدت فرنسا الصلح سنة ١٦٨٤ لكسب الوقت ثم عادت إلى ضرب الجزائر بالقنابل سنة ١٦٨٨ . ألقت ١٠٠٠٠ قذيفة فى ١٦ يوما وهدمت الجزء الأكبر من المدينة ولكن أسطولها اضطر إلى التراجع وقبلت فرنسا معاهدة ١٦٩٠ التى كانت هى نفس معاهدة سنة ١٦٨٤ . كانت فرنسا قد بدأت فى الضعف وبدأت قواتها تنهزم فى الحروب وخزائنها تخلو من المال وبحريتها تضعف أمام بحرية هولندا وانجلترا . مرت هذه الفترة دون أن تحقق فرنسا أحلامها التى راودتها منذ عهد كولبير ، أحلامها لتحطيم دولة الجزائر .

أخذت علاقة فرنسا بالجزائر تسير فى هدوء نسبى ولمدة قرن من الزمان ، خصوصاً وأن القناصل الفرنسيين أخذوا يستخدمون السياسة وسيلة لحل المسائل المعلقة مع الولاية بدلا من تشجيعهم لدولتهم على استخدام القوة. وكان من نتيجة ذلك أن ازدهرت التجارة بين البلدين وتكونت « الشركة الإفريقية الملكية » فى سنة ١٧٤٠ برأسمال قدره ١٢٠٠٠٠٠ فرنك للتجارة فى قمح الجزائر وتصديره لفرنسا ؛ وظلت تقوم بنشاطها حتى عام ١٧٩٣ . ولكن بعض الدول الأوروبية الأخرى حاولت فى تلك الفترة مهاجمة الجزائر ؛ مثل إسبانيا التى أرسلت حملة تتألف من ٨٠٠٠ جندى سنة ١٧٧٤ إلى مصب الحراشن والتى كان نصيبها نصيب حملة شرلكان ؛ ومثل انجلترا التى اعتدت على الجزائر سنة ١٦٧١ و ١٧٤٩ و ١٨٠٤ ؛ ومثل هولندا سنة ١٦٩٢ والدانيمرك سنة ١٧٧٠ وسنة ١٧٧٢ والبندقية ١٧٦٧ .

ولكن هذه الحملات لم تعط أى نتيجة فعلية . وعرفت الدول أنه من الصعب عليها إملاء شروطها على الجزائر بالقوة ؛ فحاولت شراء أمن الملاحة وسلامة سفنها بالمال الذى أخذت تدفعه إلى داى الجزائر كجزية كل عامين . أخذت سبع دول تدفع تلك الجزية بانتظام وهى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا والبرتغال ومملكة نابلى والسويد والنرويج والدانيمرك ؛ أما بقية الدول فكانت ترسل هدايا قيمة من وقت لآخر ، مثل فرنسا التى كانت ترسل من منتجاتها المحلية ، ومثل انجلترا التى كانت تهدى الجزائر بالأسلحة والذخائر .

وفى عهد لوى السادس عشر نصح دى كرسى القنصل الفرنسي بالجزائر حكومته بمهاجمة مدينة الجزائر بريا بعد انزال جنودها في سيدى فروج . ولكن حالة فرنسا لم تكن تسمح بالقيام بهذه المغامرة فسرعان ما نشبت الثورة الفرنسية وتغيرت الأوضاع . وقد حافظ رجال الثورة على علاقات ودية مع الجزائر ، وأخذت الجزائر بدورها ترسل إلى فرنسا كميات كبيرة من القمح واللحوم والجلود والزيوت اللازمة لتموين جنوب فرنسا ،ولقواتها العسكريه . وقد رفض الداى حسن الاستماع إلى الانجليز الذين أخذوا يغرونه على معاداة فرنسا ، بل إنه أقرض فرنسا مبلغ ٢٥٠٠٠٠ فرنك لشراء القمح اللازم لها من بونا وقسطنطينة ، وسمح للسفن الفرنسية بالتزود من موانى الجزائر وأمر رجال البحر الجزائريين بعدم الاعتداء على السفن الفرنسية وباحترام العلم الفرنسى . ثم عاد فى سنة ١٧٩٦ فأقرض حكومة الديركتوار فى فرنسا مليون فرنك (٢٠٠٠٠٠ قرش) ورفض استلام أية أرباح عن هذا المبلغ ؛ وكتب يعتذر برقه بأنه لم يستطع أن يقوم بخدمة أكبر من ذلك . ولكن الحكومة الفرنسية ردت على ذلك بأن رفضت منح العفو لأحد رعاياها الذى كان قد احتمى فى الباى بعد أن حرمته فرنسا من حقوقه المدنية وحكمت عليه بالإعدام بدعوى تعاونه مع الانجليز فى طولون . شعر الداى بأن فرنسا قد أهانته خصوصا وأنه كان قد طلب ذلك العفو نتيجة للخدمات التى أداها لفرنسا، فطلب من باى قسطنطينة وقف تصدير الغلال إلى فرنسا

ومنذ ذلك الوقت لم تستطع فرنسا الاستفادة من الجزائر إلا عن طريق اليهوديين بكرى وبوشناق .

استولى بونابرت فى يونيو سنة ١٧٩٨ على جزيرة مالطة وقضى على جماعة فرسانها وهو فى طريقه لمصر . وقد رحب الجزائريون بذلك النصر الفرنسى فى البحر الأبيض المتوسط ، إذ أنهم اعتقدوا أنه يخلصهم من بقايا الصليبيين . ولذلك فإن الديوان قد أصم أذنيه عن نداءات الباب العالى بقطع العلاقات مع الجمهورية الفرنسية بعـد احتلال بونابرت لمصر . حقيقة أن الداى مصطفى قد سجن القنصل الفرنسى وحفنة من رعايا دولته ، ولـكنه أفرج عنهم بعد أيام وبمجرد رجوع البعثة التركية التى طلبت إليه القيام بذلك . وقد استطاعت حكومة القنصلية أن توقع اتفاقية للهدنة مع الجزائر سنة ١٨٠٠ ، هدنة تحولت بعد قليل إلى صلح دائم . ولـكن الجزائر اضطرت تحت الضغط الانجليزى إلى قطع علاقاتها بفرنسا . وقد كتب الداى خطابا شخصياً للقنصل الأول يشرح له فية الموقف ويعتذر فيه عما حدث ، وسمح للممثل فرنسا ولرعايا دولته بركوب سفنهم فى أمن . وقد وقعت فرنسا معاهدة صداقة فى العام التالى مع الجزائر تنص على حرية التجارة والقضاء على تجارة الرقيق الفرنسى فى شمال إفريقية ولـكن عمر هذه المعاهدة لم يكن بأطول من عمر سابقتها .

تلك هى العلاقات الودية بين فرنسا والجزائر فى عهد القنصلية وإن كانت مبنية على غير أساس ، وتشبه إلى حد كبير تلك العلاقة

التى تقوم بين الشرق والغرب . كان نابليون يفكر فى إقامة امبراطورية واسعة تشتمل على مصر والهند وبلاد الفرس ، وكان احتلال شمال إفريقية يدخل ضمن ذلك المشروع . وقد فكر نابليون فى عامى ١٨٠٢ و ١٨٠٨ فى تنفيذ ذلك الجزء من مشروعه .

أما فى عام ١٨٠٢ فإن القنصل الأول قد انتهز فرصة أسر سفينتين فرنسيتين وإهانة أحد قباطينها لكى يكتب إلى ممثل الجزائر مهدداً بقطع العلاقات مع الولاية ، حتى لا يسمح بتكرار حوادث الاعتداء على كرامة العلم الفرنسى . ووصلت إحدى الفرق البحرية الفرنسية أمام مدينة الجزائر فى شهر أغسطس حاملة خطاب تهديد من نابليون إلى الداى يذكر له فيه أنه قد أزال دولة المماليك وأنه يستطيع إرسال ٨٠٠٠٠ جندى لهدم الولاية الجزائرية من أساسها . والحقيقة هى أن الداى قد طالب برد مبلغ الـ ٢٠٠٠٠٠ قرش التى أعطوها لفرنسا لشراء القمح ولم تكن من سياسة نابليون دفع أى قرش يدخل فى خزانته . ولذلك فإنه ربط الحادثتين الواحدة بالأخرى حتى يظهر الجزائريين بمظهر المعتدين على العلم الفرنسى . وظهر ذلك جليا من الانذار الذى أرسلته وزارة الخارجية الفرنسية إلى محمد غالب أفندى سفير الباب العالى فى باريس ذاكرة فيه أنها لن توافق على دفع مبلغ الـ ٢٠٠٠٠٠ قرش لداى الجزائر بأى حال من الأحوال ومتناسية ذكر أصل هذا المبلغ والسبب الذى دفع بالجزائر إلى مطالبة فرنسا رده . وقد صدرت الأوامر للأسطول الفرنسى بالإستعداد

مصر، ولكن داى الجزائر أظهر من الحكمة واللين ما يحميه من دخول حرب ضد نابليون. فأرسل إليه رداً رقيقاً وطلب منه أن يكون إرسال جميع الكتابات الفرنسية إليه شخصياً حتى لا يقع أى سوء تفاهم جديد. أمر الداى باستقبال ضباط الأسطول الفرنسى استقبالا وديا فى مصر، وأظهر فى نفس الوقت عدم رضاءه عن القنصل الإنجليزى بدعوى استقباله لسيدات مسلمات فى وضح النهار؛ فكانت النتيجة أن نابليون لم يتعجل فى تنفيذ تهديداته. ويظهر من ذلك جلاء أن نابليون كان يهدف إلى عدم دفع ديونه للجزائر وإلى الحصول على مركز متفوق على مركز الإنجليز فى أولاه.

سارت الحال على هذا المنوال لمدة ست سنوات ولكن فرنسا شعرت بعودة نشاط الأنجليز فى شمال إفريقية، فاتفقت مع روسيا فى سنة ١٨٠٨ على أن يكون احتلال الجزائر من نصيب فرنسا، وذلك فى المعاهدة السرية التى عقدت بينهما. وأرسلت فرنسا أحد رجال مخابراتها وهو القومندان بوتان، من سلاح المهندسين، وذلك لعمل خرائط لمدينة الجزائر وما يحيط بها. وقد نجح ذلك الضابط فعلا فى عمل تلك الخرائط وفى أخذ كثير من المذكرات؛ ولكنه وقع أسيراً فى أيدى الإنجليز وهو فى طريق العودة إلى طولون فأخذوه إلى مالطة مما اضطره إلى إعدام كل خرائطه. ولكنه تمكن من الفرار ومن الوصول إلى فرنسا عن طريق القسطنطينية حيث قام بكتابة تقريره شارحا فيه تسليح مدينة الجزائر واستحكاماتها

وذاكرا أن أحسن خطة لمهاجمة المدينة تتلخص فى إنزال الجنود و سيدى فروج والالتفاف حولها من ناحية البر . كانت هى نفس الخطة التى أشار بها دى كرسى منذ ٣٦ سنة ، وهى نفس الخطة التى ستقوم فرنسا بتطبيقها فيما بعد .

اضطرت فرنسا منذ عام ١٨٠٨ إلى عام ١٨٢٤ إلى الانشغال بعشا كل أخرى غير مسألة الجزائر ، إذ أن سلامتها وأمنها كانا مهددين فى أوروبا . ولكن ما أن انتهى ذلك الخطر ورجعت فرنسا إلى حدودها الطبيعية بعد نهاية عصر نابليون ، حتى أخذت فكرة الاستيلاء على الجزائر تراودها من جديد . فأخذت تعمل على تحقيق بسط سيادتها على شمال افريقية متذرعة فى ذلك بالذرائع المختلفة ، ومحاولة الاستفادة من المواقف الدولية التى تسمح لها بتنفيذ خطتها دون أن تعرض نفسها لخطر الصدام مع إحدى الدول الأوربية . وكانت فرنسا مدفوعة فى ذلك بعوامل داخلية وخارجية ، عوامل اقتصادية وسياسية واستراتيجية ونفسية ، تجمعت كلها وطغى بعضها على البعض الآخر ، لكى تظهر فى شكل معقد أمام الباحث التاريخى . ولكن دراسة العلاقات القائمة بين فرنسا والجزائر فى الفترة الواقعة بين سنة ١٨١٥ وسنة ١٨٣٠ تشدنا إلى أهم العوامل التى أملت على فرنسا سياسة الاستيلاء على الجزائر ، وإلى أهم الذرائع التى تذرعت بها تلك الدولة للقيام بهذا العمل أمام الرأى العام العالمى .

الباب الثاني

احتلال فرنسا لمدينة الجزائر

١٨٣٠

الفصل الأول

الحصار البحرى

كانت أولى الذرائع التى تذرعت بها فرنسا لمهاجمة الجزائر هى القضاء على القرصنة وضرورة تأمين المواصلات البحرية والتجارة فى البحر الأبيض المتوسط .

ولقد اهتم مؤتمر فينا بالحالة القائمة فى شمال أفريقية أو بمعنى آخر حاول خدمة الأعضاء المشتركين فيه على حساب غير المشتركين ، وإعطاء قرارات لها صبغة جماعية ، والسماح لأنفسهم بتطبيقها على أنها جزء من القانون الدولى . نجد أن الأميرال السيرسيدنى سميث يقدم مذكرة لهذا المؤتمر يطالبه فيها بضرورة وضع حد لأعمال القرصنة ويشرح الوسائل اللازمة لذلك . أظهر إندهاشه من أن الدول الأوروبية تعتنى بالغاء تجارة الرقيق الأسود وتترك فى نفس الوقت مسلمى شمال أفريقية يأسرون المسيحيين ويجبرونهم على التجديف فى سفنهم . ذكر أن هذه الحالة لا تتفق مع الانسانية وأنها تهدد أمن الملاحة والتجارة وأشار إلى أن الوسائل التى استخدمها الأمراء المسيحيون حتى ذلك الوقت للتخلص من هذه الحالة كانت غير كافية ، وطلب من الدول التى يعنيها الأمر أن توقع على معاهدة تتعهد فيها بتقديم القوات البرية والبحرية اللازمة لحراسة سواحل البحر

الأبيض المتوسط ولمراقبة وتعقب وتحطيم سفن قباطين شمال افريقيه «القراصنه» .

كانت تلك النزعه الانسانيه الواضحه تخفى وراءها عوامل سياسيه واقتصادية لم يتعود الساسه ذكرها صراحه فى تلك العصور، وأن كانت غير خافيه عنهم . إذ أن هدف الدول الغربيه من تحرير العبيد لم يكن إلا هدم إقتصاد البلاد الاسلامية التى تستخدم الزنوج فى زراعتها أو فى تجارتها — هدم ذلك الاقتصاد من أساسه بحيث لاتستطيع هذه البلاد مقاومة الدول الغربية حربياً أو اقتصاديا . كانت الدول الغربية قد بدأت فى ذلك الوقت اهتمامها بمسألة تجارة العبيد كوسيلة من وسائل السيطرة على البلاد الاسلامية ولم يكن فى استطاعتها مهاجمة تلك البلاد بسهولة ، دون القضاء على بحريتها التجارية والحربية ولذلك فانها أخذت فى التفكير فى محاولة جمع قوى الدول الأوربية وإعطاء قراراتها قوة القانون الدولى ، وذلك لزيارة سفن المسلمين وتفتيشها ومصادرتها أو تدميرها ، بدعوى أن هذه السفن تعمل فى تجارة الرقيق أو أنها تستخدم الأسرى المسيحيين عبيداً للتجديف . كانت تهدف إلى إخلاء مياه البحار من السفن العربية والإسلامية تمهيداً لنزولها على شواطىء تلك البلاد العربية والإسلامية فى أمن وطمأنينة .

كون السير سيدنى سميث « جمعية محاربة القراصنة » ثم « جمعية الفرسان محررى الرقيق الأبيض فى أفريقية » . وكان يحاول بذلك

إعادة جماعة فرسان مالطة تحت لون جديد . أخذت آرائه تنتشر فى معظم بلاد غرب أوروبا . أعتنقها العامة على أنها مبادئ إنسانية، واستخدمها رجال السياسة والاقتصاد لتنفيذ مآربهم . فنجد أن شاتوبريان ، وهو عضو فى الجمعية الأولى ، يتقدم بمذكرة إلى ملك فرنسا يوم ٩ أبريل سنة ١٨١٦ ، مطالباً فيها بإلغاء الرقيق الأبيض ، وذاكرا أن فرنسا كانت الدولة التى خرجت منها أولى الحملات الصليبية فلتكن كذلك هى من ترسل آخرها .

بحث مؤتمر لندن سنة ١٨١٦ مسألة القضاء على قوة القناصة البحريين، ولكننا نجد أن المركيز دوسموند ، المندوب الفرنسى، لايوافق على قراراته ، إذ أن المشروع الذى قام المؤتمر بدراسته كان يعطى لانجلترا وسائل لتوكيد وتثبيت سيادتها البحرية . ونظر مؤتمر إكس لاشابل سنة ١٨١٨ نفس المسألة ، ولكن الأعضاء لم يتفقوا كذلك على سياسة خاصة ، بل إنهم اوصوا مندوبى كل من انجلترا وفرنسا بلفت نظر أمراء شمال افريقية إلى خطورة الحالة السائدة فى البحر الأبيض المتوسط . وهذا ما دفع كل من الدولتين إلى إرسال أسطول مشترك أمام الجزائر فى سبتمبر سنة ١٨١٠، وإلى مقابلة الداى طالبين منه إيقاف عملية زيارة وتفتيش السفن الأوروبية . ولكن الداى شرح تعرض السفن الأوروبية لسفن الجزائريين فى عرض البحار ، بل وحضور أساطيل هذه الدول من وقت لآخر لمهاجمة سواحله ولضرب عاصمته بالقنابل ، وأصر على حقه فى القيام بعملية تفتيش السفن كوسيلة من وسائل

المحافظة على سلامة الدولة خصوصا فى مياهه الإقليمية التى لا يحق لأحد أن يجرؤ على تحديدها .

ومع هذا فإننا نجد أن الدول الأوروبية لم تقتصر على النشاط السياسى أو الدبلوماسى فى محاولتها التحرر من البحرية الجزائرية . فلقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى فرقها البحرية فى عام ١٨١٥ لكى تجبر الداى على وقف المطالبة بالجزية السنوية المفروضة على سفنها فى البحر الأبيض المتوسط ، وبوقف عملية زيارة وتفتيش السفن . واستطاع الكومودور الأمريكى قائد تلك الفرقة أن يحطم سفينة الريس حميدو ، من رجال البحر الجزائريين ، وأن يوقع معاهدة مع الجزائر . وفى نفس الوقت كانت مدينة الجزائر محاصرة بحريا بفرقة بولندية تتألف من ست سفن . وقد شارك الأسطول البريطانى بقيادة اللورد اكسموث فى هذه العملية ثم عاد فى العام التالى وأخذ رتب قطعة البحرية فى مواقع القتال ، مما اضطر الجزائريين إلى إطلاق النيران عليها ، فأصابوا عددا منها وأنزلوا بها خسائر تبلغ ٨٠٠ من القتلى . كانت هذه ذريعة لكى يلقى الأسطول البريطانى بـ ٣٤٠٠٠ قذيفة على القطع البحرية الجزائرية الراسية فى الميناء وعلى المدينة نفسها ، مما تسبب فى إغراق معظم الأسطول الجزائرى وتدمير جزء من تحصينات المدينة . واضطر الداى تحت ذلك الضغط الحربى إلى إطلاق سراح الأسرى المسيحيين لديه ولم يكن عددهم إلا ١٢٠٠ أسيرا معظمهم من الأسبان والإيطاليين .

من الواضح أن مثل هذه المظاهرات البحرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو هولندا ، وخصوصا من جانب انجلترا كانت تجعل فرنسا تخشى من أن تقوم إحدى هذه الدول بفرض سيادتها على الجزائر ، وخصوصاً انجلترا ، التى كانت تحتل جبل طارق ومالطة والجزر الأيونية ، وتتخذها قواعد حربية تبنى عليها سيادتها فى البحر الأبيض المتوسط . ولقد عادت إنجلترا فى عام ١٨٢٤ إلى ضرب مدينة الجزائر بالقنابل ، متذرعة بأن الداى قد أمر بسجن بعض الأهالى الذين يخدمون القنصل الإنجليزى . فأرسلت السير هارى نيل ، ولكن النيران كانت موجهة من بعد لا يسمح لها بإصابة المدينة . عاد الأسطول الانجليزى دون أن يحصل على نتيجة واقعية وأخذ الجزائريون يتحدثون عن إنتصارهم . أما فرنسا فإنها كانت تخشى دائما امتداد الحكم الإنجليزى إلى الجزائر .

ولقد شاركت الجزائر فى حرب المورة إلى جانب السلطان ، فأرسلت بعضا من قطعها البحرية التى انضمت للأسطول المصرى فى نفارين وشاركت نفس مصيره . وكان هذا أضعاف بحرى واضح للولاية وتقليل من وسائل الدفاع عنها أمام المعتدى . وكان أيضا سببا فى أن تواصل دول الغرب اتهامها للجزائر بالتعصب ضد المسيحيين ، وفى أن تعمل على القضاء نهائياً على خطر بحريتها فى البحر الأبيض المتوسط متذرعة فى ذلك بضرورة القضاء على القرصنة وضرورة تأمين المواصلات والتجارة فى ذلك البحر .

تلك هي الذريعة الأولى التي تذرعت بها فرنسا لمهاجمة الجزا

أما الذريعة الثانية فكانت مطالبة الجزائر لفرنسا بدفع مبالغ من الما كانت قد قدمتها ثمناً لمشتريات القمح ، وما تمخضت عنه هذه المسأ من سلسلة من التعقيدات السياسية والقضائية والإدارية ، وأخير من الإهانة المعروفة بضربة المروحة .

إن مسألة قمح الجزائر هي مسألة قديمة ظلت مفتوحة لمدة سنوات عديدة وظهر فيها جلياً سوء نية فرنسا حيال الجزائر بعد أن قامت هذه الولاية بمساعدة فرنسا في أوقاتها العصيبة . سمحت الجزائر ليهوديين من أصل إيطالي وتحت الحماية الفرنسية ، هما بكري وبوشناق ، بتصدير القمح من الجزائر إلى فرنسا في أثناء الثورة الفرنسية . كان بوشناق يعيش في مدينة الجزائر ، أما بكري فإنه غير إقامته إلى مرسيليا ثم إلى باريس حسب الظروف الدولية والعلاقة بين فرنسا والجزائر . كان القمح الذي يقومون ببيعه لفرنسا ملكاً للجزائر . وقد ساهم فيه الداي نفسه ،مثله في ذلك مثل الخزانة العامة للولاية . وأخذ هذين اليهوديين يبيعان القمح لفرنسا بأسعار مرتفعة نظير قبولهم إعطاء تسهيلات كبيرة في الدفع . وكانا يموّنان الانجليز في جبل طارق مما دفع حكومة الديركتوار الخالية الوفاض إلى تقرير الشراء منهما ، دون أن تدفع لهما الثمن فوراً ، حتى تجبرهما على تقليل معاملاتهما التجارية مع الانجليز .

كان ثمن هذا القمح يعتبر ديناً دولياً ، نظراً لدخول الداي

فيه من ناحية ودخول الحكومه الفرنسية فيه من ناحية أخرى .
وهذا مادفع تاليران إلى شرح المسألة لزملائه فى مجلس الوزراء الفرنسى ، مذكراً إياهم بالخدمات التى أدتها الجزائر للجيش الفرنسى فى أوقات عصيبة ، وطالباً منهم دفع ثمن هذا القمح . بلغ هذا الدين حوالى ٨ مليون فرنك ، ولكن حكومة القنصلية لم تسمح إلا بدفع مبلغ يقل عن نصف هذه القيمة . وظلت الحال كذلك طوال عهد الإمبراطورية ، إذ أن نابليون كان يرفض رد أى مبلغ مالم تجبره القوة على ذلك . كان هذا التأخير فى الدفع سبباً فى حنق الداى ، ولكنه لم يستطع إظهار ذلك الحنق رسمياً حتى لا ينتقم منه نابليون . وفى سنة ١٨١٩ طالب اليهوديين فرنسا بدفع مبلغ ٢٤ مليون فرنك ولكنهم ذكروا أنهم يقبلون مبلغ سبعة ملايين فرنك لتسوية هذه المسألة نهائياً . واعترفت الحكومة الفرنسية بهذا الدين فى اتفاقية ٢٨ أكتوبر سنة ١٨١٩ ، وصوت عليها مجلس النواب يوم ٢٤ يوليو عام ١٨٢٠ ، مقرراً أن هذا المبلغ المبلغ سيدفع من الخزانة العامة . ولكن فرنسا تناست حقوق الداى فى اتفاقيه سنة ١٨١٩ ، مما اضطر الداى إلى أن يتقدم إلى الحكومة الفرنسية طالبا توقيع حجز على هذا المبلغ قبل خروجه من الخزانه العامة . ولكن فرنسا دفعت مبلغ ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك ولم تحجز إلا على ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك لتسوية هذه المسألة . ورغم ذلك فإن الداى أخذ ينتظر رد مبالغه إليه ، وأخذ يشكو من بطء القرارات

هذه الحادثة لمصلحتها . كتب القنصل الفرنسى تقريره إلى حكومته في نفس الليلة بطبيعة الحال ، طالبا اتخاذ الوسائل اللازمة للمحافظة على كرامة فرنسا فى شمال إفريقية . وأسرع وزير الخارجية الفرنسية بقراءة ذلك التقرير فى مجلس الوزراء طالبا إجبار الجزائر على الإعتذار ، حتى ولو بالقوة ، على الإهانة التى لحقت بالملك ، في شخص ممثله . وقرر مجلس الوزراء إرسال القطع البحرية أمام الجزائر المطالبة بهذا الإعتذار . ووصلت هذه القطع أمام مدينة الجزائر وطالبت بتحية العلم الفرنسى . ولكن الداى رفض . فعاد الأسطول حاملا رعايا فرنسا فى الجزائر وترك لقنصل سردينيا مهمة الاشراف على المصالح الفرنسية فى الولاية . قطعت العلاقات ولكن فرنسا لم تدفع أى مبلغ للجزائر عن مشترياتها من القمح ، وتذرعت باهانة الداى لقنصلها وإحتفظت لنفسها بحق التدخل حسبما يتراءى لها .

سادت بين أعضاء الحكومة الفرنسية فكرتان ، الأولى تتلخص فى فرض حصار بحرى على سواحل الجزائر ، والثانية تنادى بعملية إنزال جنود على الشاطىء وإحتلال مدينة الجزائر نفسها . ولكن حوادث الثورة جعلت الفرنسيين يفضلون البدء فى فرض الحصار إلى أن يتجلى لهم الموقف الدولى فى البحر الأبيض المتوسط ، خصوصاً وأنهم كانوا يرغبـــون فى المحافظة على التحالف الذى وصلوا إليه مع كل من إنجلترا وروسيا ، وأن مسألة إنزال الجنود

فى الجزائر قد تؤثر على هـــذا التحالف ، وعلى موقف كل من إنجلترا والروسيا فى مسائل المضايق والبلقان وشرق البحر الأبيض المتوسط .

بقى الحصار البحرى مفروضاً على سواحل الجزائر لمدة ثلاث سنوات من ١٦ يونيو سنة ١٨٢٧ إلى ١٤ يونيو ١٨٣٠ . ولم يكن عملية هينة بالنسبة للفرنسيين ، إذا كان متعباً ومملوء بالمخاطر ، خصوصاً فى الفترة الأخيرة منه ،حيث استطاع الجزائريون أسر بعض رجال القطع البحرية الفرنسية وقتلهم . وكان من الطبيعى أن ينظر الداى لعملية الحصار على أنها أعلان حرب رسمى موجه إليه أكثر من كونه مناورة بحرية للضغط عليه . إذ أن سفن الفرنسيين كانت تعترض طريق السفن الجزائرية عند مدخل الميناء مما يتنافى مع أبسط القواعد والتقاليد الموجودة بين رجال البحر فى حالة السلم .أدعت فرنسا أن القنصل الإنجليزى فى الجزائر كان يغرى الداى على مقاومة طلباتها ومعارضتها . وسواء اكان هـذا التحريض قد وقع بالفعل أو لم يقع ، فان من حق الداى أن يرفض تقديم أى إعتذار رسمى ، ما دامت الحكومة الفرنسية قد كشفت عن سوء نياتها العدوانية . حاول الأسطول الفرنسى تهديد الداى من وقت لآخر بارسال أحد الضباط ملحاً فى طلب تقديم الاعتذار الرسمى فلم يكن من الجزائريين بعد تكرار هذه المسألة الا أن شيعوا بقنابلهم الزورق الذى حمل آخر ضابط جاء لهذا الغرض، وذلك عند عودته إلى الأسطول .

وقد كلف هذا الحصار فرنسا مبلغ سبعة ملايين فرنك و...
علم علاوة على الخسائر التي أصابت التجارة الفرنسية، وخصوصا ...
سواحل البحر الأبيض المتوسط ،ولكنه لم يعط أى نتيجة واقعية
وأخيرا فإن فرنسا قد صممت على ارسال حملتها للجزائر، خصوصا وأن
وليلنياك كان قد وصل للحكم فى ٨ أغسطس سنة ١٨٢٩ وكان يرى
فى عملية الحصار عملية خاسرة دون أى فائدة وكان من ناحية أخرى
يريد أن يوجه انظار الشعب إلى الخارج، ويعتقد فى أن نصرا خارجيا
سيساعد على الوصول إلى نتائج مواتية على مجموع الناخبين ، وسيساعد
فى تقوية الملكية ، بأن يجمع حـــول العرش كل هؤلاء الذين
أنهوها، منذ سنة ١٨١٥ ، باتباع سياسة سلبية فى العالم .

وقد حاول بولينياك ، فى أواخر عام ١٨٢٩ ، إقامة تحالف
فرنسى مصرى ضد الجزائر . أقترح على والى مصر ، محمد على ، أن
يحتل هذه الولاية نظير مساعدة مالية وضمان حمايتها لقواته ضد
تدخل أية دولة أوربية . وأراد أن يقوم الأسطول الفرنسى بمعاونته
فى تلك الحمله وأن يحصل من السلطان على إذن للقيام بها . وتعود
هذه الفكرة إلى دروفتى قنصل فرنسا فى الاسكندرية . ولكنها لم
تنجح إذ أنها كانت تهدف إلى توثيق الصلة بين المسألة الجزائريه
والمسألة الشرقية . وقد فطنت فرنسا إلى ذلك مما جعلها تحجم عنها
خصوصا وأن امتداد سلطة مصر حتى تونس كان أمرا غير مقبول
من الباب العالى ومن إنجلترا كأن أمر وضع قطع الأسطول الفرنسى

تحت سلطة مصر كان مخاطرة واضحة . ولذلك فإن بولينياك قد صمم على القيام بهذه العملية لحساب دولته .

أما الدبلوماسية الانجليزية فإن مواقفها كانت غير ثابتة فى بداية ذلك المشروع . فنجد أن اللورد أبردين يعرض التعاون مع فرنسا ، مما كان سيؤدى بطبيعة الحال إلى حكم مشترك إنجليزى — فرنسى فى الجزائر أو إلى خروج الدولتين منها بعد تأديب الباى . ولكن ولنجتون قرر أن هذه الحملة ستكون خطرة ، وأن الاشتراك مع فرنسا فيها قد يؤدى إلى مشاكل دولية ، ولذلك فانه قرر ترك فرنسا تعمل بمفردها . ولقد حاولت فرنسا فى آخر الأمر أن تدفع السلطان إلى إجبار باى الجزائر على تقديم الاعتذارات الرسمية لها ، وتقدم بهذا الطلب كل من قنصلى فرنسا وإنجلترا سويا . ولكن هذا الطلب كان متأخراً . إذ أن الاستعدادات كانت تقوم على قدم وساق فى فرنسا لتجهيز الحملة ولإرسالها إلى الجزائر . قرر الباب العالى إرسال طاهر باشا ، قائد الأسطول العثمانى فى موقعة نفارين ، حاملا تعليمات خاصة إلى الجزائر ، ولكنه وصل متأخرا . كانت الحملة الفرنسية فى طريقها إلى الجزائر أما الأسطول الفرنسى المحاصر لمدينة الجزائر فإنه رفض نزول طاهر باشا وأرسله إلى طولون تحت حراسة بحرية .

تلك هى الذرائع التى تذرعت بها فرنسا للهجوم على الجزائر وتلك هى ما تدعيه من اتخاذها لوسائل سلمية ودبلوماسية لحل ذلك

الأشكال . ويظهر منها جليا أن تصميم فرنسا على احتلال الجزائر، وإن كان يعود إلى بولينياك سنة ١٨١٩ أو إلى إقامة الحصار البحرى في سنة ١٨٢٧ ، إلا أن فكرته كانت تراود فرنسا منذ بداية القرن التاسع عشر ، ولأسباب اقتصادية وحربية استراتيجية ، حاولت هذه الدولة إخفاؤها تحت ستار خطر القرصنة أو إهانات الجزائريين للشرف والعلم الفرنسيين .

الفصل الثاني

احتلال مدينة الجزائر

اتخذت الحكومة الفرنسية قرارها الخاص باحتلال الجزائر في شهر يناير سنة ١٨٣٠ وكان عليها أن تسرع في تجهيز الحملة حتى تكون مستعدة في نهاية شهر مايو أو في خلال شهر يونيو على الأكثر، وهي أحسن الفترات الملاحة في البحر الأبيض المتوسط. وقد تكونت ثلاث لجان لهذا الغرض تعمل كل منها منفردة في أول الأمر، ثم تجتمع سويا برئاسة بولينياك، وأمام مجلس الوزراء. وقد ناقش ذلك المجلس أعمالها ثم اختار خطة إنزال الجنود في سيدى فروج واحتلال قلعة السلطان التي تشرف على المدينة. وهكذا قرر الفرنسيون الاستيلاء على مدينة الجزائر برياً بدلا من مهاجمتها من ناحية البحر المحصنة. ولكن ذلك لم يمنع وقوف قطع البحرية الفرنسية أمام المدينة لمحاصرتها ولضربها عند اللزوم، ولمنع وصول أى مدد بحرى إليها.

أصدر الملك أمره بالتعبئة يوم ٧ فبراير وأعلن عزمه على مهاجمة الجزائر يوم ٢ مارس في خطاب العرش، مدعياً أن هذه الحملة ليست إلا للانتقام من الإهانة التي لحقت بالشرف الفرنسي، وذكر أنها ستكون لصالح المسيحية. أخذت الصحف تكرر وتلخص إتهامات فرنسا ضد الجزائر والداى وكان أهم ماورد فيها هى أن الجنود

الفرنسية ستنتقم لكرامة التاج ، وتخلص فرنسا والدول المسيحية من عبودية رعاياها ، والأتاوات المفروضة عليهم ، ومن القرصنة التي تهدد سواحل البحر الأبيض المتوسط .

وسارت تجهيزات الحملة على قدم وساق . وتجمعت القوات البرية والبحرية ومعدات الحرب والذخائر والتموين على البر ، بين طولون ومرسيليا . كما تجمعت السفن الحربية وسفن النقل ومعدات الإنزال أمام الساحل . وبلغ مجموع الحملة البرية في آخر ابريل ٣٧٦٠٠ جندي و٤٥٠٠ حصان و ٩١ قطعة مدفعية .

أعطى الملك القيادة البحرية للأميرال دوبرية وأعطى قيادة الحملة البرية للجنرال بورمون ولم يكن هاذين القائدين على اتفاق تام فيما بينهما فيما يخص الحملة والجزائر ، أو حتى في آرائهما العامة . كانت آراء الأميرال تجعل كل من الملك وولي العهد غير مطمئنين إليه تمام الاطمئنان ، إذلم يكن يعتقد في انتصار الحملة في الجزائر ؛ أما الجنرال بورمون فإن الرأي العام لم يكن قد نسي سلوكه السابق مع نابليون ، إذ أنه ترك فرقته قبل معركة واترلو وذهب منضما إلى لويس الثامن عشر . كان تنصيبه قائداً عاما فرصة تسمح له بمسح ذكرى الخيانة والهروب من ميدان العمليات . وقد أعطى الملك للجنرال بورمون سلطات مطلقة حتى على الأميرال دوبرية وزوده بأمر سري يسمح له في حالة الضرورة أن يتولى القيادة العليا للقوات البرية والبحرية معا .

كان بعض الضباط والجنود قد خدموا فى جيوش نابليون وظلوا يحلمون بالإمبراطورية،وكان بعضهم الآخر من الموالين للاراء الملكية تحت لوى الثامن عشر وشارل العاشر، بل وكان هناك أيضا بعض الجند الذين شاركوا فى حملة بونابرت على مصر . تكونت الحملة بهذا الشكل لكى تساعد على تقليل الفواصل التى وجدت فى الجيش الفرنسى بين الامبراطوريين والملكيين منذ سنة ١٨١٥ ، وجعل هؤلاء العسكريين يتطلعون إلى مهنتهم دون التفكير فيما آلت إليه فرنسا بعد سقوط نابليون .

تجمعت ٦٠٠ قطعة حربية يوم ٢٣ أبريل أمام طولون . كانت تشتمل على ١٠٣ قطعة حربية مقسمة إلى ثلاث فرق للعمليات ولإنزال الجند وللاحتياطى ؛ علاوة على السفن التجارية المجهزة لنقل الجند والمعدات فى شكل قافلة بحرية . وقد ضم هذا الأسطول سبع سفن بخارية فقط أما الباقية فكانت سفنا شراعية،ولهذا فإنه يمكننا اعتبار تلك الحملة آخر حملة استخدمت فيها قوة الشراع . وقام ولى العهد بتفتيش القوات البرية والبحرية فى طولون يوم ٥ مايو ،ثم سافرت إلى الجزائر يوم ٢٥ منه .

وصل الأسطول أمام الشواطىء الإفريقية يوم ٣٠ مايو بعد رحلة بطيئة، ولكن الرياح لم تكن مواتية،فعاد إلى جزر البليار حيث بقى إلى جوارها حتى ٩ يونيو،ثم رجع إلى الشواطىء الجزائرية يوم ١٢ منه . ورأى الجند مدينة الجزائر بأسوارها البيضاء تحيط بها

خضرة الحدائق والجبال . تردد الأميرال دوبريه فى الذهاب إلى مرسى سيدى فروج من جديد، ولكن الجنرال بورمون طلب منه تنفيذ أمر الرسو فى الحال .

وتمت عملية إنزال الجنود إلى الساحل يوم ١٤ يونيو فى الخليج الغربى من شبه جزيرة سيدى فروج على شاطىء رملى وفى مرسى محمى من الرياح . ورأى الفرنسيون ما زعموا أن الأسبانيون قد سموه « برج الشيخ » فسلطوا عليه قنابل المدفعية وهدموه، ولم يكن فى واقع الأمر إلا مأذنة مسجد سيدى فروج الذى سميت باسمه تلك المنطقة .

استطاعت إحدى الفرق الفرنسية الثلاث ، تحت ستار مدفعية الأسطول ، أن تستولى على قطع المدفعية الجزائرية المنصوبة إلى الداخل من شبه الجزيرة . ثم استمر إنزال المدفعية والمعدات فى الأيام التالية وأخذ الجنود يعملون على تحصين شبه الجزيرة، وذلك لكى يتخذوها قاعدة عامة لهم ، تحتوى على مخازن مهماتهم ، ومستشفياتهم ، ونقطة تموينهم من الأسطول ، فى أثناء استمرار العمليات الحربية .

تبعد سيدى فروج عن مدينة الجزائر بمسافة ٢٥ كيلو متراً تقريباً. وقد اضطر الفرنسيون إلى الاشتباك فى ثلاث معارك فى تلك المسافة هى الشتويلى وسيدى خالف أو خالد وقلعة السلطان «سلطان قلعسى » . كانت المعركة الأولى هى أهم هذه المعارك وأشدهاوطيسا . تولى قيادتها إبراهيم أغا، نسيب الداى حسين على رأس ٦٠٠٠ رجل من القولوغلو ومغاربة الجزائر . وقد شارك فى هذه المعركة تحت

قيادته باى قسطنطينة وباى وهران، علاوة على قوة من رجال القبائل .

ولقد حاول ابراهيم أغا فصل الميسرة الفرنسية عن بقية القوات ومن شبه جزيرة سيدى فروج فهجم هجوما عاما على كل الخطوط الفرنسية فى صبيحة يوم ١٩ يونيو ، واشتدت الوطأة على القوات الفرنسية ، ولكن المعركة لم تنته لصالح الجزائريين .

أعتمد الجزائريون على أعمال الشجاعة وعلى الكر الفر السريع الخفيف ؛ أى على مرونة حركاتهم، ولكن بنيران متفرقة. اعتمدوا على بنادق أقدم من بنادق الفرنسيين، وعلى السيوف، بينما اعتمد الفرنسيون على خطوطهم التى تؤيدها نيران المدفعية ، والثبات فى الخطوط إلى أن ينثنى فرسان الجزائر راجعين، لكى يتقدموا خطوة بعـــد الأخرى . اعتمد الفرنسيون على خطوط نيران ثابتة وعلى كمية نيران أقوى من كمية نيران الجزائريين وعلى أسلحة أحدث من أسلحتهم .

وصلت أنباء استيلاء الفرنسيين على معسكر الشتوبلى إلى مدينة الجزائر وصمم العرب على الدفاع عن مدينتهم، مما دفع الجنرال بورمون إلى أن ينتظر وصول مدافع الحصار والامدادات والذخائر قبل أن يجازف بمهاجمة عاصمة الإقليم . ووصلته هذه المعدات فى ليلة ٢٥ يونيو . وفى هذه الأثناء كان الفرنسيون قد أتموا وصل الشتولى بسيدى فروج بطريق حربى، واستولوا على سيدى خالد. وكان مصطفى بن مزراج قد قد تولى قيادة الجند بدلا من إبراهيم أغا وهاجم صفوف الفرنسيين وأنزل بهم خسائر فادحة .

واصلت القوات الفرنسية زحفها صوب مدينة الجزائر يوم ٢٩ يونيو وكان هدفها قلعة السلطان . ولكن القوات ضلت الطريق بسبب الضباب فانحرفت يسارا صوب بوزرعاق أرض صعبة، مما أخل بنظام الجند،وساعد على حدوث الهرج فى الصفوف . وعلى أى حال فإن الجزائريين لم يستفيدوا من ذلك الموقف لمهاجمة الفرنسيين ، بل تركوهم يعودون إلى المواقع التى بدأوا منها زحفهم فى الصباح .

أما قلعة السلطان فإنها كانت هى التحصينات الدفاعية الوحيدة التى تحمى مدينة الجزائر والقصبة من ناحية البر،وكانت أكثر ارتفاعا من أسوار المدينة التى تقع على بعد ١٢٠٠ مترا إلى الشمال الشرقى منها. كان « الخزنجى » يدافع عن هذه القلعة مع ٨٠٠ جندى تركى و ١٢٠٠ جندى عربى . وقد قام الفرنسيون بحفر الخنادق للدفاع عن خطوطهم،ثم بدأو ضرب القلعة بالمدافع . دافع الجزائريون بشجاعة فائقة، حسب شهادة الفرنسيين أنفسهم . ولكن نيرانهم خفت بعد ساعات ، وانتهى الأمر باشتعال النار فى مخزن الذخائر ، ونسف جزء كبير من القلعة،مما سهل على الفرنسيين احتلالها وتحصينها ، وتهديد مدينة الجزائر منها .

والظاهر أن الداى قد أراد أن يقاوم دخول الفرنسيين المدينة ولكن الحالة العسكرية لم تكن لتسمح له بمقاومة طويلة الأمد، خصوصا وأن الأسطول كان يحاصر المدينة من البحر،ومدفعية الجيش مصوبة على المدينة من قلعة السلطان فى أعلى الجبال فى الجنوب

الغرب . فأرسل الخوجا مصطفى ، وهو أحد أمناء سره ، لمفاوضة الفرنسيين، ثم أرسله مرة ثانية مصحوبا بقنصل انجلترا ، الذى عرض وساطته على الفرنسيين . ولكن الفرنسيون رفضوا تلك الوساطة وأرسلوا شروطهم لتسليم المدينة.وقد قبلها الداى يوم ٥ يوليو ووقع عليها وهى تشتمل على النقط الآتية :

١ — تسليم حصن القصبة وجميع حصون مدينة الجزائر وأبواب المدينة .

٢ — تعهد من القائد العام للقوات الفرنسية إلى سمو الداى بضمان حريته وكل ممتلكاته الشخصية .

٣ — حرية الداى فى ترك المدينة مع أسرته وممتلكاته إلى أى مكان يختار،وفى حالة بقائه فى مدينة الجزائر فإن القائد الفرنسى يتعهد بحمايته،وتعيين حرس له ولأسرته .

٤ — ضمان من القائد العام للجنود النظامية وغير النظامية بنفس الميزات والحماية .

٥ — يتعهد القائد العام بشرفه أن تظل حرية إقامة شعائر الدين الإسلامى مكفولة ، مثلها مثل حرية جميع الطوائف فى التعبد ومزاولة التجارة والصناعة وإحترام السيدات .

أما الانكشارية فإنها أظهرت عدم رغبتها فى تسليم المدينة بغير حرب ، وكان عداءها لاتجاه الداى واضحا وشهد به المترجم الفرنسى الذى ذهب طالبا امضاء الداى على وثيقة تسليم المدينة . وعلى

أى حال فإن الجنود الفرنسيين لم يدخلوا المدينة فى نظام ووقار ، بل
أخلوا أنفسهم بالضبط والربط . ساد الهرج ، ثم السلب والنهب في
أحياء متعددة من المدينة . وأخيراً دخل القائد الفرنسى وأقام قيادته
فى القصبة بعد أن تركها الداى . استولى الفرنسيون على الخزانة
وأعلنوا أن الخزنجى قد ذكر لهم بأنه لا توجد أى سجلات من
عن محتوياتها . ثم أبلغوا باريس أنهم قد وجدوا ما قيمته ٠٠٠ر٧٠٠ر٤٨
فرنك من الذهب . كان هذا يكفى بطبيعة الحال لتغطية تكاليف
الحملة التى بلغت ٠٠٠ر٥٠٠ر٤٣ فرنك . ولكن الجنرالات بدأوا
يتهمون بعضهم بعضا بسرقة مبالغ من أموال الخزانة الجزائرية قبل
اعلانها لباريس . أما الجنود فإنهم كانوا يستخدمون أوراق السجلات
فى إشعال السجائر ، مما يثبت أن رجال الحملة قد وضعوا أيديهم على
مبالغ من الخزانة ، وأن اتلاف السجلات عفوا أو عمداً ساعد على عدم
اثبات قيمة تلك المبالغ .

كانت خسائر الفرنسيين قد بلغت حتى الآن ٤٠٠ قتيل و ١٩٠٠
جريح وكان بين القتلى ابن الجنرال بورمون نفسه . أما الداى حسين
فانه ترك الجزائر إلى نابلى مصحوبا بخدمة وأفراد أسرته وما خف
حمله وغلا ثمنه من الممتلكات الشخصية .

وصلت أنباء الاستيلاء على مدينة الجزائر إلى باريس فى أواخر
أيام ملكية شارل العاشر فأنعم برتبة الماريشال على بورمون . ولم يبتهج
بذلك إلا جنوب فرنسا الذى كانت له علاقات مستمرة مع شمال

أفريقية، أما الرأى العام فقد قابلها بوجوم تام فذكرت الصحف أنهم قد انتصروا فى الجزائر ولكنهم خسروا الدستور، إذ أن القوانين السارية تمنع اعلان الحرب دون أن يوافق البرلمان على الميزانية اللازمة. أدانت هذه الصحف الوزراء الذين ينفقون أموال الشعب دون إذن منه ومن ممثليه : إن الانتصار هو للملك وللجيش ولفرنسا، أما الوزراء فهم مذنبون ويجب على البرلمان اتهامهم ومحاكمتهم . وليأخذ كل ما يستحقه . الفخر للجند والعقاب للوزراء . ذهب الملك لحضور حفلة جناز فى نوتردام، ولكن الجو كان صامتا وحزينا، إلا من بعض هتافات القوم المأجورين لهذا الغرض، مما أثر فى نفس الملك . وعلى أى حال فإن احتلال مدينة الجزائر قد أعطى لفرنسا ولسياستها التوسعية والاستعمارية قاعدة قوية فى البحر الأبيض المتوسط، مما جعلها متفوقة فى الحوض الغربى من ذلك البحر، وجعلها تستطيع أيضا أن تهدد جبل طارق ومالطة إن أرادت . وأخيراً فإن ذلك الاحتلال كان أول خطوة فى سبيل إنشاء امبراطورية الفرنسية فى افريقية .

كانت فرنسا تجتاز فترة عصيبة فى تاريخها عند احتلالها لمدينة الجزائر ؛ إذ أن أنباء ذلك الاحتلال قد وصلتها يوم ٩ يوليو ولم ينته ذلك الشهر إلا وكانت قد تخلصت من حكم ملكها . لم تكن هناك إلا أقلية من الفرنسيين الذين يرغبون فى ضم الجزائر إلى فرنسا . أما الحكومة فكانت منقسمة على نفسها، وكان ولى العهد نفسه يعارض فى حرب الجزائر . وبدأت المعارضة بمهاجمة مشروع الحملة

ولكنها عادت وطالبت باستمرار احتلال الجزائر والاحتفاظ بها كقاعدة تجارية وحربية تسمح لفرنسا بفرض سيطرتها على الحوض الغربى للبحر الأبيض المتوسط، خصوصا وأن الروسيا كانت توافق على ذلك، إما انجلترا فانها كانت تشكو دون أن تعارض.

لم تكن الحكومة الفرنسية قد ربطت نفسها بأى ارتباط فيما يخص الجزائر. وقد اعترف بولينياك نفسه فى مذكراته بأن فرنسا لم تكن قد قررت بعد الخطة التى ستتبعها بعد تحطيم الحكم التركى هناك. كانت فرنسا قد احتفظت لنفسها بحرية العمل، ولكنها كانت مستعدة لكى تتشاور مع الدول المسيحية الأخرى فى مصير الولاية. ولقد فكروا فى تقسيمها بين دول البحر الأبيض المتوسط أو اعطائها لجماعة فرسان مالطة أو اعادتها للباب العالى بشروط خاصة.

وكانت العلاقات الفرنسية متوترة مع انجلترا، خصوصا وأن القنصل الانجليزى فى مدينة الجزائر كان قد رفض الاتصال بالجنرال بورمون، وواصل إظهار اخلاصه للداى حسين. وكانت موانى مالطة وجبل طارق محشودة بالجند. فنظر الفرنسيون إلى هذا القنصل كجاسوس عليهم، واتهموه بالرغبة فى إثارة فتنة بين الأهالى ضدهم.

وكانت التعليمات المعطاه للجنرال بورمون تأمره بأن يتحاشى كل عمل أو قول يضر بنيات فرنسا المستقبلة فى الجزائر، أو يضايق حرية عملها التى ترغب فى الاحتفاظ بها لترتيب الوضعية النهائية لتلك البلاد. ولقد قام الجنرال بورمون بتثبيت القناصل فى مراكزهم بعد

احتلاله المدينة ، مما يعتبر ممارسة للسيادة ؛ ولكن اللورد أبردين أبلغ السفير الفرنسي في لندن أنه ليس لفرنسا أن تنشغل بالقنصل الانجليزي، إذ أنه معين لدى الداي . وحينما طلب سفير انجلترا في باريس تفسيرات عن موقف فرنسا في الجزائر رد عليه شارل العاشر بأنه لم ينظر إلا لمصالح فرنسا في مسألة الاحتفاظ بمدينة الجزائر أو اخلائها .

وكان أولى أعمال بورمون بعد احتلاله لمدينة الجزائر هو نزع سلاح الجنود غير النظاميين . ثم أرسل رجال الانكشارية غير المتزوجين إلى أزمير وسمح للمتزوجين بالبقاء . ولكنه عاد واعتقد أن الأتراك يحيكون المؤامرات ضد الفرنسيين فأمر بإبعاد بقية الانكشارية فوراً . ونفذ هذا الأمر بشكل وحشي، رغم أنهم كانوا الفئة الأقل خطراً من بين الأتراك . لاختفى بذلك آخر مظهر من مظاهر الحكم التركي في الجزائر بعد أن قام الجنود الفرنسيون بإتلاف السجلات . لم يكن من السهل الحصول على بيانات خاصة بملكية الأراضي أو بالدخل العام . وكان ذلك في صالح أصحاب النفوس الضعيفة ممن يتمتعون بالسلطة أو من المقربين إليهم . أما الجنود فانهم بدأوا يعيشون بين أفراد شعب لا يعرفونه ولا يستطيعون التفاهم معه بسهولة . وساعد هذا الاختلاف الكبير عن المعيشة في الثكنات على إختلال الضبط والربط ، وعلى انتشار الفساد والسلب والنهب ، مما جعل مدينة الجزائر في حالة يرثى لها .

لم يكن بورمون يعرف حقيقة الحال فى الجزائر . واعتقد أن احتلاله لمدينة الجزائر سيجعله يسيطر على كل القطر فى مدة أسبوعين وبدون مقاومة، بل أنه اعتقد أن فى إمكانه سحب إحدى فرق الجيش الثلاث الموجودة تحت قيادته .

وقد حاول شراء مصطفى بن مرزاح وتعيينه لإدارة الولاية بتشيته فى متصرفية تيترى طالبا منه إعلان ولائه لملك فرنسا، والتعهد بدفع الجزية إليه . ولكن هذه المحاولة فشلت مثل محاولة شراء باى وهران الذى ثارت ضده الأهالى واتهمته بمهادنة الفرنسيين . وأخيراً نجد أن بورمون قد اضطر إلى إرسال قواته لاحتلال المرسى الكبير ووهران . وأرسل حملة أخرى استولت على بونا ، الميناء البحرى لقسطنطينه . واعتقد بأن هذا الاحتلال سيجبر قسطنطينية على التسليم ولكنه أخطأ فى تقديره . إذ أن الأهالى فى الداخل كانوا مصممين على مقاومة الاحتلال الفرنسى رغم أن السلطات التركية فى المدن الساحلية لم تكن قد أبدت كثيرا من المقاومة . وشعرت السلطات الفرنسية أخيرا بأن عليها فتح جميع مدن الولاية الواحدة بعد الأخرى ، وأن تنتزعها من أيدى أبنائها من العرب أو من رجال القبائل .

وكشفت الحملة التى أرسلها الفرنسيون إلى بليدا حقيقة الموقف بجلاء أمام المحتلين . أراد بورمون أن يظهر أن فى استطاعة القوات الفرنسية أن تبتعد عن الساحل دون التعرض لخطر . ورغم تحذيره من سوء عاقبة تلك المغامرة، فإنه صمم على إرسال حملة إلى بليدا

التى تقع عنـد سفح الأطلس على بعد ٤٨ كيلو مترا جنوب مدينة الجزائر، وفى إقليم يسكنه رجال القبائل . وصل الطابور سالما إلى بليدا ولـكن رجال القبائل هاجموه عند عودته ، وأنزلوا به خسائر فادحة. وكشفت هذه الهزيمة الساحقة ، مع ما تلاها من إخلاء بونا ووهران بعد احتـلال لم يدم إلا بضعة أيام ، عن أن الفرنسيين ليسوا سادة الموقف . شعر الفرنسيون إذن بأن تحطيم الحكم التركى فى الجزائر لن يسهل عليهم السيطرة على الولاية فى شىء . كانت فرنسا قد استولت على مدينة الجزائر وكان عليها أن تستمر فى الحرب الافريقية .

وصلت أنباء ثورة سنة ١٨٣٠ فى فرنسا إلى مدينة الجزائر يوم ١١ أغسطس ودعى وزير الحربية المارشال بورمون للبقاء فى منصبه . وفـكر بورمون فى أن يضع قواته تحت تصرف شارل العاشر ،ولـكن قائد الأسطول رفض التعاون فى تنفيذ هذهالفكرة، مثلة فى ذلك مثل عدد كبير من رجال الحملة البرية نفسها . وأخيرا فانه بقى وأبدل العلم الملـكى الأبيض بالعلم المثلث الألوان يوم ١٦ أغسطس وانتظر مجىء الجنرال كلوزل فى أول سبتمبر لاستلام القيادة منه .

وتسببت ثورة يوليو فى تغيير علاقة فرنسا مع الدول العظمى تغييرا ملحوظا. كانت حـكومة شارل العاشر فى ود وصداقة مع معظم ملوك أوروبا،مما كان يساعد على مقاومة اعتراضات وتهديدات انجلترا. ولـكننا نجد أن التحالف المقدس قد بدأ يعيد تـكوينه بعد عام ١٨٣٠

ويعمل ضد فرنسا . رفض القيصر نقولا الاعتراف بلوى فيليب
أن دفعت الروسيا فرنسا لإحتلال الجزائر ، ونادى مترنخ من ال
بتضامن الملوك ضد الروح الثورية ، وظل فردريك جيوم الثانى يع
العداء والحقد لفرنسا .

وكان القيصر يرى فى لوى فيليب مغتصب للعرش . وك
ملوك أوروبا قد رفضوا تعيين الدوق دورليان سنة ١٨١٥
عرش فرنسا حتى لا يخلقوا لانفسهم سابقة خطيرة مقلقة . ولم تك
حوادث يوليو سنة ١٨٣٠ مما يساعد على تغيير اتجاههم . أما إنجلتر
فانها كانت ترغب فى الإستفادة من عزلة فرنسا لكى تجبرها ع
التخلى عن الجزائر وسحب قواتها منها . ولكن لوى فيليب صم
على ابقاء جنده على الشواطىء الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط
وأرسل إليها كل أبنائه لقيادة الجند . فنرى الدوق دورليان ودوق
دى نيمور وأمير جرانفيل ودوق دومال يلعبون دوراً واضحا فى
تاريخ الاحتلال الفرنسى للجزائر . قام لوى فيليب بتلك المهمة دون
أن يحظى بتأييد البرلمان الكامل ، ودون أن يساعد وزراءه وسفراءه
مساعدة مخلصة ، وفى وقت عزلة فرنسا فى أوربا . وانتهى الأمر بالتغلب
على معاداة انجلترا للمشروع .

كانت نية لوى فيليب هى الاحتفاظ بالجزائر ، ولكنه لم يعمل أى
تصريح رسمى بهذا الشأن حتى يحتفظ لنفسه بحرية العمل التامة . قرر مجلس
الوزراء فى سبتمبر سنة ١٨٣٠ الاحتفاظ بالقوات الفرنسية فى الجزائر .

واستلم تاليران، سفير فرنسا الجديد فى لندن، تعليمات من الملك تشرح له أن من مصلحة فرنسا المؤكدة تقليل تفوق انجلترا فى بحر هو بحرها، ولا تطل عليه الأراضى الانجليزية ؛ وأن على فرنسا أن تبحث من جميع الفرص التى تسهل لها تقليل خطر احتلال مالطة والجزر الأيونية، وأن مشروع الجزائر يساعد على تنمية البحرية الفرنسية؛ ولذلك فإن سياسة ومصالح فرنسا تتعارض تماما ومصالح انجلترا فى هذا البحر؛ مما يجعلها فى حاجة لدهاء سفيرها فى لندن؛ إذ أن الجلاء عن الجزائر يتعارض مع كرامة الفرنسيين ومصالحهم . ولكن تاليران كان دبلوماسيا من المدرسة القديمة . لم يكن فى الأصل من أنصار ارسال الحملة للجزائر ولم يكن يرغب فى التحدث فى المسائل الاستعمارية بشكل عام . ولذلك فإنه لم يتحدث عن الجزائر ألا فى ظروف قليلة جدا، وكان يتمنى أن تقوم الصحافة الفرنسية بالمحافظة على مثل هذا الصمت، حتى يعتاد العالم على رؤية فرنسا فى الجزائر .

والواقع أن الوقت عمل لصالح فرنسا ، إذ أن حكومة الدوق ولنجتن سقطت سنة ١٨٣٠ نتيجة لتصويت البرلمان وتألفت وزارة الويجز برئاسة لورد جراى وعهدت تلك الوزارة الجديدة إلى لورد بلمرستون أمر تصريف شئونها الخارجية . وكان حزب الويجز أقل عداء لفرنسا من حزب التورى . وتلت ذلك سلسلة من الحوادث الهامة اجتاحت أوروبا باكلها فقامت الثورة فى بلجيكا، وتدخلت النمسا فى ممتلكات البابا، وقامت ثوره أخرى فى بولونيا، ثم أن المسألة

الشرقية كانت قد فتحت من جديد؛ مما ترك مسألة الجزائر دون كبير اهتمام من جانب الدول الأوروبية. احتل الفرنسيون أنفرس وأسبح الروس على أبواب القسطنطينية وأخذ كل الملوك يكافحون ضد قوة الشعوب الجارفة التي اجتاحت بلادهم. أما انجلترا فإنها كانت تفضل أن ترى فرنسا في الجزائر على أن تراها في بلجيكا أو في الإسكندرية. وكانت رغبة انجلترا في إبعاد فرنسا عن الفلاندر، بعد ثورة بلجيكا، تساعدها على أن تعتاد رؤية فرنسا في الجزائر. ولذلك فإن فرنسا كانت تستطيع أن تحتفظ باحتلالها لمدينة الجزائر دون أن تقيد نفسها باعلان نياتها المستقلة بعد الفتح.

واصلت فرنسا اتهام قنصل انجلترا في الجزائر بالعمل ضدها وتحرض الأهالي ذاكرا لهم أن الاحتلال الفرنسي هو احتلال مؤقت وأن انجلترا تعارض في استمرار ذلك الاحتلال. ولكن انجلترا امتنعت من جانبها عن كل الأعمال أو التصريحات التي تدل على اعترافها بالاحتلال الفرنسي. ولما أعلنت فرنسا في سنة ١٨٣٢ أنها ستستمر في احتلالها للجزائر، طلب السفير الانجليزي منها تفسيرات رسمية عن ذلك. وفي العام التالي أعلن الماريشال سول أن فرنسا لم ترتبط بأي ارتباط دولي، بخصوص الجزائر، وأنها تستطيع أن تفعل هناك ما يحلو لها، وأنه من غير المتوقع الجلاء عن تلك البلاد بعد اتخاذ القرارات الحكومية وتقرير الميزانيات اللازمة. فلفت اللورد جراي أنظار تاليران إلى مثل هذه التصريحات، وطلب منه الاحتراس.

وفى عام ١٨٣٤ أجاب المستر استانلى ، وزير المستعمرات،على سؤال من روبرت بيل فى البرلمان ، وأكد أن انجلترا لم توافق على استيلاء فرنسا على مدينه الجزائر . وعاد لورد بلمرستون سنة ١٨٣٨ إلى التحدث عن حقوق الباب العالى على الولاية الجزائرية، وأعلن أن فرنسا لا تقوم الا بمجرد احتلال عسكرى . ولكن فرنسا لم تقبل التنازل عما اسمته « حقوقها » فى الجزائر. ثم نجد أن بلمرستون ينصح بعدم اقامة ضجه حول تلك المسألة بل ويؤكد للسفير الفرنسى أن مسألة الأستيلاء على مدينة الجزائر لن تكون فرصة أو حتى مدعاة لأى صدام مهم بين فرنسا والوزارة التى يعمل فيها .

قلّت إذن احتجاجات انجلترا على الاحتلال الفرنسى مع الزمن، أما القنصل الانجليزى فى الجزائر فإنه ظل معاديا لذلك الاحتلال . ولما حضر الدوق دور ليان إلى الجزائر سنة ١٨٣٩، قدم إليه زملاءه القناصل ولكنه لم يذكر إلا أسماءهم وأسماء بلادهم ولم تقدم انجلترا أوراق اعتماد قنصلها فى الجزائر إلى فرنسا إلا فى عام ١٨٥١ .

وقد كان على حكومة يوليو أن تحسب حساب الرأى العام الفرنسى فى نفس الوقت الذى كانت ترغب فيه فى عدم الصدام مع انجلترا . كان أعداء احتلال الجزائر فى فرنسا أكثر من أنصاره . وواصل النواب فى كل عام تقديم الشكاوى من المصاريف ، وطلب الجلاء عن الجزائر فى مناسبات تقرير الميزانية . وقد استندوا فى ذلك إلى تشتيت القوات الفرنسية بين أوروبا وإفريقية ، وإلى تبذير

والإستغلالها لاستثمارها الفرنسيون لايصلح وأرض ... . فقد ذهب بعضهم إلى أنه من غير الممكن مواصلة الزراعة فى الجزائر نظراً لإلغاء نظام الرق ، ولعدم رغبة الأوروبيين فى العمل بأيديهم ولمعاداة الأهالى للفرنسيين ورفضهم فكرة العمل لديهم . ولكن الحكومة الفرنسية كانت مصممة على إبقاء احتلالها للجزائر رغم أن أنصار الاستعمار لم ينجحوا فى أن يبينوا للرأى العام ، الأسس التى بنوا عليها تلك السياسة .

الفصل الثالث

الحكم الفرنسى

وضح تردد الحكومة والرأى العام فى فرنسا بخصوص الجزائر فى عدم الاستقرار الذى ساد فى إدارة الفرنسيين لهذا القطر . ففى مدة عشر سنوات تعاقب عليه تسع من الرؤساء المعينين، علاوة على أربعة من الحكام بالنيابة . كان بينهم بعض رجال لهم شخصيات قوية، وكان بينهم الكثير ممن تعوزهم الخبرة أو القدرة على إدارة الأعمال .

وعند ما استلم كلوزل القيادة العامة من بورمون فى الجزائر كان عمره ستين عاما . كان قد شارك فى حروب الامبراطورية ثم تفرغ للزراعة فى نيو أورليانز فى أمريكا . وقد رأى فيه جنود وضباط الجيش الإفريقى من يمثل روح عصر الامبراطورية . ولم تعطه حكومة باريس أية تعليمات قبل سفره للجزائر، بل كان عليه أن يقوم بدراسة الحالة فى الجيش وحالة الأهالى وإمكانيات الاستعمار، ثم يشير على الحكومة بما يراه . وقد أبلغ كلوزيل حكومة باريس بعد وصوله ضرورة استعمار الجزائر، مما ثبت تلك الحكومة فى رأيها فى ابقاء قواتها فى شمال إفريقية؛ وكان عليه أن يحافظ على مدينة الجزائر ويعطيها الإدارة اللازمة لها ويشجع الاستعمار . وكان هذا أكبر دافع له على أن يعمل

دون التقيد حتى بالمسائل المالية أو الدبلوماسية ، مما جعله يتعدى اختصاصه ويؤلب ضده رجال الحكومة فى فرنسا .

وجد كلوزل الجنود الفرنسيين عند وصوله للجزائر فى حالة لا تتفق مع روح الجندية . كانوا يسكنون الحدائق وينامون على الأرض أو يحتلون المساكن المغربية الجميلة، ويستخدمون أخشابها الأثرية المنقوشة والمنقوشة فى اشعال النار . وكان بقاؤهم دون حركة سببا فى فساد روحهم المعنوية، واشتغالهم بمشاغل لا تتفق مع الضبط والربط أو مع حسن السمعة . ولذلك فان كلوزل قد صمم على فتح الباب قليلا أمامهم حتى يشغلهم عما يجرى فى الولاية نفسها . فأقام نقطا أمامية على الطريق الموصل إلى متيجا . ولما كان بك تتيرى مصطفى بن مرزاج، قد أعلن أنه سيهجم على مدينة الجزائر بمائتى ألف مقاتل يلقون بالفرنسيين إلى البحر ، فإن كلوزل عين من يسمى مصطفى بن الحاج عمر بدلا منه ؛ وأرسل معه سبعة آلاف جندى لكى يثبتوا أقدامه فى ميديا ، المقر الجديد المختار لتلك البكوية .

وقد احتل الفرنسيون بليدا، وتركوا فيها حامية ثم عبروا الأطلس رغم مقاومة الأهالى الشديدة . ودخلت هذه القوات ميديا وأقامت البك الجديد فى السلطة ، ثم عادت تاركة ثلاث آلاف جندى لحمايته . ولكن الأهالى شنوا هجوما عنيفا على البلدة، وأوقع فى يد عمر ويد الجنرال الفرنسى قائد الحامية ، مما اضطر كلوزل إلى اخلاء ميديا فى أوائل يناير سنة ١٨٣١

وقد كان من نتيجة الحرب المخيمة على سماء أوروبا فى ذلك الوقت أن فكرت الحكومة الفرنسية فى استدعاء قسم من قواتها الموجودة فى الجزائر ؛ خصوصا وأن الدول الأوروبية كانت آخذة فى التسلح بسبب الشئون البلجيكية، وكان على ملك فرنسا أن يستعد لواجهة الحالة . وقد اعتقد كلوزل فى أول الأمر أنه يمكنه المحافظة على الجزائر بقوة تتألف من ١٠،٠٠٠ جندى علاوة على بعض الكتائب المجندة من الأهالى؛ ثم عاد فطلب إبقاء ١٥،٠٠٠ وانتهى الأمر باستدعاء ثلثى الجيش إلى فرنسا .

وقد أشار كوزل على حكومة باريس بتجنيد عدد من العرب ومن رجال القبائل المعروفين باسم « الزواوا » فى كتائب خاصة ، يدربون تدريبا جيداً وتدفع لهم مرتبات مشرفة ،حتى يغرون رجال القبائل الأخرى على الدخول فى خدمة الفرنسيين ، وتستطيع فرنسا استغلالهم كما استغلت روما قديما رجال امبراطوريتها ، وانجلترا فى الوقت الحديث بجندى الهند . ووافق الملك كما وافقت الوزارة على هذا المشروع . وأخذ كلوزل يختار لتلك القوات ضباطاً يمنحون رتبة أعلا فيها عن رتبتهم العادية فى الجيش، وأصبحوا كلهم يلقبون « بالزواف » نسبة لإسم تلك القبيلة، ويرتدون سترة تركية وسروالا يشبه سراويل المماليك . بدأ المشرع بجمع الأهالى من مدينة الجزائر وما يحيط بها، وكثر عدد الفارين منهم عائدين لقراهم ومختفين عن أنظار السلطات الفرنسية . ولم يستطع الفرنسيون أن يكونوا إلا

كتيبتين ، إحداها تتألف من ٥٢٩ جندى والثانية من ٨٥٠ ولكنها كانت بداية السياسة ستتوسع فيها فرنسا فيما بعد .

وكان اتساع الجزائر وشعور الفرنسيين بعدم تمكنهم من التوغل عسكريا فى الداخل سببا فى أن فكر كلوزل فى أن يكون توغل فرنسا سلميا وبطريق غيرمباشر . وهو أصل فكرة «المحميات» التى أراد إنشاؤها . كان كلوزل يرغب فى أن يخفف من بلاده عبء الاحتلال العسكرى لكل الجزائر ، وأن يقيم فى نفس الوقت حكما يعترف بالسيادة لفرنسا على كل أنحاء الأقليم ، فاقترح الاحتفاظ بالإدارة المباشرة فى مقاطعة الجزائر وحدها وخلق دولتين تحت الحماية فى كل من مقاطعتى قسطنطينة ووهران ، حيث يعهد بهما إلى أمراء مسلمين ، ومن البيت المالك فى تونس .

وساعد على ذلك المشروع وجود الباى حسين على رأس الولاية التونسية . كان يعتبر نفسه صديقا لفرنسا وعندما علم بقطع العلاقة بين هذه الدولة والجزائر فى عام ١٨٢٧ لم يخف اغتباطه على أحد ، وأكد لفرنسا فى العام التالى أنه سيبقى على الحياد . ثم سمح للقوات الفرنسية فى عام ١٨٣٠ بالتزود من تونس ، وأرسل بعثة لكى تحيي الجنرال بورمون بعد وصوله لمدينة الجزائر ؛ وربما راودته فكرة تعيين الفرنسيين لأحد أفراد أسرته فى منصب الداى للجزائر ، تحت الحماية الفرنسية .

وقد انتهز كلوزل فرصة حضور بعثة من لدى باى تونس تهنئه باستلام القيادة فى الجزائر لكى يرتب مشروع الحماية . عبرت هذه البعثة لكلوزل عن اغتباطها به كجار ،لتونس ورد الجنرال بأنه رغب فى أن يظهر للباى خالص وده لكل عائلته . ثم أرسل الجنرال مشروع لاتفاقية خاصة إلى تونس،فوافق عليها الباى ثم امضاها حامل اختامه نيابة عنه فى الجزائر يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٨٣٠ . وكانت هذه الاتفاقية تنص على تعيين « سيد مصطفى » شقيق باى تونس — باى على قسطنطينة،وكان له أن يجمع ضرائب الاقليم كله على ان يدفع منها مبلغ مليون فرنك كجزية لفرنسا . كان تعيينه من طرف القائد العام الفرنسى، وعليه أن يحافظ على ذلك المركز بنفس الشروط والحقوق التى كان سيعمل بها لو كان قد عينه والى الجزائر؛ وأن يقبل كل ما يرسمه القائد العام لصالح البلاد بشكل عام وصالح الاقليم بوجه خاص وصالح فرنسا قبل كل شىء . وقد قبل الباى هذه الفقرة الأخيرة أيضا .

وقع كلوزل اتفاقيـــة أخرى مماثلة يوم ٦ فبراير سنة ١٨٣١ تنص على تعيين « أحمد » أحد أقرباء باى تونس فى منصب باى وهران . كانت شروط هذه الاتفاقية مشابهة للاخرى، غير أن باى وهران كان موضوعا تحت الوصـاية الفرنسية بدرجـة اكبر من زميله .

أبلغ كلوزل وزير الحربية نبأ مشروع الاتفاقية الخاصة بقسطنطينة

وأرسل له نسخة منها بمجرد توقيعها . و كان هذ سبباً فى مضايقة
الجنرال سباستيانى، وزير الخارجية، لعدم استشارته فى الموضوع
فعرض الأمر على مجلس الوزراء وأبلغه أمر تلك المعاهدة التى سيكون
من نتيجتها الاعتراف لباى تونس ببعض الحقوق على مقاطعة
قسطنطينه ، وكتب خطابا جافا لقنصل فرنسا، يذكره فيه بأنه لا
يخضع إلا لوزير الخارجية ولا يستلم تعليماته إلا منه . ثم كتب تقريرا
للملك شاكيا فيه أن هذه الاتفاقية تضر بمستقبل مملكة الجزائر، وقد
تكون سبباً فى نشوء مشاكل بين الدول الأوروبيه . فقرر الملك فى
٣٠ يناير سنة ١٨٣١ إلغاء تلك الاتفاقية، ونشر هذا القرار قبل ابلاغه
لكلوزل مما ضايقه . شرح كلوزل أن هذه الاتفاقية ليست معاهدة
دولية بل مجرد عقد إدارى لا يخص وزارة الخارجية فى شىء؛ واشتكى
من نشر القرار الملكى رغم أنه كان قد وعد باى تونس بالاحتفاظ
بسرية الموضوع، وذكر أنه لم يتخط سلطاته إذ انه كان مزودا
بسلطات غير محدودة . ولكن وزارة الخارجية أصرت على أنها
لا توافق على الناحية الشكلية، وأنه لم يكن للقائد العام أن يوقع على
مثل هذه الاتفاقية، رغم اعترافها بالميزات التى تعود بها تلك الاتفاقية
على فرنسا .

لم تكن مسألة اتفاقية قسطنطينه هى أصعب المسائل التى نشأت
بين كلوزل والحكومة الفرنسية؛ إذ أن موقف تلك الحكومة حيالة
فى مسألة وهران كان أقسى منه فى مسألة قسطنطينه . والحقيقة هى

أن مراكش تدخلت فى الشئون الجزائرية منذ وصول الفرنسيين الجزائر ؛ وذلك نتيجة للبعثة التى أرسلها أهل تلمسان إلى مولاى عبد الرحمن ، سلطان مراكش ، يبلغونه بها ولاءهم له ، ويطلبون منه وضعهم تحت حكمه .

ولقد أرسل السلطان أحد أقاربه، وهو مولاى على، إلى تلك المدينة على رأس قوة حربية صغيرة رغم معارضة علماء فاس لهـذا المشروع . وفرح الأهالى بوصوله ولكن القولوغلو والجنود غير النظامية، الموجودين فى المدينة، رفضوا الاعتراف بسلطته عليهم؛ وذلك نتيجة للعداء الواضح الذى ساد بين سلطان المغرب والسلطان العثمانى لمدة سنوات طويلة . فما أن وصلت أنباء دخول مولاى على تلمسان إلى مدينة الجزائر حتى قام كلوزل بالكتابة إلى قنصل فرنسا فى طنجه وأرسل أحد الضباط إلى السلطان حاملا إنذاراً بسحب قواته من تلمسان وتسليم رئيسها إلى باى وهران ودفع غرامة مالية عن الأضرار التى لحقت بالأهالى وذلك فى مدة ٢٤ ساعة؛ وإلا فإنه سينتقم من هذه الحادثة، وسيذهب لحصار تطوان وطنجه . أبلغ القنصل الفرنسى هذا الموضوع إلى رئيسه فقرر وزير الخارجية أن المسألة ليست أكثر من مجرد سوء تفاهم بسيط، يمكن حله بوسائل سلمية وما أن وصل الضابط الذى يحمل الإنذار إلى طنجة حتى منعه القنصل من مواصلة السفر ومقابلة السلطان .

قرر سلطان مراكش سحب قواته من مدينة تلمسان ، وكان

الجنرال كلوزل يرغب فى إرسال حملة عسكرية إلى تلك المدينة وإجبار المراكشيين على الرجوع إلى ما وراء حدودهم. ولكن عدم قواته لم يكن ليسمح له بالقيام بمثل هذا العمل، فاكتفى باحتلال وهران والمرسى الكبير، حتى يمهد لتعيين أمير من البيت التونسي على رأس المقاطعة الغربية. وقد جاءت إحدى السفن الفرنسية إلى ميناء الجزائر حاملة ٢٥٠ جندي تونسي بقيادة خير الدين أغا وكيل الباى المنتظر ثم جاءت كتيبتين تتألف كل منهما من ألف جندى. ووصل التونسيون إلى وهران يوم ١١ فبراير سنة ١٨٣١ ولكن سرعان ما رفض الأهالى التعاون معهم، مما أضطر رئيسهم إلى طلب سفينة تعيده وتعيد جنده إلى تونس. ولكن كلوزل وبخه واانتقد تأخر وصول الباى لاستلام وظيفته. ثم جاء إلغاء الاتفاقيات الفرنسية التونسية، واضطرت الجنود التونسية إلى العودة إلى بلادها فى ٢٢ أغسطس، بعد احتلال دام ستة أشهر.

وقد كان من نتيجة تصرفات كلوزل دون الرجوع إلى باريس أن قررت الوزارة تغييره وتعيين قائد آخر طيعا ولينا بدلا منه. فاختارت الجنرال برتزين لكى يتولى القيادة العامة. وقد امتازت فترته بإرسال عدد من الحملات الصغيرة الفاشلة إلى هنا وإلى هناك، وتكرار الأخطاء وسوء الادارة. ظل رجال القبائل يحاصرون متيجا ويهاجمونها. ووصلت القوات الفرنسية إلى أبواب بليدا وكوليا، ولكنها اضطرت إلى الرجوع تجر أذيال الخيبة بعد أن أنهكت قواها. والحقيقة هى أن

عدد القوات الفرنسية فى الجزائر كان قد انخفض فى ذلك الوقت إلى تسعة آلاف مما لا يسمح بقيام عمليات ناجحة علاوة على المحافظة على مدينة الجزائر ؛ حتى لو كانت القيادة أكثر نشاطا وخبرة.

ووصلت انباء سيئة من ميديا تفيد بأن بن عمر، وهو الشخص الذى عينه الفرنسيون بيك على تيترى، كان يطلب المدد. فخرج القائد العام من مدينة الجزائر على رأس طابور حتى ميديا، ولكنه لم يعرف أى قرار يتخذ سوى الرجوع إلى مدينة الجزائر، مصطحبا معه بن عمر وأعوانه. وكان الرجوع شاقا ومنهكا للجند، خصوصا وأن الأهالى قاموا بمهاجمتهم وجعلوا وصولهم إلى مدينة الجزائر يشبه الفرار. ثم واصل العرب ورجال القبائل محاصرة الفرنسيين داخل المدينة، كما كان الحال فى أول الاحتلال. وكان هذا هو السبب فى أن رفض القائد ارسال حملات أخرى بعد ذلك، لأنها كانت حسب قوله « تهيج الأهالى وتتعب الجند » وعين أحد شيوخ كوليا، وهو المسمى سيدى مبارك أغا للعرب أو شيخا للعرب ؛ وكان عليه أن يحافظ على الأمن فى السهول المحيطة بمدينة الجزائر، على شرط ألا يتقدم إليها الجنود الفرنسيون.

وظلت إحدى الحاميات الصغيرة تحتل مدينة وهران تحت قيادة الجنرال بواييه. وكان قد أمضى عشرة سنوات فى خدمة محمد على فى مصر وامتاز حكمه فى وهران بالشدة والقسوة. ولكن بقية الأقاليم ظل معاديا لفرنسا ولا يعترف بسلطتها أما مقاطعة قسطنطينة فقد كانت

سبباً فى هزيمة جديدة لحقت بالفرنسيين . كان الفرنسيون قد احتلوا يوما لمدة أيام قلائل ثم أخلوها واستولى على السلطة فيها أحد القولوغلو المسمى أحمد، وهو الذى أظهر صداقة لفرنسا ، مما سهل على فرنسا إرسال فصيلة من الجند لتثبيت أقدامه فيها . ولكن إبراهيم، أحد البكوات القدماء استطاع أن يحتل قصبة تلك المدينة ويقتل الضباط الفرنسيين . وكانت هذه الهزيمة ، بالإضافة إلى هزيمة ميديا ، سببا فى ثورة الرأى العام وطلب استدعاء برتزين .

ولم تكن الحكومة الفرنسية قد تخلت نهائيا عن فكرة المفاوضة مع تونس بخصوص تعيين فردين من أفراد الأسرة الحاكمة لإدارة شئون مقاطعتى قسطنطينه ووهران . ولكن هذه المفاوضات ستسير بين حكومتى باريس وتونس،ولن يكون للقائد العام فى الجزائر إلا إعطاء وجهات نظره فيها لحكومته ، دون أن يتصل بالحكومة التونسية . ولذلك فإن الحكومة الفرنسية أرسلت أحد مندوبيها إلى تونس مارا بالجزائر وحاملا لتعليمات مفصلة . كان عليه أن يتفادى عقد معاهدة تعطى للحاكم المعين صفة الرئيس غير تام السيادة أو الدافع للجزية . كانت فرنسا ترغب فى تعيين هؤلاء البكوات التونسيين بأمر من القائد العام للقوات الفرنسية فى الجزائر،ولمدة ثلاث سنوات أو خمسة . وكانت لا ترغب فى تحديد قيمة الجزية السنوية فى نصوص تلك الاتفاقية، ولا ترغب فى الاحتفاظ بالمادة التى تحرمها من إرسال قواتها إلى هاتين المقاطعتين . وكانت مهمة المندوب الفرنسى لدى الباى

ى أن نظهر له أن هـذه التعديلات التى تجعل من البكوات مجرد موظفين عاديين ، ليست إلا مسائل شكلية .

ولكن الوزارة الفرنسية تغيرت فى ١٣ مارس سنة ١٨٣١ وأعلنت الوزارة الجديدة أنها ليست فى حاجة إلى عقد أى اتفاقية مع باى تونس بهذا الخصوص . ولم تكن الأسرة الحاكمة فى تونس ترغب فى ذلك الوقت فى عقد أى اتفاقية مع فرنسا بهذا الشأن خصوصاً بعد كل ما كتبته الصحف عن هذا الموضوع وعن دور الباى فيه . كان المندوب الفرنسى فى طريقه إلى تونس عندما حدث التغير فى الموقف الفرنسى،ولم يبلغه الاتجاه الذى اتخذته الحكومة الجديدة . فأعلن له الباى رفضه لقبول أية شروط جديدة يرغبون فى فرضها عليه،خصوصا وأنه لا يقبل ، للأمراء من أسرته ، أى مركز أقل من مركز بكوات مستقلين يدفعون الجزية . رفض الباى أن يكون أقرباؤه « وكلاء » فرنسيين وانتهى به الأمر إلى أن يرفض الدخول فى أية محادثات بهذا الشأن،مهما كانت المزايا التى ترغب فرنسا فى منحها له .

ولقد امتازت فترة برتزين بسوء الإدارة والتلاعب فى الأموال العامة وفى مصادرة أملاك الأوقاف وتوزيعها؛ إذ أنه لم يحتاط للأمر ولم يضع من يستطيع الإشراف عليها بشكل قانونى . ولذلك فإن الحكومة الفرنسية أبلغته فى ٢٣ سبتمبر ١٨٣١ أن الدوق دى رفيجو سيخلفه ، فسلم له القيادة يوم ٢٦ سبتمبر ١٨٣١ .

لل تعين رفيجو فى منصب القيادة العامة فى الجزائر بمنعة ابلام تغيير فى السياسة الفرنسية أدى إلى تقسيم السلطات التى كانت متجمعة فى أيدى القائد العام إلى قسمين ؛ وذلك بتعيين أحد المحافظين المدنيين فى الجزائر، يكون له الاشراف على جميع الإدارات المدنية والمالية والقضائية،ويكون مستقلا عن القائد العام الذى يواصل اختصاصاته العسكرية والاشراف على أمن الولاية الداخلى والخارجى، أى أعمال البوليس والعلاقات مع الدول المجاورة. وكان على هذا المحافظ الجديد أن يخضع لرئيس مجلس الوزراء،حسب الأمر الملكى الصادر فى أول ديسمبر ١٨٣١، والذى يعتبر أول وثيقة فرنسية لتنظيم الحكم فى الجزائر. وبالرغم من مزايا هذا النظام فإنه لم يؤد إلى النتيجة المرجوة منه، وذلك لسيادة التنافس وعدم التعاون بين القائد العام والمحافظ. كان رفيجو هو وزير البوليس السابق فى عهد نابليون،ويمتاز بعدم احترامه للشكليات بل وبالطغيان، أما المحافظ الجديد فكان رجلا من رجال مجلس الدولة، يعمل كل حساب للقانون بل وللشكليات. كان رفيجو يخضع لوزير الحربيه المتعجرف أما المحافظ فكان يخضع لرئيس مجلس الوزراء الادارى الحازم. ولم تكن هناك قواعد لتنظيم علاقة كل منهما، الواحد بالاخر، فى الجزائر مما تسبب فى كثرة اللوائح والأوامر المتضاربة،وفى ازدياد الفوضى حتى مات كازعير بريبه. فعمل وزير الحربية حينئذ على أن يكون ذلك المحافظ تابعاً للقائد العام فى الجزائر (مرسوم ١٢ مايو ١٨٣٢) وعادت السلطات العليا

متجمعة بين يديه وأصبح الحافظ مجرد مساعد له فى المسائل الإدارية والمالية والقضائية .

حاول رفيجو أن يحتل كل موانى الجزائر وأن يشرف على بقية الاقاليم عن طريق شيوخ من الأهالى موالين لفرنسا ، وذلك حتى لا يتعب قواته فى فتح البلاد ويستفيد من الجزية التى يدفعها هؤلاء الشيوخ ، وحتى يعطى الوقت الكافى للاستعمار لكى يقوى مراكزه فى الجزائر . ولم ينس القائد العام المزايا التى تعود عليه من التفريق بين الجزائريين خصوصا بين هؤلاء الشيوخ وأعوانهم من ناحية ، وهم الذين يحاولون تثبيت أقدامهم وجمع الضرائب من الأهالى ودفع الجزية لفرنسا ، أى المنتفعين ماديا من اعلان ولاءهم لفرنسا ، وبين شيوخ الطرق الصوفية المعادين لفرنسا والمعادين لهؤلاء المشايخ الجدد من ناحية أخرى . كانت هذه التفرقة والصراع من مصلحة المحتل الجديد حتى ينهك قوى الشعب قبل استغلاله . ورغم ذلك فإن رفيجو لم ينس الطرق البوليسية التى استخدمها فى فرنسا فى عصر الامبراطورية . فكم من شيخ من هؤلاء المشايخ وافقت حكومة الجزائر الفرنسية على حضوره إلى المدينة ، واعطته جوازات خاصة لذلك، ثم قامت الجنود بقتله عند مروره بين صفوفها . كان هذا هو الطابع الجديد لحكومة الجزائر ؛ سادت فيه الوشاية والغدر والانتقام والجاسوسية .

ولقد استطاع رفيجو بمساعدة القنصل الفرنسى فى ليجهورن

أن يراقب تحركات الداي حسين ونشاطه، وأن يحبط محاولة كان هذا الأخير يرغب في جمعها لاثارة الأهالي ضد الفرنسيين، وللعودة بسفن تحمل بعض المتطوعين ينزل بها على مكان ما على الساحل ثم يتولى حركة المقاومة بنفسه. ذلك أن الداي السابق كان قد استقر به الأمر في ليجهورن بعد وصوله إلى نابلي وأخذ من هناك في الاتصال بالجزائر من طريق بعض الأهالي واليهود، وذهب لزيارة فرنسا وقابل ملكها ورئيس وزرائها، ثم عاد إلى ليجهورن ليواصل جمع السلاح والذخائر وتأجير بعض السفن والاتصال برؤساء الجزائريين لترتيب الأمر معهم. ولكن رفيجو كان يراقب المكاتبات الخارجية؛ وانكشف أمر تلك المحاولة مما اضطر الداي إلى طلب الذهاب إلى الأسكندرية في عام ١٨٣٣ حيث بقي بها حتى وفاته في عام ١٨٣٨ .

وقد استطاعت القوات الفرنسية أن تعيد احتلال بونا للمرة الثالثة وأن ترسل لها الامدادات من الجزائر ومن طولون . أما بقية مقاطعة قسطنطينة فإنها ظلت في أيدي الباي أحمد، رغم أن رفيجو قد حاول الدخول في محادثات معه، والوصول إلى قبول وضع يشبه الوضع الذي اختاره كلوزل للامراء التونسيين في كل من قسطنطينة ووهران . كان الباي أحمد قد تعين في قسطنطينة في أيام الداي حسين، وقد إشترك معه في الدفاع عن مدينة الجزائر عند مجيء الفرنسيين ثم أضطر للعودة إلى مدينة قسطنطينة بعد تسليم مدينة الجزائر وأعلن نفسه في حالة حرب مع فرنسا وأعطى لنفسه لقب باشا الجزائر واعترف

له بملك سلطان تركيا . ولقد رفض باى قسطنطينة قبول الشروط الفرنسية مذكرا إياهم بأنه يستمد سلطته من السلطان وبأنه لا يقبل دفع أية جزية للمسيحيين أو أن يعترف لهم باحتلال بونا . وحاول رفيجو الاتصال ببعض الأهالى فى مقاطعة قسطنطينة ودفعهم إلى الثورة ضد الباى أحمد . ولكن هذه المحاولات كتب لها الفشل ، واضطر رفيجو أخيرا إلى أن يعود إلى فرنسا لاصابته بسرطان فى الحلق حيث مات عام ١٨٣٣ .

وكان من أعمال من خلفه ، أقامة مكتب الشئون العربية الذى تحـــول فيما بعد إلى إدارة شئون الوطنيين ، وهو مكتب المخابرات اللازمة للحرب ، ولوضع الدسائس وتنفيذها ضد الرؤساء والقبائل ، وفى الأوقات المناسبة للفرنسيين .

ومن هذا نرى أن حكم الفرنسيين الفعلى فى تلك الفترة لم يمتد بعيدا عن أسوار مدينة الجزائر ، رغم احتلالهم لوهران ولبونا . وأن الفرنسيين قد حاولوا الاستعانة بامراء أجانب على أخضاع كل اقاليم الولايه ، والاعتراف بالنفوذ الفرنسى عليها ؛ ولكنهم قبلوا مجرد الاعتراف بالسيادة مع استلام الجزية ، إذ لم تكن لهم من القوة ما يمكنهم من فرض نفوذهم الفعلى المباشر على الجزائر كلها . ونرى أيضا تعاقب القواد الفرنسيين على مدينة الجزائر كل له اراء مخالفة لآراء سابقة ؛ ولم يكن فى هذا ما يساعد على الاستقرار فى الولاية ؛ خصوصا وأن

فرنسا كانت قد انتقدت الحكم التركى فى نفس هذه المسألة . هذا علاوة على النتائج المباشرة للحرب ووجود عـــدد كبير من جنود الاحتلال داخل مدينة الجزائر ؛ مما أساء حالة تلك المدينة وحالة أهلها . خصوصا وأن الفرنسيين كانوا يحتلون المنازل التى تروق لهم وينتزعون ملـكية ايه قطعة من الأرض بدعوى أن ليس لها مالك، دون الاعتراف بقتلهم له . لم يـكن فى الاحتلال الفرنسى للجزائر ما يبشر بادخال المدينة فى ذلك الاقليم ؛ بل كان احتلال لا يعترف بأى حق الا للفرنسيين . احتلال بغير نظام ، ولا قانون . احتلال إذاق العرب كؤس الذل والمهانة . ولـكنه كان يجتاز فترة البداية وقد اعترف الفرنسيون أنفسهم بأن هذه الفترة لم تـكن مشرفة لهم .

الفصل الرابع

بداية الاستعمار

مع إحتلال فرنسا لمدينة الجزائر بدأت الفكرة تختمر فى عقل الفرنسيين للعمل على إستغلال موارد ذلك الإقليم بالطريقة التى اصطلح الناس على تسميتها بالاستعمار؛ وهى تتلخص فى إعطاء أراض زراعية من الإقليم إلى أفراد وأسر تأتى من الخارج يكون لها حق إستغلالها سواء إمتلكوها أو لم يمتلكوها. وقد شهدتاريخ الاستعمارالحديث أصنافاً متعددة من استغلال العناصر الأجنبية لأراضى الأهالى. واتخذوا فى سبيل ذلك وسائل مختلفة مثل تأجير الأراضى الحبوس والأوقاف، ومثل نزع ملكية قطع الأرض الصغيرة من الأهالى وتجميعها فى قطع كبيرة باسم « الإصلاح الزراعى » تباع بالمزاد العلنى ولا يستطيع الأهالى فى غالب الأحيان شراءها، نظرا لضعف القوة الشرائية لعملتهم أمام قوة شراء عملة المحتل؛ ومثل إغراء الأهالى على بيع أراضيهم. وسواء أراد المستعمر إعطاء صبغة قانونية لإستغلاله للأراضى أم لم يعط، وسواء صادر تلك الأراضى، أو باعها فى المزاد أو اشتراها، فالنتيجة دائما متشابهة؛ وهى أن ملكية العقارات تخرج من أيدى الأهالى بقوة السلاح أو بقوة القانون أو بقوة الإغراء، وسرعان ماينفق الأهالى المبالغ البسيطة التى استلموها — أن كانوا

قد استغلوها شيئا — ويعودون للعمل على نفس أراضيهم كعمال زراعيين لدى المستعمر . وكثيرا ما يكون إزدياد النسل عند الأهالى سببا فى انخفاض المستوى الاجتماعى والامعان فى الفقر وهجرة الذكور للعمل فى مناطق أخرى مما يسبب مشاكل اجتماعية عويصة ومخزية للمدنية .

أخذ مناصرى الاستعمار فى فرنسا يرددون أن بلادهم تشكو من كثرة السكان ومن كثرة الانتاج ، وأنها محتاجة لميادين جديدة للتنفيس عن السكان ، ولبيع المنتجات ، وأن الجزائر تستطيع أن تحل كثيرا من المشاكل الفرنسية . ولكن أعداء الحركة الاستعمارية عارضوا هذه الحركة مستندين إلى أنه ليست هناك أراض خالية فى الجزائر وإلى أن حرارة الجو لا تساعد الأوروبيين على سكنى هذه البلاد وإستغلالها . لم تكن آراء الاستعماريين تختلف فى ذلك الوقت عنها اليوم ، أما آراء أعداء الاستعمار فكانت ساذجة وغير متعمقة . وأخيرا كان الحكم للقوة تفعل ما يحلو لها .

كان الفرنسيون فى عام ١٨٣٠ يعترفون بجهلهم وقلة خبرتهم فى المسائل الاستعمارية ، ولكنهم بدأوا رغم ذلك تجربتهم على حساب الشعب الجزائرى . وقبل أن تقرر الحكومة الفرنسية استعمار الجزائر كانت إدارات الجيش والرغبة فى المغامرة قد تعاونا على إحضار بضعة آلاف من مغامرى الأوربيين إلى مدينة الجزائر . وقد طلب الجنرال كلوزل من فرنسا إنشاء خط ملاحة منتظم تسير فيه السفن كل

أسبوع بين مرسيليا والجزائر ، وطلب استخدام البواخر فى هذا الشأن؛ وذلك لأنها تقطع تلك المسافة فى ٥٤ ساعة بدلا من قطعها فى عشرة أو خمسة عشر يوما على السفن الشراعية . ووصل إلى مدينة الجزائر عدد من فقراء أسبانيا وإيطاليا ومالطة وجنوب فرنسا بلغ عددهم ثلاثة آلاف فى يناير ١٨٣١ ثم أرسلت فرنسا ٤٫٥٠٠ من العمال خريجى « إصلاحيات الأحداث » لكى تتخلص منهم . ولكن فقر المهاجرين أو المستعمرين الجدد لم يكن هو السبب الوحيد لحضورهم إذ أننا نلاحظ حضور عدد من التجار لبيع النبيذ والمأكولات المحفوظة كما نلاحظ حضور عدد من رجال الأعمال بل ومن الرأسماليين مثل لكروتز .

وكان الجنرال كلوزل من أكبر مشجعى الاستعمار فى الجزائر فعمل على وضع الأسس لتجنيد الأهالى من ناحية ولتوزيع الأراضى العامة على المستعمرين أو لمساعدتهم على شرائهم أراضى الأهالى من ناحية أخرى . كان يعتقد بأن تكاليف الاستعمار بعد الاحتلال لا تزيد على تكاليف الاحتلال وحدة دون استعمار . ولكنه أخطأ فى اعتقاده بأن الجزائر ستصبح إقليما يشتهر بإنتاج قصب السكر والقهوة والنيلة، وذلك لأنه كان يفكر دائمًا فى مستعمرة سان دومينيك التى قضى فيها بضعة سنوات من عمره . كان يفضل العناصر الفرنسية على غيرها ، وكان يحاول أن يشجع العناصر العسكرية أكثر من غيرها وذلك لاعتقاده بأن الجندى الذى حارب فى الجزائر

يفضل قطعاً إحضار عائلته من فرنسا بعد نهاية خدمته العسكرية وأن يصبح مالكا لقطعة من الأرض، على أن يعود هو نفسه إلى فرنسا ليزاول عملاً بسيطاً. فعمل على توزيع قطع من الأرض الصغيرة على من يرغب من الجند وأخذ يعطيهم الأدوات والتموين اللازم لهم لمدة ستة أشهر. وكان كلوزل يفكر أيضاً في استحضار غير الفرنسيين إلى الجزائر، وفي أن يحول إلى الجزائر الـ ٢٠٠٫٠٠٠ أوروبى الذين يهاجرون إلى أمريكا سنوياً ولما كان معظم هؤلاء المهاجرين من الألمان، فإن كلوزل أرسل مندوبين عنه إلى حوض الرين لجمع المستعمرين لشمال إفريقية. وكان كلوزل يهدف أيضاً إلى إنشاء مستعمرات كبيرة، فكون شركة مساهمة قيمة السهم فيها ٥٠٠ فرنك، وأعطاها أراضى « حوش الداى » وهى عبارة عن ألف هكتار وذلك لمدة ٢٧ سنة، بإيجار قدره فرنك واحد عن كل هكتار سنوياً!! ولكن سرعان مابلغت فرنسا شكاوى الأهالى أن أراضيهم قد انتزعت من بين أيديهم، وجاء خليفة كلوزل فى القيادة العامة متهما له بأنه قد استغل سلطته فى شراء الأراضى لنفسه، وبأبخس الأثمان.

وقد هدأت حركة هجرة الفرنسيين إلى الجزائر قليلا بعد عودة كلوزل إلى فرنسا وساعدت مزاحمة الإسبانيين والإيطاليين والمالطيين للفرنسيين وقلة المرتبات وقلة العمل وعدم الثقة فى مستقبل الفرنسيين

فى الجزائر ، على تقايـل عدد المغامرين الفرنسيين فى شمال إفريقية .
واخذ الالطيون يتاجرون فى الخضر والبقول والألبان فى مدينة الجزائر ؛ أما الأسبانيون فأخذوا يعملون فى الحدائق وخدماً فى المنازل ؛ وأما الإيطاليون فعملوا فى إنشاء المبانى .

وتعتبر مسألة الأراضى من أصعب المسائل التى واجهت فرنسا فى الجزائر، خصوصاً بعد اتلاف السجلات العامة وما تلا ذلك من تزع للملكيات ومن وضع اليـد . كما أن الجيش كان قد احتل ما حلاله من المنازل والأراضى دون أن يقبل إعادتها لأصحابها . وقد قام الفرنسيون بحصر أملاك الداى، وأملاك البكوات والأتراك الذين كانوا قد تركوا الجزائر، وأضافوا إليها ممتلكات الحبوس أو الأوقاف، ووضعوها تحت إشراف « الدائرة » التى ستستغلها لصـالح المستعمرين . وكان إدخال أراضى الحبوس فيها سبباً فى نقد شديد وجهه حتى بعض الفرنسيين إلى ذلك الإجراء الخاطىء . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أن وجود الجنود الفرنسيين فى ضواحى العاصمة كان قد أرهب الأهالى، وأجبرهم على قبول أى مبلغ من المـال ثمناً لأراضيهم، حتى يفروا إلى داخل البلاد . وكم من جزائرى قبل أن يدفع له أحـد الأوروبيين قسطا بسيطاً من المـال سنوياً نظير تملكه لأرضه ولم يدفع له الأوروبى أى شىء بعد ذلك. وعلى أى حال فإن الأوربيين قد فكروا فى شراء الأراضى فى متيجا بعد أن تملكوا كل الأراضى المحيطة بمدينة الجزائر .

وقد حدثت عرضاً إحدى المحاولات الرسمية للاستعمار في عام ١٩٣١ . ذلك أن ٥٠٠ من المهاجرين الألمان والسويسريين وصلوا إلى الجزائر بعد أن تخلى عنهم الوكيل الذى تعاقد معهم على تشغيلهم فى أمريكا . فما كان من القائد العام إلا أن أمر بإقامة الخيام لهم خارج مدينة الجزائر، ثم اختارت السلطات أرض زراعية واقعة فى مزرعتين قريبتين لتوزيعهم عليها . كانت هذه الأراضى ملكا موقوفاً على المساجد فوزعت عليهم حسب إمكانياتهم: ١٠ هكتار لمن يستطيع بناء مسكنه وستة هكتارات للمحاربين القدماء وأربعة لمن لم تكن له أية موارد أو إمكانيات . ولكن هؤلاء المستعمرين انصرفوا إلى التجارة مع الجنود بدلا من أن يعملوا فى تفليح الأرض مما اضطر الحاكم العام إلى أن يقرر أنه يجب على المستعمر أن يثبت أن له موارد تكفيه لمدة عام قبل أن يسمح له بالحضور إلى الجزائر .

تلك هى بداية الاستعمار الرسمى . ولكن هذا لم يمنع بعض الفرنسيين من ذوى الأموال من شراء مائة أو مائتى هكتار من الأرض الزراعية فى الجزائر بأبخس الأثمان واستخدام بعض العرب أو بعض الأسبان للعمل فيها . وعلى أى حال فإن النتائج كانت ضعيفة، خصوصاً وأنه لم تكن هناك سياسة استعمارية بمعنى الكلمة فى تلك الفترة أو حتى سياسة محدودة تجاه الأهالى أو نظام خاص لتوزيع الأرض . ولقد بقى الفرنسيون محاصرين فى مدينة الجزائر

ومتيجا والساحل وبقية المدن الساحلية مثل وهران وبونا وبجاية ومستغانم .

وقد وصل عدد قوات الجيش فى تلك الفترة إلى ٣٠٫٠٠٠ ولكن حالتهم كانت سيئة ونسبة الموت فيهم كبيرة . وبلغ عدد المدنيين فى المناطق المحتلة ٩٫٧٥٠ منهم ٦٫٣٧٣ فى مدينة الجزائر نصفهم من الفرنسيين؛ أما الباقى فكانوا موزعين بين وهران(١٤٨٤ أوروبى) وبونا (١٢٣٨) وبجاية (٦٠٢) ومستغانم (٥٣) أما التجارة فكانت راكدة لعدم توفر الأمن ولعدم الثقة بمستقبل الفرنسيين فى الجزائر . كانت واردات عاصمة الإقليم تتلخص فى المواد الغذائية اللازمة للجنود ، أما صادراتهم فكانت بعض الحبوب والزيوت والأصواف والجلود . بلغت قيمة مجموع الواردات ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك فى العام ومجموع الصادرات ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ .

ورغم تلك الحالة السيئة فإن فرنسا كانت مصممة على البقاء وعلى استثمار الجزائر لصالحها . أرسلت فرنسا أحد لجان التحقيق البرلمانية إلى الجزائر فى عام ١٨٣٣ نظراً لانشغال الرأى العام الفرنسى بمسألة الجزائر . كان عليها أن تجمع المعلومات اللازمة لتنوير الحكومة من حالة البلاد، وأن تقترح الحلول التى تراها للمستقبل . وصلت هذه اللجنة إلى الجزائر فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٣٣ وقررت بقاء الاحتلال « حتى ترضى رغبة فرنسا فى الغزو » . وقد أوصت بأن يظل الاحتلال قاصراً على مدينة الجزائر ووهران وبونا وبجاية

حتى تحدد من عدد الجنود وتقلل من المصروفات . كما أوصت بخلق رئاسات من بين الوطنيين فيما وراء الخطوط الفرنسية . وقد رأت أن الأوامر الملكية كافية للجزائر فى كل مايخص السلطة التشريعية وإنها ستظل خاضعة لرئاسة مجلس الوزراء ويعين لها حاكم عام يجمع السلطات المدنية والعسكرية ويعاونه عدد من كبار الموظفين ومن رؤساء الإدارات .

أما فيما يخص الاستعمار فإن هـذه اللجنة قد أوصت فرنسا بعدم الاقتصار على إحتلال نقط عسكرية منفردة أو على مجرد إقامة مشاريع تجارية ولكن بالبدء فى خلق مستعمرة من العمال الفرنسيين والأوروبيين . وقد وضعت تلك اللجنة نظاماً خاصا لترغيب هؤلاء العمال ولتوزيع الأراضى العامة عليهم فى شكل هبات أو امتيازات، وكانت تفضل صغار المزارعين ممن لهم رأس مال بسيط على غيرهم، ولكنها اعترفت بالمصاعب التى تعترض تنفيذ هذا المشروع . وقد عاد أعضاء تلك البعثة إلى فرنسا وهم من أنصار الاستعمار بعد أن كانوا قد تركوها لكى يثبتوا أمام الرأى العام العالمى أنه ليس هنـاك أى داع للمحافظة على الجزائر . ولقد وقعت مناقشة بخصوص الجزائر فى مجلس النواب الفرنسى بمناسبة عرض الميزانية والمصاريف الاستثنائية اللازمة لها وهاجم كثير من النواب سياسـة الحكومة الاستعمارية وطلبوا منها الإسراع فى تحرير فرنسـا من ذلك العبء الذى لاتستطيع أن تتحمله لفترة طويلة . وقد بقى المـاريشال سول

وزير الحربية واجماً فى أثناء تلك المناقشة؛ أما لامارتين فإنه صرح بأن للسياسة وللشرف الوطنى وللحماية الضعفاء وللانسانية وزنها، مثلهم فى ذلك مثل الذهب ! وادعى أن فكرة إخلاء مدينة الجزائر ستبقى على مر الأيام ملطخة لذلك التاريخ وذلك المجلس وتلك الحكومة التى تقررها .

انتظرت الحكومة الفرنسية كتابة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية ونفذته . ويعتبر الأمر الملكى الصادر فى ٢٢ يوليو سنة ١٨٣٤ أحد القوانين الأساسية الهامة فى تاريخ الجزائر وفى التقنين الجزائرى؛ ذلك أنه قد حول الجزائر من ولاية خاضعة لاحتلال القوات الفرنسية إلى إحدى الممتلكات الفرنسية . ورسم بأن يتولى حاكم عام الممتلكات الفرنسية فى شمال إفريقية أمور تلك المستعمرة وهو يعتبر فى ذلك مندوباً للسلطة الملكية . وسيجمع بين يديه وتحت إشراف وزير الحربية جميع السلطات السياسية والمدنية والعسكرية فى كل الأراضى التى تحتلها القوات الفرنسية .

وأصر ذلك الأمر الملكى على أن هذه الممتلكات الجديدة لن تخضع للقوانين الفرنسية بل للأوامر الملكية ولذلك فإن رأس الدولة فى فرنسا أصبح هو المشرع للجزائر، مثله فى ذلك مثل البرلمان بالنسبة لفرنسا نفسها . ثم جاء الأمر الملكى الصادر فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٣٤ وهو الذى عمل على تنظيم السلطة القضائية فى الجزائر وذلك بإنشائه لمحاكم إبتدائية فى مدينة الجزائر وبونا ووهران ومحكمة

أعلى فى الجزائر، ويمكن اعتبارها محكمة إستئناف . وكان نظامها على أساس قاض واحد لكل محكمة يعاونه بعض المسلمين فى حالة محاكمة أحد الجزائريين . وقد ظل هذا النظام سارى المفعول حتى عام ١٨٤١ . وأخيرا فإن الأمر الملكى الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٨٣٤ عين أحد كبار الموظفين برتبة محافظ تحت إدارة الحاكم العام؛ وذلك للاشراف على الاستعمار والأشغال العامة وإدارة المقاطعات والبلديات؛ وعين وكيلين له فى بونة وفى وهران ومندوبين عنه فى كل من بجاية ومستغانم

يتضح مما سبق أن فرنسا قد احتلت المدن الساحلية ولكنها لم تستطيع التوغل إلى الداخل بل حاولت الإستعانة برؤساء من العرب على بسط نفوذها على بقية البلاد ؛ وأن عدداً من القواد الذين أرسلتهم فرنسا إلى الجزائر لم يكونوا يصلحون بأية حال من الأحوال لتلك المهمة؛ وكان وجودهم فى ذلك المنصب يتنافى مع المدنية والإنسانية تجاه الأهالى . كما أن الفرنسيين لم يكونوا شغوفين بالهجرة إلى الأرض الجديدة رغم المحاولات التى قامت بها الحكومة لإغرائهم على القدوم إلى شمال . . . وكان معظمهم من طبقات معدمة أو ممن لا يشرف فرنسا انتسابهم إليها. وأخيرا فان لوى فيليب صمم على أن يعطى الجزائر لوناً جديداً من الحكم، وأن يحتفظ لنفسه بحق التقنين للقطر الجزائرى. ولكن معظم الأهالى قد تركوا المدن المحتلة واتجهوا إلى داخلية البلاد. وسنرى أن فرنسا ستحاول مد حكمها على بقية الاقليم ولكنها ستلقى فى ذلك مقاومة عنيفة من أهل البلاد ، [illegible]

الباب الثالث

احتلال القطر الجزائرى

الفصل الأول

الاتفاق مع عبد القادر

لم يكن من السهل على فرنسا عند احتلالها لمدينة الجزائر أن تفرض نفوذها على داخلية البلاد وخصوصا مقاطعتي وهران وقسطنطينة . فاكتفت فرنسا في تلك الفترة باحتلال النقط الساحلية وحاولت العثور على شيوخ ورؤساء من العرب يعترفون لها بالسيادة على تلك الأقاليم الداخلية . ولكنها فشلت في ذلك نتيجة لمعارضة الجزائريين في توغل النفوذ الفرنسي داخل بلادهم ، وتصميمهم على مقاومته بقوة السلاح . احتلت فرنسا مدينة وهران ولكن داخلية البلاد أخذت في مقاومتها مستندة في ذلك إلى سلطان مراكش تارة ، وإلى قواها الشعبية قبل كل شيء . ولقد ساعدت الظروف السائدة في ذلك الوقت على ظهور شخصية من أقوى الشخصيات التي ظهرت في شمال أفريقية في العصر الحديث ، إلا وهي شخصية الأمير عبد القادر الذي قاد حركة المقاومة ضد الفرنسيين ، وأصبح أكبر عدو لهم في غزوهم للجزائر . أما قسطنطينة فإنها ستقاوم الفرنسيين إلى أن يقع احتلالها في عام ١٨٣٧ كما سنرى فيما بعد .

حاول أهالي غرب الجزائر إذن الاستناد إلى سلطان مراكش في مقاومتهم للتوغل الفرنسي في بلادهم ، ولكنهم رأوا أن الضغط

الفرنسى على مراكش من ناحية ، والحالة السائدة فيها فى تلك الفترة من ناحية أخرى يقللان من أهمية المعونة التى تستطيع بها مراكش أسدائها لهم . فكان أن وقع اختيارهم على الأمير عبد القادر لقيادة صفوفهم فى حربهم ضد الفرنسيين .

والأمير عبد القادر هو بن الشريف محيى الدين شيخ الطريقة القادرية والمنتسب إلى الاشراف من سلالة هاشم . كان الأب يميل إلى سلطان المغرب العلوى أكثر من ميله إلى سلطان دولة آل عثمان ؛ وذهب إلى الحج فى عام ١٨٢٧ مصطحبا معه إبنه عبد القادر ، الذى أعجب بكل ما قام به محمد على فى مصر .

وما أن عاد إلى الجزائر حتى أتى الفرنسيون واحتلوا مدينة وهران . وقد حاول الجزائريون تحرير تلك المدينة ولكنهم فشلوا بعد محاصرتهم لها مرتين . فطلبوا من الشريف محيى الدين قيادة صفوفهم فى سنة ١٨٣٢ ، ولكنه رفض نظرا لكبر سنه وأشار عليهم بالالتفاف حول ابنه عبد القادر . وهكذا بايعت القبائل الهاشمية عبد القادر أمير عليها ، ولم يكن له من العمر إلا أربع وعشرين عاما . فاحتل بيت بك مدينة معسكر السابق وأخذ فى تنظيم صفوف الجزائرين . وقد أضطر بطبيعة الحال إلى الاستناد إلى أهل هاشم فى أخضاع بقية القبائل لسلطته ، والى الطريقة القادرية فى القضاء على نفوذ الطرق الطيبية والتيجانية المعادين له .

أرسل عبد القادر خلفاءه لإدارة شئون القبائل ، وأتخذ لنفسه

لقب أمير المؤمنين أو خليفة سلطان مراكش . وقد أرسل الهدايا إلى مولاى عبد الرحمن وخطب الصلاة باسمه . كانت الظروف إذن هي التي ساعدت على ارتفاع نجم عبد القادر ، إذ أنه كان الشخصية التي تستطيع قيادة الجزائريين فى جهادهم ضد الاحتلال الفرنسى بعد قضائهم على الجهاز الإدارى فى البلاد وقد أثبت أنه جدير بتلك القيادة .

أخذ الفرنسيون يراقبون إزدياد نفوذ عبد القادر دون ان يقدروا على التدخل ضده مباشرة ، إذ أن القوة كانت تعوزهم فى السنوات التالية لاحتلال مدينة الجزائر ، و كان توغلهم فى الداخل واشتباكهم فى حرب ضد العرب يعتبر مغامرة غير مأمونة العواقب . ولكن الفرنسيون حاولوا وقف زحف قوات العرب ضد وهران ، خصوصا بعد استلام الجنرال ديميشيل قيادة القوات الفرنسية فى تلك المدينة فى أواخر إبريل سنة ١٨٣٣ . رأى ذلك القائد الخطر المحدق بمدينته نتيجة لزحف قبيلة الغربة نحوها ، فخرج بقواته وأنزل بأهلها خسائر فادحة ثم إحتل مستغانم واشتبك مع قوات عبد القادر فى موقعة تامزوار . ولكن عبد القادر كان قد نجح فى الإستيلاء على تلمسان رغم أن بقايا القوات التركية والقولوغلو الموجودين بها رفضوا تسليمه مفاتيح قلعتها . وشعر الفرنسيون بأنهم محاصرين فى مدينة وهران وأن نفوذ عبد القادر يزداد مع مرور الأيام . وساءت الحالة فى تلك المدينة بعد أن منع عبد القادر الأهالى العرب من التعامل تجاريا معها ، وكان هذا الحصار التجارى سبباً فى أن قرر الجنرال

الفرنسى التفاوض معه، عادة إلى كسب الوقت، وتخفيف الأزمة الإقتصادية السائدة فى مدينته، مدعيا أن هدفه هو السلم الدائم مع عبد القادر.

بدأت المفاوضات بين مندوب عبد القادر وممثل الفرنسيين فى وهران بسبب طلب تسليم الأسرى الموجودين فى أيدى العرب. وبعد اقتراحات الجنرال الفرنسى فى وهران بالتوقيع على الصلح بل وإقامة علاقات ودية بين الطرفين، قبل عبد القادر تلك العروض وأرسل مندوب لمناقشة الفرنسيين ومعرفة شروطهم. ثم عاد مندوبه حاملا الصيغة النهائية، ووقعها مع الجنرال دميشيل فى وهران. وكانت وزارة الحربية الفرنسية قد أبلغت الجنرال دميشيل عن الشروط التى ترغب فى الوصول إليها فى الإتفاقية مع عبد القادر، ونصت على أنه يمكن معاملته على أنه باى تمتد سلطته على كل القبائل والمناطق الخاضعة له، بشرط اعترافه بالسيادة الفرنسية وتعهده بعدم القيام بأى عمل يضر بالمصالح الفرنسية، وأن يقبل والا. للك فرنسا ودفعه لجزية سنوية وتعهده بعدم شراء أسلحة أو ذخائر إلا من فرنسا؛ وأخيراً بتسليمه الأسرى الفرنسيين الموجودين لديه. ولكن هذه الشروط وصلت إلى وهران بعد توقيع معاهدة ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٤ مع مندوب عبد القادر. ولم يشر أى نص فى تلك المعاهدة إلى السيادة الفرنسية بطريق مباشر أو غير مباشر؛ كما أنها لم تحدد أى حد للمناطق الخاضعة لسلطة عبد القادر ولم تذكر مسألة الجزية. بل أننا نجد على العكس

من ذلك أن هذه المعاهدة قد اعترفت رسمياً باستقلال الأمير ، إذ أنه قد فاوض مع الجنرال دميشيل ؛ ولكنه احتفظ لنفسه بحق التصديق على المعاهدة ، مثله في ذلك مثل ملك فرنسا ؛ كما أن المعاهدة قد نصت على تبادل التمثيل القنصلي وتبادل تسليم المجرمين .

وقد أبلغ الجنرال دميشيل حكومة باريس أن التوقيع على هذه المعاهدة يعتبر نصراً دبلوماسياً لفرنسا أما وزير الحربية فانه أدعى بأنه قد فوجىء برؤية هذه المعاهدة وشروطها ولكنه اعترف بأنه يمكن اعتبارها كخطوة أولى ؛ وأما الملك فأنه قد صدق عليها . وسرعان ما ظهرت نية فرنسا وعملها على خلق مشاكل جديدة مع عبد القادر تمهيداً لمهاجمته بعد أن يتم استعدادها العسكرى، وتسمح لها الظروف المحلية بذلك . كانت فرنسا قد اعترفت بأن تجارة الحبوب هى احتكار لعبد القادر ، وبأنه ليس لها الحق فى شراء أى كميات منها إلا عن طريقه ؛ وذلك فى اتفاقية خاصة ملحقة بالمعاهدة . وكان عبد القادر قد صمم على عدم قبوله للمعاهدة ما لم تعترف فرنسا بحقه فى احتكار تجارة الحبوب ، وتتعهد بعدم شراء أية كميات منها إلا عن طريقه هو . ثم قبل أن يوقع الجنرال الفرنسى على اتفاقية خاصة بذلك ، قبل أن يقوم هو بالتوقيع على المعاهدة . ولكن فرنسا عادت وأدعت أن هذه الاتفاقية تتنافى مع شروط المعاهدة الودية ، ثم أنكرت معرفتها لمحتويات تلك الاتفاقية ، بدعوى أنها مكتوبة باللغة العربية .

ولقد أصر الجنرال دميشيل على أن مصلحة فرنسا تتلخص فى

استمرار السلم والعلاقات الودية مع عبد القادر ؛ بل أنه ذهب إلى أبعد من ذلك فأرسل إلى الأمير الجزائرى بعض الأسلحة والذخائر ، مما سمح له بالتفوق على رجال القبائل وبالانتصار عليهم فى موقعة قرب تلمسان فى يوم ١٢ يوليو سنة ١٨٣٤ . كان لهذه الموقعة أكبر الأثر فى بسط نفوذ عبد القادر على غرب الجزائر ، خصوصا بعد توقيعه على المعاهدة مع فرنسا . وأصبح عبد القادر هو السيد الفعلى والشرعى لكل غرب الجزائر ما عدا وهران ومستغانم وقلعة تلمسان . ولقد حاول إخضاع القبائل المحيطة بمدينة الجزائر أيضاً ، ولكن القائد العام أبلغه أن هذا العمل سيسىء إلى علاقته مع فرنسا . وكان الجنرال ديميشيل يرغب فى مساعدة عبد القادر على بسط نفوذه على كل الاقليم الداخلى من الجزائر ، بما فى ذلك مدينة قسطنطينة ؛ عاملا بذلك على القضاء على نفوذ الأتراك والقولوغلو ، وهادفا إلى إقامة سلم مع عبد القادر يعترف للفرنسيين باستيلائهم على المناطق الساحلية ، ويسمح لهم بتثبيت أقدامهم فيها . كانت هذه الخطة تسمح لفرنسا بالاقتصاد فى نفقاتها وفى جنودها فى الجزائر ، وتهدف إلى إنهاك قوى كل من الشيوخ المحليين وعبد القادر ، إلى أن تغير فرنسا سياستها من جديد . ولكن الحكومة الفرنسية خشيت من نشوء حركة عربية توحد قوى الشعب وتسير به إلى محاربة الفرنسيين أنفسهم ، واستندت فى ذلك إلى أن عبد القادر لم يعترف بالسيادة الفرنسية ولم يعامل ممثليها إلا معاملة الند

البلد ، مما يعنى ، بازدياد نفوذه وتكوينه لسلطنة عربية فى الجزائر سيكون أكبر خطر يواجه الفرنسيين هناك .

وكانت أغلبية مجلس النواب الفرنسى قد سلمت بفكرة استمرار احتلال الجزائر دون أن تقتنع بها وظهر هذا واضحاً فى خطب النواب الطالبين بتحديد النفقات الخاصة بالاحتلال بل وبتحديد عدد القوات الفرنسية الموجودة هناك وتخفيضها . ولكن جيزو كان يؤيد استمرار احتلال الجزائر ، وأشار فى خطابه فى مجلس النواب يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٣٥ إلى ضرورة ذلك الاحتلال لفرنسا من الناحية المعنوية ، ومن ناحية محافظتها على مكانتها فى البحر الأبيض المتوسط . ولقد حاول بعض النواب الضغط على الحكومة لسحب جزء من الـ ٣٤٫٠٠٠ جندى الموجودين فى الجزائر ، ولكنهم لم ينجحوا فى مشروعهم وزادت الحكومة عدد جنودها هناك إلى ٤٢٫٠٠٠ ثم إلى ٤٨٫٠٠٠ فى عامى ١٨٣٧ و ١٨٣٨ . ولكن هذه الزيادة العددية لم يكن كبيرة القيمة نظراً لعدم تمرن الجنود على الحرب الأفريقية ، ولعدم توافق التسليح والتجهيز مع طبيعة تلك البلاد . كانت فرنسا قد سحبت قوات الفرقة الأجنبية من الجزائر ، وأرسلت بهم إلى أسبانيا سنة ١٨٣٥ ؛ وكانت لا تستخدم الكثير من مدافع الجبال والفرسان رغم شدة الحاجة إليها ؛ وأصرت على استخدام العربات فى النقل رغم عدم وجود الطرق ، وضرورة استخدام البغال ودواب الحمل . وعلى أى حال فإن

القوات الفرنسية ظلت شبه محاصرة فى وهران ومدينة الجزائر وبجاية وبونا.

أراد عبد القادر أن يوحد كل القطر الجزائرى تحت سيادته ويحد من توغل الفرنسيين فى الداخل ؛وأراد أن يمد نفوذه بشكل لا يسمح لأعدائه بالابتعاد كثيراً عن المدن الساحلية ؛ فحاول أن يدخل تيترى فى نطاق دولته .ولكن السلطات الفرنسية عارضت فى ذلك . ثم عاد وطلب إلى القائد العام أن يرسل إليه آلات صك العملة القديمة حتى يستطيع إصدار عملة جزائرية ، فخاف الفرنسيون من نياته وهددوه بقطع العلاقات معه . فما كان منه إلا انتهز فرصة قيام رجال الطريقة الدرقاوية بثورة دينية،وهاجم واحتل مليانا وميديا وأصبحت خطوطه قريبة من مدينة الجزائر رغم أنف الفرنسيين ،الذين رضخوا للأمر الواقع على كره منهم .

ولقد عمل القائد الفرنسى الجديد فى مدينة وهران على تجميع بعض شيوخ الأهالى القاطنين حول المدينة مستعملا فى ذلك الترغيب والترهيب وشراء الذمم، وذلك لاستغلالهم فى الحرب ضد عبد القادر . فعقد معهم بعض الاتفاقات الخاصة بالخدمة فى صفوف الفرنسيين وتقديم المؤن والرجال نظير المرتبات والحماية الفرنسية . فما أن سمع الأمير بذلك حتى طلب إلى هذه القبائل أن تأتى صوب الجنوب . وكان عبد القادر يهدف إلى قطع الصلة بين الفرنسيين والأهالى ويمنع عن الفرنسيين كل عون يحصلون عليه من الأهالى، ويؤمن على دولته بإقامة

منطقة محرمة خالية من السكان بينه وبينهم . ولكن الفرنسيين أغروا زعماء المحليين على عـــدم إطاعة أمر عبد القادر ، وعقدوا معهم « معاهدة » التبنه يوم ١٦ يونيو سنة ١٨٣٥ التى وضعتهم تحت السيادة الفرنسية . فما كان من عبد القادر إلا أن رفض الاعتراف بصحة تلك الاتفاقية ، دافعا بأنه ليس من حق مسيحى أن يولى أمر المسلمين ، ثم زحف بقواته وأنزل بقوات الفرنسيين هزيمة ساحقة يوم ٢٨ فى مقته ، حيث قتل منهم ٢٠٠ وجرح ٣٠٠ وأسر معدات حربية كثيرة . واضطرت فرنسا إلى أن تغير قائدها فى وهران ، وحاكمها العام فى مدينة الجزائر . واختارت الماريشال كلوزيل مرة ثانية لذلك المنصب الأخير .

وصل كلوزيل إلى الجزائر مصحوبا بالدوق دورليان ، ولم يكن فى استطاعته هذه المرة أن يتحدث عن إقامة « محميات » فى داخل الأقليم . كان كلوزيل يرغب فى مد الاحتلال الفرنسى إلى داخل الجزائر والسيطرة على المواقع الاستراتيجية فى « التل » الداخلى ، فى تلمسان ومعسكر ومليانا وميديا وقسطنطينة . ولكن تعليمات وزارة الحربية كانت تهدف إلى تقييده وعدم السماح له بانتهاج سياسة تضعها أمام الأمر الواقع ؛ تحذره من القيام بأية عملية تزيد تضحياتها عن مزاياها ؛ وأمرته بالامتناع عن أرسال أية حملة ضد القبائل الداخلية مالم تستدع الضرورة القصوى ذلك ؛ وشرحت له أن الاقتصاد فى الميزانية قد يتلوه تخفيض عدد الجند الذين يخدمون فى الجزائر . ولكن ما أتى عاد

كلوزيل إلى الجزائر حتى توالت طلباته على وزارة الحربية ونسى كل التعليمات الصادرة إليه.

أراد كلوزيل أن يقضى على قوة عبد القادر العسكرية وحكومته، وأن يخلق مركز مقاومة له فى تلمسان، ثم يحتل مصب تافنا لكى يمنع وصول الأسلحة والذخائر الآتية من جبل طارق وما لطه من الوصول إليه. تجمع ١١٫٠٠٠ جندى فى شهر نوفمبر سنة ١٨٣٥ فى مدينة وهران واستلم قيادتها شخصياً وقرر السير إلى مدينة معسكر عاصمة عبد القادر واحتلالها وتعيين بك موالى لفرنسا عليها. ولكن الأمير ترك عاصمته بمجرد اقتراب الفرنسيين منها، آخذا معه كل الأهالى ومدمرا إياها حتى لا يستفيد منها الأعداء. دخل الفرنسيون مدينة معسكر فوجدها مهجورة محروقة؛ وزاد هطول الأمطار، مما اضطرهم إلى الجلاء عنها بعد ثمان وأربعين ساعة. وما أن خرج منها الفرنسيون حتى عاد إليها العرب. كان هذا فشلا واضحاً للمارشال. فأراد محوه بذهابه إلى مدينة تلمسان حيث ساعده مصطفى بن اسماعيل على دخولها، وذلك بإعلان ولاءه لفرنسا وقبوله خدمتها مع جنوده من القولوغلو. ولكن كلوزيل فرض على المدينة جزية خاصة وأساء الفرنسيون فى طريقة جمعها من الأهالى. وأخيراً فإن كلوزيل قد أدعى بأنه قضى على قوة عبد القادر. ولكن نجم الأمير كان لا يزال صاعدا ولم تمضى أيام قلائل حتى جاءت أنباء هزيمته للقوات الفرنسية فى سيدى يعقوب،

قتل منهم أربعين وجرح ٣٠٠ ومن بينهم قائد حامية وهران

كان وصول تيير إلى الحكم فى فبراير سنة ١٨٣٦ يساعد على إعادة سياسة نشطة فى الجزائر . ولما كان يخشى من تدخل حكومة مراكش أو الدولة العثمانية ومساعدتها للجزائريين ،فإنه أرسل انذاراً لسلطان المغرب الأقصى ، وبعض قطع الأسطول إلى تونس للقيام بمظاهرة بحرية تعزز مطالبه . ولكن الرأى العام الفرنسى وعدد كبير من أعضاء مجلس النواب ظلوا يهاجمون فكرة التوسع فى الجزائر والاستعمار ذلك القطر والتبذير فى الميزانية ،ويطالبون بوقف التوسع وبتخفيض عدد الحاميات الفرنسية فى الجزائر . ولكن جيزو عزز وجهات نظر تيير وانتهى الأمر بانتصار الحكومة ورفض اقتراحات لجنة الشئون المالية . وقررت الحكومة إرسال الجنرال بوجو على رأس الامدادات إلى مدينة وهران . وكان ذلك أول اتصال له بحرب الجزائر والاستعمار الفرنسى فى الجزائر .

كلفت الحكومة الفرنسية الجنرال بوجو بفك حصار معسكر تافنا وإقامة المواصلات بينه وبين تلمسان،فاصطدمت القوات الفرنسية مع قوات الجزائر لأول مرة فى الأراضى السهلة وانتهت بإنتصار الفرنسيين يوم ٦ يوليو سنة ١٨٣٦ . ولقد عاد بوجو إلى فرنسا بعد فتحه الطريق الموصل إلى تلمسان،ولكن الحال لم يتغير فى قليل أو كثير ؛

بأن الفرنسيين ظلوا محاصرين فى المدن الساحلية ، أما عبد القادر
فكان لا يزال سيدا لبقية الإقليم .

ثم عاد بوجو إلى الجزائر فى إبريل ١٨٣٧ ولم يكن يحسب لحاكم العام فى مدينة الجزائر إلا حسابا « أسميا » ، إذ أنه كان على إتصال دائم مع وزارة الحربية فى باريس ، مما سهل قيام الفوضى فى إدارة الإقليم . ولقد دخل فى مفاوضات مع عبد القادر وادعت وزارة الحربية الفرنسية أيضا أنه تعدى التعليمات الصادرة إليه وأنه قد تنازل للأمير على ما لم تسمح له حكومته بالتنازل عنه . كرر الجنرال بوجو مع عبد القادر وتجاه الحاكم العام والحكومة الفرنسية إذن ما قام به الجنرال دي ميشيل من قبل . وأنا لنتساءل عما إذا كانت الحكومة الفرنسية حقا غير مسؤولة عن أعمال سابقة ، خصوصا وأنه كان فى إستطاعتها رفض مراسلته إلا عن طريق الحاكم العام فى مدينة الجزائر ؛ وعما إذا لم تكن قد أوعزت إليه بمفاوضة الأمير والحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه منه ، حافظة لنفسها حق الإدعاء بأنها كانت ترغب فى الحصول على أكثر من ذلك ، متهمة مندوبها بأنه قد تساهل مع الأمير ، مما يسمح لها بنقض تعهداتها بعد فترة من الزمن ، تكون قد أمضتها فى الإستعداد الحربى ، وفى محاولة أضعاف خصمها ؛ خصوصا وأنها كانت تراقب السواحل لمنع وصول السلاح إليه ولمنع كل نشاط اقتصادى بينه وبين الخارج .

دخل بوجو فى مفاوضات مع مندوب عبد القادر وطلب إليه

الاعتراف بالسيادة الفرنسية ، وشرح له المناطق التى ستكون تحت سيادة بيجو . وكانت هذه المقترحات مطابقة لتعليمات الحكومة الفرنسية التى وافقت عليها وسمحت له بالمفاوضة على أساسها وعلى شرط تصديق الحكومة على المعاهدة . ولكن عبد القادر رفض هذه الشروط مما اضطر بيجو إلى أن يعرض مقاطعة تيترى عليه . وكان عبد القادر يفاوض بيجو فى وهران والحاكم العام فى مدينة الجزائر فى نفس الوقت ، مما أدى إلى جدال بينهما حول اختصاص كل منهما . وتدخلت الحكومة الفرنسية وسمحت لبوجو بمواصلة المفاوضات مع الأمير . وقد انتهت هذه المفاوضات بتوقيع معاهدة تافنا يوم ٣٠ مايو سنة ١٨٣٧ وهى المعاهدة التى تركت لفرنسا مدن الجزائر ووهران ومستغانم ومزاجران ومنطقتى الساحل ومتيجا قرب مدينة الجزائر . أما بقية الإقليم فقد ظل فى أيدى الأمير ؛ واعترفت فرنسا بسلطته على تافنا وتلمسان وتتيرى .

اعترفت فرنسا مرة ثانية بإستقلال الأمير وذلك بتوقيعها على معاهدة تافنا التى نصت صراحة على تبادل الممثلين والمندوبين بين الطرفين ؛ أما تعليمات الحكومة الفرنسية إلى بوجو : وهى التعليمات القاضية بإرسال ودائع وبدفع جزية سنوية ، فإنها لم تنفذ ولم يتفق عليها. وتمتاز هـذه المعاهدة بإثبات سوء نية الحكومة الفرنسية وممثلها ورغبتها فى ترك الباب مفتوحا للطعن فى هذه المعاهدة من جـــديد والمطالبة بما لم يستطيعا الوصول إليه عن طريقها ، ذلك أن النص الفرنسى

هذه المعاهدة قد أعترف بسيادة فرنسا على كل الجزائر أما النص العربى فلم يذكر إلا أن « أمير المؤمنين يعرف أن السلطان كبير » وأمير المؤمنين هو عبد القادر والسلطان هنا هو ملك فرنسا . وعلى أى حال فإن مسألة عدم المطابقة بين المعاهدات وترجمتها شائع فى المجال الاستعمارى وقصد به أملاء شروط على الزعماء الوطنيين فى اتفاقيات لم يعرفوا محتوياتها . وأن النطق السليم ليملى فى حالة عدم المطابقة بالزام كل من الطرفين بتنفيذ التعهدات التى وقع عليها بلغته هو لا بلغة الآخر . ولكن الدول الاستعمارية ستحاول دائما إعادة فرض هذه التعهدات على الزعماء الوطنيين حينما تهيأ لها الفرصة المواتية .

ولقد أدعى بوجو أن السبب الرئيسى الذى دعاه إلى التوقيع على هذه المعاهدة هو إرضاء الرأى العام ومجلس النواب ، ولكن الحاكم العام للجزائر أصر على أن هذه المعاهدة قد اعترفت بإستقلال الأمير ، لأنه لايدفع الجزية ويتبادل الممثلين والمندوبين مع الفرنسيين . وكان هذا هو الحكم الصواب ولكن الحكومة الفرنسية أدعت بأنه قد أسقط فى يدها وأنها قد أجبرت على قبول الأمر الواقع إذ أن عدم الموافقة على تصرف بوجو سيكون سياقى خلق المصاعب ، أما استدعائه فلن ينتج إلا المضايقات السياسية فى البرمان . اعترفت هذه المعاهدة إذن بسيادة الأمير عبد القادر على ثلثى الجزائر ، ولكن الظروف السائدة فى الجزائر ونيات الحكومة الفرنسية وتعليمات الملك السرية كانت هى التى تسببت فى توقيعها . كانت فرنسا ترغب فى أن تتصرف

حربية في شرق الجزائر، خصوصا بعد الهزيمة التي لحقت بقواتها في قسطنطينة. ولم تكن هذه الفرصة تسمح بالتحدث من غزو كل الجزائر أو عن إجبار الأهالي على الاعتراف بالسيادة الفرنسية. وافقت فرنسا إذن على التوقيع على معاهدة تافنا حتى تأمن جانب عبد القادر في الغرب إلى أن يتم لها الاستيلاء على قسطنطينة في الشرق، خصوصا وأن هذه العملية كانت شاقة وتطلبت من فرنسا أن تضمن إيقاف الحرب في مقاطعة وهران. أما الأمير فإنه استغل هذه المعاهدة لكى يعمل على توكيد أركان الحكومة الجزائرية التي كان يبنيها، ولم يكن لدى عبد القادر إلا عامين ونصف عام (٣٠ مايو سنة ١٨٣٧ — ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٣٩) لكى يظهر فيهما مقدرته على خلق تلك الدولة وعلى تكوين جيش نظامى وعلى بسط سلطته وتحطيم أعدائه وتوحيد صفوف الأهالى وقيادتهم ضد الغزاة الأجانب. ولقد نجح الأمير الجزائرى فيما قام به من تنظيم رغم قصر مدة السلم ورغم صعوبة العقبات التي اعترضته.

الفصل الثاني

الاستيلاء على قسطنطينة

أرسل كلوزيل أحمد باوراته في يوليو سنة ١٨٣٦ إلى تيير حاملا مشروعاً خاصاً بتوسيع المنطقة المحتلة، وبإرسال حملة للاستيلاء على قسطنطينة. وقد وافق تيير على مشروع الحاكم العام وأظهر استعداده لتمويله بسخاء وبإرسال كل مايطلبه من إمدادات ومعدات. كان كلوزيل يهدف إلى الإستيلاء على بقية الإقليم الجزائرى وذلك عن طريق إرسال حملات عسكرية فى القاطعات الداخلية تحتل المدن الكبيرة فى الإقليم بشكل دائم، وتترك فيها حاميات عسكرية وتقيم المسكرات والمواقع المحصنة فى قلب كل مقاطعة وفى النقط العسكرية التى يجب استمرار إحتلالها. ولكن وزارة تيير تركت مقاليد الأمور لوزارة موليه. وتغير بذلك استعداد حكومة باريس لتنفيذ مشروع كلوزيل. ولم ترسل الحكومة الجديدة أية إمدادات أو معدات إلى الجزائر بل أخذت تجمع المعلومات الخاصة باستغلال الحاكم العام لمنصبه، مما أدى إلى التهديد بترك ذلك المنصب والاشتغال بتفليح الأرض فى مزرعته الجزائرية. ولقد صرح باور كلوزيل بنفس هذا المعنى فى باريس، مما دعا الحكومة الفرنسية إلى انتهاز الفرصة للتخلص من هذا الحاكم العنيد المستغل لمنصبه؛ فأرسلت الجنرال

...يون لاستلام استقالته وتولى منصب الحاكم العام بدلا منه .
...كلوزيل أظهر تراجعه عند وصول ذلك الجنرال، واعتقد بأنه
...يكن يقصد إجبار الحكومة على تنفيذ سياسته . ووعد بترك هذه
المسألة جانباً .

كان الفرنسيون يحتلون بونا منذ سنة ١٨٣٢ إحتلالاً عسكرياً ولكن كلوزيل فكر فى إحياء مشروع سنة ١٨٣٠ لفرض الحماية الفرنسية على قسطنطينه بشكل آخر؛ وأراد أن يستغل فى هذه الحركة من يسمى يوسف الموالى له فعينه بمرسوم ٣١ يناير سنة ١٨٣٦ بك لتلك المقاطعة . وكان هذا الرجل يأمل فى أن يصل إلى حكم قسطنطينه تحت السيادة الفرنسية بل ويأمل أيضاً فى أن يتولى أمور تونس . كانت له قوة من المقاتلين الأجورين بموسيقاهم وأعلامهم تحت قيادة أحد زملائه من الإيطاليين القاطنين فى شمال إفريقية . وقد وجهه كلوزيل إلى أن يعمل لحسابه الشخصى، مستغلاً فى ذلك جميع الفرص المفيدة للمصالح الفرنسية . عمل يوسف على تكوين جماعة من الموالين له فى قسطنطينه حتى يضعف بهم نفوذ أحمدباشا حاكم تلك المقاطعة المستقل، وطلب إلى رؤساء القبائل أن يحضروا ويقدموا فروض الولاء له وعمل على مهاجمة من يرفض منهم . ولقد نجح فى شراء أحد مشايخ الحنانشة الدينيين ولكن شعور الأهالى كان معادياً له ولمشروعاته . وعمل التأخير فى إرسال الحملة الفرنسية إلى قسطنطينه على ضياع مجهودات يوسف وتجهيزاته وسمح لأحمد باشا بالخروج من قسطنطينيه وإثارة القبائل

والأهالى ضد الفرنسيين . ولقد وصلت قوات أحمد باشا إلى مشارف قسطنطينه وما نفسها مما ساعد الأهالى على إعلان تأييدهم لحاكم الوطنى والانضمام فى حركة الجهاد ضد الفرنسيين .

ويرجع السبب الرئيسى فى هزيمة الفرنسيين فى حقيقة الأمر إلى إصرار كلوزيل على إرسال حملة إلى قسطنطينه دون أن يكون له من الوسائل ما يكفى لتجهيزها والقيام بهذا العمل فى فصل متأخر من السنة . عمل خياله واحتياجه إلى احتلال تلك المدينة على أن يتصور الأحلام على أنها حقائق دون أن يرى المصاعب التي تعترض طريقه . وأن دراسة تلك الحملة لتظهر الأخطاء فى إعدادها رغم صعوبة المشروع ودقته . فقد ظهر منذ بدايتها حتى نهايتها وفى مرات متعددة أنه لم يكن هناك من ينفذ واجباته؛ إذ أن الوزراء كانوا بغير سلطة وغير صرحاء ، أما القائد العام فكانت تعوزه دقة الحكم على الأمور وأما النظام وحسن الضبط والربط فكانت تعوز عدداً من الضباط وكثيراً من الجنود .

وتعتبر حملة قسطنطينة الأولى أحلك صفحة فى تاريخ غزو فرنسا للجزائر . وكانت هذه الحملة تتألف من ٧ر٤٠٠ مقاتل و ١ر٣٠٠ حصان، ولكنها لم تزود بالبغال اللازمة وكانت مدفعيتها وذخيرتها محدودة . كان على هذه الحملة أن تسير فى أرض لا تعرفها وأن تقاسى من المناخ فى ذلك الفصل من السنة ومن الأمراض وبعد الطريق والجوع والسياسة الخرقاء . وعملت قساوة الجو والأمراض فعلها بين صفوف تلك القوة حتى قبل أن تبدأ فى تحركها . بدأت

الحملة سيرها فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٣٦ ولم تصل أمام قسطنطينه إلا فى يوم ٢٢ منه . لم تلق فى طريقها مقاومة عنيفة من الجزائريين ولكن الأمطار لم تنقطع عن الهطول مما أفسد الطرق وملأ الوديان بالمياه وأتعب الجند والخيل . لم يجد الجند الحطب اللازم لإيقاد النار والتدفئة وأخذ الثلج فى السقوط . مات بعض الجند وأنهكت قوى الباقين دون أن يلتحموا مع الجزائريين وما أن وصلوا أمام قسطنطينة حتى استقبلتهم مدفعية المدينة بقذائفها . ويعتبر موقع قسطنطينة موقعا فريدا إذ أنها مبنية على قمة صخرية يحيط بها من ثلاث جهات واد ضيق عمقه يتراوح بين ٣٠و٦٠ متراً ، ولا يمكن الاقتراب منها إلا من الناحية الغربية . وكان من الأصوب ألا يقوم الفرنسيون بمحاصرة المدينة نظراً لعدم كفاية مدفعيتهم وذخيرتهم وحالة جنودهم . ولكن القائد صمم على مهاجمتها وضرب باب القنطرة بقذائف مدفعيته . سرعان ما رأى فشـــل مجهوده فصمم على الانسحاب من أمام المدينة . أما الجزائريون فإنهم قد هجموا على الفرنسيين المتقهقرين وأنزلوا بهم خسائر فادحة . وعادت القوات الفرنسية إلى بونا فى أول ديسمبر فى حالة تشبه تقهقر قوات نابليون من الروسيا .

اضطرت فرنسا أمام تلك الهزيمة إلى أن توبخ يوسف وتستدعى كلوزيل من الجزائر . وسرعان ما اهتم مجلس النواب بسياسة بلاده فى شمال أفريقية . ولكن أنصار التوسع الاستعمارى لم يتوانوا عن تقديم طلباتهم والإصرار عليها . فنجد الجنرال بوجو ينادى بأنه لا يمكن اتخاذ

أضاف حوله ويدعى أن التساهل والتسامح والعدالة لا يمكن أن توجد إلا في زمن السلم، وأن على فرنسا أن تختار بين السلم وبين الحرب مع كل ما يترتب عليها من نتائج. وإذا كانت فرنسا لا تقبل الانسحاب فعليها أن تنظم النصر. ولكي تصل فرنسا إلى نتيجة حسنة يجب عليها أن تنظر إلى حملة قسنطينة لا على أنها حدث قائم بذاته بل على أنها جزء من خطة عامة. طالب بوجو بعدم أضعاف القوات الموجودة في وما أو في مدينة الجزائر بسبب تجهيز تلك الحملة ونادى بأن يظهر الفرنسيون عزيمتهم للحرب في كل مكان وفي نفس الوقت. وحذر القائلين بأن ٢٠ أو ٣٠ ألف جندي يستطيعون القيام بهذه المهمة وطلب أعداد ٤٥ ألف مقاتل. وأشار إلى أن هناك من يذكر أن عهد الحكم الرجعي قد احتل الجزائر وأن حكومة لوي فيليب غير قادرة على المحافظة عليها أو إدارتها وأصر على أن غزو الجزائر لم يتم بعد وأنه يجب أن يتم. أما حكومة الرجعية فإنها لم تحتل إلا مدينة الجزائر. وختم كلامه قائلا إن فرنسا ستغزو الجزائر ولكن عليها أن تقرر ذلك.

والحقيقة أن فكرة الجنرال بوجو كانت تعصبا لموقف الماريشال كلوزيل ودفاعاً عن هزيمة القوات الفرنسية أمام قسنطينة ومطالبة بإرسال الوسائل اللازمة لإتمام غزو الجزائر. ولكن الحكومة الفرنسية لم تكن تستطيع أن تقوم في غدوة الهزيمة بهجوم ثان على قسنطينة وكانت تحتاج إلى تعين الفرصة والشور على الذرائع التي

يصرح بها أمام الرأى العام . وكانت الحكومة الفرنسية تخشى من قيام تحالف بين أحمد باشا فى قسطنطينة والأمير عبد القادر فى الغرب . فعملت على التفريق بينهما حتى تأخذ الواحد بعد الآخر . وأخيراً فإن فرنسا كانت تخشى من تدخل الدولة العثمانية لمساعدة أحمد باشا من طريق تونس فكان عليها أن تتريث حتى تستطيع أن تعد ضربتها الجديدة .

وكانت تعليمات الحكومة الفرنسية للحاكم العام الجديد الذى خلف كلوزيل تنص على ضرورة المحافظة على تحديد منطقة الاحتلال وتشجيع التوغل السلمى فى الجزائر . شرحت أن هدفها ليس الحكم المطلق أو احتلال الكلى للجزائر وأدعت أنها تفكر قبل كل شىء فى قواعدها البحرية وفى أمن تجارتها وانتشارها وفى زيادة نفوذها فى البحر الأبيض المتوسط . وكانت الحرب عائقا لتنفيذ هذه المشروعات ولذلك فإن الحكومة الفرنسية لم تقبلها إلا كوسيلة تصل بها إلى هدفها وفى أقرب فرصة ممكنة . كانت مصلحة فرنسا الفعلية فى احتلال السواحل وخصوصاً مدن الجزائر ووهران وبونا مع ما يحيط بها من أراض . أما باقى الإقليم فيمكن تركه للشيوخ المحليين . فأمرت الحاكم العام بأن يصل إلى فرض السلم على الجزائر ؛ وادعت أن الحرب لم تكن إلا وسيلة من وسائل فرضه على ذلك الإقليم .

عملت فرنسا على المفاوضة مع عبد القادر فى الغرب ومع أحمد باشا فى الشرق . وانتهت المفاوضات الأولى إلى عقد معاهدة تافنا كما رأينا فى الفصل السابق . أما المفاوضات الثانية فإن فرنسا قد عرضت فيها الاحتفاظ

بمدينة بونا وكل مع ضواحيها والاعتراف بسيادتها على كل المنطقة وتوكيد ذلك بأن يدفع أحمد باشا لها جزية سنوية. ولم يعرف أحمد باشا السبب الذى دفع فرنسا إلى أن تعرض عليه شروطا أقسى من التى عرضتها على عبد القادر، فتردد فى الردوكان يأمل فى أن تساعده الدولة العثمانية على المقاومة؛ خصوصا وأن القبطان باشا كان قد وصل إلى طرابلس وإلى تونس على رأس الأسطول التركى. فما كان من فرنسا إلا أن عملت على تخويف تركيا لإرغامها على البقاء خارج المعركة وذلك باحتجاجها ديلوماسيا على وصول مندوبين سياسيين لأحمد باشا، وعلى إرسال بعض قطع الأسطول العثمانى إلى ميناء تونس. وكانت فرنسا قد أعدت قواتها للهجوم على قسطنطينة فأرسلت إنذارا إلى أحمد باشا وقررت الزحف.

تكونت الحملة الفرنسية على قسطنطينة من ١٢٫٠٠٠ جندى مزودة بـ ١٦ قطعة مدفعية ميدان و ١٧ من مدفعية الحصار وقافلة تحمل امدادات تكفى ثمانية عشر يوميا. تحركت الحملة فى أول أكتوبر سنة ١٨٣٧ ووصلت فى حالة جيدة تحت أسوار قسطنطينة. ولم يحاول مجاهدو قسطنطينة الاشتباك مع الفرنسيين قبل وصولهم. بل صمموا على الدفاع عن مدينتهم من داخلها. أما أحمد باشا فقد تولى قيادة الفرسان التى عملت على مناوشة الأعداء.

نصب الفرنسيون مدفعيتهم على مرتفعين فى شرق قسطنطينة وفى غربها؛ وحاول الفرسان الجزائريون إعاقة هذه التحصينات

ولكنهم لم ينجحوا . وأرسل الجنرال دامريمون القائد العام والحاكم
العام يوم ١١ أكتوبر إنذاراً طالباً التسليم ولكن الأهالى رفضوه .
وفى اليوم التالى قتل هذا الجنرال والحاكم فى أثناء تفقده الدفعية
بصحبة دوق نامور ، ابن ملك فرنسا . كما قتل رئيس أركان حرب الحملة
وتولى القيادة الجنرال فالى . وأمر بالاستعداد للهجوم فى اليوم التالى .
هجم الفرنسيون على قسطنطينة يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٨٣٧ فى
الساعة صباحاً بثلاثة طوابير اقتحمت الفتحات التى أحدثتها الدفعية
فى أسوار المدينة ، ولكن الشوارع كانت مملوءة بالمتاريس وكان الأهالى
يطلقون النيران من النوافذ الصغيرة على الجنود الفرنسيين أثناء
تقدمهم فى الشوارع الضيقة . ولكن تقدم الفرنسيين استمر رغم
الخسائر الفادحة التى تكبدوها وقتل فيها عـــدد كبير من قواد
الفرنسيين وجندهم . ثم اشتعلت النيران فى مخازن البارود مما تسبب
فى نسفها واستمر الالتحام فى الشوارع وفى المنازل بشكل مجزرة عامة
بين الطرفين إلى أن وصلت قوات الفرنسيين إلى احتلال قشلاق
الانكشارية والقصبة فضعفت مقاومة المدينة ثم توقفت بعد تطهير المنازل .

وتعتبر معركة قسطنطينة أول معركة حاسمة اشتركت فيها القوات
الفرنسية منذ عهد نابليون . ورغم ذلك فإن الحكومة الفرنسية لم تكن
مستعدة لابقاء احتلال تلك المدينة خوفاً من قيام ثورة أهلية عامة
ضدها . ولكن الأمر انتهى بأبقاء ثلاثة آلاف جندى فرنسى فى تلك
المدينة . وما أن عاد الجنرال فالى إلى بونا حتى وجد أمر تعيينه حاكماً عاماً

الجزائر بالنيابة . وكانت فرنسا قد رأت فيه قائداً منتصراً على العكس من ويمو الذى وقع معاهدة تافنا مع الأمير عبد القادر . ولكن الجنرال فالى رفض هذا التعيين ، وطلب إعادته لفرنسا . فلم يكن أمام حكومة باريس إلا أن تعينه حتى تستغل انتصاره واسمه فى شمال أفريقية؛ فعينته حاكماً عاماً وأنعمت عليه برتبة الماريشال . وكان المعروف عن فالى أنه الرجل المخلص للوى فيليب ولولى العهد .

كانت خطة الماريشال فالى العامة تتلخص فى الاعتماد على معسكرات دائمة أكثر من اعتمادها على طوابير متحركة ؛ أى أنه كان من أنصار الحرب الدفاعية قبل أن يرحب بالحرب الهجومية . وقد اعترض على فكرة استخدام الجزائريين فى القوات النظامية بل أشار بتجنيدهم فى فرق غير نظامية خاصة بهم ؛ ووافقت الحكومة الفرنسية على رأيه .

ويعتبر تنظيم مقاطعة قسطنطينه أهم الأعمال التى قام بها الجنرال فالى . كان قد فكر فى أول الأمر فى سحب القوات الفرنسية من تلك المدينة حتى لا يوسع المنطقة المحتلة فى شرق الجزائر ، ثم فكر فى إعادة تلك المقاطعة إلى أحمد باشا أو فى تعيين أحد الأمراء التونسيين عليها حتى يوازن نفوذ الأمير عبد القادر بنفوذ تركى من الشرق . ولكن هذه الآراء تغيرت مع الزمن . وشعر أن فرنسا تستطيع استغلال انتصارها إلى آخر درجة ممكنة لصالح تجارتها ونمو مستعمرتها . كما أنه وجد من شيوخ الأهالى من رغب فى التعاون معه

ويسهل عليه أمر الإبقاء على احتلال قسطنطينة . وقد وقعت مفاوضات بين الفرنسيين وممثلى أحمد باشا أظهر فيها هؤلاء الأخيرون استعدادهم لإعطاء الضمانات لفرنسا نظير إعادتهم إلى السلطة فى مقاطعتهم . ثم عرض أحمد باشا نفس هذا الأمر على الحاكم العام الفرنسى ، ولكن القيادة الفرنسية كانت قد أرسلت جملة حملات فى النقطة الواقعة بين قسطنطينه وبونا ، وظهر لها أنها تستطيع المحافظة على مواقعها فى تلك المقاطعة، فرفضت طلبات أحمد باشا .

وتعتبر القرارات الصادرة فى ٣٠ سبتمبر وأول نوفمبر عام ١٨٣٨ هى الواضعة لأسس تنظيم مقاطعة قسطنطينة . وقد تركت أثراً كبيراً فى تاريخ الجزائر لأنها كانت البداية للعلاقات بين السلطة الفرنسية والأسر الإقطاعية هناك . وقد قسمت المقاطعة إلى إدارتين إحداها خاصة ببونا والثانية خاصة بقسطنطينة . وكانت إدارة الأولى تنقسم إلى دوائر تخضع كل منها لقائد فرنسى يجمع فى يديه السلطات العسكرية والمدنية والقضائية . أما بقية المقاطعة فكانت متروكة لسلطة الرؤساء الإقطاعيين من الأهالى الذين قبلوا التعاون مع الفرنسيين وكانوا يخضعون للقائد العام الفرنسى فى تلك المقاطعة رأساً . وكانوا يجتمعون تحت رئاسته فى مجلس إدارى ؛ وكان عليهم جمع الضرائب من الأهالى والاحتفاظ بجزء منها كرتب لهم . وكان لهم الحق فى الاحتفاظ بقوات محلية خاضعة لهم كحرس غير نظامى يساعدهم فى فرض نفوذهم على الأهالى ؛ وكان لهم حق تعيين الشيوخ وترشيح

القواد الذين سيعملون تحت إدارتهم، على موافقة الحاكم العام الفرنسي.
وكان هؤلاء الرؤساء يعتبرون رؤساء إقطاعيين أكثر منهم موظفين
نظاميين؛ فكان الفرنسيون يعاملونهم على أنهم وكلاء للقائد العام
فى القاطعة، وعلى أنهم فى مرتبة أمير الآلاى فى الجيش الفرنسى، وذلك
استمراراً للعمل على النظام التركى الذى كان يعتبرهم فى مرتبة القائمقام
لواء قسطنطينة.

وكان الجنرال فالى مضطراً فى حقيقة الأمر إلى انتهاج هذه
السياسة لأن حكومة فرنسا كانت ترغب فى تحديد المنطقة المحتلة فى
الجزائر، ولم تكن توافق على الميزانيات التى تسمح بالتوسع فى الداخل
فكان على فالى أن يجد حلاً عملياً وقليل التكاليف. لم يكن فالى
يبحث عن إداريين ممتازين أو موظفين فى الدولة، بل كان يبحث عن
حلفاء أقوياء يستطيعون إخضاع الأهالى سياسياً وعسكرياً بطريقة غير
مباشرة لفرنسا. وكانت هذه الوسيلة تساعد على منع ازدياد نفوذ
أى من الرؤساء كما حدث مع الأمير عبد القادر فى الغرب؛ إذ كان
فى استطاعة الفرنسيين تأليب أحد هؤلاء الرؤساء على الآخر وإيجاد
الجو الذى يسمح للمستعمر بالمحافظة على نفوذه بل وبالتدخل من وقت
لآخر ضد من يزداد نفوذه منهم، مدعياً بأنه قد يتدخل ضد طغيان
الجزائريين على الجزائريين. ولم يكن هؤلاء الرؤساء الإقطاعيون
يستطيعون المحافظة على نفوذهم باستمرار بل كانت السياسة الفرنسية
تعمل على تقليل أهميتهم أولاً بأول بعد الاستفادة من خدماتهم.

وهكذا عملت فرنسا على إقامة حكم إقطاعي في شرق الجزائر يهدف إلى استغلال هذا الإقليم لصلحتها؛ ثم عملت على القضاء على هذا الإقطاع بالتدريج وبشكل يسمح بوضع الشعب الجزائري في هذا الإقليم تحت الحكم الفرنسي المباشر وبدون أن يكون له إطارات من الطبقة المتوسطة تعمل على تعبيته وتنظيم صفوفه في كفاحه ضد المحتل .

وأخيراً فإن احتلال فرنسا لمدينة قسطنطينة وسيطرتها غير المباشرة على تلك المقاطعة قد سمحا لها بالتفرغ مرة جديدة للأمير عبد القادر في غرب الجزائر، بعد أن ضمنت انقسام الجزائر إلى قسمين وضمنت صعوبة إرسال الإمدادات والمعونة العسكرية من الشرق إلى المجاهدين في غرب الجزائر .

ولقد بدأت المشاكل بين فرنسا والأمير عبد القادر بمجرد إحتلال مدينة قسطنطينة؛ إذ أن الحكومة الفرنسية فسرت المادة الثانية من معاهدة تافنا بأنها تسمح لها باحتلال جميع الأراضي الواقعة وراء وادي خضارا حتى مقاطعة قسطنطينة،ولكن عبد القادر لم يقبل هذا التفسير وأصر على أن هذه المادة تحدد من المنطقة التي يتوسع فيها الفرنسيون شرقاً .ولا تسمح لهم بالتوسع إلى الشرق من متيجا . وكان احتلال الفرنسيين لقسطنطينة توسعاً في خارج هذا الخط ولقد طلب الماريشال فالى إعادة النظر في معاهدة تافنا؛ ولكن عبد القادر لم يوافق على ذلك خصوصاً وأنه يعلم أن الحكومة الفرنسية ترغب في تحديد المناطق

المحتلة والاحتفاظ بمجرد الشريط الساحلي ومافيه من موانى . ولقد كتب عبد القادر جملة خطابات إلى لوى فيليب وإلى رئيس الوزراء، ووزير الحربية في باريس معلناً رغبته في المحافظة على السلم، على أساس الاحتفاظ بالمعاهدات الدولية؛ ولكنه لم يستلم أى رد على مراسلاته . فما كان من الأمير إلا أن احتل المناطق المتنازع عليها في مقاطعة تيترى، ثم احتل وادى الزيتون وعاقب الأهالى الذين تعاونوا مع الفرنسيين. ثم احتل بسكره وأخضع منطقة لاغواط . ولقد خشى الماريشال فالى من سياسة عبد القادر التى كانت ترمى إلى توحيد كل المناطق الجزائرية وعدم ترك الفرنسيين إلا بالقرب من الساحل ؛ فانتهز فرصة حضور الدوق دورليان إلى الجزائر فى شهر أكتوبر سنة ١٨٣٩ ونظم حملة صحبت ولىّ العهد من فيليب فيل إلى قسطنطينة ومنها إلى الجزائر ماراً ببعض المناطق الخاضعة لحكم عبد القادر ولكن هذه النزهة الحربية لم تكن كافية لإقناع عبد القادر بالتنازل عن حقوقه أو لإرهابه من قوة المحتلين .

كانت مساحة الأراضى التى انتقلت ملكيتها إلى الفرنسيين قد ازدادت وشملت منطقة الساحل ومنطقة متيجا المحيطة بمدينة الجزائر . كما انتشر فيها عدد من الأكواخ الخاصة بالعمال الزراعيين أو بصغار التجار المتعاملين مع قوات الاحتلال . وكانت هناك إقطاعات تصل إلى ثلاثة أو أربعة آلاف هكتار، تمنح للأثرياء وذوى الألقاب ؛ وأخرى من أربعة هكتارات تمنح للمحاربين القدماء، والمهاجرين من فرنسا أو إسبانيا ومالطة . وقد بلغ عدد الأوروبيين ٢٥٫٠٠٠

نسمة فى آخر عام ١٨٣٩ منهم ١١٠٠٠ فرنسى؛ كان هناك ١٤٫٠٠٠ أوروبى فى مدينة الجزائر و ٥٫٠٠٠ فى وهران و ٣٫٠٠٠ فى بونا أما الباقى فكان موزعاً بين بجاية ومستغانم وقسطنطينه . أصبح الفرنسيون يكونون أكبر جالية أجنبية فى مدينة الجزائر (٦٫٨٠٠) والإسبانيون يكونون أكبر جالية أجنبية فى وهران (٢٫٣٠٠) وساد عدد المالطيين فى بونا (١٫٣٠٠) وظل هذا التوزيع مقياساً لاشتراك الإسبانيين والمالطيين مع الفرنسيين فى استعمار غرب الجزائر وشرقها . ولكننا نلاحظ أن عدد المزارعين من الأوروبيين لم يصل إلا إلى ٢٫٩٠٠ فرد من هذه الجالية الجديدة .

وكان توسع الفرنسيين فيما وراء منطقة متيجا يعتبر نقضا لاتفاقهم مع الأمير عبد القادر الذى اضطر إلى الكتابة إلى الماريشال فالى فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩ معلنا إياه أنه يعتبر الحملة التى سارت من فيليب فيل إلى قسطنطينه ومنها إلى الجزائر، نقضا صريحاً لمعاهدة تافنا . ونصحه باتخاذ احتياطاته اللازمة للحرب، من منع المسافرين وسحب لمواقعه المنعزلة، أذ أن الحرب قائمة . وقد حاول الماريشال فالى أن يكسب الوقت فادعى أن المعاهدة لازالت قائمة وأن المسألة لاتعدو أن تكون مجرد عدم اتفاق فى التفسير. ولكن عبد القادر كان قد تأكد من سياسة الفرنسيين الخاصة بالتوسع على درجات، ومن أن هدفهم هو الاستيلاء على كل الإقليم. فقرر الحرب خصوصاً وأنه كان يعبر عن رأى الجزائريين ويتفق مع أمانيهم القومية .

وقد كان في استطاعة فالى أن يدافع عن المناطق التى يحتلها خصوصاً وأن قواته كانت تبلغ ٢٥٫٠٠٠ جندى فى مدينة الجزائر وما يحيط بها ، ولكنه فضل إصدار الأمر بسحب المواقع من إقليم الساحل ومتيجا . أما الأمير فإنه أصدر أمره بالهجوم على إقليم متيجا من الغرب والجنوب والشرق فى نفس الوقت وبثلاث فرق من المجاهدين . وعمل المجاهدون على إحراق أكواخ المستعمرين وتخريبها وأسر ماشيتهم واحتلوا كل الإقليم ، مما نشر الذعر فى قلوب الفرنسيين فى مدينة الجزائر وجعل الحكومة الفرنسية تعتقد أن مدينة الجزائر ستقع من وقت لآخر فى أيدى قوات عبد القادر الوطنية . ولقد طلب فالى النجدة من فرنسا فسارعت الحكومة بإرسال ١٢٫٠٠٠ جندى ثم زادت قواته بعد أشهر قلائل إلى ٦٠٫٠٠٠ وحاول فالى إعادة احتلال المناطق المحيطة بمدينة الجزائر فأرسل حملة إلى جرجل وأخرى إلى ميديا وثالثة إلى مليانا ولكن سرعان ما وجد أن حاميات هـذه المدن قد أصبحت محاصرة وأن عليه القيام بإرسال الحملات والنجدات لها وكانت هذه الحملات ضرورية حتى لمجرد توصيل التموين إليها .

وكان تيير قد استلم مقاليد الحكم كرئيس للوزراء منذ أول مارس سنة ١٨٤٠ وكانت فرنسا تجتاز أخطر فترة صادفتها ملكية يوليو نظراً لفتح باب المسألة الشرقية بسبب العلاقات بين محمد على والسلطان وموقف كل من انجلترا والروسيا فى هذه المسألة . كان العالم على أبواب حرب عالية وكان موقف فرنسا نفسها متأثراً

تلك كل التأثر . ولقد حاول أعداء الاستعمار من الفرنسيين انتهاز الفرصة لمحاولة إجبار حكومتهم على اخلاء الجزائر . ولكن مؤيدى الاستعمار كانوا أشد قوة . وقد نادى الجنرال بوجو بتغيير نظام الحاميات المنعزلة والاعتماد على قوات سهلة الحركة فى السيطرة على الجزائر . أما تيير فإنه صرح بأن الضرورة تحتم عليه إعلان الحرب على عبد القادر والتوغل فى كل البلاد واحتلالها احتلالا تاماً ، بطريقة تسمح لفرنسا بالاحتفاظ بمواقعها فى جنوب البحر الأبيض المتوسط .

ظهر جليا أن الماريشال فالى ليس هو الرجل الذى يستطيع تنفيذ سياسة فرنسا فى الجزائر . وقررت وزارة تيير تغييره قبل أن تترك مقاليد الأمور لوزارة جيزو فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٤٠ . وبعد شهرين عينت الحكومة بوجو حاكما عاماً على الجزائر . ويعتبر تاريخ هذا القرار فى غاية الأهمية إذ أنه يعتبر الحد الفاصل بين سياسة الاحتلال الجزئى والاحتلال الكلى للقطر الجزائرى .

الفصل الثالث

محاربة عبد القادر

تغير الموقف الدولى فى عام ١٨٤٠ وأصبحت فرنسا لا تفكر فى ترك الجزائر بل فى المحافظة عليها. ولم يكن من السهل عليها القيام بذلك دون أن تحتلها وتخضعها: وصرح جيزو بأن احتلال الإقليم الجزائرى بأجمعه أصبح شرطا أساسيا لبقاء الفرنسيين فى مدينة الجزائر نفسها أو على السواحل.

ووصـــل بوجو إلى مدينة الجزائر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٤١ وظل محافظا على منصبه كحاكم عام حتى ١١ سبتمبر ١٨٤٧ مما سمح باستقرار فى القيادة الفرنسية فى شمال إفريقية؛ إذ أن من سبقه من الحكام لم تسمح له الظروف بمثل هذا الوقت الطويل . وتعتبر فترة حكم بوجو هى فترة الصراع ضد الأمير عبد القادر ومحاربته إذ أن الأمير كان قد أعلن الجهاد ضد الفرنسيين فى نوفمبر سنة ١٨٣٩ واضطر للتسليم إلى فرنسا فى ديسمبر سنة ١٨٤٧ . وقد أيدت وزارة جيزو، التى وصلت للحكم فى نهاية عام ١٨٤٠، الجنرال بوجو تأييدا تاما .وقد ظلت هذه الوزارة أيضا تحكم فرنسا حتى عام ١٨٤٨ مما ساعد بوجو على الاستناد إلى حكومة تؤيده على طول الخط وفى طوال المدة حربه مع عبد القادر .

وقد أعطته هذه الحكومة كل ما طلبه من إمدادات فزادت عدد قواته من ٦٣٫٠٠٠ فى عام ١٨٤٠ إلى ٨٣٫٠٠٠ فى عام ١٨٤٢ ثم إلى ٩٠٫٠٠٠ فى عام ١٨٤٤ ثم إلى ١٠٨٫٠٠٠ فى عام ١٨٤٦ وكان هذا العدد الأخير هو ثلث القوات الفرنسية الحربية فى ذلك الوقت .

ولم يكن بوجو غريبا عن شمال أفريقية ، إذ أنه هو الذى وقع على معاهدة تافنا مع ممثل الأمير عبد القادر . وكان من أعداء الحرب الجزائرية ولكنه غير موقفه وأصبح من كبار المنادين بغزو الجزائر بل باستعمارها فى نفس الوقت . طلب من الحكومة أن تضع تحت تصرفه مائة ألف جندى ومائة وخمسين مليون فرنك ثمانين منهم للقوات المحاربة وسبعين للاستعمار وذلك لمدة ست سنوات حتى يستطيع أن يقيم حكم فرنسا فى الجزائر على أسس ثابتة . وما أن وصل بوجو إلى الجزائر حتى ظهر جليا أن فرنسا قد صممت على غزو الجزائر وأعلن بوجو نفسه أنه كان من أعداء التوسع فى حرب الجزائر ولكنه قد أصبح الآن من أنصارها وطلب إخضاع العرب وتثبيت العلم الفرنسى فى شمال أفريقية ، وشرح أن غزو الجزائر عسكريا سيكون غير ذى قيمة ما لم تصحبه حركة استعمار واسعة تثبت أقدام الفرنسيين فى تلك الأقاليم الجديدة .

كان بوجو ضابطا قد ترقى من « تحت السلاح » وشارك فى جيوش نابليون وعرف معنى حرب العصابات فى إسبانيا . وكان

أمه ملاما . وقد ساعده ذلك على أن يكون رجل الحرب والاستعمار فى الجزائر . ولم يكن له نصيب يذكر من التعليم ولم يكن يحب الكتابة وظل دائماً يتحدث بطريقة ضابط الصف ،و كثيرا ما أشعلت على النوب بألفاظه النابية وغير المهذبة . كان له من العمر سبعة وخمسون عاما عندما وصل للجزائر . وكان جيرو نفسه يعرف أن تعيينه لمنصب الحاكم العام لم يكن ليسهل على حكومة باريس أمر السيطرة على الموقف فى الجزائر إذ أنه لم يكن ليقبل الاقتصار على تنفيذ الأوامر . وقد فرض بوجو شخصيته كما هى على الجزائر ولا يزال معظم المستعمرين من الفرنسيين فى الجزائر يحافظون على آرائه الاستعمارية بل ويقلدونه فى ألفاظه النابية وغير المهذبة تجاه العرب حتى اليوم .

وقد غير بوجو تكتيك واستراتيجية الحرب فى الجزائر عما كانت عليه منذ سنة ١٨٣٠ ؛ فألغى نظام المواقع العسكرية الصغيرة والمواقع المحصنة وأنشأ بدلا منها طوابير سهلة الحركة . وألغى نظام الحملات الثقيلة حتى يسمح للجند بالمقدرة على الصراع مع العرب السريعي الحركة . وقد أمر بإرجاع مدفعية الميدان وعربات النقل إلى فرنسا ولم يبق إلا على الخيول لاستخدامها فى حمل المؤن . وقد اعترض عليه بعض كبار الضباط ذاكرين أن المدفعية ترفع الروح المعنوية للجند وتبعد العرب ولكنه رد عليهم بأن العرب ليست لديهم مدفعية وأن الفرنسيين يمتازون عليهم بالتنظيم والضبط والربط

والتكتيك وأنه لا يرغب فى إبعاد العرب بطاقات المدافع بل يرغب فى الاشتباك معهم فى معركة وجهاً لوجه ، هذا علاوة على أن نقص المدفعية يغنى الفرنسيين عن إنشاء الطرق اللازمة لها ويوفر عليهم الوقت والتعب الذى يصرفونه فى جرّها. وقد نادى بوجو باختيار الجنود الأصحاء الأقوياء والضباط الشبان للعمليات فى الجزائر وطلب سحب الضباط المسنّين . وعمل على التخلص من كل ما يبطىء من السير ويثقل كاهل الجندى فى التقدم فاستخدم البغال بدلاً من عربات النقل ، وألحق بكل كتيبة (١٠٠٠ جندى) ثمانين أو مائة بغلة تحمل ١٠٫٠٠٠ جراية ؛ ولم يكن على الجندى إلا حمل أربع جرايات فقط ولم تكن الحملات تتطلب البعد عن القاعدة بأكثر من أربعة عشر يوماً . وأخيراً فإنه عمل على تخفيف ملابس الجنود بشكل يسمح لهم بخفة الحركة دون إرهاقهم بملابس لا تتفق وطبيعة البلاد .

أصبحت الطوابير غير مثقلة بمدفعية أو بملحقات وأصبح كل منها يتكون من ثلاث أو أربع كتائب مشاة وآلايين من الفرسان ومدفعين للجبال وعدد من حيوانات الحمل أى بمجموع ٦٫٠٠٠ رجل و١٫٢٠٠ حصان . وكان الفرسان يسيرون فى المقدمة ثم يتلوهم المشاة فالمدفعية فالحملة ثم الحيوانات وحرس المؤخرة ؛ أما فى الراحة فان المشاة كانت تكون أربعة أضلاع مربع يحيط بباقى الطابور . وأمام المعركة فكان الطابور يأخذ شكل معين كبير يتكون من عدد من المربعات يساوى عدد كتائب المشاه ؛ أما الفرسان والمهمات فكانت تبقى فى الوسط

مع مسافة تكفل لها حرية الحركة . فإذا كانت الحملة تتكون من عشر كتائب نجدها تسير في ثلاثة طوابير ؛ ثلاث على اليمين وعلى الشمال وأربع في الطابور الأوسط ، إحداها أمام المهمات وثلاث في المؤخرة . فحينما تصدر أوامر الاستعداد تأخذ كتائب الميمنة والميسرة مواجهة لليمين أو لليسار وتتدرج على بعد ١٢٠ خطوة من كتيبة رأس الطابور الأوسط ، بينما تأخذ الثلاث كتائب الأخيرة من هذا الطابور نفس الشكل ومتجهة للخلف . وكانت هذه التشكيلة تسمح بحماية المهمات والفرسان كما أنها سمحت لكتائب الشاة على الواجهات الأربع بحماية بعضها بعضا وذلك عن طريق فتح قطاعات مشتركة من النيران — كما أن المسافات بين الكتائب سمحت بخروج الفرسان واشتباكهم ورجوعهم دون التعرض لتشكيل الشاة — وأخيرا فإننا نجد أن هذا المربع المؤلف من مربعات ، كان يستطيع التحرك في أي اتجاه وفي أي نوع من الأرض .

ولكن الفرنسيين لم يعتمـــدوا على مجرد تفوقهم في التكتيك أو حسن تدريب جنودهم للتفوق على الجزائريين ، بل نجد أنهم قد قرروا مبدأ محاربة الجزائريين في مصالحهم الاقتصادية وفي ممتلكاتهم ؛ فكانوا يحصدون غلال الأهالي ويجمعون ثمار أشجارهم ويخربون منازلهم ويسوقون مواشيهم . وكان من نتيجة تلك السياسه أن ساد الخراب في المناطق التي تمر بها طوابير

الفرنسيين . وقد ادعى الفرنسيون أن هذه هي الطريقة الوحيدة لإخضاع القبائل والأهالى ؛ إذ أن الانتصار فى معركة أو معارك واحتلال العاصمة والاستيلاء على خزانة العدو كانت وسائل ناجحة فى حرب نظامية بين دولتين أوروبيتين مثلاً ؛ ولكنها لم تكن تنجح فى الجزائر . وعلى أى حال فإن هذه الطريقة تثبت بوضوح أن القوات الفرنسية فى الجزائر كانت تحارب الشعب الجزائرى نفسه، وأنها تشعر بعدم استطاعتها البقاء فى الجزائر ما لم تضعف تلك القوة الشعبية، وتضعفها حربيا واقتصاديا .

اختارت فرنسا إذن بوجو لكى يحارب الجزائر ويقضى على مقاومة الأمير عبد القادر ورجاله حسب الآراء التى أعلنها فى التكتيك وفى الاستعمار فى عام ١٨٤٠ . أما الأمير فإنه كان سيداً على كل ولاية وهران ومعظم ولاية الجزائر، وله أعوان عديدون فى بلاد القبائل وولاية قسطنطينة . كانت خزانة الحربية تحتوى على ما قيمته مليون ونصف مليون فرنك من الذهب وكان جيشه النظامى يتألف من ٨٫٠٠٠ من المشاة وألفين من الفرسان و٢٤٠ من رجال المدفعية وعشرين قطعة مدفعية فى حالة جيدة . وكانت القبائل ترسل إليه المتطوعين والمجاهدين فى زمن الحرب مما جعله يسيطر على قوة غير نظامية تتكون من ٥٠٫٠٠٠ مجاهد ولكن قوته الأساسية كانت تقوم على جيشه النظامى قبل كل شئ، وعلى التفاف الشعب حوله فى نضاله ضد الفرنسيين . كان

الأمير يعرف جيداً أن فرنسا قد صممت على مهاجمته بما لا يقل عن خمسين ألفاً من الجنود، ولكنه لم يكن يخشى عدد قواتها. كان عمر دولته لا يزيد عن ثماني سنوات وكان يعرف أن لفرنسا قوات كبيرة ومجهزة بأحدث الأسلحة والمعدات ولكنه كان يثق في الله وفي قوة شعبه وجدارة الجندي الأفريقي. وقد أعتمد عبد القادر على حرب العصابات وعلى الكر والفر السريع لانهاك الفرنسيين ومفاجأتهم وسلب أسلحتهم ومعداتهم. كان يهاجم الفرنسيين بسرعة وفي جهات مختلفة ويستدرجهم إلى الجبال أو إلى الصحراء ويقطع خطوط مواصلاتهم وخطوط رجوعهم وينهكهم بالسير والرجوع، وكل ذلك دون أن يمكنهم من الالتحام مع قواته في معركة فاصلة ثابتة الخطوط. كان يعمل على القضاء على جزء فجزء من القوات الفرنسية. وقد طبق هذا التكتيك بنجاح لمدة سبع سنوات. وكان يأمل في أن يساعده الزمن والمناخ على القضاء على الباقين من الفرنسيين أو يضطرهم إلى الانسحاب إلى الساحل أو إلى بلادهم الأصلية، خصوصاً وأن حالة الفرنسيين، منذ وصولهم مدينة الجزائر منذ احدى عشرة سنة مضت، كانت تقوي عنده ذلك الأمل.

تتلخص خطة بوجو في احتلال المواقع التي حصنها عبد القادر وفي استباحة القبائل التي رفضت الخضوع لفرنسا وإجبارها ماديا على التخلي عن ولائها للأمير. وكانت حملة ربيع سنة ١٨٤١ تتخذ مدينة معسكر عاصمة عبد القادر هدفاً لها. أرسل بوجو المؤن والذخائر

بلى ميديا ومليانا واتخذهما قاعدتين أماميتين له ، ثم هاجم عاصمة عبد القادر القديمة ، وهدمها حينما وجدها خالية . ثم واصل الزحف على مدينة معسكر التى ترك فيها حامية قوية للمحافظة عليها . وقد رأت القبائل الموالية لعبد القادر أن الفرنسيين يحرقون محاصيلها ويستولون على مواشيها وأغنامها . وعمل الفرنسيون فى بعض الجهات على حصد القمح والشعير الذى زرعه الأهالى وصادروه ، وعملت طوابير الفرنسيين التى خرجت من بليدا على تخريب القرى حتى مليانا واستباحة أراضى القبائل . وخرج بوجو فى الخريف على رأس قواته مرة أخرى وعمل على تخريب الإقليم الذى ولد فيه عبد القادر ، وهدم الزاوية التى تعلم فيها واستباح دماء بنى هاشم فى كل مكان . ولم يذق الجنود طعم الراحة لمدة شهرين وبليت أحذيتهم فساروا حفاة الأقدام تاركين وراءهم الخراب والدمار وأثبتوا أنهم يطلبون الخضوع التام أو إجبار الأهالى على الجوع أو استلام البلاد بغير سكان .

وقد حاول بوجو فى عام ١٨٤٢ الاشتباك مع القوات النظامية للأمير ومواصلة مهاجمة القبائل الخاضعة له . فهاجم تلمسان وأعاد احتلالها وأرسل طوابير إلى مناطق ندرومة ومعسكر ومستغانم . وقد استطاع أن يقيم المواصلات البرية لأول مرة بين ولاية الجزائر وولاية وهران عن طريق وادى الشليف . خرج بوجو من وهران واتصل بالقوات الآتية من مدينة الجزائر عند وادى روينة . ولكن القوات الفرنسية كانت مهددة فى كل مكان ؛ حتى متيجا بالقرب من

مدينة الجزائر ، حين هاجمت قوات عبد القادر أحد الطوابير الفرنسية الذاهبة إلى بليدا وقضت عليها . فما كان من الفرنسيين إلا أن استباحوا القبائل المحيطة بمتيجا ، وأجبروها على طلب الأمان ، وخرجت ثلاثة طوابير من مليانا فى الخريف ، وأخذت تعمل فى هضبة الروسانى . ولكن خضوع الأهالى وطلبهم الأمان كان مؤقتا وما أن يعود رجال عبد القادر إلى تلك المناطق حتى ينضم إليهم رجال القبائل ويقدمون إليهم كل المساعدات الوطنية اللازمة .

وبدأ عام ١٨٤٣ بثورة مسلحة قام بها رجال القبائل الساكنة فى وادى الشليف ضد الفرنسيين بعد أن كانوا قد طلبوا الأمان . واضطر الفرنسيون إلى إقامة نقطة محصنة لمراقبة الروسانى والظاهرة وبنوا مدينة أورليانز فيل على خرائب مدينة الأصنام ، ثم احتلوا تنيس وطيارة وثنية الحد .

وبينما كان بوجو يعمل فى وادى الشليف وجزء من قواته يعمل بالقرب من طيارة ، خرج طابور فرنسى من ميديا بقيادة الدوق دومال ، إبن ملك فرنسا ، واتجه جنوبا باحثا عن قاعدة الأمير عبد القادر . وكانت هذه القاعدة عبارة عن مدينة كبيرة من الخيام يعيش فيها أهله وأسرته مع أسر المجاهدين النظاميين . وقد علم أن قاعدة الأمير تقع عند منبع « الطاحين » فهاجمها بالفرسان وأخذ ثلاثة آلاف أسير مع كمية كبيرة من الغنائم . فأنعم الملك رتبة الفريق على ابنه ، وأرسل بعصا المارشالية لبوجو فى آخر يوليو سنة ١٨٤٣ . كما نجح الفرنسيون فى قتل مبارك

قائد الجزائريين الشهير والساعد الأيمن للأمير عبد القادر وذلك في المعركة التي وقعت عند سيدي يحيى يوم ١١ نوفمبر سنة ١٨٤٣ وكانت هذه الضربة أقوى على الأمير من فقده لقاعدته، واضطر بعدها إلى الالتجاء إلى المغرب خصوصا وأن القمح والذخائر كانت تنقصه لمواصلة جهاده ضد الفرنسيين. وقد اعتقد بوجو أن الحرب قد انتهت وأنه لم يبق أمامه إلا القضاء على عبد القادر مع تلك الحفنة من الرجال الباقين معه، ولكنه كان قد أخطأ في تقديره؛ وسيذوق الأمرين من المجاهدين مرة أخرى. وعلى أي حال فإن بوجو قد عمل على إظهار قوته أمام رجال القبائل؛ كما أنشأ الفرنسيون موقعا حصينا في باتنه وأعادوا دخولهم في بسكره وأخضعوا أولاد سلطان أما في وسط الإقليم فإنهم أخضعوا أولاد نايل وتقدموا حتى الأغواط.

كان التجاء عبد القادر إلى المغرب أمرا يثير الشاكل أمام فرنسا ويهددها بقيام حركة تحررية كبرى في شمال أفريقية تقذف بجوانبها إلى البحر. وكانت فرنسا تعرف أن مولاي عبدالرحمن سلطان المغرب يؤيد عبد القادر ويعطيه الامدادات اللازمة ولكنها كانت تعرف كذلك أن السلطان كان يخشى ازدياد نفوذ الأمير في مراكش. سارت القوات الفرنسية غربا مدعية البحث عن قوات عبد القادر ووصلت إلى للاماغنية وأقامت هناك نقطا عسكرية، ولكن هذه المواقع كانت داخل حدود الامبراطورية الشريفية مما اضطر السلطان، تحت ضغط الرأي العام، إلى إرسال قوة عسكرية بجوار وجدة تحت إمرة القائد القناوي.

وسار زحف القوات الفرنسية حتى الاماغنية تحرشاً سافراً بالمغرب، ولا يقصد من ورائه إلا البحث عن الادعاءات والمشاكل التي قد تسفر عن الوقوع. فقد وقع اشتباك بين المغاربة والفرنسيين يوم ٣٠ مايو ١٨٤٤ بالقرب من سيدي عزيز في الشمال الغربي لماغنية ولم ينجح المؤتمر الذي عقد بين ممثلي الطرفين يوم ١٥ يونيو على ضفاف نهر الملوية في الوصول إلى نتيجة. فصمم بوجو على الزحف على وجده واحتلالها. ولكن هذا الاحتلال يدخل في نطاق خطة عامة قامت بها الحكومة الفرنسية للضغط على المغرب وإجباره على تسليم الأمير عبد القادر، إذ أن فرنسا كانت قد أرسلت في نفس الوقت قطعا من أسطولها لضرب طنجه وأمرت قنصلها في تلك المدينة بالمفاوضة مع السلطان في شأن تسليم عبد القادر. بقيت قوات بوجو تحتل مدينة وجده وتنتظر نتائج مباحثات طنجه.

صدرت تعليمات جيزو إلى قنصله في طنجه موجهة إياه إلى أن يطلب من السلطان إعلان براءته من مهاجمة القوات الفرنسية، وتسريح القوة العسكرية المرابطة بجوار اللاماغنية وطرد عبد القادر من أرض المغرب. ولما كانت فرنسا تخشى من تدخل انجلترا في المسألة فإنها طلبت من سفيرها في لندن أن يشرح للوزارة البريطانية ويؤكد لها أن هدف فرنسا هو ألا يصبح المغرب ملجأ وملاذاً لعبد القادر يزود فيه بالقوات لكي يوالي الحرب ضدها. وقد هاجم الرأي العام الانجليزي سياسة فرنسا وخشي أن تتدخل في مراكش

بنفس الشكل الذى تدخلت به فى الجزائر ، مما اضطر جيزو إلى أن يعلن
صراحة بأنه لا يهدف إلى احتلال أى جزء من الأراضى المغربية .
ولكن هذه المفاوضات الفرنسية المغربية فشلت ، إذ أن السلطان قد
رفض قبول الشروط الفرنسية نتيجة لثورة الرأى العام العربى
والإسلامى . وقد عرضت فرنسا على السلطان وعن طريق قائد وجدة
المحافظة على الحدود القديمة بين الإمبراطورية الشريفية والجزائر
فى عهد الأتراك وحجز عبد القادر فى غرب مراكش ولكن السلطان
لم يستطع قبول هذه الشروط التى تظهره بمظهر المتحالف مع المسيحيين
ضد مجاهد وجار مسلم ، فصمم الفرنسيون على القتال .

كانت القوات المغربية تحت إمرة القائد القناوى ثم جاء سيدى
محمد بن السلطان لتولى القيادة العامة بعد وصول كثير من المجاهدين .
وكانت هذه القوات تشتمل على ٦٫٠٠٠ من الفرسان النظاميين
و٢٫٠٠٠ من المشاة وعدد كبير من الفرسان المتطوعين غير النظاميين
قد يصل إلى ٤٠ أو ٥٠ ألف مقاتل . وقد حاول الأمير عبد القادر
معونة سيدى محمد وأخذ يشرح له طرق تكتيك الفرنسيين فى الحرب
ولكن نصائحه لم تجد أذناً صاغية . أما القوات الفرنسية تحت
إمرة بوجو فكانت تتكون من ١٨ كتيبة مشاه و١٩ آلاى من
الفرسان أى ما يبلغ ١١٫٠٠٠ جندى و ١٦ مدفعاً . وكان الجيش
الفرنسى يمتاز على الجيش المغربى بحسن النظام وبحداثة الأسلحة
وبكية النيران علاوة على التكتيك ، مما يقلل من أهمية العدد عند

المغاربة - أما خطة بوجو فكانت تتلخص فى تشكيل قواته على شكل رأس سهم أو رأس « الخنزير » تشق القوات المغربية وتتوغل فيها أثناء المعركة .

تحرك القوات الفرنسية بعد ظهر ١٣ أغسطس متخذة شكل المعين الحاد الزوايا ثم واصلت السير فى فجر اليوم التالى على ضفاف وادى اسلى حيث وقفت الوقفة على مسافة ثلاثة كيلو مترات إلى الشمال الغربى من وجده . وكان هذا المعين مقفلاً ويشتمل على عدد من المربعات موازٍ لعدد كتائب المشاه . وكان كل مربع يتكون من أربع سرايا على الواجهات الأربع علاوة على سرية خامسة فى الوسط . وما أن رأى المغاربة قوات الفرنسيين حتى هجموا عليها بفرسانهم من جميع الجهات على طريقة الكر والفر السريع؛ فهاجموا المقدمة والمؤخرة والجناحين فى نفس الوقت . ولكن الفرنسيين أجابوا بمواصلة السير لاتخاذ تشكيل المعركة مستخدمين نيران المدفعية لإبعاد المغاربة، ومستغلين بعد المركزات من وقت لآخر لإطلاق نيران البنادق عليهم . ولكن هجوم المغاربة ازداد قوة مما اضطر الفرنسيين إلى إخراج الفرسان من وسط المعين واطلاقهم ضد المغاربة مؤيدين بقوات المشاه . وقد هجم فرسان الفرنسيين من الميسرة على المعسكر المغربى ومن الميمنة على قوات الفرسان المغاربة وعزلوهم عن معسكرهم وأيدت المشاة هذين الهجومين بثبات وبكمية قوية من النيران . وانتهت المعركة عند الظهر بتقهقر قوات المغرب . وقد سهل

عليهم ذلك الانسحاب كون غالبيتهم من الفرسان . ولكنهم تركوا بأرض ميدان المعركة ٨٠٠ قتيل وبعض قطع المدفعية .أما خسارة الفرنسيين من الجرحى فكانت أكثر من خسارتهم من القتلى .

وقد قامت فرنسا بهجوم بحرى على سواحل المغرب وموانيه فى نفس الوقت الذى هجم فيه بوجو على الحدود الشرقية . فهجمت ١٢ قطعة بحرية فرنسية بقيادة الأمير جوانفيل على طنجه يوم ٦ أغسطس وضربتها بالقنابل ثم هاجمت هذه القوة موجادور حيث قابلتها مقاومة عنيفة ولكنها تمكنت فى آخر الأمر من إنزال قوات المشاة لاحتلال الجزيرة المواجهة للميناء مما سهل عليها احتلال المدينة نفسها بعد ذلك .وقد فكر بوجو فى الهجوم على فاس وكتب يعرض آراءه على الأمير جوانفيل مقترحا القيام بهذه العملية على رأس ٢٠,٠٠٠ جندى وثلاثة آلايات فرسان وعشرين مدفعا ووسائل نقل كافية وتموين لمدة شهر . ولكن انجلترا لم تكن لتسمح لفرنسا بالتوسع فى المغرب فى ذلك الوقت ، وكانت فرنسا مضطرة للمحافظة على الوعود التى وعدتها لانجلترا حتى تبقى على صداقتها لها . وكانت انجلترا قلقة من العمليات الفرنسية على سواحل المغرب مما اضطر اللورد ابردين إلى أن يعلن أن احتلال أى نقطة من الأراضى المغربية سيكون سببا للحرب مع فرنسا ـ وأجبر فرنسا على عدم طلب أى تعويضات حرب أو امتيازات إقليمية .

وما أن طلبت حكومة المغرب الصلح حتى قامت المفاوضات

بينها وبين ممثل فرنسا . وجاءت معاهدة طنجة الموقع عليها فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٤٤ صورة طبق الأصل من الإنذار الذى وجهته فرنسا للمغرب ، إذ أن السلطان قد تعهد فيها بأن يسجن عبدالقادر فى إحدى المدن الساحلية الغربية ، فى حالة وقوعه بين يديه . أما تحديد الحدود الغربية للجزائر فكان موضوع اتفاقية أخرى أمضيت فى للامغنيه فى ١٨ من مارس سنة ١٨٤٥ . وقد ادعت فرنسا أنها لا تطالب إلا بالحدود القديمة للولاية الجزائرية فى أيام الحكم العثمانى ، ولكنها لم ترسم هذه الحدود الا على مسافة ١٥٠ كيلو مترا من الساحل أو حتى «ثانية الناس» ثم أخذت تعدد أسماء القرى والقبائل الخاضعة لفرنسا أو للجزائر الى الجنوب من نهاية ذلك الخط . وقد اعترفت فرنسا أن فجيج هى مدينة مغربية ، وكانت لهذه المدينة أهمية خاصة إذ أنها تتحكم فى الطرق الموصلة إلى طوات ، ولكنها لم تتخذ أى خط للحدود فى المناطق الصحراوية الواقعة إلى الجنوب من جبال الأطلس ، مدعية أن الصحراء ليست مسكونة ، تاركة بذلك الباب مفتوحا لمشاكل جديدة بخصوص هذه الحدود . والواقع أن مسألة الحدود لم تكن تهم فرنسا فى تلك الفترة كما تهم الأمير عبد القادر ، أو الاعتراف الإجمالى بالجزائر كأرض فرنسية . كانت فرنسا تهدف قبل كل شىء الى الحصول على الاعتراف بسيادتها على ...لى الجزائر وعلى تعهد من سلطان المغرب بالامتناع عن مساعدة ... القادر . وقد نجحت فى ذلك رغم اعتقادها فى أول الأمر بصعوبة

الحصول على ذلك ، خصوصاً من أمير عربي مسلم . وقف سلطان المغرب إذاً موقفاً محايداً في الحرب بين فرنسا والأمير عبد القادر بل تعهد بسجن الأمير في حالة وقوعه بين يديه ؛ واعترف بفرنسا جارة شرقية في الجزائر ، وتخلى رسمياً عن تأييد حركة المقاومة العربية الجزائرية ، واعتقد أنه يؤمن بذلك مستقبل سلم ورفاهية بلاده . ولكنا سنرى كيف أن النتائج التي ترتبت على تلك السياسة الخاطئة كانت وبالا على المغرب ، اذ أن هذا السلم والصلح كان بين الذئب والحمل.

سمحت معاهدة طنجة وللاماغنية لفرنسا بالتفرغ لحرب عبدالقادر والمجاهدين الجزائريين دون أن يحظوا بأية مساعدة من سلطان المغرب. وكان من الطبيعي أن ينصرف بعض أعوان عبد القادر عنه مقتفين في ذلك مثل سلطان مراكش ؛ ولكن من بقي منهم معه كان أصلبهم عوداً وأشدهم حبا وتفانيا في تحرير بلاده . انخفضت قوات عبد القادر انخفاضاً محسوساً ولكنا سنلاحظ سرعة تحركها وشدة بأسها على الفرنسيين عن ذي قبل . لم تكن الحكومة الفرنسية تفكر في تخفيض عدد جنودها في الجزائر ولم تكن القيادة العليا تغفل عن أن حرب الجزائر لا تزال مستمرة . وقد ساعدت قسوة الفرنسيين ووحشيتهم ضد الأهالي على تثبيت المجاهدين في تحرير بلادهم والانتقام من اعتداءات جنود الاحتلال . كسبت فرنسا إذن من اتفاقها مع سلطان المغرب ولكنها خسرت نتيجة لاستخدام العنف والوحشية ضد الأهالي . وليس أدل على ذلك من الطريقة التي

استخدمها أحد القواد الفرنسيين لإعطاء مثل على قسوته بأن أشعل النار فى مدخل مغار كان قد التجأ إليه بضع مئات من الجزائريين مع نسائهم وأطفالهم ومواشيهم ، وما جاء الصباح حتى كان الجميع قد قضى عليهم بالاختناق . لقد تسببت هذه الجريمة فى إثارة جزء من الرأى العام فى فرنسا نفسها ، ولكنها وجدت من يدافع عنها بأن الجزائريين يقتلون بأسرى الحرب من الفرنسيين أو يقتلونهم حتى لا يضطروا لإطعامهم وحراستهم . ولكن هذه الحادثة وغيرها كانت سببا فى زيادة تصميم الجزائريين على الجهاد والكفاح رغم تخلى المغرب عنهم ورغم تعهده لفرنسا بعدم مساعدتهم . وهكذا نرى قيام حركات بقيادة بعض الشيوخ المحليين أو الدينيين فى أركان متعددة من الجزائر ، نادت كلها بالجهاد ضد الفرنسيين وساعد بعضها بعضا فى ذلك ، رغم أن بعضها كان يمثل إتجاهات دينية تحارب للاسلام ضد المسيحية وأخرى تمثل إتجاهات شعبية تحررية ، تنادى بتحرير الأرض من الغزاة والأجانب . وقد دانت كل هذه الحركات بالولاء للأمير عبد القادر ، وساعدت مقاتليه عند مرورهم لديهم وانضمت إليهم فى حربهم ضد الفرنسيين . حاول رجال الطريقة الدرقاوية الاستيلاء على موقع فرنسى فى بلعباس وحاول أحد الأشراف تخليص تلمسان من أيدى جنود الاحتلال ، وكان مجهود محمد بن عبد الله الشهير باسم « بومعزة » سببا فى نشوب ثورة عاتية ضد الحكم الفرنسى فى منطقة جبال الظهرة الممتدة من مدينة الجزائر إلى مدينة وهران . ولقد

عبد القادر بنفسه إلى منطقة وادى تافنا ، مما ساعد رجال القبائل على الانضمام إلى قوات المجاهدين وازدياد حماسهم للقتال ضد الفرنسيين.
وقد استطاع الأمير أن يقضى على قوه فرنسية كبيرة بالقرب من سيدى ابراهيم بكل ما إشتملت عليه من ضباط وجنود يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٤٥ وحاصر قوة أخرى فى نفس المنطقة وضيق عليها الحصار حتى سلم من بقى منها ومن بينهم الأسرى الجزائريين يوم ٢٦ . وقد كان من أثر هذين الإنتصارين أن سلمت القوة الفرنسية المرابطة فى سيدى موسى بالقرب من عين تموشنت للأمير عبد القادر دون أن تحارب وبمجرد أن طلبت منها التسليم .

إزدادت نيران الثورة الجزائرية إشتعالا فى كل مكان فى نفس الوقت ؛ فامتدت إلى جبال الظهرة ووادى الشليف ومنطقة الحدود الغربية وإلى تتيرى . وعين عبد القادر « بومعزه » خليفة له مما اضطر بوجو إلى أن يعود بسرعة من فرنسا إلى الجزائر ويرسم سياسة جديدة تقوم على أساس أنشاء ثمانية عشر طابوراً تكون شكل نصف دائرة تمتد من وادى تافنا إلى منطقة القبائل ، تمنع توغل المجاهدين فى منطقة التل وتهجم على قوات عبد القادر وتحاول تطويقها . ولكن سرعة حركة المجاهدين أذهلت الفرنسيين إذ أنهم كانوا يمرون من خطوط الدفاع الفرنسية ويظهرون خلفها ويأخذون الفرنسيين من الخلف، وكانوا يتوغلون فى الصحراء ثم يظهرون بعد أيام فى وادى الشليف . وقد حاولت القوات الفرنسية أن تطبق عليهم ولكنها وجدت دائما

أن حركة الإلتفاف كانت تتم غالباً بعد خروج المجاهدين من منطقة العمليات. مر الأمير فى جنوب سبدو وسعيده متجها شرقا إلى أن وصل إلى منطقة القبائل ونظم قوات خليفته بن سالم ثم هدد منطقة متيجا ولكنه أسرع إلى غرب الجزائر قبل أن يتمكن الفرنسيون من الهجوم على منطقة القبائل.

ويمكننا إعتبار عامى ١٨٤٥ و ١٨٤٦ من أصعب السنوات التى أمضتها القوات الفرنسية فى الجزائر. ولولا وجود القيادة فى أيدى المارشال بوجو وإجباره لجنوده على سرعة الحركة فى الهجوم والتقهقر والإلتفاف، ولولا ضخامة عدد المقاتلين الفرنسيين تحت أمرته وحسن تدريبهم وتسليحهم وتفوقهم فى كمية النيران والتكتيك والإمداد والتموين، لما تمكنت فرنسا من البقاء فى الجزائر. كانت القوات الفرنسية، تخرج من مدينة الجزائر فى ثياب جديدة؛ نشطة وكاملة الزود وتعود إليها بعد شهور فى ثياب بالية وأحذية بالية وبوجوه يظهر عليها الإعياء والتعب. ولكن قسوة الفرنسيين فى حربهم ضد الجزائريين أنهكت قوى المجاهدين أيضا، ونشرت الفقر والخراب فى أركان الجزائر، مما قلل من قوة مقاومة الجزائريين. وكان الحصار البحرى المفروض على سواحل الجزائر مع الحصار البرى المفروض على الحدود الغربية والشرقية يقلل من وصول الأسلحة والإمدادات إلى المجاهدين. مما أجبر «بومعزه» على التسليم للقوات الفرنسية. ولقد طلب بوجو من حكومة باريس إرسال إمدادات كافية لغزو القبائل

حتى يؤمن على بقائه فى مدينة الجزائر نفسها ، ولكن الحكومة سمحت له بالقيام بمظاهرة عسكرية فقط فى وادى الساحل - وقد إنتهت هذه المظاهرة بأن أعلنت قبائل بنى عباس خضوعها لفرنسا على أن تحتفظ بنظامها الداخلى وتقاليدها تحت أمرة الشيخ القرانى .

نشب الخلاف بين بوجو وبين حكومة باريس ثم اتسع وازداد اتساعا بمضى الوقت . أخذ الحاكم العام يشكو من أن حكومته منعته من تعقب عبدالقادر داخل الأراضى المغربية، ومن إرسال حملة لإخضاع منطقة القبائل ، وسحبت منه حق توزيع الأراضى على المستعمرين فى المنطقة المحيطة بمدينة الجزائر ، ورفضت إعطائه مبلغ ثلاثة ملايين فرنك لإنشاء مستعمرات لقدماء المحاربين والمسرحين من الجنود . كان بوجو قد وصل من تحت السلاح إلى رتبة ماريشال ، وأحرز بضعة انتصارات فى الجزائر تسمح له بالانسحاب وهو فى أوج عظمته بدلا من أن يضطر إلى التخلى عن مركزه نتيجة لهزيمة عسكرية . ولا يمكننا أن ننسى أن لوى فيليب كان يرغب فى أن يعين إبنه الدوق دومال حاكما عاما للجزائر لإعتقاده بأن قوات عبدالقادر قد ضعفت وأن فترة الغزو قد انتهت وستتلوها فترة الإدارة والاستعمار مما تسمح بتقليد هذا المنصب لإبنه . فإستقال الماريشال بوجو وترك الجزائر ، ثم عـيّن الملك ابنه حاكما عاما فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٤٧ .

كان الدوق دومال عازما على السير على هدى الطريقة التى أتبعها بوجو فى الجزائر ، من استخدام العنف ضد الأهالى وتشجيع استعمار

الأوروبيين فى نفس الوقت حتى يسند وجودهم بقاء القوات المحاربة فى الجزائر . ويمكننا أن نقول أن أهم حدث فى حكم الدوق دومال هو استسلام الأمير عبدالقادر . وكانت فرنسا قد جهزت لذلك منذ زمن مع سلطان المغرب ،فعملت على بث الفتنة فى صدر السلطان ضد الأمير ،موعزة له بأن الأمير يرغب فى انشاء سلطنة مستقلة فى فاس أو القيام بثورة عاتية والاستيلاء على الحكم من أسرة العلويين لصالح الهاشميين . قامت فرنسا بالضغط السياسى على سلطان مراكش وأبلغته أن قواتها ستدخل حدود المغرب لتعقب الأمير عبد القادر والمجاهدين الجزائريين سواء سمح هو بذلك أو لم يسمح ، فما كان من السلطان إلا أن أمر عبد القادر بتسريح قواته والحضور بنفسه إلى مدينة فاس .ولما رفض الأمير هذا الأمر،مستندا الى تعضيد بعض رجال الدين والعلم،أرسل السلطان قوة عسكرية لتنفيذ أمره فى نفس الوقت الذى وضع فيه الفرنسيون خمسة آلاف جندى على الحدود عند للاماغنية لإنتظار خروج عبدالقادر من الأراضى المغربية . حارب عبدالقادر قوة المغاربة وأنزل بها خسائر فادحة ولكنه اضطر إلى التقهقر صوب الحدود . ثم عبر الملوية ولكنه اضطر الى أن يحارب من جديد والى أن يتخلى عن مدفعيته . ثم نصح مجاهديه أن يسلموا أنفسهم للفرنسيين وتابع هو سيره جنوبا محاولا الدخول فى الأراضى الجزائرية .

وكانت القوات الفرنسية تعلم كل حركات الأمير وكانت قد أقامت له النقط العسكرية على طول الحدود مما اضطره إلى أن يطلب التسليم على أساس وعد بالسماح له بالسفر إلى الاسكندرية أو عكا. وقد قبل الفرنسيون هذا الشرط واستقبلوه استقبالا يليق بخصم شهم ورئيس دولة محارب وبقائد جيش شجاع ثم جاء الدوق دومال بنفسه لقبول استسلام الأمير وقبل منه فرسه السوداء التى كانت كل ما يملك ويحب من حطام الدنيا.

تم استسلام الأمير عبد القادر فى أواخر ديسمبر سنة ١٨٤٧ ولكن فرنسا لم تنفذ وعدها له بالسماح له بالسفر إلى الشرق إلا فى عام ١٨٥٢ وذلك بسبب نشوب ثورة فبراير سنة ١٨٤٨. وقد أستقر به الأمر فى مدينة دمشق هو وأسرته بعد أن أمضى خمسة عشر عاما فى الجهاد ضد المحتل والمستعمر الأجنبى وبعد أن أثبت أنه رجل سياسى ماهر وقائد محنك وأدارى وحاكم وطنى مستنير. ونستطيع القول بأن الغزو الفرنسى الجزائر قد انتهى بإستسلام عبد القادر وأن فرنسا لم تكن تستطيع البقاء هناك بغير القضاء على قوته ودولته.

وكما أن استيلاء القوات الفرنسية على مدينة الجزائر قد سبق سقوط شارل العاشر ببضعة أشهر، نجد أن استسلام الأمير عبد القادر قد سبق سقوط لوى فيليب بفترة وجيزة. وكان من أولى نتائج الثورة عزل الأسرة المالكة ونفيها من الأراضى الفرنسية وتعيين خليفة للدوق

دومال فى الجزائر ،فتركها إلى انجلترا مصحوبا بأخيه دوق جوانفيل، قائد البحرية السابق فى غرب البحر الأبيض المتوسط . أما الجزائر فإنها قد أصبحت فريسة سهلة أمام رجال الإدارة الفرنسية ورجال الاستعمار فاستخدموها حقلا لتجاربهم دون أن يلقوا معارضة فعالة أو مقاومة تستطيع أن توقفهم عند حدهم .

الباب الرابع

التوغل والقضاء على المقاومة

الفصل الأول

الجمهورية الثانية والجزائر

جاءت ثورة ١٨٤٨ وقد أنهت قوات فرنسا الاستعمارية على دولة الأمير عبد القادر. ولم يكن معنى ذلك أن جميع العمليات الحربية في ذلك القطر قد انتهت. بل أننا نجد أن منطقة التل لم تخضع تماماً ؛ كما أن منطقة القبائل التي لا تبعد كثيراً عن مدينة الجزائر نفسها كانت لا تزال تحتفظ بشكل استقلالها. كما أنه لم يكن من السهل على الفرنسيين أن يتحركوا بسهولة وأمن في داخل البلاد. ولكن القضاء على دولة الأمير عبد القادر جعل فرنسا تعتقد أنها قد ورثت الأرض وما عليها ؛ وأنه أصبح على الجزائريين أن يخضعوا لها ويرضوا بحكمها وتحكمها. فانتهت « القضية » من الناحية « الدولية »، ولكنها بقيت بين الوطنيين وقوات الاحتلال الأجنبي والمستعمرين القادمين من وراء البحار. وستضطر فرنسا إلى مواصلة عملياتها الحربية في الجزائر لإخضاع الأهالي لها — كما ستعمل على التوغل بكل وسيلة ممكنة لكي تضمن لنفسها أقصى ما يمكنها الحصول عليه في شمال أفريقية.

شارك معظم القواد الفرنسيين في الجزائر في ثورة سنة ١٨٤٨ إذ كان لهم حق الانتخاب وحق ترشيح أنفسهم فأصبحوا جميعا أعضاء في الجمعية التأسيسية أو في الجمعية التشريعية الموجودتين

فى ذلك الوقت . ولكنهم لم يحرزوا نصراً سياسياً له قيمته بعد خروجهم فى الجزائر . فنجد أن لوى فيليب يحرض على بوجو القضاء على الاضطرابات فى أولها ويعطيه حق استخدام كل الوسائل الممكنة . وما أن جاءت الجمهورية حتى سئل عما قام به ، ولكنهم أخلوا سبيله ، فأعلن اقتناعه بالآراء الجمهورية ؛ وكان يأمل فى حقيقة الأمر فى الوصول إلى رئاستها . وكان الفرنسيون يرون فيه زناراً مغروراً ، لا يتحدث إلا عن نفسه ، ولا يعتقدون بقيمته خارج ميدان المعركة . واضطر الماريشال إلى التراجع فى مشروعه لرئاسة الجمهورية حينما وجد أنه ينافس الأمير لوى نابليون وقبل منصب قيادة منطقة الألب . ولم يمهله الأجل كثيراً إذ سرعان ما قضى عليه بالكوليرا . أما شانجارينيه فأصبح قائداً لحامية باريس وأمل أيضاً فى الوصول إلى الرئاسة . ولكن أحداً لم يكن يرغب فيه ، خصوصاً وأنه قائد حاميه العاصمة وكان المعتقد أنه يستطيع السيطرة على الانتخابات .

أما لاموريسيير فأنه أصبح وزيراً للحربية وأصبحت شئون الجزائر كلها من اختصاصه . ولكن لوى نابليون تخلص منهم جميعا فقبض عليهم فى أوائل ديسمبر سنة ١٨٥١ لأسباب تتعلق بأمن الدولة ، ثم نفاهم إلى الخارج .

وقد أدخلت ثورة سنة ١٨٤٨ تعديلات أساسية على الإدارة الفرنسية للجزائر ، وعلى سياسة فرنسا فى هذا القطر . أعلن دستور ١٨٤٨ أن الجزائر أرض فرنسية ، ولكنه نص على أنها ستحكم بقوانين خاصة . ثم صدرت مراسيم من رئيس السلطة التنفيذية تقضى بفصل الشئون الدينية وشئون التعليم والقضاء والجمارك الخاصة بها من وزارة الحربية ، وبإلحاقها بالوزارات المختصة . ولكن سرعان ما ألغيت هذه المراسيم وعادت الحال إلى ما كانت عليه ، بدعوى فشل النظام المركزى . ولم يساعد هذا الإلغاء على استقرار الإدارة الخاصة بالجزائر فى وزارة الحربية ، خصوصاً وأنه كان مصحوباً بتطبيق نظام بعد آخر ، وتغيير المسئولين عن الشئون الجزائرية باستمرار سواء أكان مقرهم فى باريس أو فى الحكومة العامة فى الجزائر .

وعلى أى حال فإن الحكومة الفرنسية أنشأت فى ذلك الوقت لجنة خاصة بشئون الجزائر وألحقتها بمكتب وزير الحربية واشتملت هذه اللجنة على نائبين ومستشارين واحد مفتشى الزراعة وأحد أعضاء مجلس الطرق والكبارى واحد مفتشى المالية . كان عليها أن تدلى برأيها فى كل ما يعرض عليها من مشروعات بقوانين ، أو مراسيم أو لوائح . ثم زادت الحكومة عدد أعضائها إلى أحد عشر واعتبرتهم خبراء رسميين فى الشئون الجزائرية . كانت

فرنسا تحاول إنشاء ما يشبه « مجلس الهند » الذى أنشأته بريطانيا ، ولكنها سرعان ما غيرت اتجاهها وألغت هذه اللجنة فى عام ١٨٥٨ حين أنشأت وزارة الجزائر .

سادفى ذلك الوقت اتجاه نحو إدخال النظم الإدارية الفرنسية ، كما هى ، فى الجزائر ، وتطبيقها عليها ؛ واعتقد الفرنسيون أنهم سينجحون فى عملية إدماج الجزائر والجزائريين فى بلادهم . فقسموا كل مقاطعة من مقاطعات الجزائر إلى منطقة إدارة مدنية ، ومنطقة إدارة عسكرية . وعينت فرنسا محافظاً مدنياً على رأس كل مقاطعة ، كما هو الحال فيها ، وكان له أن يتصل مباشرة بالوزراء المختصين . ثم قسمت كل مقاطعة إلى « قائمقاميات » أو « أقضية » ، ثم دوائر ، فقرى ؛ لإتمام نفس التنظيم . أما الحاكم العام ، فقد عينت الحكومة له مجلس حكومة وسكرتيرا عاما إداريا لمعاونته ؛ ولكنه أصبح لا يتصرف إلا فى شئون المناطق العسكرية الخاضعة لقواد الفرق العسكرية . وانقسمت هذه المناطق العسكرية بدورها إلى وحدات أصغر ، تحت إدارة ضباط من الجيش . وكان للسلطة التنفيذية أن تقرر المناطق التى تخضع للحكم المدنى والأخرى التى ستبقى تحت حكم العسكريين ؛ نظراً لحاجة الفرنسيين إلى استخدام العنف مع الأهالى فيها .

ولقد أثبتت سياسة الإدماج هذه فشلها ؛ لا من حيث عدم تعاون الجزائريين فيها ، بل من حيث تضارب الاختصاصات بين السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية فى نفس المنطقة . ذلك أن

الحافظين أصبحوا يتصلون رأســـاً بوزارة الحربية فى باريس ولا يخضعون للحاكم العام فى مدينة الجزائر . ولم يطبق نظام الإدارة المدنية إلا فى المدن التى أخذ الفرنسيون يقيمون فيهـا ، وفى بعض الأراضى المحيطة بها ، وخصوصاً فى المنطقة الساحلية . وسرعان ما بدأ الجدل بين أنصـار النظام المدنى وأنصار الحـكم العسكرى أو حكم « السيف » كما عرف فى هـذا الوقت . واستمرت هذه المناقشات حتى إلغاء الحـكومة العامة فى سنة ١٨٥٨ . لقد وجد الفرنسيون أن الجزائر لم تستقر بعد . . . أى أنها لا تزال تقاوم ، وتقاوم بالسلاح . فساد الاتجاه نحو تعميم الحـكم العسكرى وتقوية عناصر الاستيطان الآتية من أوروبا ، واستخدام الوسائل العسكرية فى إضعاف الجزائريين عسكرياً واقتصادياً .

تعاقب على الجزائر سبعة حكام عموميين فى فترة الجمهورية الثانية – القصيرة نسبياً عامى (١٨٤٨ – ١٨٥١) – ولم يستقر منهم فى هذا المنصب إلا الجنرال شارون الذى بقى ثلاثة عشر شهراً. كان من سلاح المهندسين ولا يتفق تماما مع العسكريين وأنصار الاستيطان والإدماج ، لا فى أغراضهم ولا فى وسائلهم. وكان هناك عدد من كبار الضباط فى وزارة الحربية فى باريس يأملون تعيينهم فى هذا المنصب. فقامت المشاكل بينه وبينهم، وتعطلت الأعمال وسادت الفوضى. وساعد عدم استقرار الحـكام العموميين فى مدينة الجزائر على تقليل الأثر الناتج عن استسلام الأمير عبد القادر . فقامت

الاضطرابات فى مدن الجزائر ووهران وبونا ، وسرت الإشاعات بين الجزائريين بأن المراكشيين سيهجمون على الفرنسيين، وأن عبد القادر قد عاد إلى الجزائر، وأن الإنجليز قد نزلوا على السواحل. فنزل رجال القبائل من الجبال وأخذوا يستعدون لمواصلة الكفاح. وساد فى هذه الفترة نشاط الطرق الصوفية ، خصوصاً الدرقاوية ، والسنوسية ، الذين حاولوا تكتيل المسلمين ، تحت لواء الدين ، لمواصلة الجهاد ضد الأجانب. ولم تكن تركيا غريبة عن هذا النشاط، واتصل رجالها بالجزائريين عن طريق طرابلس ، وشجعهم عزت باشا الوالى ، على القيـــام بمهمتهم . ولكن القيادة الحازمة أعوزت الجزائريين بعد خروج عبد القادر من البلاد . فاعتمدت الحكومة الفرنسية على قواتها وحاولت تثبيت هيبتها بقوة السلاح . وأدعت ، بطبيعة الحال ، أن هذه العمليات ، هى مجرد أعمال بوليسية لتثبيت الأمن وتدعيم النظام فى القطر الجزائرى .

ظهرت المقاومة أمام الفرنسيين فى كل من غرب الجزائر ، وجنوبهـا ومنطقة القبائل ومنطقة مزاب . أما فى الغرب ، فإن فرنسا قد شعرت بأن سلطتها قد أصبحت مهددة ، خصوصا بعد أن أخذت قبيلة أولاد سيدى الشيخ فى المقاومة . كان الفرنسيون قد احتلوا نصف المنطقة التى تسكنها هذه القبيلة ، فأعلن النصف الآخر الغربى ولاءه لسلطان مراكش . وأكد شيخها أن السلطان قد عينه قائداً لكل المناطق الجنوبية . فالتف حوله الأهالى وأعلنوا

ألاّ سلطة للفرنسيين عليهم ، وأخذوا فى التخلص من الفرنسيي
الذين سادهم الذعر ، حتى فى مدينة تلمسان نفسها . فاضطر الفرنسيون
إلى إرسال حملتين إحداهما من سعيده والثانية من سبدو ، لمقاتلة
الثوار الوطنيين .

أما فى جنوب قسطنطينه فإن الحال لم يستتب للفرنسيين .
ذلك أن قوات الاحتلال كانت قد توصلت إلى تكسير المقاومة فى
منطقة القبائل ولكنها فشلت فى القضاء عليها . وكان أحمد باشا ،
بك قسطنطينه السابق ، قد التجأ إلى هذه المنطقة ، وأخذ ينظم
المقاومة المسلحة . أرسل الفرنسيون إحدى حملاتهم العسكرية إلى
منطقة الأوراس فى عام ١٨٤٨ ، واضطر أحمد باشا إلى التسليم .
فسجنه الفرنسيون فى مدينة الجزائر حتى توفى عام ١٨٥٠ . ولكن
ذلك لم يقض على المقاومة ، ولم يضع حداً للمشكلة ؛ إذ سرعان
ما أخذ محمد الصغير ، وهو من رجال الأمير عبد القادر ، مكان أحمد
باشا ، وأخذ فى كفاح المحتلين وزاد الموقف خطورة أمام الفرنسيين
خصوصاً وأن حركة المقاومة هذه ارتبطت — هذه المرة — بحركة
المقاومة فى الجنوب ، وفى منطقة الزعاطشة .

اضطرت فرنسا إلى إرسال حملة عسكرية تبلغ سبعة آلاف
جندى عملت لمدة ثلاثة وخمسين يوماً أمام هذه القرية الصغيرة
الواقعة فى إقليم الزاب الشرقى ، وعلى بعد عشرين كيلو متراً إلى
الغرب من بسكرة . كانت هذه القرية عبارة عن واحة صغيرة يحيط

بها النخيل ، وحولها أسوار من جميع الجهات . كما أن أرضها نفسها كانت مقسمة بحوائط تفصل بين الحدائق المختلفة ، مما صعب عمليات الفرنسيين . وتحصن الزعاطشة فى منازلهم ووراء الأسوار وأثاروا بدو المنطقة كلها على حكم الفرنسيين . وأخذ أبوزيان ، وهو من رجال عبد القادر ، فى تنظيم المقاومة أيضاً والاستعداد للمعركة .

رفض الزعاطشة دفع الضرائب والرسوم التى فرضها الفرنسيون على النخيل . وحاول رجال المخابرات الفرنسية اختطاف أبو زيان ، ولكنهم فشلوا . حضر الفرنسيون بجنودهم ، فتأججت نيران الثورة واجتاحت كل الإقليم . وعملت الكوليرا عملها فى الفرنسيين . ثم وصلت الإمدادات التى مكنت الفرنسيين من الدخول إلى الواحة ، وبدأ التحام منظم ، ومن منزل إلى آخر . فقدت فرنسا أكثر من ألفى قتيل فى هذه المعركة ، فقررت الانتقام : « ... أعمل الفرنسيون السيف فى رقاب أهل الواحة وما حولها وذبحوا كل ذى كبد حراء فيها ، إنساناً كان أو حيواناً . ولم يرحموا طفلا ولم يشفقوا على امرأة أو شيخ ، فلما انقضى أمر السكان جميعاً ، حول الفرنسيون نقمتهم إلى المساكن والديار ، والأشجار ، فاعدموها تماماً ، ولم يبقوا بالواحة حجراً على حجر ، ثم هم لم يسمحوا من بعد أن تقام فى هاتيك الجهة واحة أخرى على أنقاض الواحة القديمة . ولذكرى هذا النصر العظيم ، نصر الخسة والدناءة والنذالة ، أطلقوا

اسم هذه الواحة الشهيرة على طريق من طرقات الجزائر الما
أما الزعيم أبو زيان فقد أعدموه رمياً بالرصاص (١) ».
هذا وصف مؤرخ جزائرى معروف . وقد اعترف الفرنسيون
أنفسهم بالتفاصيل التى ذكرها .

واضطرت فرنسا ، نتيجة لهذه المسألة إلى تغيير الجنرال شارون
الحاكم العام ، فاستدعته إلى باريس ، حيث عينته مفتشاً عاماً
للطوابى والاستحكامات ؛ وعينت بدله أحد رجال وزارة الحربية .
ولكن تغيير الحاكم العام لم يكن علاجاً للموقف . خصوصاً وأن
الحاكم الجديد كان غــير ذى كبير قيمة ، وكانت المقاومة
لا تزال موجودة .

حاول هذا الحاكم الجديد إخضاع منطقة القبائل ، وتقدم
بمشروعه إلى راندون ، وزير الحربية . وبعد مساومات ، وافقت
هذه الوزارة والجمعية التشريعية على القيام بعمليات حربية فى منطقة
القبائل الصغرى ، أى الناحية اليمنى من وادى الشُّمان ؛ قبل البدء
فى أى عمليات فى منطقة القبائل الكبرى ، أو قبائل جرجورة .
ولكن هذا الحاكم العالم فقد منصبه قبل أن ينفذ المشروع الذى
حاول أن يخلد به اسمه فى التاريخ . وجاء آخر فى مكانه وعهد
بهذه المهمة إلى الجنرال سانت أرنو .

---

(١) أحمد توفيق المدنى : هذه هى الجزائر . القاهرة . ١٩٥٦ ص ١٥٢

كان الزعيم المعروف باسم « أبو بغلة » قد جمع حوله عدداً من الأهالى فى هذه المنطقة . وأجبرت ثورة الزعاطشة الفرنسيين على سحب جزء هام من قواتهم وإرسالها إلى الجنوب . ولكنهم اضطروا إلى مواجهة الحالة بسرعة فى منطقة القبائل . عمل الفرنسيون على فصل هذه المنطقة عن الساحل ثم على حصار منطقة « الزواوا » واشتهر الضباط والجنود الفرنسيون بالقسوة فى هذه العمليات ، حتى أن الأهالى كانوا حتى وقت قريب ، يعملون على تخويف أبنائهم الصغار بذكر أسماء هؤلاء الفرنسيين لهم . ورغم الهدوء الذى ساد منطقة القبائل الصغيرة نتيجة لهذه العمليات ، إلا أن الإقليم لم يخضع للفرنسيين ؛ وظلت روح المقاومة موجودة فيه ، لمدة سنوات أخرى .

وأنعمت الحكومة الفرنسية على الجنرال سانت أرنو رتبة الفريق تقديراً « لخدماته » و « جدارته » فى هذه العمليات ؛ ثم عينته قائداً لحامية باريس فوزيرا للحربية مع انقلاب ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ . وكانت الحكومة قد عملت لهذه العمليات دعاية واسعة فألحقت بها أحد ياوران « الأمير » لوى نابليون وأرسلت معها عدداً من الملحقين العسكريين الأجانب . ولقد قام هذا الياور بعملية جس نبض الجنرال سانت أرنو ، لمعرفة إمكانية اشتراكه فى انقلاب يصنع من الأمير ، رئيس الجمهورية ، امبراطوراً للفرنسيين . ولقد عارض الجنرال فى أول الأمر ، ثم قلت معارضته للمشروع على مر الأيام ، خصوصاً بعد نقله إلى باريس ، وتوليته لمنصب وزير الحربية ، بدلاً

من راندون ، الذى رفض الاشتراك فى الانقلاب ، وقبل منصب الحاكم العام للجزائر .

وهكذا أثرت الجزائر فى السياسة الداخلية فى فرنسا فى عصر الجمهورية الثانية ،وتأثرت بها وبأحداثها . وستؤثر سياسة نابليون الثالث على الجزائر ، فى صور شتى ، بعد أن يستقر له الأمر على عرش فرنسا . إذ أن الفرنسيين كانوا يطالبون بتشجيع الاستعمار وتوسيع رقعة الأراضى المحتلة — أما الجزائريون فكانوا يقاومون الأجانب كلما سمحت لهم الظروف بذلك .

الفصل الثاني

الامبراطورية الثانية والجزائر

كان رفض الجنرال راندون ، وزير الحربية الفرنسية ، تنفيذ مشروع الأمير لوى نابليون للقيام بانقلاب وتغيير الحكومة الجمهورية إلى امبراطورية ، سبباً فى إبعاده عن فرنسا وتعيينه حاكماً عاماً للجزائر. قبل سانت أرنو هذا الدور فى باريس ، واحتفظت الحكومة بالجنرال راندون فى الجزائر لمدة سبع سنوات أى إلى عام ١٨٥٨ حين أنشأت وزارة خاصة بالجزائر . ولم يكن الجنرال راندون من القواد العسكريين المشهورين وإن كان قد توصل إلى إخضاع الجنوب ومنطقة القبائل .

أما نابليون الثالث فإنه لم يهتم بالجزائر مثل اهتمام سابقيه ؛ خصوصاً فى أوائل حكمه ؛ وإن كان قد أشار إلى أهمية الاحتفاظ بها وضمها إلى فرنسا ، من وقت لآخر ، ولأسباب سياسية داخلية . وسنجد أنه سيأخذ جانب رجال الجيش حين يقوم الخلاف بينهم وبين المستوطنين الفرنسيين فى شمال إفريقية . وسيتهمه المستوطنون بأنه يعارض مشروعاتهم بدعوى أنهم من رجال الجمهورية . ولكن هذا الاتهام لا يستند إلى أساس صحيح . إذ لو كانوا من الجمهوريين حقاً لما حاولوا التحكم فى شعب الجزائر ، وعملوا على منعه من الحصول على حقوقه الطبيعية .

كان نابليون قلقاً لرؤية حكومته مضطرة إلى الاحتفاظ بستين
ألف مقاتل، على الأقل، فى الجزائر، وفى الوقت الذى تحتاج فيه إلى
هذه القوة فى أوروبا. ولكن قلقه زال بعد حرب القرم وبعد أن
لعبت قوات الجزائر دوراً هاماً فيها. دخلت فرنسا هذه الحرب إلى
جانب الدولة العثمانية، دولة الخلافة الإسلامية؛ واستخدمت فرنسا
هذه المسألة تكئة لزيادة تجنيد أهل الجزائر فى قواتها المحاربة،
وإرسالهم إلى جبهة القتال. ورحب الجزائريون بالاشتراك فى صد
الهجوم عن دولة الخلافة وأظهروا بسالة وتفوقاً فى الحرب. كانت
هذه هى أول حرب دولية منذ عام ١٨٣٠ ولفتت نظر الفرنسيين
إلى إمكانية استغلال القوى البشرية الجزائرية ووضعها فى خدمة
السياسة الفرنسية فى أوروبا وفى بقية العالم. كما أن فرنسا أخذت
تقدر قيمة الإمكانيات المادية التى يمكن للجزائر أن تساهم بها فى
اقتصاديات فرنسا خصوصاً فى وقت الأزمات. فازداد اهتمام حكومة
الامبراطورية واهتمام نابليون الثالث بالجزائر على مر الأيام.

حرم دستور عام ١٨٥٢ الفرنسيين المقيمين بالجزائر من حق
تمثيلهم، بصفة إقامتهم بالجزائر، فى الجمعية التشريعية الفرنسية؛
وأصبح لهم حق الاشتراك فى الدوائر الانتخابية فى فرنسا نفسها.
وأصبح للامبراطور وحده حق إصدار التشريعات الخاصة بالجزائر
فى صورة مراسيم إلى أن يقوم مجلس الشيوخ بوضع دستور خاص
بها، كما نص على ذلك الدستور.

واستخدمت فرنسا الجزائر ، فى أوائل عهد الامبراطورية الثانية ، منفى للمعتقلين السياسيين الذين عارضوا نابليون الثالث ، مما جعل الفرنسيين ينظرون إليها نظرة خاصة ولا يرحبون بالإقامة فيها . ووضعت الحكومة الفرنسية هؤلاء المعتقلين السياسيين مع المجرمين والمحكوم عليهم بالأعمال الشاقة فى نفس السجون . وساعد ذلك على زيادة المجرمين والمغامرين الفرنسيين فى الجزائر ، بعد تخرجهم من المعتقلات ، واستيطانهم البلاد واشتراكهم فى استعمارها .

وقررت حكومة الامبراطورية الثانية إعادة تنظيم القوات الجزائرية فشجعت الجنود الفرنسيين على تجديد تطوعهم للخدمة نظراً للخبرة التى حصلوا عليها فى شمال إفريقية . كما أنها قررت زيادة عدد المجندين الجزائريين فى القوات الفرنسية وكسبت بذلك من ناحيتين الأولى ضمان استغلالها للقوى المحاربة فى الجزائر ، والثانية منع هذه القوى من العمل على مقاومة الاحتلال الأجنبى . ووضعت الحكومة نظاماً خاصاً للفرسان الجزائريين فأنشأت لهم «قشلاقات» على أطراف المنطقة المحتلة ، وضمت هذه القشلاقات مخازن للسلاح والذخائر وحظائر للخيول وأبراجاً للمراقبة . عاش الفرسان الجزائريون داخلها مع أسرهم ومنحتهم الحكومة بعضاً من الأراضى المحيطة لزراعتها واستغلالها . وهكذا خففت هذه الحكومة عن نفسها كثيراً من أعباء رواتب هذه القوات ، وضمنت خدمتهم لها

واستغلالهم فى السيطرة على غيرهم من الجزائريين إذا ما قاوموها أو هاجموا المناطق التى تحتلها

ولقد بدأت حكومة الامبراطورية الثانية سياسة التوغل فى الصحراء جنوباً لتأمين المناطق التى تحتلها فى « التل » وللسيطرة على طرق تجارة القوافل مع إفريقية السوداء . كان الجنرال راندون هو صاحب هذه السياسة وأراد أن يقضى بها على حركة المقاومة الوطنية التى قامت فى الجنوب وهددت بقاء الفرنسيين فى المناطق الساحلية .

تزعم محمد بن عبد الله حركة وطنية لها طابع دينى إسلامى ؛ وبعد عودته من الحج نزل إلى طرابلس واتصل بواليها وبالسلطات العثمانية فيها ، ثم سافر إلى غدامس فتجورت فورجلا وأعلن نفسه سلطاناً ، وأخذ فى تنظيم الأهالى وإقامة حكومة وطنية . ثم انضمت إليه قبائل العربا وانتشر نفوذه حتى جنوبى قسطنطينه وجنوبى وهران ، وبايعه رجال الطرق الصوفية سيداً على الإقليم ، وساعده رجال « المزاب » فى الحصول على الأسلحة والذخائر .

شعر الفرنسيون بخطورة الحالة فى الجنوب وأنشئوا موقعاً حصيناً فى جلفة بين بوغار والأغواط وأقاموا فيه حامية قوية وبدؤا يرسمون أمر احتلال الأغواط نفسها واتخاذها قاعدة جنوبية لهم . وأعدوا ثلاث حملات إحداها فى جلفة والثانية فى البيوض والثالثة فى بوسعده لحماية بسكره ثم التقدم منها صوب الأغواط . ثم حاصروا

هذه المدينة الأخيرة ولم يتمكنوا من اقتحامها والاستيلاء عليها إلا بعد التحام يشبه معركتهم مع الزعاطشه وبخسائر تماثل خسائرهم هناك . وقرر الفرنسيون بعد ذلك استمرار احتلالهم للأغواط حتى يؤمنوا على مراكزهم فى الشمال وادعوا أن هــذا الإجراء أكثر إنسانية من تدمير هذه المدينة وقطع نخيلها ومحوها من الوجود ، ولكن ذلك لم يمنع الفرنسيين من القضاء على جزء كبير من مساكن الأهالى ونخيلهم بدعوى تأمين مراكز القوات المحاربة .

وكان احتلال الأغواط نقطة هامة فى تاريخ احتلال الفرنسيين للجزائر إذ أنه بداية توغلهم فى الجنوب وعملهم على السيطرة على طرق تجارة القوافل وبداية فرض سيطرتهم على قبائل الجنوب بصورة أو بأخرى .

أخذ الفرنسيون يتدخلون فى شئون « المزاب » وهى قبائل من مذهب الأباضيه الخوارج الذين لعبوا دوراً هاماً فى تاريخ الجزائر الاقتصادى . كانوا يبلغون حوالى ٢٠ ألف نسمة يسكنون فى منطقة تبعد مائتى كيلو متر جنوبى الأغواط وتعتبر مستودعاً كبيراً لتجارة الجنوب ومركزاً هاماً للتجارة بين إفريقيــة السوداء وموانى البحر الأبيض . كانوا ينظمون القوافل جنوباً وشمالاً فى فصول خاصة من السنة ، وكانوا يضعون أنفسهم وتجارتهم تحت حماية قبــائل العربا وأولاد نايل القوية تأميناً لهم. وكان لهم نظام اقتصادى تعاونى مشترك بسيطر على عمليات البيع والشراء ويدفع ديون أفراد القبيلة . طلب

الفرنسيين بعد احتلالهم للاغواط . فانهم
أهل المزاب الأمان من
الفرنسيون هذه الفرصة لفرض نظام خاص على أهالى هذه القبيلة وعلى
مجالسهم الوطنية « الجَمَنْعَة » ولفرض إتاوة خاصة تبلغ ٥٠ ألف
فرنك سنوياً . ترك الفرنسيون لأهل مزاب حرية تصريف شئونهم
الداخلية وتعهدوا بألا يتدخلوا فيها إلا عندما تتعرض مصالح الأمن
العام أو مصالح الفرنسيين والقبائل الخاضعة لهم للخطر . وكان هذا
بطبيعة الحال باباً للولوج منه عندما تحين الفرصة ، وتقرر فرنسا
التدخل المباشر . وعلى أى حال فإنه يمكن اعتبار هذا الوضع الجديد
لأهالى المزاب كحماية فرنسية نجحت فرنسا فى فرضها دون صعوبة ،
وأقرت بها صلاتها بهذه القبيلة القوية بصورة خاصة ، حتى
عام ١٨٨٢ .

وعمل الفرنسيون على إقامة « محمية » أخرى فى جنوب غرب الجزائر ، مواصلة لسياسة توسعهم فى الصحراء ، ولضرب القوى الوطنية الواحدة بالأخرى تمهيداً لإضعافها ثم الاستيلاء على السلطة نهائيا . واستندت فرنسا فى ذلك إلى رئيس القسم الشرقى من قبيلة أولاد سيدى الشيخ ، وهو المسمى بسى حمزه بن بو بكر . الذى كان يدعى سيطرته على الإقليم الممتد من ورجلا إلى طوات وتمبكتو ؛ وعينت عنده الكابتن كولومب من ضباط « الشئون العربية » وساعدته فى تنظيم بعض القوات المحاربة وأيدته بحملاتها الفرنسية . ثم أطلقته فى أثر قوات محمد بن عبد الله المجاهدة ضد

الفرنسيين وتمكن رجال سي حمزه من دخول ورجلا ، فعينه الفرنسيون خليفة على إقليم الصحراء بين البيوض وورجلا ؛ وأقاموا له نظام حماية خاصا ، واستغلوه في إدارة الإقليم والقضاء على حركة المقاومة فيه ؛ إلى أن استتب الأمر فعادوا يذكرونه بخراب ذمته وبقسوته في معاملة الأهالي ، وعزلوه من منصبه بعد أن أصبح في موقف لا يسمح له بمقاومتهم .

ثم تدخل الفرنسيون في منطقة واحات وادي الريغ الممتدة بين بسكرة وتجورت في جنوب قسطنطينه وأيدوا أحد المشايخ المحليين في هذه المنطقة أيضاً ضد الشريف سي محمد بن عبد الله وهيئوا الجو في هذه المنطقة بنفس الطريقة التي عملوا بها في الجنوب الغربي . وساعد ذلك الفرنسيين على مواصلة سياستهم في صحراء الجزائر صوب الجنوب وأفريقيا السوداء .

وحاول الفرنسيون استغلال الطوارق في الاتجار مع تمبكتو ومناطق السودان الغربي فأرسلوا عملاءهم إلى غات ودعوا بعض رؤساء الطوارق إلى الحضور إلى مدينة الجزائر نفسها للتفاهم مع السلطات الفرنسية في هذا الشأن . وحاول الفرنسيون التوغل في منطقتي غات وغدامس في نفس الوقت الذي حاولوا فيه الوصول إلى طوات . ولقد تمكن الفرنسيون من عقد اتفاقية خاصة مع أحد شيوخ الطوارق في غدامس في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٢ تعهد فيها بحماية وتسهيل سفر البضائع والفرنسيين والجزائريين بين الشمال وتمبكتو عبر المنطقة

التى تسكنها قبيلته . وعلى أى حال فإن الفرنسيين لم يبدءوا حركة تجارة منتظمة عبر هذا الطريق فى ذلك الوقت . وجاءت ثورة أولاد سيدى الشيخ من عام ١٨٦٤ حتى عام ١٨٨٥ تقفل أمام الفرنسيين أبواب الصحراء . وانضم العرب سكان الجنوب فى هذه الفترة إلى الأتراك فى الشرق وإلى المغاربة فى مراكش ورفضوا التعاون مع الفرنسيين ؛ بل جاهدوا فى سبيل تخليص بلاد الإسلام من الاحتلال الأجنبى ، مستجيبين فى ذلك إلى نداءات الجهاد المتكررة التى كانت تمىء الشعور الإسلامى ، فى حركة الجامعة الإسلامية ، وتستجيب مع المستوى الفكرى والجانب النفسانى والوجدانى لسكان هذا الإقليم الوطنيين . واحتفظت فرنسا بهذه الاتفاقية فى أرشيفاتها وأخذت تحاول الوصول إلى السودان الغربى عن طريق آخر ، هو طريق المحيط الأطلسى والسنغال .

كما عمل الفرنسيون على السيطرة على منطقة القبائل التى امتازت بوعورة مسالكها واكتظاظها بالأهالى الوطنيين الذين لا يرضون بحريتهم بديلا . شعر الحاكم العام بتهديد هذه المنطقة لمدينة الجزائر ولوجود الفرنسيين فيها ، خصوصاً إذا ما نشبت حرب عالية وأخذ رجال القبائل فى الاتصال بالخارج وفى الحصول على الأسلحة ، فنادى بضرورة إخضاعها . ووافقت حكومة باريس على هذا البرنامج وبدأت العمليات الحربية فى عام ١٨٥٤ وتمكن مكماهون من التوغل فى الاقليم رغم مقاومة الأهالى واستبسالهم فى الدفاع . خسرت قبيلة

أن يحمى كثيراً من أبنائها ولكنها كبدت الفرنسيين مايقرب من ألف قتيل . وساد الهدوء هذه المنطقه فى أثناء حرب القرم وأخذت السلطات الفرنسية فى دراسة الاقليم وتقوية مراكزها فى تيزى عزو ودراع الميزان وإقامة بعض المنشآت الاستراتيجية اللازمة للعمليات القادمة ، مثل الطرق والكبارى .

وما أن انتهت حرب القرم حتى أخذ راندون ، الحاكم العام ، يستعد لغزو هذا الاقليم . وانتهز فرصة الإنعام عليه برتبة المارشال وذهب إلى باريس لإقناع وزارة الحربية بوجهة نظره . ووافق نابليون الثالث على ارسال حملة خاصة فى العام التالى تتكون من أربع فرق عسكرية وتضم ٢٧ ألف مقاتل وتستخدم فيها القوات العائدة من حرب القرم .

نظم رجال القبائل قواتهم واستعدوا للمقاومة . وكان الزعيم أبو بغلة قد توفى فى العام السابق ، فأخذ مكانه الحاج عمر شيخ زاوية عبد الرحمن ؛ وكان زعيما وقائداً محبوبا من كل رجال القبائل . وحاول المجاهدون الاستيلاء على مواقع الفرنسيين فى دراع الميزان ، ولكن سرعان ما وصلت القوات الفرنسية بإمكانياتها الضخمة وتحت قيادة الحاكم العام نفسه .

بدأت الحملة فى ٢٤ مايو سنة ١٨٥٧ بسير ثلاث فرق عسكرية فرنسية من تيزى غزو وعمل الوطنيون على إنشاء الاستحكامات ووضع العراقيل أمام القوات الزاحفة . واضطرت القوات الفرنسية

إلى الالتحام مع الأهالى بحراب البنادق أمام كل قرية وفى داخل طرقها الضيقة . وأظهر رجال القبائل من الشجاعة والبسالة أمثلة سجلها لهم التاريخ . وكانت القوة العسكرية فى جانب الفرنسيين فاضطر رجال القبائل إلى التسليم وأجبرتهم فرنسا على دفع غرامة عسكرية وعلى قبول بعض المواقع العسكرية فى إقليمهم . وأخذ الفرنسيون فى إنشاء قلعة حصينة فى سوق الأربعاء سميت باسم « فور – نابليون » وهو الاسم الذى سيطلق على هـذه الناحية بعد ذلك .

وواصلت القوات العسكرية الفرنسية زحفها تجاه قبيلة آيت يحيى رغم الاستحكامات والعراقيل التى وضعها الوطنيون فى الطريق. واضطرت هذه القبيلة إلى التسليم مرة جديدة وتحكمت القوى العسكرية فى المقاومة الوطنية وأخذت القبائل فى التسليم الواحدة بعد الأخرى خصوصاً بعد أن تمكن الفرنسيون من أسر « للافاطمة » زعيمة المنطقة والمجاهدة المسلمة التى وحدت بين رجال القبائل ، تحت راية الإسلام ، للكفاح ضد الغزاة الأجانب . واضطر الأهالى إلى دفع غرامة عسكرية للفرنسيين بلغت مليونى فرنك؛أضعفت الجانب الوطنى وساعدت الاستعمار .

شعرت فرنسا رغم ذلك أن المقاومة الوطنية لا تزال موجودة وأن عليها مواصلة إرسال حملاتها شرقاً وغرباً للقضاء عليها فى كل المناطق . كانت هذه المقاومة لا تزال قائمة فى المناطق الغربية من

الجزائر والمتاخمة لحدود مراكش . فما أن انتهت فرنسا من حملاتها في إقليم القبائل حتى بدأت في ترتيب أمر مهاجمة القوى الوطنية بالقرب من الملوية .وأخذت تتهم قبيلة بنى سناسن بالهجوم على المناطق « الفرنسية » وإعمال السلب والنهب فيها ، وأبلغت ممثل سلطان مراكش في طنجة أنها ستقوم « بتأديب » القبائل التي يعجز هو عن إخضاعها . وكانت حملتها مستعدة واشتركت فيها ثلاث فرق يبلغ عدد رجالها ١٥ الف مقاتل . ولقد أعملت الكوليرا عملها في صفوف الفرنسيين وقضت على ثلاثة آلاف من رجالهم . ولكنهم تمكنوا من إخضاع قبيلة بنى سناسن في أواخر أكتوبر سنة ١٨٥٩ وواصلت مطاردة بقية القبائل الوطنية الأخرى مثل بنى جيل صوب فجيج .

ولقد أنقذ وباء الكوليرا هذه المناطق من الاحتلال الفرنسى لمدة أعوام إذ أن القوات الفرنسية اضطرت نتيجة له إلى الانسحاب شرقاً بعد إتمام عملياتها الحربية رغم أن الظروف كانت مواتية للتوسع غرباً ومواصلة احتلال المناطق التي يدخلونها . ذلك أن السلطان عبد الرحمن كان قد توفى وخلفه على عرش مراكش سيدى محمد الذى تكاتفت أمامه مشاكل متشابكة اضطرته إلى اتخاذ مواقف ودية مع فرنسا . كان الفرنسيون يرغبون في ذلك الوقت في احتلال الضفة الغربية للملويه . وكان نابليون الثالث يفكر في تقسيم البلاد الإسلامية في شمال أفريقيا على الدول الأوروبية ، فيحتفظ لنفسه بمراكش

علاوة على الجزائر ، ويترك تونس وطرابلس لإيطاليا ، ولا يعارض انجلترا فى مصر ووادى النيل . ولكن انجلترا لم تكن ترضى فى هذا الوقت بأن تعتبر أن مصر تعادل مراكش من الناحية السياسية والعسكرية والبحرية ، خصوصاً وأن قناة السويس لم تكن قد حفرت بعد . كما أن نابليون الثالث شغل بمشاريع أخرى عن فكرته الخاصة بشمال أفريقية .

وظلت المقاومة الوطنية تشغل بال حكومة الامبراطورية الثانية حتى نهاية عهدها . وكانت هذه المقاومة تأخذ شكلاً إيجابياً من وقت لآخر وتهدد الحكم الفرنسى فى شمال أفريقيا . وتعتبر حركة المقاومة التى قامت بها قبيلة أولاد سيدى الشيخ من أقواها وأشدها وأطولها عمراً.

كان سى حمزة الذى قبل الحماية الفرنسية وأدى خدمات للفرنسيين قد توفى فى سجن الجزائر سنة ١٨٦١ وادعت السلطات الفرنسية أن إحدى نسائه قد دست له السم لتعاونه مع الفرنسيين . وكان ابنه سى سليمان قد تولى قيادة هذه القبيلة الشهيرة بعد عزل والده ، فأعلن الثورة على الفرنسيين فى عام ١٨٦٤ وأخذ فى تنظيم أهالى الاقليم الواقع إلى الجنوب من وهران . وخرج أحد القواد الفرنسيين على رأس قوة عسكرية لإخضاع هذه القبيلة ولكن الأهالى فاجئوه وذبحوا الجنود الفرنسيين عن آخرهم وقتل فى هذه الموقعة كل من القائد الفرنسى وسى سليمان ، وعمت الثورة كل الاقليم .

وكانت فرنسا قد سحبت بعض قواتها من الجزائر للاشتراك

فى عمليات المكسيك ، وخصوصاً من قوات الفرقة الأجنبية .
وبذلت الحكومه الفرنسية بعض المجهودات لتجميع قوات تكفى لمحاربة الجزائريين فى هذه المنطقة . واعتقدت فرنسا بعد إحدى المعارك أنها قضت على الثورة ، ولكنها ستظل قائمة ما يقرب من عشرين عاماً بين سنة ١٨٦٤ و ١٨٨٠ وتأخذ شكل الاغتيالات الفردية أو الجماعية فى بعض الأحيان وشكل الثورة المشتعلة المتأججة فى أحيان أخرى . وساعدت طبيعة الاقليم وصعوبة المواصلات والتنقلات فيه ثم حوادث عام ١٨٧٠ وانهزام فرنسا فى أوروبا ، ساعدت جنوب غربى الجزائر على مواصلة الكفاح والجهاد ؛ خصوصا وأن أهالى شرق مراكش كانوا يعضدونهم ويساعدونهم مادياً وعسكرياً فى جهادهم ضد الفرنسيين .

واضطر الفرنسيون إلى مواصلة إرسال حملاتهم إلى هذه المنطقة ومحاولة القضاء على المقاومة فيها . ولكن النتائج كانت مؤقتة . عملت فرنسا على دفع الوطنيين من منطقة التل صوب الجنوب . ولكن العام التالى شهد ثورة جديدة ومواصلة لحركة المقاومة . قتل الفرنسيون سى محمد ، بن سى حمزة ، فى إحدى المعارك ، ولكن الثورة ظلت مشتعلة مستندة إلى أهالى الإقليم الواقع بين فجيج وتافيلالت فى مراكش . وحاولت السلطات العسكرية الفرنسية إرسال إحدى الحملات إلى فجيج فى عام ١٨٦٧ ولكن الحكومة عارضت فى ذلك . وتفاقمت الحال أمام الفرنسيين وسيطر الوطنيون على

كل منطقة جبل عمور وتقدموا صوب مقاطعة الجزائر نفسها وانهزموا في بعض المواقع ولكنهم واصلوا الهجوم .

وقررت الحكومة الفرنسية إرسال إحدى الحملات العسكرية إلى داخل حدود مراكش مستندة فى ذلك إلى نصوص معاهدة ١٨٤٥ . ونجحت هذه الحملة فى «البحرية» عام ١٨٧٠ ولكنها فشلت فى الاستيلاء على عين الشمير . وكانت الحكومة الفرنسية قد حذرت قائد الحملة من الدخول إلى فجيج وأشارت عليه بالرجوع إلى الأراضى الجزائرية فى أقرب فرصة ممكنة حتى لا تثار مسألة مراكش . وهكذا لم تتمكن هذه الحملة من القضاء على ثورة الأهالى فى هذه المنطقة . ولكن هجومها صوب تافيلالت ساعد على بقاء هذا الإقليم فى هدوء نسبى فى أثناء الثورة التى اجتاحت الجزائر فى العام التالى .

الفصل الثالث

ثورة عام ١٨٧١

انهارت الامبراطورية الفرنسية الثانية ، امبراطورية نابليون الثالث ، أمام القوات الألمانية العسكرية فى عام ١٨٧٠ . وكان لهذا الانهيار أثره على كل من الفرنسيين والوطنيين فى الجزائر ، وعلى السياسة التى بدأت السلطات الفرنسية فى تطبيقها فى هذا الإقليم .

كان من الطبيعى أن تسود الفوضى وتلتهب المشاعر ؛ فارتفعت لهجة الصحف الفرنسية وبدأت المصاعب تظهر أمام رجال السلطات الفرنسية فى الجزائر من المستوطنين الفرنسيين فى هذا القطر ؛ وخصوصاً من المجالس البلدية ولجان « الدفاع » . وأخذت هذه المجالس وتلك اللجان تتدخل فى الادارة وتطالب بإسناد شئونها للمدنيين . وفكروا فى الانفصال عن فرنسا ووضع أنفسهم و « إقليمهم » ، الجزائر ، تحت تصرف إنجلترا . اتحد المستوطنون مع رجال الحرس الوطنى وعملوا على التخلص من الحكام العسكريين بدعوى أنهم يمثلون الامبراطورية التى دافعت عن بعض حقوق الوطنيين . وكان لهذه الفوضى ولإهانة ممثلى السلطات الرسمية علناً ، أكبر الأثر على الجزائريين أنفسهم إذ ظهر الموقف أمامهم وكأنه لم تعد هناك حكومة . فأخذوا فى الاستعداد والتسلح وتنظيم صفوفهم

ثم رفضوا دفع الضرائب . وكانت هذه مقدمات ثورة وطنية عارمة ، ستجتاح الجزائر بعد بضعة أشهر ؛ خصوصاً بعد أن اتخذ الفرنسيون من القرارات والاتجاهات التي وضح تطرفها في شمال إفريقية ، في الوقت الذي لم تتمكن فيه دولتهم من الوقوف على رجليها في أوروبا .

سيطر اليهودي الفرنسي كريميو Crémieux على شئون الجزائر في الحكومة الفرنسية الجديدة . فأخذ في إصدار المراسيم التي لا تخفي سياسته الخاصة بإدماج الجزائر في فرنسا . ونص مرسوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٠ على تغيير إدارة الجزائر ، وإلغاء مناصب الحاكم العام ، والسكرتير العام ، والمجلس العالي ، ومجلس الحكومة ، ونص على أن الجزائر تشتمل على ثلاث مقاطعات ـــ مما يزيد عـــدد مقاطعات الجمهورية الفرنسية إلى ٩٢ . كان معنى هذا الإدماج التام في فرنسا ، وتغيير سياسة الاستقلال المحلي والحكم اللامركزي الواجب اتباعه .

ونص مرسوم آخر أصدره في نفس اليوم على إعطاء حق المواطن الفرنسي لكل يهود الجزائر . واستفاد اليهود بطبيعة الحال من هذا الوضع الجديد . ولكن هذه السياسة كانت استعمارية تهدف إلى تقسيم الجزائر قسمين ، والتقرب من أحدهما على حساب الآخر . وكان على فرنسا ألا تثير الجزائريين وهي في هذا الموقف العصيب ، ولكنها لم تفكر إلا في مصلحتها ، واعتقدت أن الجزائريين لن يتمكنوا من القيام بأية حركة . وكان عليها أن تدفع الثمن .

رأى الجزائريون تحقير المستوطنين للضباط الفرنسيين ؛ ورأوا معاملتهم لليهود على أنهم فرنسيون ، ثم سمعوا عن المهازل التى وقعت فى الجيش الفرنسى عند هجوم الألمان عليه ، من الجنود الجزائريين الذين شاركوا فى الحرب الأوروبية . فكانت فرصة سانحة لتعبئة القوى الوطنية والبدء فى حركة مقاومة عسكرية منظمة لتخليص الجزائر من الفرنسيين .

وجاء الأمير محيى الدين بن عبد القادر من الشرق وأخذ فى الاتصال بالجزائريين ورؤسائهم ؛ ويرسل إليهم النداءات ويحثهم على الجهاد . وكان من بين هؤلاء الرؤساء الوطنيين ناصر بن شهورة باش أغا الأربع . وستنتشر الثورة فى كل الجزائر ويزيد اشتعالها فى المناطق الشرقية وفى المناطق الجبلية ، الوعرة المسالك ، والواقعة إلى شرق مدينة الجزائر نفسها . وسينزل إلى الميدان كل من الرجال الوطنيين المحاربين ، ورجال الطرق الصوفية المتدينين الزاهدين تجمعهم راية واحدة أسماها الفرنسيون راية « الثورة » وأسموها هم راية « الجهاد » .

طلبت الحكومة الفرنسية من سلطانها فى الجزائر تكوين آلايات خاصة من فرسان الجزائر والإسراع بإرسالها إليها . ولكن الفرسان الوطنيين رفضوا تنفيذ هذه الأوامر ثم بدأوا فى الانسحاب من القوات الفرنسية . وقامت قوات وطنية أخرى بمهاجمة المراكز العسكرية الفرنسية . وقام غيرها بمهاجمة المستوطنين والاستيلاء

على أراضيهم ومواشيهم . وساعد هذه الثورة الوطنية على الانتشار أن وجدت لها زعيماً وقائداً ينظم قوات صفوفها ويقودها فى معاركها ضد جنود الاستعمار .

كان هذا الزعيم والقائد هو الباش أغا الحاج محمد المقرانى . كان له من النفوذ والسلطة فى الجزائر ما أجبر الفرنسيين على أن يحسبوا له كل حساب ، وما أشار على نابليون الثالث بمعاملته معاملة خاصة . ولقد نجح هذا القائد فى تنظيم القوى الوطنية مبتدئاً بمنطقة الجرجره ، وشد أزره وأعانه على جمع المسلمين تحت راية الجهاد الشيخ محمد بن الحداد شيخ الطريقة الرحمانية المشهورة فى منطقة القبائل . أعلن الشيخ « الجهاد » ضد الفرنسيين فانتشرت الثورة بسرعة ملحوظة وأسرع الوطنيون بالانضمام إليها وسيطروا على كل المنطقة التى تقع إلى شرق مدينة الجزائر . وأخذت الثورة فى الاشتداد إلى أن تمكن الفرنسيون من إحضار قواتهم من أوروبا ، بعد أن أطلق الألمان سراحها بعد هزيمتهم لها . وجاءت هـذه القوات إلى شمال أفريقية لكى تثبت أقدام بلادها فى الجزائر . جاءت لكى تثبت جدارتها العسكرية ، أمام شعوب ثائرة ، بعد أن فشلت فى ثباتها فى ميدان المعركة ، وفى الدفاع عن بلادها ضد الألمان .

ولقد استمرت هذه الثورة ما يزيد على تسعة أشهر واضطرت فرنسا فى خلالها إلى إرسال ما يزيد على عشرين حملة عسكرية ضدها . وساعد اختلاف المشايخ على ترجيح كفة الفرنسيين ، الذين

استخدموا من الدفمية ما لم يجده الوطنيون . وجاءت معركة وادى سفله التى ثبتت فيها قوات المجاهدين حتى اللحظة الأخيرة ولكن الدفمية قررت نتيجتها . وقتل فيها الحاج محمد المقرانى .

لم تنته الثورة — بل واصلت كفاحها . وأخذ مكان القيادة منها أخوه أبو مزراق . وتحصن المجاهدون فى الجبال — ولكن الفرنسيين قرروا مواصلة الهجوم والقضاء على هذه الثورة . فواصلوا حملاتهم واستباحوا البلاد وما عليها . ووقعت المعارك عند كل جبل وعند كل قرية . وأظهر الفرنسيون أمامهم من شدة المراس ما لم يبذلوا بعضه أمام الألمان ؛ فتباروا فى ارتكاب الأعمال التى لا تتفق مع روح الجندية أو شهامة المحاربين بل كانت أعمالهم خسيسة دنيئة ؛ فكم من جماعات بريئة ذبحت ، وكم من أعراض هتكت ، وكم من قرى ومزارع اتلفت ومحيت من الوجود . قام الفرنسيون بهذه الأعمال فى ساعة ضعفهم ، وتنفيساً عن « مركبات نقصهم » بعد اندحارهم أمام الألمان .

اضطر أبومزراق إلى التقهقر صوب الجنوب ، صوب تجورت وورجلا — وتتبعته القوات الفرنسية . وشحت الإمدادات والأقوات فى أيدى المجاهدين ، فانتشروا فى الصحراء . وضيق الفرنسيون حولهم النطاق حتى تمكنوا من أسر أبى مزراق وجماعة من رجاله بعد أن سقطوا من الجوع والعطش فى ٣٠ يناير سنة ١٨٧٢ .

خاضت القوات الفرنسية ما يزيد على ٣٤٠ معركة ضد هذه

خسائر فادحة ، خسائر مدنيين وعسكريين ، مدنيين وعسكريين ، خسائر فادحة
الثورة . وخسر الفرنسيون فيها، مدنيين وعسكريين ، خسائر فادحة
ولكن تسليحهم جعل خسائر الوطنيين الجزائريين أفدح بكثير .

وعملت هذه الثورة على اذكاء نار الوطنية العربية والتضامن
الإسلامى بين الجزائريين ضد الفرنسيين . وظلت نتائجها ملموسة
واضحة لمدة سنوات طويلة بعد القضاء عليها ؛ خصوصاً وأن الفرنسيين
عمدوا إلى الانتقام من الجزائريين .

فرض الفرنسيون على الجزائريين غرامة عسكرية فادحة تبلغ
٣٦ مليون ونصف مليون فرنك ؛ وصادروا منهم ٤٤٦٫٠٠٠
هكتار من الأراضى بلغت قيمتها فى ذلك الوقت ١٨ مليون فرنك .
ثم قدم الفرنسيون زعماء الثورة وقادتها إلى « محكمة الجنايات »
وكانت هذه مهزلة قانونية أرادوا بها إعطاء أحكام رادعة لكل من
تخوله نفسه بالثورة ضدهم . واستمرت المحاكمات مدة عامين وصدرت
الأحكام بالاعدام ، على خمسمائة من قادة المجاهدين . وتوفى خلال هذه
الفترة الشيخ ابن الحداد فى سجن قسطنطينة ، أما أبو مرزاق
ورفقاؤه ، فقد خففت فرنسا الحكم عليهم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة
ونفيهم إلى كاليدونيا الجديدة فى المحيط الهادى .

هكذا ساعدت روح الضعف التى سادت فرنسا فى ذلك الوقت
على زيادة تصلب الفرنسيين مع الجزائريين . ورغم ذلك فهناك من

الفرنسيين من يتحدث عن إدخال المدنية لدى الشعوب المتأخرة . وسيزداد تصلب الفرنسيين تجاه الجزائريين على مر الزمن ، ومع ازدياد شعورهم بالضعف . وسيعمل ذلك على إبعاد الجزائريين عن الفرنسيين بشكل واضح . وواصلت فرنسا سياستها فى الجزائر ، بالتوسع حول الجزائر .

الفصل الرابع

التوسع

بدأت فرنسا فى التوسع من الجزائر صوب الشرق والجنوب والغرب . عملت على زيادة مساحة الأراضى التى تحتلها فى شمال إفريقية ، ولما كانت لا ترغب فى خلق مقاطعات جديدة أو وحدات استعمارية قائمة بذاتها ، فقد عملت على ضم مساحات من الأراضى على الحدود إلى الجزائر ، مما يزيد فى مساحة هذا الإقليم .

ادعت فرنسا فى عام ١٨٨١ أن المشاكل قد قامت على الحدود الشرقية مع تونس ، وادعت أن بعض القبائل التونسية تغير على أراضى الجزائر ، وأخذت فى نشر البلاغات الحربية التى تذكر فقد بضع عشرات من النعاج أو المواشى ، ولم يكن ذلك إلا لتهيئة الرأى العام للتدخل العسكرى فى تونس . وكانت فرنسا قد رتبت الأمر مع كل من الدول الأوربية منذ اجتماع مندوبيها سوياً فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ . أخذت إنجلترا قبرص ولم تمانع فى توسع فرنسا فى تونس . أما بسمارك فإنه رأى فى هذه العملية الجديدة توجيها لأنظار فرنسا بعيداً عن الألزاس واللورين ، وأما إيطاليا فأنها لم تعلم بالأمر إلا بعد إتمامه ؛ وستثور ثائرتها ويرتفع ضجيجها ولكنها لن تستطيع أن تقدم على شىء فعال ضد فرنسا فى شمال إفريقية ، رغم

لها ستُرضي غرورها بالدخول فى تحالف عسكرى مع ألمانيا ، عدوة فرنسا .

تذرعت فرنسا إذن بالذرائع المختلفة للسيطرة على تونس ، وكان فى هذا تمد حدود نفوذها الفعلى صوب الشرق ، رغم أنها عقدت المعاهدات مع تونس بشكل يحفظ لهذه الولاية شخصيتها وأسرتها الحاكمة . كانت فرنسا تعلم أن تونس هى مفتاح الجزائر كما قال جول فيرى . ذلك أن تضاريسها مرتبطة مع تضاريس الجزائر وممتدة بشكل يكاد يكون متوازيا بين الشرق والغرب ، مما يسمح بحرية المرور بين كل من الاقليمين .

أمنت فرنسا إذن باستلائها على تونس على حدود الجزائر الشرقية . ولم تكن هذه السياسة إلا مرحلة من سياسة مرسومة تسمح لفرنسا بالتوغل صوب الجنوب والجنوب الغربى والغرب من الجزائر بطريقة تمكنها من السيطرة على أقاليم أفريقية الشمالية الثلاثة .

ارتبط هـذا التوسع بمشروع استعمارى جرىء وهو مشروع السكة الحديدية عبر الصحراء الكبرى ، إذأن الفرنسيين قدفكروا فى نفس الوقت الذى استولوا فيه على تونس ، فى وصل شمالى أفريقية بغربها بخط سكة حديدية . بدأت فرنسا فى دراسة هذا المشروع منذ سنة ١٨٨٠ وأرسلت البعثات وحملات الاستكشاف إلى هذه المناطق، ووجد هذا المشروع كثيراً من المؤيدين خصوصاً وأنه كان يعود على الإمبراطورية الفرنسية بمزايا واضحة من النواحى الاقتصـــادية

والاستراتيجية . ولكن عوامل مختلفة تدخلت فى تنفيذه إذ أن الحكومة الفرنسية لم تكن قادرة على احتلال الصحراء فى ذلك الوقت وكانت ترغب فى ترك المشروع ينفذ فى البداية لكى يساعدها على تعلها فى الصحراء ، ولكن الجهات الفنية والأوساط المالية رفضت القيام به إلا إذا ما قررت الحكومة إرسال قوات عسكرية إلى الصحراء الكبرى ، أى احتلال هذه الصحراء ، أو فى حالة طلبها إنشاء سكة حديد استراتيجية واختيارها للنقط والمدن والواحات التى ستمر بها . كان هذا فشلا واضحاً للمشروع رغم أن الفرنسيين لم يرفضوه بشكل نهائى . تأجل إذن المشروع وكان هذا يدل على أن فرنسا لا تزال فى أول هذه الدفعة الاستعمارية وكانت تحتاج إلى وقت قبل أن يتم نضج مشروعاتها وإن كانت قد رسمتها فى خطوط واضحة .

ولقد قام بعض المغامرين مثل الكولونيل فلاترز بالسفر فى الصحراء الجزائرية فى ذلك الوقت رغم علمه بعداء الطوارق للدخلاء الأجانب وتحذيرهم إياه من القيام بمثل هذه المغامرة . وانتهى الأمر بقتل الفرنسيين . وأثر ذلك على مركز فرنسا فى الأقاليم الجنوبى من الجزائر . ونشبت الثورة فى جنوب وهران برئاسة بو عمامة من قبيلة أولاد سيدى الشيخ الذى نجح فى تجميع الأهالى حوله والزحف بهم صوب الشمال بشكل أقلق الفرنسيين . فاضطرت فرنسا إلى إرسال الإمدادات ومدت السكة الحديدية صوب الجنوب

إلى مسافة ٢١٥ كيلو مترا واحتلت القرى الصغيرة مما اضطر المجاهدين الثائرين إلى الدخول فى الأراضى المغربية.

وفى العام التالى قامت فرنسا باحتلال منطقة الخوارج الإباضيين الذين يسمون بالمزاب فى الجنوب وقضوا بذلك على مركز من المراكز الهامة للثورة فى جنوب الجزائر؛ واستولوا فى هذه المنطقة على كثير من الأسلحة والذخائر التى كان أهالى المنطقة يودعونها على جيرانهم. ثم احتلت فرنسا مناطق توجرت والواد وورجلا وأنشأت نقطا محصنة فى واحة فجيج، على الحدود المراكشية، وعند جنانى بورزق. وفى ذلك الوقت وصلت السكة الحديدية إلى عين الصفرة، وأنشأت فرنسا قاعدة حربية فى الجوليا.

ونجحت فرنسا فى التوقيع على اتفاقية مع انجلترا فى ٥ أغسطس سنه ١٨٩٠ لتقسيم مناطق النفوذ فى الصحراء وفى المناطق السودانية، واعترضت إنجلترا بأن منطقة النفوذ الفرنسى تمتد من ممتلكاتها فى شمال أفريقية، أى الجزائر فى الشمال، حتى خط يمتد من ساى على النيجر، إلى باروا الواقعة، على بحيرة تشاد، فى الجنوب. وأعلنت بريطانيا فرحها بأن هذه الاتفاقية لم تعط لفرنسا إلا بعض الأراضى المفككة التى تصلح « للديك الفرنسى » ينبش فيها بقدميه ويرضى غروره. ولم تكن تعلم أو تفكر فى هذه الثروة المعدنية الموجودة فى هذه المنطقة، والتى لن يلتفت إليها أحد إلا فى منتصف القرن العشرين. وعلى أى حال فإن هـــذه المنطقة، التى

لم يعتقد أحد فى أهميتها فى ذلك الوقت قد أعطت أهمية سياسية كبيرة للجزائر وأعطت لفرنسا كل حرية للتصرف فى الصحراء الكبرى. أعطت الاتفاقية الإنجليزية الفرنسية أهمية كبرى للجزائر والاستعمار الفرنسى فى شمال القارة . وحينما استولى كامبون على السلطة، أخذ فى تهيئة الطريق وإعداده وركز بين يديه إدارة شئون الأهالى التى كانت ملحقة قبل ذلك بقيادة القاطعات، فى الجزائر ووهران وقسطنطينة؛ وكانت تعمل فى غير توافق فيما بينها، بل وفى تضارب فى كثير من الأحيان. ثم أعلن وزير الخارجية أمام الجميع، ومن منصة مجلس النواب، أنه من الضرورى احتلال واحة توات. وهكذا عملت الحكومة الفرنسية على احتلال تلك المجموعة من الواحات التى تقع فى جنوب غرب الجزائر وادعت أن قطاع الطرق والعرب المعادين لفرنسا مثيرى القلاقل يتخذونها وكراً يحتمون فيه . واستشهدت فى ذلك بأبى عمامة الذى التجأ اليها ولم تخف أنها قد اضطرت إلى الاعتراف بسيادة الباب العالى على غات وغدامس مما لا يترك لها، فى الصحراء الكبرى ، إلا هذه الواحات للتوسع فيها واتخاذها قاعدة لمد نفوذها على الصحراء وفى قلب أفريقيا ، وإلا فإن المعاهدة المعقودة مع إنجلترا بخصوص الجزائر ستصبح غير ذات قيمة ما دامت هذه غير خاضعة لفرنسا . وكانت فرنسا فى الواقع تحارب السيطرة على مراكز المقاومة فى الجنوب والاستيلاء على أكبر الطرق التى تتوغل

فى القارة الإفريقية من الشمال إلى الجنوب، أكبرها بعد طريق وادى النيل، وأن تحصل على حرية عملها وتصرفها فى المسألة المراكشية.

واصل كامبون تقديم المشروعات الواحد بعد الآخر دون كلل وباصرار. ولكن الحكومة أبت تنفيذ هذا الاحتلال. ولكن كامبون استدعى عبد السلام الوزانى، شيخ الطريقة الدينية الذى قبل أن يعمل مع الفرنسيين، من مراكش إلى الجزائر؛ ثم أرسله إلى واحة توات لكى يعمل على كسب العرب للفرنسيين. وقام الفرنسيون من قسطنطينة بمجهود مماثل مع شيوخ الطوائف الدينية الموجودين فى الجنوب والذين يتمتعون بالنفوذ والسيطرة على رجال الطوارق. وساعد الفرنسيين على تنفيذ خططهم سهولة توغل قواتهم الاستعمارية فى منطقة افريقية الغربية وهكذا تمكنوا من حصر الصحراء الجنوبية الجزائرية بين القوات والقوة الآتية من الشمال وتلك التى تزحف من الغرب. تمكن كوبولانى فى ذلك الوقت من التقدم فى موريتانيا وبدأ الزحف على تشاد؛ ثم جاءت اتفاقية مارس سنة ١٨٩٨ ويونيو سنة ١٨٩٩ مع انجلترا وأنهت تحديد المناطق بين ظهير المستعمرات الخاضـــــعة لهاتين الدولتين، وتركت لفرنسا وداى وتشاد وتبتى. وأصبح السودان الفرنسى بهذه الطريقة متاخماً لحدود الجزائر الجنوبية وصحراء الجزائر، وتم بهذا، على الخريطة على الأقل، اتصال المستعمرات الفرنسية فى أفريقية الغربية. وتبعه احتلال تمبكتو وتشاد والقضاء على امبراطورية رابح.

سارت فرنسا بخطوات واسعة فى توغلها فى الصحراء ، خصوصاً فى الفترة الواقعة بين سنتى ١٧٠٠ — ١٩١٢ وكونت إمبراطوريتها الإفريقية وتمكنت من وصل ممتلكاتها ومستعمراتها الواحدة بالأخرى وختمت هذه السنوات باستيلائها على مرا كش ونجحت بهذه الطريقة فى السيطرة على كتلة هامة من الأراضى بالقارة الإفريقية .

احتلت فرنسا واحات الجنوب الغربى بعد الاعتداء على بعض توابها التى كانت قد استولت على عين صلاح فى سنة ١٨٩٩ . ثم قررت الحكومة الفرنسية فى العام التالى إنهاء مسألة واحة توات . فأرسلت أحد الطوابير لاحتلال منطقة قيد خيلت ، وقوة أخرى ، تبلغ ألفى جندى ، لاحتلال عين عجلى . وجاءت قوات ثالثة من ألجوليا المساعدة فى السيطرة على هذه المنطقة وأخيراً تمكن الفرنسيون من احتلال هذه الواحات رغم أن عدداً من رجالها فر منها واستطاع الاتصال بالبربر ، وعاد لكى يقلق مضاجع الفرنسيين . ولقد استمرت المقاومة هناك لفترة طويلة رغم تطويق الفرنسيين لهذه المنطقة ورغم إدعائهم أن المسألة تعتبر منتهية . وتكبدت فرنسا خسائر جسيمة فى احتلالها لصحراء الجزائرية : خسارات فى الأرواح والأسلحة والأموال خصوصاً وأنه لم يكن من السهل على الفرنسيين السير بطوابير نظامية فى هذه المناطق الصحراوية . وكان فى استطاعة حفنة

عاهدى الصحراء أن يوقفوهم فى كمائن ويكبدوهم أفدح

...

... شعرت فرنسا بضرورة الاعتماد على العرب أنفسهم فى الاستيلاء على الصحراء ، واستمرار سيطرتها عليها ؛ وعملت منذ ذلك الوقت على تكوين قوات « هجانة الصحراء » . وراعت فى اختيارهم وتنظيمهم نفس الشروط والأسس التى حاول الإنجليز تطبيقها على الحدود المصرية السودانية وفى مديرية دنقلة لإنشاء القوات غير النظامية . ذلك أنها تركت هؤلاء المتطوعين فى جماعات مرتبطة بالقبائل وتحت إشراف شيوخها . كانت تزودهم بالأسلحة والذخائر وتدفع رواتبهم وترسل إليهم ضباط الصف والضباط الذين يعملون على قيادتهم فى المعركة ويلاحظون أمر تدريبهم تحت إمرة شيوخهم. راعى الفرنسيون إذن ضرورة احتفاظ سكان الصحراء المتطوعين بحريتهم الشخصية إلى حد ما ووفقوا بين هذا وبين النظام العسكرى . وهكذا أصبحت لهم قوة تمتاز بسرعة الحركة مثل سكان الصحراء أنفسهم وتمتاز عليهم بحسن التنظيم وقوة الأسلحة النارية وستكون هذه الأداة الجديدة فعالة فى أيدى السلطات العسكرية والاستعمارية الفرنسية فى كل شمال أفريقية بل إنهم سيستغلونها بعد ذلك فيما وراء حدود الجزائر وفى حروبهم الاستعمارية الأخرى .

وإذا كانت فرنسا قد بدأت متأخرة نسبياً فى مسألة توسعها فى الصحراء الجزائرية فإن ذلك يرجع إلى أنها لم تكن ترغب قبل

[illegible] الأراضى المراكشية . ولم يكن نزولها فى هذه

[illegible] فى التدخل فى [illegible]

البلدان الحديثة إلا تمهيداً للتوسع إقليميا على حساب المغرب

الأقصى . [illegible] ذلك أننا نلاحظ أن فرنسا تثير فى نفس الوقت الذى

كانت تهتم فيه بمنطقة الصحراء ، بمسألة أمن الحدود الغربية للجزائر ،

وطلبت إلى حكومة المغرب إعادة النظر فى اتفاقية سنة ١٨٤٥

وبحث فى عقد اتفاقيتين ادعت أنهما لتفسير هذه المعاهدة السابقة ،

ووقعت عليهما مع المغرب فى سنة ١٩٠١ وسنة ١٩٠٢ أى فى نفس

الوقت الذى سعت فيه إلى الحصول على إعتراف من الدول بأن مراكش

نفسها تدخل فى منطقة النفوذ الفرنسى . وحاولت فرنسا استغلال

هذه الاتفاقيات لصالحها ، خصوصاً وأنها كانت تنص على ضرورة

التعاون بين السلطات الفرنسية فى الجزائر والسلطات المغربية

فى الناحية الأخرى من الحدود . ولم يكن لسلطنة مراكش فى ذلك

الوقت قوة فعلية ، يمكنها أن تستند إليها فى المناطق المجاورة

للجزائر . فسمح هذا للفرنسيين بعد ما سموه بعمليات « بوليس

الحدود » والتوغل شيئا فشيئا داخل حدود الدولة المغربية . وادعت

فرنسا بطبيعة الحال أن المراكشيين يغيرون على أراضى الجزائر وأنه

من الضرورى وقفهم عند حدهم وإرسال قوات بوليسية لتأديبهم .

وكان من الطبيعى أن يخلق الفرنسيون أنفسهم هذه الحوادث ؛

سواء باستفزاز الأهالى أو تكليف بعض أتباعهم القيام بها . ونجد

أن حاكم الجزائر بوودمنداقة زوز قانا سنة ١٩٠٢ ثم يبرق إلى حكومته

إن الأهالي قد هجموا بالقرب من مجيبج . وكانت حكومة باريس مستعدة لتلقي هذه الأخبار فأسرعت بتنفيذ سياستها وأخذت في ضرب القرى الصغيرة بنيران المدفعية محاولة إثبات سيطرتها على كل المنطقة .

حاولت فرنسا إذن الاستناد إلى بعض الادعاءات في توسيع رقعة الأرض التي تحتلها بشكل يطوق مراكش من الجنوب الشرقي. وظهرت هذه السياسة بشكل واضح كما ظهر ضعف ادعاء الفرنسيين حينما ذهب ليوتي نفسه لتغطية هذه السياسة المرسومة على حساب مراكش.

عينت فرنسا الكولونيل ليوتي قائداً لمنطقة عين الصفرة وكان قد تمرن على أعمال مماثلة في الهند الصينية وفي مدغشقر . فسلمته فرنسا أمر هذه المنطقة التابعة لقاطعة وهران وأعطته استقلالاً تاماً عن حاكم هذه القاطعة إذ كان له حق الاتصال بالحاكم العام في مدينة الجزائر أو الاتصال مباشرة بوزير الحربية في باريس . وعملت الوزارة الفرنسية على الدفاع عنه كلما حاولت البيروقراطية التدخل في أعماله ومعاملته معاملة أي كولونيل آخر .

وطبق ليوتي سياسة إخضاع الأهالي أكثر من محاولته إخضاع المناطق نفسها ، إذ أنه كان يؤمن أن احتلال أي منطقة ، دون السيطرة سيطرة تامة على أهاليها ، سيؤدي بالتالي الى ثورات وحركات مقاومة تعجز جيوش الاحتلال عن الصمود أمامها لفترة

طويلة. ولم يكن معنى ذلك أنه استغنى عن الاحتلال العسكرى أو خلق المراكز والنقط الاستراتيجية ولكنه اعتمد على قوات الشئون العربية فى الاتصال بالاهالى وتهيئة الجو المناسب مع شيوخهم قبل احتلال المنطقة، وعمل على ربط مصالحهم بصورة أو بأخرى بمصالح المحتل الجديد. ثم عمل ليوتى على خلق قوات عربية جديدة تعمل فى هذه المنطقة سماها « القوم » وعمل على تدريبهم وتجهيزهم بشكل يسمح لهم بخفة الحركة، حتى يتمكنوا من الانتصار على العرب سكان البلاد. وهكذا عمل ليوتى على احتلال المنطقة الجنوبية الشرقية من المغرب الأقصى بقوات عربية تستغلها فرنسا فى بناء امبراطوريتها وفى توسيع رقعة الجزائر المحتلة فى وقت سادت فيه الفوضى والضعف والمشاكل الداخلية فى امبراطورية مراكش.

كانت أولى المناطق التى حاول الفرنسيون ضمها هى منطقة بشار فأرسل ليوتى قواته اليها فى سنة ١٩٠٣ وأنشأ أحد المعسكرات المحصنة إلى الغرب من الجبل المعروف بهذا الاسم وأصبح هذا المعسكر فيما بعد يعرف باسم كولمب بشار. وسيتطور مع الزمن إلى أن يصبح مدينة قائمة بذاتها تزداد أهميتها مع الوقت ومع تطور الاحداث أصبحت كولمب بشار رأس سهم للقوات الفرنسية فى جنوب شرق المغرب وكان معنى هذا أن فرنسا قد أخذت فى تطويق هذا البلد العربى استعداداً لعزله ثم الانقضاض عليه.

سارت سياسة فرنسا للتوسع فى الاتجاه الجنوبى الغربى فى نفس الوقت الذى عملت فيه فرنسا على الاتساع جنوبا وإلى الجنوب الشرق صوب حدود ليبيا الجنوبية وصوب إقليم فزان. وهكذا نرى أن السهم الفرنسى الذى امتد من الجزائر جنوبا قد تفرع منه فرعان جانبيان؛ أحدهما حول مراكش والثانى حول ليبيا. وفى توافق مع الأسهم الفرنسية التى امتدت فى أوائل هذا القرن من أفريقيا الغربية الفرنسية شرقا، ومن إفريقية الاستوائية شمالا للاستيلاء على كل الصحراء الكبرى وهى التى اعترفت بها إنجلترا كمنطقة نفوذ فرنسية.

احتلت القوات الفرنسية إذن كولمب بشار من قاعدتها فى فجيج ومهد ذلك لمد السكة الحديدية من جنان بورزق إلى فجيج ثم إلى كولمب بشار فى سنة ١٩٠٥ وتم بهذا لفرنسا السيطرة على كل المنطقة الممتدة من توات غربا حتى كولمب بشار تمهيدا لاستغلالها واتخاذها نقط وثوب على الدولة المراكشية.

ثم قامت القوات الفرنسية من عين صلاح بالتوسع فى بلاد الحجار واعتمد الفرنسيون فى هذه العملية على قيادة منفصلة عن قيادة ليونى؛ ولكن بقوات خفيفة الحركة مثل قواته. وأسرعت هذه القوات الاستعمارية الخفيفة بالالتحام مع قوات الطوارق فى بعض معارك ثبت فيها تفوق الأسلحة الاوتوماتيكية الفرنسية، ومد الفرنسيون منطقة نفوذهم فى الشرق صوب غات وغدامس ولكنهم لم يتمكنوا من السيطرة على هذه المنطقة تماما إذ أن هذين الموقعين كانا

خاضعين للسلطات العثمانية فى طرابلس؛ وكانا فى حقيقة الأمر مركزين لمقاومة العربية الإسلامية فى شمال إفريقية خلال بلاد الطوارق ومنطقة الحجار. ولم يتمكن الفرنسيون من إخضاع المناطق المجاورة لها إلا بعد نزول القوات الايطالية فى طرابلس فى سنة ١٩١١ وانشغال العرب بمحاربة هذا العدو الجديد الذى جاء من الشمال، عن الأعداء القدامى الموجودين فى الغرب منذ بضع سنوات.

وواصل الجنرال ليوتى فى جبهة الجزائر الغربية مد منطقة النفوذ الفرنسية بطريقة منتظمة. واعتمد فى ذلك على قرارات مؤتمر الجزيرة فى ٧ أبريل سنة ١٩٠٦ التى اعترفت لفرنسا بمركز ممتاز فى مراكش نتيجة لمجاورة الجزائر للامبراطورية الشريفية وللعلاقات الخاصة التى تنتج بين هذين الاقليمين المتجاورين.

ومهد ليوتى لحركة توغل داخل مراكش من الحدود الشمالية على البحر الأبيض المتوسط حتى الجنوب بشكل يسمح بإدخال وجدة ثم التوغل منها غربا صوب الملوية. ثم اتخذ الفرنسيون من وجدة وكولمب بشار نقط ارتكاز لزيادة التوغل صوب منطقة تافيلالت فى الغرب صاعدين على جبال الأطلس ومستعدين للمرور منه إلى بقية مراكش.

ووصلت أحوال مراكش إلى درجة تهيىء للفرنسيين التدخل فيها، خصوصا بعد أن قام النزاع بين مولاى عبد العزيز ومولاى عبد الحفيظ

واستنجد هذا الأخير بالقوات الفرنسية لكى تحميه من شعبه الذى ثار عليه لعدم اشتراكه فى الدفاع عن البلاد ضد المستعمرين الأجانب. وانتهزت فرنسا هذه الفرصة المهيئة وأرسلت قواتها إلى الدار البيضاء ثم زحفت منها شرقا لتخليص السلطان المحاصر الذى وافق على وضع نفسه تحت الحماية الفرنسية فى سنة ١٩١٢ .

وهكذا كان توسع فرنسا فى الجنوب الشرقى والجنوب الغربى من الجزائر تمهيدا لفرض حمايتها على كل من تونس ومراكش. ونجحت فرنسا فى الاستيلاء على كل شمال إفريقية العربى بالقوة تارة وبالغدر تارة أخرى ؛ مستخدمة فى ذلك الخديعة ونكث العهود ومستترة وراء ستار إدخال المدنية فى هذه البلاد . ولم تكن فى حقيقة الأمر تسعى إلى شىء إلا للسيطرة على هذا الاقليم ، من النواحى السياسية والاقتصادية والبشرية، ووضعه فى خدمة فرنسا وامبراطوريتها. وسيظهر هذا واضحا جليا من السياسة الاقتصادية التى طبقتها فرنسا فى الجزائر بنوع خاص ثم فى السياسة التى عاملت بها شعب الجزائر ، خصوصا فى القرن العشرين وبعد أن استتب لها الأمر فى كل شمال إفريقية .

الباب الخامس
الإدارة والاستغلال

الفصل الأول

التجارب الأولى — حتى عام ١٨٥٢

بدأت فرنسا فى تطبيق تجاربها الاستعمارية فى الجزائر منذ اليوم الذى أرسلت فيه قواتها العسكرية لاحتلال عاصمة ذلك الاقليم. وظلت فرنسا تعتبر الجزائر حقلاً لتجاربها فى أثناء فترة الفتح وبعد الغزو وحتى وقتنا الحاضر. وسارت التجارب الفرنسية فى الإدارة والاستعمار فى الجزائر، مع سلسلة من النظم والتشريعات التى تطورت مع الزمن، واختلفت باختلاف القائمين على أمر الجزائر وشخصياتهم وتكوينهم، كما اختلفت تبعاً لتطور الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى فرنسا نفسها. وكان لهذه التجارب التى طبقتها فرنسا فى الجزائر أثرها فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى فرنسا.

وقد شرحنا [١] الطرق التى اتبعها الفرنسيون فى بداية الاستعمار فى الجزائر والوسائل والإمكانيات التى توصلوا بها إلى البدء فى حركة منظمة، تطورمع الزمن، ومن الظروف والأحداث العامة. وتعتبر فترة الكفاح ضد الأمير عبد القادر من أهم الفترات فى تاريخ الإدارة والاستعمار فى الجزائر. وتعتبر أهم شخصية عملت

---

(١) أنظر الفصل الرابع من الباب الثانى من هذا الكتاب ص ١٠١ .

ويا وحم كلها ودفعتها هى شخصية بوجو ، خصم عبد القادر اللدود الذى ترك آثاره على الإدارة والاستعمار الفرنسيين فى هذا الإقليم .

كان بوجو يعتقد فى ضرورة الاحتفاظ بالجزائر تحت الحكم العسكرى المباشر إلى أن يتم إخضاع كل الإقليم ، ويقضى على حركة المقاومة الوطنية . ولكن اتجاها آخر حاول تطبيق الإدارة المدنية فى الأراضى التى خضعت للحكم الفرنسى . ومزجت حكومة باريس بينهما وأصدرت مرسوما خاصاً فى ١٥ أبريل سنة ١٨٤٥ ، احتفظ للملك بالتشريع والتقنين للاقليم الجزائرى ، طبقاً للمقترحات التى يتقدم بها وزير الحربية . وأنشأ هذا المرسوم منصب « مدير عام الشئون المدنية » وجعله خاضعاً للحاكم العام . أما مجلس الحكومة فإنه اتخذ اسم المجلس الأعلى لإدارة الجزائر . وظلت الجزائر مقسمة إلى ثلاث مقاطعات كما كان الحال فى الماضى ، وقسمت كل منها بدورها ، إلى مناطق مدنية ، وهى التى يقيم بها الأوروبيون ، ومناطق مشتركة وهى التى يقيم بها الأوربيين مع الجزائريين ، ولم تكن تامة الهدوء ، ومناطق عسكرية وهى التى لا يقيم بها إلا العرب . كانت الإدارة العسكرية هى المسئولة عن العرب ، والإدارة المدنية مسئولة عن الأوروبيين فى المناطق المدنية فقط ، أما فى المناطق المشتركة والمناطق العسكرية فإن السلطات العسكرية هى التى كانت تتولى أمور كل من الأوروبيين والعرب . وبطبيعة الحال كان هناك قانون للعرب ، وقانون آخر للأوروبيين ؛ حتى ولو كانت الجريمة واحدة .

واحتفظ بوجو بالنظام الإدارى الذى أقامه الأمير عبد القادر فى الجزائر ؛ فاحتفظ بمنصب القائد للقرية ، والأغا ، فالباش أغا ،

المراكز . ولكنه عمل على اختيار الجزائريين الذين يحتلون هذه المناصب ، وأخضعهم للقيادة العسكرية الفرنسية فى المنطقة . ثم عمل على القضاء على نفوذهم وتحطيم قياداتهم شيئا فشيئا ، خصوصاً إذا ما أظهروا نزعات استقلالية أو وطنية تتعارض مع السياسة الفرنسية فى الإقليم . اختارتهم السلطات الفرنسية فى أول الأمر من بين ذوى النفوذ والمعروفين بالشجاعة ، ثم أطلقت يدهم وأعطتهم سلطات غير محددة ، إغراء لهم على الفساد والتحكم فى الشعب الجزائرى . ثم عملت على تقليل سلطاتهم وإظهار أن الفرنسيين يردون الأمور إلى نصابها ، ويخلصون الجزائريين من تحكم أبناء بلادهم . ولم يكن تطبيق هذه السياسة إلا المرحلة الدولى من مراحل تحطيم القيادات الوطنية ، والتمويه على الجزائريين ، والاستعداد لإحلال الفرنسيين محل الجزائريين فى كل أعمال الإدارة .

وقامت « الإدارات العربية » بتنفيذ هذه السياسة . وكان المرسوم الصادر فى أول فبراير سنة ١٨٤٤ قد نظم أعمال هذه الإدارات وألحقها بالقيادات العسكرية فى مناطق الجزائر . واختارت فرنسا ضباطها وجعلتهم يقومون بأعمال أركان الحرب لهذه القيادات ، علاوة على عملهم كضباط مخابرات ، وضباط سياسيين فى كل مايتصل بالأهالى . وكان على هؤلاء الضباط الشبان ، أن يستغلوا القيادات الجزائرية الموجودة ، ثم يعملوا على تحطيمها كلما سنحت لهم الفرصة ، ويظهروا دفاعهم عن حقوق الأهالى ويحلوا القيادات الفرنسية الجديدة

عنها . وعملت هذه الإدارات بنشاط كبير ، ووضعت السلطات الاستعمارية تحت تصرفها مبالغ كبيرة من المصاريف السرية ، وأعطتها سلطات واسعة مما ساعد على زيادة الفساد — وساعد الأهالى على معرفة مساوئها وأخطارها .

واعتقد بوجو أن احتلال الجزائر سيكون عديم الفائدة مالم يصحبه استعمار هذا الإقليم وتوطين عدد كبير من الأوروبيين فيه . ولذلك فإنه يعتبر أبا الاستعمار الفرنسى فى الجزائر . وكان بوجو متطرفاً فى آرائه مما جعل الحكومة الفرنسية غير قادرة على تنفيذ كل طلباته ؛ ولكنها وافقت على أجزاء منها . وأخذ يشكو من معارضة حكومة باريس لمشروعاته رغم نجاحه فى تنفيذ مالم يقدر غيره عليه .

كان بوجو فلاحا بطبيعته وبميوله ، وحاول توطين عدد كبير من الفرنسيين وخلق الفرص أمامهم للعمل فى الزراعة فى الجزائر . كتب له وزير الحربية فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٤١ شارحاً أهمية توطين عدد من الفرنسيين والأوروبيين فى هذا القطر ، توكيداً لاستغلاله ، وتمضيداً للقوات العسكرية الموجودة فيه . وانتهز بوجو هذه الفرصة لكى يطلب ألا تتوانى فرنسا فى تشجيع هذه السياسة والحركة التى ستنتج عنها ، بكل مافى وسعها ، خصوصا من الناحية المادية والمالية .

ولقد ترك بوجوا آثاره الاستعمارية على حركة توطين الفرنسيين فى الجزائر ، وبعد أن كان الأوروبيون يقومون باختيار الأراضى

واستغلالها ، أخذت الحكومة الفرنسية فى اختيار العناصر الفرنسية وتشجيعها على الهجرة والاستيطان ، وفى اختيار الأماكن التى سينقلون إليها ؛ وقسمت عليهم الأراضى وأنشأت لهم القرى وأمدتهم بالمعونات المالية ومنحت لهم الحماية العسكرية . وكان بوجو يعتقد أن استيطان الفرنسيين فى الجزائر سيعمل على خلق « حامية » دائمة فى هذا القطر ، تساعد قوات الاحتلال ويمكنها أن تأخذ مكانها فى يوم من الأيام ، وتحافظ على الجزائر لفرنسا . وعمل بوجو على تنظيم ميليشيا خاصة من بين المستوطنين وكلفهم بالمواظبة على التدريبات العسكرية وإطلاق النار ، واصطياد العرب كلما سنحت الفرصة .

أمر بوجو باشتراك القوات العسكرية مع حركة الاستيطان فى استغلال الجزائر ؛ واستخدم الكتائب فى إنشاء القرى الجديدة للمستوطنين القادمين من أوروبا ؛ وشجع كل وحدة عسكرية على زراعة مساحة من الأرض الزراعية المجاورة لمعسكرها . ولم يكن هذا إلا تمهيداً لاشتراك القوات العسكرية فى استغلال الجزائر وفى حركة الاستيطان نفسها ، وفى « الاستعمار الاستراتيجى » للاقليم . كان بوجو من أنصار فكرة إنشاء « مستعمرات عسكرية » فى شمال إفريقية ؛ وتفضيلها على غيرها . فاقترح فى عام ١٨٤٤ الاحتفاظ بأغلبية الأراضى التى تستولى عليها الحكومة فى الجزائر للمستوطنين العسكريين ؛ واقترح تنظيمهم فى فرق عسكرية يشترك فيها وينضم

إليها المحاربون القدماء ويتطوع فيها الجندى الفرنسى أثناء خدمته العاملة فى الجزائر. أخذ فى تشجيعهم على العودة إلى فرنسا والزواج منها ثم الرجوع إلى الجزائر، حيث يتسلم كل منهم قطعة أرض ومساعدة مالية تكفى لبناء مسكن وشراء الحبوب والبهائم اللازمة للزراعة. ورسم بوجو مشروع توطين مائة ألف فرنسى من هذا النوع. وقدر لكل منهم مساعدة حكومية تبلغ ثلاثة آلاف فرنك، مما يجعل قيمة هذه المساعدة الإجمالية ثلاثمائة مليون فرنك؛ اقترح تقسيمها على ست سنوات مالية. وتقدمت الحكومة بهذا المشروع للبرلمان ولكن النواب عارضوه.

وأعاد بوجو المحاولة مرة أخرى فى عام ١٨٤٧ وطلب ثلاثة ملايين فرنك لإنشاء «معسكرات زراعية» فى الجزائر؛ ولكن الاتجاه العام للنواب كان يعارض تدخل الحكومة وتوجيهها للاستعمار والاستيطان والاستغلال بهذا الشكل. ورغم ذلك فإن بوجو قد أنشأ بعض مراكز الاستيطان فى الأراضى التى صادرها من الجزائريين، وشجع الجنود الفرنسيين على الاشتراك فيها بعد إتمام خدمتهم العاملة. واستحضر لهم بعض البنات اليتيمات واللقيطات اللاتى كن فى رعاية المؤسسات الدينية فى طولون وجنوب فرنسا، وزوجهم منهن. وكان عليهم أن يعملوا بصفة جماعية لفترة الخمس سنوات الأولى؛ ويقتسموا أرباح المزرعة الجماعية. ولكن هذه الطريقة العسكرية والاشتراكية لم تنجح، وترك ثلثى المستوطنين

الجدد أراضيهم ، وطالب الباقون بالملكية الفردية . ولم تتقدم هذه التجربة إلا بعد اشتراك العناصر المدنية فيها .

ويمكننا أن نلاحظ نشوء آراء سياسية واقتصادية مختلفة فى هذا العصر ، ساعدت على ثورة سنة ١٨٤٨ ؛ وكانت تعتقد فى صلاحية الجزائر لإجراء هذه التجارب قبل تطبيقها على فرنسا . كان هناك كثير من « السان سيمونيين » فى الجزائر فى هذه الفترة ، وحاولوا إنشاء تلك الوحدات المدنية والعسكرية الخاضعة لتوجيه الدولة كتجربة من تجارب الاشتراكية ؛ واشتراك رأس المال فى هذا المشروع الذى يساعد على الوصول إلى مناطق إفريقية الغربية والسيطرة على غلات إفريقية الاستوائية والسودان . واعتنق بوجو كثيراً من آراء السان سيمونيين خصوصاً وأنها كانت تنادى « بتنظيم » المشروعات الاقتصادية والعمل ، « وتوجيه » الدولة لها . ولكنه اختلف عنهم فى أنه كان من أنصار إنشاء المزارع الصغيرة ، وكانوا ممن يطالبون بإنشاء وحدات زراعية كبيرة . وكان يرى هذه الطريقة وسيلة للوصول إلى الملكية الفردية ، بينما أصروا هم على ضرورة بقاء الملكية الجماعية . وكان السان سيمونيون يحاربون المشروعات الفردية ، بينما كان بوجو لايحاربها إلا فى بداية إنشاء هذا النوع من المزارع ، وفى مناطق خاصة من الجزائر ؛ ويرحب

بأى نوع آخر من أنواع الاستعمار والاستيطان والاستغلال فى أى منطقة أخرى من الجزائر . ويدل على ذلك موافقته على إنشاء مستعمرات زراعية كبيرة فى الإقليم الغربى من الجزائر . ولم تنجح هذه المشروعات فى أغلبيتها ، نظراً لعدم تعود الفرنسيين على الحياة الاشتراكية ، وقلة تجربة القائمين على هذه المشاريع . ولكن بعضها نجح نجاحاً كبيراً فى المنطقة الواقعة إلى غرب مدينة الجزائر ، حيث استقدمت السلطات الفرنسية عدداً كبيراً من الرهبان الفرنسيين ، وأقطعتهم ألف هكتار . وساعد التنظيم الدينى ، الذى يشبه إلى حد بعيد التنظيم العسكرى ، على نجاح هذا المشروع .

ولم تكن الصعوبة الأولى أمام الفرنسيين هى استقدام المستوطنين الجدد ، بل كانت الحصول على الأراضى اللازمة لهم . ولم يتردد الفرنسيون كثيراً ، فصادروا أراضى دائرة الراى السابقة ، ثم أصدروا مرسوما فى ٢٤ مارس سنة ١٨٤٣ يقضى بمصادرة أراضى القبائل الثائرة ، أو التى تعمل على الإخلال بالنظام فى المناطق التى تحتلها القوات الفرنسية . وكان هذا سلاحاً يسمح للفرنسيين باختيار أجود الأراضى الزراعية وادعاء ثورة أصحابها ضدهم . كذلك قام الفرنسيون بضم أراضى الحبوس « الأوقاف » إلى ممتلكات الحكومة العامة ، وادعوا أنهم سينفقون على التعليم والمساجد والأعمال الخيرية .

ثم أصدرت الحكومة الفرنسية مرسومين فى أول أكتوبر

سنة ١٨٤٤ وفى ٢١ يوليو سنة ١٨٤٦ نصا على صلاحية كل عقود البيع ، التى يحملها الفرنسيون ، وكانت كلها عرفية ؛ وعلى فحص كل الحجج التى يحملها الجزائريون فى بقية الاقليم ، وعلى أن كل أرض غير مزروعة تصبح ملكاً للدولة الفرنسية . كانت معظم القبائل تزرع الأرض منذ آلاف السنين دون احتفاظها بأى حجج ، وكان فى استطاعة السلطات الفرنسية أن تتسلم هذه الحجج ، فى حالة وجودها ، وتدعى أن القبيلة ليس لديها ما يثبت أى حق . وكانت المسألة سهلة ، إذ لم تكن هناك أى رقابة على السلطات الفرنسية . وقد توصل الفرنسيون إلى حصر الأراضى المحيطة بمدينة الجزائر ، وأعطوا ٥٥ ألف هكتار للأوروبيين ، وصادروا ٩٥ ألف هكتار لحساب الدولة ، ولم يتركوا للجزائريين إلا ٣٢ ألف هكتار وكانت هى الأراضى غير الصالحة للزراعة بطبيعة الحال . وأخذت الحكومة الفرنسية فى توزيع أراضيها على المستعمرين الفرنسيين بواقع أربعة إلى اثنى عشر هكتارا لكل من يمتلك ١٢٠٠ أو ١٥٠٠ فرنك . وتضع تحت تصرفه مبالغ تكفى لبناء مسكنه وشراء البهائم والبذور والسماد ؛ كما أعطتهم حق السفر مجاناً ، على سفن الدولة ، هم وأسرهم ، بين الجزائر وفرنسا .

وشجع الفرنسيون حركة الهجرة إلى الجزائر ، واستيطانها ، واستغلالها . وفتحوا الباب للألمان والأيرلنديين والسويسريين

والإيطاليين والإسبان . كانوا يشجعون الفرنسيين أولا ، ولكنهم كانوا يرحبون بغيرهم من الأوروبيين بدلا من ذهابهم إلى أمريكا ـ وكانوا يهدفون إلى زيادة عدد الأوروبيين ويحاولون تجنيسهم ، فى الجزائر ، بالجنسية الفرنسية ؛ مما يساعد على زيادة تعداد الفرنسيين أنفسهم .

وجاءت ثورة سنة ١٨٤٨ وفكر الفرنسيون فى استغلال الجزائر للتخلص من البطالة والمشاكل الاجتماعية الموجودة فى فرنسا ؛ وذلك بتشجيع العاطلين على الهجرة إليها . كانت الدولة قد ضمنت عملاً لكل مواطن ، فطالب الفرنسيون بإعطائهم مبلغاً من المال وعشرة هكتارات لكل أسرة فرنسية ترغب فى الاستيطان فى الجزائر . وارتفعت أصوات متطرفة منادية بمصادرة كل أراضى الجزائر من الأهالى ووضعها تحت تصرف العاطلين الفرنسيين ، وأرادوا أن يتشبهوا فى ذلك بحركة الاستعمار التى قام بها الأوروبيون فى أمريكا الشمالية والتى استولوا فيها على أراضى الهنود الحمر ؛ ولكنهم رغبوا فى الاستناد إلى تشريع قانونى تصدره الدولة ، ويساعدهم على الوصول إلى نفس النتيجة ؛ تضليلاً للضمير العالمى .

ورأى غيرهم أن عملية توطين الأوروبيين فى الجزائر تكلف الدولة نفقات باهظة ، ولن تعطى نتائج ثابتة إيجابية . ولذلك فإنهم نادوا بترك الأراضى الزراعية للجزائريين أنفسهم ، وتشجيع هجرة الفرنسيين واستيطانهم فى المدن ، ومساعدتهم على العمل بالتجارة

والصناعة . وأرادوا بذلك إنشاء وحدة استعمارية خاصة ، تشبه المستعمرات البريطانية، وتنظم أمر اتصالها بالدولة الأم (فرنسا) . وكانت هذه هى بداية فكرة الدولة العربية الجزائرية التى ستروج بعد ذلك فى عصر نابليون الثالث .

وبدأت الجمهورية الثانية أعمالها بالجزائر بإصدار مرسوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٤٨ الذى أعطى لوزير الحربية مبلغ خمسين مليون فرنك لاستخدامها فى إنشاء مستعمرات زراعية فى هذا الإقليم . وقررت فرنسا إرسال ١٢٫٠٠٠ من المستوطنين المزارعين إلى الجزائر فى هذا العام ثم قررت زيادة عددهم إلى ١٣٫٥٠٠ . وقامت الحكومة بالدعاية للمشروع ووضعت « الصنادل » فى السين تحت تصرف الأهالى الباريسيين الذين يرغبون فى استيطان الجزائر ، وسمحت لهم بالسفر عليها ، مع منقولاتهم ، صاعدين السين ثم قناة برجوندى فالرون جنوباً ، وقامت بعد ذلك بنقلهم على سفن الدولة مجاناً حتى الجزائر . وسافر هؤلاء المستوطنون من بلادهم وهم ينشدون المارسيليز وكأنهم يؤدون واجباً وطنياً ثورياً متناسين أمر اشتراكهم فى عملية كبت شعوب أخرى ، لها حق الحياة ، بل وحق الثورة ضد الغاصب . كذلك عملت الحكومة الفرنسية على إرسال « المجرمين السياسيين » إلى الجزائر ، ثم أقطعتهم الأرض للمشاركة فى عملية الاستغلال ، ولتشجيعهم على الاستيطان ، بعيداً عنها ، ولكن تحت سلطتها.

كان فى الجزائر حتى عام ١٨٤٨ ما يقرب من ٢٠ ألف

مستوطن ، فزاد عددهم فى بضعة أشهر إلى الضعف . وانشأت الحكومة القرى لاستيعاب هذه الأعداد القادمة ، وبلغ عددها ٤٢ قرية موزعة على المقاطعات الجزائرية الثلاث .

ولكن هؤلاء العمال والصناع الباريسيين لم تكن لهم أية خبرة بالفلاحة واستخدام الآلات الزراعية وفنون البذر والحصاد . قدمت الحكومة لهم البذور والبهائم والآلات وأعطتهم مواد التموين واستخدمت الجنود الأهالى فى حراثة الأراضى لهم . ولكن تعليم الزراعة لم يكن أمراً سهلا عليهم ، وظهرت مصاعب أخرى من عدم رغبة هؤلاء المستوطنين الجدد فى العمل الجماعى أو الاشتراكى . ولم تكن السلطات الحكومية قد أتمت مسح الأراضى وانتزاع الملكية ، وظهر أن من يصلح منهم للاستيطان لا يزيد على الثلث . أما الباقون فكانوا من الكسالى الذين يقضون أوقاتهم فى الشرب وفى المناقشات السياسية .

ولقد واصلت الحكومة الفرنسية تنفيذ هذه السياسة فى عام ١٨٤٩ واعتمدت الميزانية اللازمة لهذه العملية ، ولإنشاء ست قرى جديدة لإيواء القادمين . ولكنها شعرت ببعض الأخطاء التى ارتكبتها فى التنفيذ ، فأرسلت لجنة تحقيق خاصة فى الجزائر . وجاء تقرير اللجنة شارحاً أن أهالى المنطقة الباريسية ، وهم الغالبية العظمى من هؤلاء المستوطنين ، ليس لهم أية خبرة بالزراعة ، ولا القدرة أو الصبر على القيام بها . كما أنهم كانوا من أنصار الاشتراكية

وكانوا يرفضون العمل والمعيشة الجماعية . كان الجميع يطالبون بتقسيم الأراضي فيما بينهم ، وتقسيم المسئوليات والغلات عليهم . وجاء القانون الصادر في عشرين يوليو سنة ١٨٥٠ يعدل من شروط «المستعمرات الزراعية » إذ أنه نص على ضرورة اختيار عناصر الاستيطان من بين المحاربين القدماء في الجزائر أو من بين المزارعين الفرنسيين المتزوجين، وذكر أن هذه المستعمرات ستظل خاضعة لإدارة السلطات العسكرية لمدة الثلاث السنوات الأولى، التي تدفع فيها الحكومة إعانة لهذه المستعمرات .

وتخلت الحكومة الفرنسية عن هذا المشروع منذ عام ١٨٥١ حتى تخفف من أعباء الميزانية . وعملت على توزيع بقية الأراضي والمنازل على المزارعين الفرنسيين الذين يمكنهم ، بمواردهم ، مواصلة الاستغلال ، دون أية إعانة من الدولة .

وإلى جانب هذه التجربة الخاصة « بالمستعمرات الزراعية » ، واصلت فرنسا سياستها في التشجيع على الهجرة والاستيطان والعمل في الجزائر لكل فرنسي ، أو أوروبي يرغب في ذلك . فجاءت أعداد الأسبانيين والسويسريين والألمان والإيرلنديين، تبحث وراء الرزق ، ووراء المغامرة . ووزعت السلطات الفرنسية عليهم أراضي الأهالي في سيدى بلعباس وفي وادى بو مرزوق وبجوار بطنه . وواصلت الحكومة إقطاع رجال الأموال مساحات واسعة من الأراضي الزراعية لاستغلالها واستخدام الأوروبيين فيها . ولم يكن هناك

أى حد أعلى لمساحة هذه الاقطاعات ، ولا شروط خاصة إلا القيام بالعمل فيها واستغلالها وعدم تركها بوراً لفترة تزيد على ثلاث سنوات متتالية . وبلغت مساحة هذه الاقطاعات ١٩ ألف هكتار فى آخر عام ١٨٥١ كان معظمها فى منطقتى الساحل ومتيجا . وبلغ عدد الأوروبيين فى الجزائر ذلك العام ١٣٣ ألفاً ، منهم ٦٦ ألفاً من الفرنسيين ، ولكن فرنسا رسمت أمر « تجنيس » الباقين بجنسيتها فى السنوات التالية .

ولقدأثبتت هذه التجارب فشل فكرة إرسال مستوطنين أجانب بأعداد كبيرة إلى الجزائر ، ولكنها دلت فى نفس الوقت على الاتجاه الذى ستسير فيه الحكومة الفرنسية فى سبيل الحصول على الأراضى الزراعية فى المستقبل ، وكان يتلخص فى مصادرة أراضى الجزائريين ، بدعوى عدم ثبوت ملكيتها ، أو عدم زراعتها أو عدم دفع الضرائب ، أو القيام بثورة ، أو عدم احترام النظام . وأثبتت هذه التجارب فشل مشروع إقامة مستعمرات عسكرية طبقاً لفكرة بوجو ، وإقامة « مستعمرات زراعية » طبقاً لآراء الجمهورية الثانية .

ومهد ذلك لفكرة استخدام الشركات الكبيرة فى استغلال الجزائر ، دون تفكير فى مسألة الاستيطان ، كما حدث فى عهد الإمبراطورية الثانية ، إمبراطورية نابليون الثالث .

وأصدرت فرنسا قانون ١٦ يونيو سنة ١٨٥١ الخاص بنظام ملكية الأراضى فى الجزائر ، نص على احترام الملكية الفردية فى ذلك القطر

ووافق على حقوق الملاك وواجباتهم ، رغم امتناعه عن تحديد هذه الواجبات ، خصوصاً فى المناطق التى تسكنها القبائل . وجاءت المذكرة التفسيرية لهذا القانون تشتمل على شروط قاسية لهذه الواجبات . واحتفظت الحكومة لنفسها بحق مصادرة أراضى الأهالى كلما اقتضت الضرورة ، للمشروعات العامة ، أو للاستعمار . وظل هذا القانون أساساً للملكية فى الجزائر ، يطلق يد الحكومة إطلاقاً تاماً فى أراضى الجزائريين .

كانت الحرب قد انتهت مع قوات الأمير عبد القادر ، وأخذت فرنسا فى استغلال حبوب الجزائر وزيوتها وأصوافها . ووصلت الجلود وريش النعام وسن الفيل من أفريقيا السوداء إلى الفرنسيين فى شمال الجزائر ، وظهر كذب ادعاء الأوروبيين أن الحكم التركى والحكم الوطنى قد عملا على تدهور الحالة الاقتصادية فى هذا الاقليم . وكان من الطبيعى أن يعمل السادة الجدد على محو كل ما قد يحبب الأهالى فى الحكام السابقين ، وأن يظهروهم فى صورة تزيد فى قبحها من قبحهم أنفسهم .

وأخيراً فإن الحكومة الفرنسية قد اتخذت خطوة حاسمة فى سبيل إدخال الجزائر داخل نطاق النظام الجمركى الفرنسى ، وذلك بإصدار قانون ١١ يناير سنة ١٨٥١ الذى نص على دخول الغلات الجزائرية الرئيسية إلى فرنسا دون دفع أى رسوم ، وكذلك الحال بالنسبة لجميع الواردات الفرنسية فى هذا الاقليم .

أما واردات الجزائر من الدول الأجنبية فإنها خضعت ، فى الجزائر ، لنفس نسب الرسوم التى كانت تدفع عليها فى فرنسا . وساعد هذا القانون على حماية التجارة الفرنسية ، وعلى ضمان سوق دون أى منافس فى الجزائر ، وعلى وصول المنتجات الجزائرية إلى المستهلك الفرنسى بأرخص الأثمان .

الفصل الثانى

تجارب الامبراطورية الثانية

صحب قيام الامبراطورية الثانية فى فرنسا تغيير سياسة هذه الدولة تجاه الجزائر، من الناحية العملية، والناحية النظرية.

كانت الجمهورية الثانية تحاول صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية، وضمها نهائياً إلى الدولة الأم وإدماجها معها. وأعتقدت فرنسا أن الجزائر ستحل مشاكل العمال فيها. أما الامبراطورية فإنها ستعتمد، كما سنرى، على حركة رءوس الأموال قبل أى شىء.

ونتج من ذلك قلة هجرة الفرنسيين إلى الجزائر فى عصر الامبراطورية بالنسبة للعهد السابق، وقلة استيطان الأسر الفرنسية فيما وراء البحار.

وبعد أن كانت الدولة توجه الاستيطان والاستغلال فى عصر ملكية يوليو والجمهورية الثانية، أخذت الامبراطورية الثانية تجرى تجارب أخرى، على نمط ما قامت به بريطانيا فى مستعمراتها، فتبيع الأرض لمن يقدر على دفع أعلى ثمن فيها، وتترك له بعد ذلك كل حرية للتصرف والعمل. وكان من الطبيعى أن تصل فرنسا إلى هذه التجربة الجديدة، بعد أن ظهرت مشاكل الحصول على الأرض وتعقدت الإجراءات البيروقراطية وفسدت الإدارة الخاصة بها. واعتقد رجال الامبراطورية بضرورة ترك حرية العمل فى الجزائر، لكل فرنسى

يقدر على القيام به ، دون أى تدخل من الدولة ، أو إجباره على الاشتراك مع غيره .

ويدعى البعض أن الامبراطورية الثانيـــة كانت أبعد من الاستعمار واستغلال المستعمرات عن الجمهورية الثانية . وقد يبدو هنا من النظرة الأولى صحيحاً . ولكن زيادة التمعن تثبت أن اتجاه الامبراطورية كان « يمينياً » ، ورجعياً ، أكثر من الاتجاه الذى ساد فى العهد السابق لها ، خصوصاً وأنها شجعت كبار المستغلين ولم تتدخل فى تحديد نشاطهم بأى شكل من الأشكال ، كما أنها واصلت عملية نزع الأراضى من الجزائريين مثلها مثل غيرها من الحكومات .

كان قانون عام ١٨٥١ قد ترك جانباً مسألة هامة ، هى كيفية حصول الفرنسيين على أراضى الجزائرين الزراعية . وسرعان ما بدأت الحكومة الفرنسية عملية حصر الأراضى التى تزرعها القبائل الجزائرية ، ورسمت خطة امتلاك الدولة لجزء هام منها ، وترك البـــاقى وغلته لوطنيين . أستندت الحـكومة الفرنسية إلى ادعاء يقول إن الوطنيين لا يزرعون كل أراضيهم ، وأنهم ليس لديهم « حجج » رسمية تثبت ملكيتهم الشرعية لها . فتركت جزءاً بسيطاً من هذه الأراضى لهم ، واستولت على الباقى . وكانت هذه القبائل تعمل فى نظام اشتراكى فى الزراعة ، ثم تقسم المحصول بين رجالها . وسنرى أن الأراضى المنزوعة ستمر إلى كبار المولين الفرنسيين ، يعهدون بزراعتها إلى من يشاءون . وهكذا

جاه كبار أصحاب رءوس الأموال لكى يحلوا محـل العمليات
الاشتراكية والتعاونية القومية .

بدأت السلطات الفرنسية بعملية حصر لمساحة تبلغ ٣٤٣ ألف
هكتار ؛ احتفظت منها للدولة بما يزيد على ٦٠ ألفا . ثم أخذت في
بيع هـذه الأراضى وتوزيعها على من يرغب ، وأعطته صكوك
الملكية التامة لها ، دون أن تشترط عليه زراعتها أو تقدم له أية
مساعدة . وهكذا أخذت فكرة الاستغلال الرأسمالى تحل محل فكرة
تهجير الأوروبيين ومساعدتهم على الاستيطان فى الجزائر .

حصلت شركة جينيفواز من فرنسا سنة ١٨٥٣ على ٢٠ ألف
هكتار . كان رأسمالها ثلاثة ملايين فرنك ، رفعته فيما بعد إلى خمسة
ملايين . كان عليها أن تبنى عشر قرى وتوطن فيها ٥٠٠ أسرة من
مهاجرى سويسرا . ووعدت كل أسرة منهـــا بمنزل وعشرين
هكتاراً ؛ نظير دفع خمسى ثمن المنزل فقط . وكان لهذه الشركة أن
تحتفظ « بحكر » على الأراضى وعلى المنزل . وتحتفظ بمساحة ٨٠٠
هكتار من الأرض لها فى كل قرية ؛ ولا تدفع أى ضرائب للدولة .

بدأت هذه الشركة بمشروع ضخم فى أول الأمر ، ولـكنها
لم تنجح إلا فى الحصول على خمسين أسرة مهاجرة من سويسرا .
فتحت وكالات فى سويسرا وألمانيا وإيطاليا وتمكنت من الحصول
على ثلاثة آلاف مهاجر . وأخذت الشركة فى استغلال الثمانمائة
هكتار فى كل قرية ، وصرفت النظر عن استقدام المستوطنين

الأوروبيين ؛ ثم أخذت فى تأجير أراضيها للوطنيين فى الجزائر .
ونجحت بعد ذلك فى إعفائها من شرط استقدام المهاجرين .

وأخذت تقوم بعمليات الاستغلال فى هـذه الأراضى ، التى حصلت عليها من الدولة ، وكانت ملكا للوطنيين ، وبسواعد الوطنيين وزراعاتهم ؛ وحققت من وراء ذلك أرباحاً طائلة . ولا تزال هذه الشركة قائمة إلى الآن ، وتقوم بأعمال مختلفة وتعتبر من بين أكبر الشركات الرأسمالية والاستعمارية فى العالم .

وزعت الحكومة الفرنسية ٥٠ ألف هكتار أخرى على حوالى خمسين شخصية ، وفى إقطاعات كبيرة حتى عام ١٨٦٠ . ووزعت فى نفس هذه الفترة ٢٥٠ ألف هكتار ، تضم ٨٥ قرية ، على مايقرب من ١٥ ألف مستوطن ؛ فى إقطاعيات صغيرة . حقيقة أن العهد السابق كان قد نجح فى توطين ٤٠ ألف أوروبى فى الجزائر، ولكن الامبراطورية الثانية وزعت ما يزيد على ٣٢٠ ألف هكتار حتى عام ١٨٦٠ .

وعملت حكومة الامبراطورية الثانية على تشجيع زراعة القطن فى الجزائر ، واعتقدت أن هذا المحصول سيصبح هاماً بالنسبة لها ، كأهميته بالنسبة لمصر؛ ولكن قلة المياه عملت على فشل هذا المشروع . وزادت مساحة الأراضى التى تزرع الحبوب من ٧٥٠ ألف هكتار إلى

مليون هكتار . ودل هذا على هدوء الحالة مؤقتاً ، وعودة الجزائريين
إلى أراضيهم ، بحثاً وراء الرزق .

وتمتاز بداية عصر الامبراطورية الثانية بالصراع بين أنصار الحكم
العسكرى وأنصار الحكم المدنى فى الجزائر . كانت الحكومة قد أخضعت
المناطق الساحلية التى يكثر فيها السكان الأوروبيون للحكم المدنى ،
ولكنها احتفظت بالمناطق العربية تحت الإدارة العسكرية ، والإدارات
« العربية » الخاضعة لضباط من الجيش . كان من الطبيعى أن يحاول
العسكريون الاحتفاظ بسلطاتهم المطلقة على الأهالى وأراضيهم
وأرواحهم فى الجنوب ، وأن يعارضوا فى توغل الأوروبيين فى هذه
المناطق ؛ حتى لا تقوم الحكومة بتحويلها إلى مناطق إدارة مدنية .
وكانوا فى هذه المعارضة يحافظون على سلطاتهم المطلقة من ناحية ،
ويحاربون الوسائل الملتوية وغير القانونية فى أغلب الأحيان ، والتى
كان الأوروبيون يحاولون الحصول بها على أراضى الوطنيين . فهاجم
أنصار الاستيطان النظام العسكرى ، واتهموه بمحاباة العرب . ثم
هاجموه من ناحية أخرى واتهموه بالتصرف فى الأهالى كيفما شاء ،
حتى فى أرواحهم ، وفى شئون الزواج والطلاق . ولم يكن كل من
الفريقين يهدف فى حقيقة الأمر إلا توكيد سلطته أو زيادة أرباحه
ومصالحه ، وعلى حساب الشعب الجزائرى .

واضطرت الحكومة إلى التدخل ، وفصلت الحكومة العامة

فى الجزائر عن وزارة الحربية وأنشأت لها وزارة خاصة فى عام ١٨٥٨ عرفت باسم « وزارة الجزائر والمستعمرات » ، بعد أن ضمت إليها إدارة المستعمرات التى كانت خاضعة للبحرية ، ثم ضمت إليها الإدارات الخاصة بالعدل والشئون الدينية والتعليم والمالية الخاصة بالجزائر ؛ والتى كانت قد انفصلت عن وزارة الحربية منذ عام ١٨٤٨ وألحقت بالوزارات المختلفه . ثم عهد نابليون الثالث بهذه الوزارة الجديدة إلى ابن عمه جيروم نابليون .

غير قانون ١٨٥٨ الشكل العام للحكم الفرنسى فى الجزائر . وكان الامبراطور يرغب فى إنشاء منصب « نائب الامبراطور فى الجزائر » بشكل يجبر ابن عمه على الإقامة فيها بعيداً عن فرنسا ، ولكن الأمير رفض الاقامة بشكل مستديم فى شمال إفريقية ؛ فخلقت له الحكومة وضعاً يسمح له بالبقاء فى باريس ، ويدير منها الجزائر . تجربة جديدة تعتبر نصف حل ؛ ولم يكن فى وسعها الوصول إلى جذور مشكلة حكم الجزائر ، ولا التأثير فيها أو عليها . وأنشأت الحكومه الفرنسية منصب القائد العام للقوات الفرنسية فى الجزائر وعهدت به إلى مكماهون .

وكان جيروم نابليون من أنصار الآراء التى سادت فى عصر الجمهوريه الثانية ، واتهمه البعض بمحاولة قلب الإمبراطورية مرة أخرى إلى جمهورية . كان يعتقد فى ضرورة ادماج الجزائر كليا

فى فرنسا وتطبيق كل النظم الفرنسية عليها ، وهضمها ، وذلك عن طريق تحديد السلطات الممنوحة للعسكريين وتقوية الوحدات الإدارية المدنية التى بدأت العمل فى الجزائر . وظهر ذلك فى المرسوم الصادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٥٨ ، والذى عمل على تنظيم الادارة الفرنسية فى الجزائر وسمح بإنشاء مجالس محلية فى القاطعات يشترك فيها مندوبون عن المستوطنين الذين رحبوا بعملية الإدماج مع فرنسا . وأصبح لكل مقاطعة ميزانية خاصة ، وزادت اختصاصاتها بعد إلغاء منصب الحاكم العام . وأعيد تنظيم الهيئات القضائية وزادت اختصاصاتها . ثم ظهر ذلك فى المرسوم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٥٨ والذى عمل على تقليل سلطة العسكريين القضائية فى المناطق الخاضعة لهم ، بإشراك هيئات مدنية معهم فى محاكمة الأهالى . وأخيراً فى المرسوم الصادر فى ١٦ فبراير سنة ١٨٥٩ ، وهو الذى أعلن حرية التصرف فى الأملاك العقارية فى الجزائر كلها . وأراد چيروم أن تتم عملية حصر الأراضى الخاصة بالقبائل العربية ، وانتزاع ملكية غير المزروع منها ، كما أراد إدخال نظام الملكية الفردية فيها ، بدلا من ملكية القبيلة ، تسهيلا للأمر أمام المستعمرين الفرنسيين .

واعتقد الجميع أن هنـــاك تطورا كبيرا فى إدارة الفرنسيين الجزائر ؛ ولـكن النظام البيروقراطى الفرنسى أحاط بالأمير من كل ناحية . وأخذ رجال السلطات العسكرية يحتجون على تجريدهم من اختصاصاتهم وسلطاتهم التى تمكنهم من كبت كل حركة قد يقوم بها الأهالى ، من محاكمتهم ومن الحكم عليهم بغرامات جماعية ، ومن تطبيق نظام المسئولية الجماعية على كل قبيلة قد يرتكب أى فرد منها إحدى المخالفات . ولم يكن من السهل على جيروم مواصلة أى عمل لفترة طويلة ، ثم بدأ ينشغل بمسألة زواجه وبالمسائل الإيطالية، وكتب استقالته من وزارة الجزائر فى عام ١٨٥٩ ، وشغل هـذا المنصب بعده شاسلوب لوبا ، وزير البحرية والمستعمرات سابقاً ، ورئيس مجلس إدارة « شركة سكك حديد الغرب » . وقد واصل هذا الوزير سياسة سلفه من زيادة مساحه الأقاليم الخاضعة للحكم المدنى ؛ ولـكنه عمل على مراضاة السلطات العسكرية ، وأعاد إليها حق تطبيق العقوبات الجماعية على القبائل بإرجاعه لمبدأ المسئولية الجماعية فى المناطق التى يعيشون فيها . وبدأ هذا الوزير مشروعات الإنشاء والتعمير ، التى كان متخصصاً فيها ، وله مصالح مباشرة فى تسييرها ورءوس أموالها وأرباحها . وتعتبر مدته نشطة فى توزيع أراضى « الدولة » على كل من يقدر على دفع ثلث ثمنها .

ولقد زار نابليون الثالث الجزائر ، زيارة رسمية فى شهر سبتمبر سنة ١٨٦٠ . وتحدث هناك عن واجب الفرنسيين فى إدخال الحضارة

والمدنية فى الجزائر ، والارتفاع بأهل الجزائر إلى مستوى الإنسانية !!! ووعد الفرنسيين بتشجيع حركة الهجرة والاستيطان فى هذه الأراضى التى « ستظل فرنسية دائماً !!! » .

سمع نابليون فى هذه الزيارة شكوى الموظفين المدنيين من الضباط العسكريين ، ورجال السلطات العسكرية من تحديد المدنيين لسلطاتهم وعرقلتهم لمجهوداتهم . كانت وزارة الجزائر قد أنشئت للحد من سلطة العسكريين ، ولكنها لم تنجح فى كسب المدنيين ، الذين نسوا ، فى هذه الفترة القصيرة ، كل ما اتهموا به النظام العسكرى. وكان العسكريون يحاولون إعادة سلطاتهم إلى ما كانت عليه . فما كان من الامبراطور ، بعد عودته لفرنسا ، إلا أن ألغى هذه الوزارة ، وأعاد « الحكومة العامة » . عادت الأمور ، فى ظاهرها ، إلى ما كانت عليه ، ولكنها عادت فى حقيقة الأمر محملة بميراث من التعقيدات البيروقراطية ، والتجارب الفاشلة .

نص مرسوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٠ على إلغاء وزارة الجزائر . ونص مرسوم ١٠ ديسمبر على مسئولية الحاكم العام الجديد أمام الامبراطور شخصياً . وهكذا أصبح لهذا الحاكم العام سلطات الوزارة فى نفس الوقت ، ولم يعد لوزير الحربية إلا التوقيع على المراسيم التى يصدرها هذا الحاكم . كان الماريشال راندون قد حاول إقامة هذا النظام عندما كان حاكماً عاماً للجزائر . ولكن

الامبراطور اختار المارشال بليسيه ، دوق ملا كوف لهذا المنصب . واحتفظ لراندون بمهمة التوقيع على المراسيم ؛ إذ أنه أصبح وزيراً الحربية .

كان بليسيه من الضباط الذين خدموا فى الجزائر منذ سنة ١٨٣٠ وكان من تلاميذ بوجو ، ومن معتنقى آرائه فى الاستيطان والاستعمار . وظهر الموقف وكأنه يسير نحو إرضاء الأوروبيين وحل مشا كلهم . ولكن الحا كم الجديد كان يعتمد على المظاهر ولا يرغب فى إرهاق نفسه بالعمل ؛ وكان الأوروبيون لا يعرفون حداً أقصى لمطالبهم . وهكذا استمر الموقف فى تعقيده ، وإن استمر فى تطوره فى صالح الأجانب وعلى حساب أبناء الشعب .

وظهرت فى خلال ذلك العصر كمية كبيرة من المطبوعات والمقالات المعادية للاستعمار ، والتى طالبت بترك الجزائر لأبنائها وفضحت جرائم المستعمرين والمستوطنين . وظهر أن نابليون الثالث نفسه قد تأثر بهذه الحركة ، حينما كتب رسالته الشهيرة إلى الماريشال بليسيه فى ٦ فبراير سنة ١٨٦٣ . عارض نابليون الثالث سياسة التوطين ومنح الأراضى الزراعيه مجاناً للأوروبيين ، وحضور المستوطنين المعوزين الفقراء ، وتدخل الدولة لحمايتهم . وأشار إلى ضرورة فتح الباب أمام رءوس الأموال الأوروبية ، ورجال الأعمال والصناعة ؛ وإلى ضرورة ترك الفلاحة للوطنيين . كما شرح أن عملية حصر الأراضى لا تهدف إلى انتزاعها من أيدى

أصحابها وإعطائها المستوطنين ، بل تهدف إلى تقسيم هذه الأراضى إلى فرق ، وإقامة الملكية الفردية فيها ، حتى يتمكن الأهالى من التصرف فيها كيفما يشاءون . وختم رسالته بجملة هامة تذكر أن الجزائر ليست مستعمرة « بل مملكة عربية » وأن من حق الأهالى ، مثل المستوطنين ، الحصول على حمايته ، إذ أنه امبراطور العرب ، فى الوقت الذى هو فيه امبراطور الفرنسيين . وظهر أن نابليون يرغب فى تنظيم الجزائر فى دولة خاصة مستقلة ترتبط بفرنسا بروابط سياسية ، رغم تميزها عنها . ولكن هذا الخطاب أثار ثائرة المستوطنين . وبدلا من أن تعمل الحكومة العامة على تهدئة الخواطر ، نجد أنها تنضم إلى هذه الحركة ، وتظهر تذمرها من سياسة الإمبراطور . وظهرت كتابات استعمارية معادية للوطنيين ، تذكر أن الفرنسى يستطيع أن ينتج من قطعة الأرض ستة أضعاف ما يمكن للجزائرى إنتاجه . وذكرت أنهم حضروا إلى الجزائر بناء على تشجيع الحكومة وأنه لم يجد جديد يحتم سياسة التخلى عنهم والدفاع عن مصالح الوطنيين . وطالب بالدفاع عن حقوق الأبناء الشرعيين لفرنسا ، وهم المستوطنون ، قبل الدفاع عن حقوق أولئك اللقطاء ، وهم الجزائريون .

كلف نابليون الثالث وزير حربيته بإعداد مشروع بقانون يعطى القبائل حق ملكية الأراضى التى تحتلها وتقيم فيها ، حتى ولو كانت حقوقها عليها عرفية . وأعد مجلس الدولة « قانوناً أساسياً » لهذا الغرض ؛ وناقشه مجلس الشيوخ منذ يوم ٨ أبريل سنة ١٨٦٣ .

وحاولت الحكومة أن تهدئ من ثورة المستوطنين وتؤكد لهم أن هذه العملية تهدف فى الحقيقة إلى مصالحهم وأنها ستواصل توزيع الأراضى عليهم ، وأن عملية حصر ملكية أراضى العرب لا تتعارض مع نزع ملكية أجزاء منهـا ، بالطرق القانونية ، وإعطائها للمستعمرين. وكانت فرنسا هى التى تصنع القوانين ، وبالشكل الذى يحلو لها . ولكن الاستعماريين وجدوا أن هـذا القانون لا يفى بحاجاتهم ولا يؤكد أو يضمن بقاء الجزائر فرنسية ؛ إذ أنه لا يشتمل على أى مادة تنص على تشجيع هجرة الفرنسيين وإقامتهم فى الجزائر رغم أنهـا أنجع وسيلة للاحتفاظ بالجزائر تحت الحكم الفرنسى . كما لاحظوا أن هنـاك تسعة ملايين هكتار فى أيدى العرب ، فذكروا أن مليونين تكفى للوطنيين ، وطلبوا من الحكومة أن تشاركهم على الأقل ، فى ملكية السبعة ملايين الباقية ، إن كانت ترغب فى معاملتهم بكرم ؛ وإلا ، فعليها مصادرتها نهائياً ، إن كانت تعمل لمصلحة أبنائها الفرنسيين وبعد هذه المناقشات الثـائرة التى أظهرت نوايا الفرنسيين فى الجزائر ، وافق مجلس الشيوخ على هذا المشروع بقانون ، وهو يأمل فى الحصول على امتيازات أخرى فى دورة جديدة .

أعلن القانون الأساسى الصادر فى ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٣ أن القبائل الجزائرية تمتلك الأراضى التى تقيم فيها وتستغلها ، وكلف الإدارة المحلية بتحديد الأراضى التى تسكنها كل قبيلة ؛ ثم توزيعها

على القرى المختلفة الموجودة عليها؛ ثم العمل على إقامة الملكية الفردية بين أبناء القرية الواحدة ، كلما أمكن ذلك .

وسمح هذا لرجال الاستعمار بطبيعة الحال باستخدام وسائل قضائية خاصة ، لشراء قطع أرض من ملاكها الجزائريين ، بعد أن كان الأمر صعباً في ظل الملكية المشتركة أو الشائعة . وجاء هذا القانون من الناحية الاجتماعية لكي يؤثر في البناء الاقتصادى والاجتماعى فى الجزائر ، إذ أنه حطم القبائل ، وقضى على الإطارات والقيادات المحلية ، وقضى على روح الاشتراكية والتعاونية بين العرب ، وجعلهم خاضعين لسلطة الادارة الفرنسية مباشرة . ادعى الفرنسيون أنهم يعملون على حماية الجزائريين من الأرستقراطية والاقطاع الموجودة فى بلادهم ولكنهم لم يذكروا أنهم سعوا إلى القضاء على القيادات الوطنية ولم يضعوا أى تشريع يحد من ملكية الأجانب لأى مساحة من الأرض الزراعية هناك . وهكذا نرى أن هذا القانون الأساسى ، الذى ادعى المستعمرون المتطرفون أنه يحمى الجزائر ، قد هدف فى حقيقة الأمر إلى تحطيمه وإخضاعه نهائياً للاستغلال الأجنبى ، دون أن يترك له أية فرصة أو إمكانية للتجمع وتنظيم الصفوف والمقاومة .

ولقد واصل المستوطنون الفرنسيون شكاياتهم من هذا القانون وطالبوا بإدماج الجزائر كلياً فى فرنسا ، وتطبيق القوانين واللوائح السارية فيها على هذا القطر العربى . وساعد تعيين الجنرال مكماهون ، دوق ماجنتا ، فى منصب الحاكم العام فى أول سبتمبر سنة ١٨٦٤

هذه العناصر الاستعمارية . وكتب مكماهون بنفسه إلى الامبراطور مدافعاً عن آرائهم . فصمم نابليون الثالث على زيارة الجزائر مرة جديدة فى ربيع سنة ١٨٦٥ .

وصل نابليون الثالث إلى الجزائر فى يوم ٣ مايو ، وأعلن للفرنسيين اغتباطه لعودته لهذه الارض ، التى ستظل دائماً فرنسية !! وأكد تأييده لهذه العناصر التى تعمل على خلق « فرنسا جديدة » فيما وراء البحار . ثم أعلن أنه يتفاوض مع كبار الشركات الرأسمالية وأنه قد أعد مائة مليون فرنك للأشغال العامة فى الجزائر ، ومائة مليون فرنك أخرى لتشجيع حركة الاستيطان والاستغلال . ووعد بالاحتفاظ بمليون ونصف مليون فرنك من الغرامة الحربية المفروضة على رجال القبائل لدفع تعويضات للمستوطنين . ثم وجه نابليون خطابا آخر مترجماً إلى الجزائريين ، أشاد فيه بشجاعتهم وبسالتهم فى الحرب وأخذ عليه المستوطنون والمستعمرون أنه لم يذكر أى شىء عن الجيش الفرنسى وشجاعته ، وكان الأمبراطور فى حقيقة الامر يغرى الجزائريين على الخدمة فى القوات العسكرية الفرنسية .

ثم عاد نابليون الثالث إلى فرنسا فى أوائل شهر يونيو ، بعد أن زار مناطق مختلفة من الجزائر ، واستمع إلى آراء المستوطنين ، وبعض آراء الجزائريين الذين استمالت بهم الإدارة الاستعمارية . وكتب نابليون خطابا الى مكماهون شرح فيه وجود اتجاهين فى الجزائر الأول يقول بأن انتعاش الاستيطان لن يحدث إلا على حساب الوطنيين

والثانى يذكر أن الدفاع عن مصالح الوطنيين يتطلب وقف عملية الاستيطان. ووجد الامبراطور أنه من الواجب التوفيق بين مصالح كل من المستوطنين والأهالى، لوقف هذا النزاع وتجنب الصدام بينهما. ذكر الامبراطور هذه المرة أن الجزائر هى مملكة عربية، ومستعمرة أوروبية، ومعسكر فرنسى فى نفس الوقت. ويجب معاملتها على هذا الأساس من حيث السياسة تجاه الأهالى، وتجاه المستوطنين، ومن الناحية الاستراتيجية.

أما فيما يتعلق بالسياسة تجاه الوطنيين فإن نابليون الثالث قد اقترح أولا : — إعلان كل العرب « رعايا » فرنسيين، ما دامت الجزائر أرضاً فرنسية، ولكن مواصلة حكمهم طبقاً لقانون الأحوال الشخصية الإسلامى إلا هؤلاء الجزائريين الذين يقبلون تطبيق قانون الأحوال الشخصية الفرنسى عليهم ؛ فيمكنهم الحصول على حق « المواطن » الفرنسى .

ثانيا : — إعلان قبول الجزائريين فى كل الوظائف العسكرية فى الإمبراطورية الفرنسية وفى كل الوظائف المدنية فى الجزائر .

ثالثاً : — تطبيق القانون الأساسى الصادر فى عام ١٨٦٣ بحذافيره .

وأما فيما يتعلق بحركة الاستيطان ، فإن نابليون الثالث قد أرجع عدم نجاحها ونشاطها إلى ابتعادها عن المبادىء الأساسية للاقتصاد السياسى ، من حرية التعامل والتنظيم . فاقترح الإمبراطور تركيز الأوروبيين فى المناطق القريبة من الساحل ،

بدلا من توزيعهم على كل الجزائر . وعارض فى مسألة إنشاء المستعمرات الزراعية ، وتوطين الأوروبيين فيها مجاناً .

وأما من الناحية الاستراتيجية فإن نابليون الثالث قد عاد إلى آراء بوجو ، فأوصى بتقليل عدد النقط العسكرية ، وترك الأمور الدقيقة إلى ضباط « الشئون العربيـة » ، ذوى الخبرة فى معاملة الأهالى ؛ على أن يخضعوا للقيادة العسكرية ، ولا يقوموا بالإدارة ، بل بالأعمال السياسية . وأخيراً فإن الامبراطور قد أوصى بزيادة عدد الكتائب من أبناء الجزائر ، واستغلالها على الكتائب الفرنسية ، كلما أمكن ذلك . وهكذا رسم نابليون الثالث أمر استغلال القوى البشرية الوطنية الجزائرية ، ووضعها فى خدمة الامبراطورية الفرنسية. ووجه الفرنسيين إلى العمل على الاستغلال التجارى والصناعى ، بدلا من الاقتصار على الاستغلال الزراعى .

ولم يرض رجال الاستعمار والمستوطنون عن هذا الخطاب ، ورءوا فيه دفاعاً عن حقوق العرب ، ووقف لعملية الإستيطان. وكان مكماهون من بينهم . وإنضم إلى هذه الحركة الدوق دومال ، الذى كان يرغب فى الحصول على العرش مرة أخرى لأسرته . واتهم نابليون الثالث بالسير وراء سراب « المملكة العربيـة » بدلاً من العمل على تحقيق مصالح فرنسا الامبراطورية

ولكن الحكومة الفرنسية أصدرت قانوناً أساسياً فى ١٤ يوليو سنة ١٨٦٥ ، لتحديد « الوضعية الشخصية » للجزائر. أعلنت

المادة الأولى منه أن الأهالى المسلمين فرنسيون ؛ ولكنهم سيظلون خاضعين للشريعة الإسلامية . فيمكن قبولهم فى خدمة القوات الحربية والبحرية ، ويمكن العهود إليهم بالوظائف المدنية فى الجزائر ، ويمكن إذا طلبوا ، أن يحصلوا على حقوق المواطن الفرنسى . وأعطت المادة الثانية نفس الحق ليهود الجزائر .

وهكذا عمل القانون الأساسى الأول الصادر فى عام ١٨٦٣ على تحديد حق الملكية ، وعمل الثانى الصادر فى عام ١٨٦٥ على تحديد « جنسية » الجزائريين . وتعتبر كل منهما خطوة هامة فى تاريخ السياسة الفرنسية فى الجزائر . ولكن من الملاحظ أن العرب لم يتقدموا لطلب تطبيق قانون الأحوال الشخصية الفرنسى عليهم . بل احتفظوا بالشريعة الإسلامية ، كسلاح قوى أمام خطر التجنيس المسيحى . أما اليهود فقد رحبوا بهذه الجنسية الجديدة للحصول على امتيازات اقتصادية فى الجزائر ، وفى فرنسا نفسها .

وكان هذا القانون بداية لسياسة تفرقة دينية بين أهالى الجزائر ويسمح لفرنسا بهضم أبناء هذا القطر الذين يقبلون التجنس ، ويضعف المعسكر الوطنى ، من نواح مختلفة .

ولقد ساعدت الحكومة الفرنسية فى هذه الفترة كبار الشركات الاستغلالية على العمل فى الجزائر ؛ فمنحت « الشركة الجزائرية العامة » مثلا مائة ألف هكتار من الأراضى الزراعية ، معظمها فى منطقة قسطنطينية ، بسعر فرنك واحد للهكتار ، وأعطت

الشركة للحكومة قرضاً بمبلغ مائة مليون فرنك ، وتعهدت
استخدام مبلغ آخر مماثل فى العمليات التجارية والصناعية . وكان
لهذه الشركة الحق فى استخدام هذه الأراضى كما يحلو لها ، من إيجار
، أو استغلال فى عملية الاستيطان وبالشروط التى ترغب فيها .
ولا تزال هذه الشركة تحتفظ حتى الآن بمساحة ٧١ ألف هكتار فى
المنطقة ، رغم اتخاذها اسم « الشركة الجزائرية » .

واستغلت فرنسا الجزائر فى زراعة القطن ، خصوصاً فى وقت
الحرب الأمريكية ، كما استغلتها فى زراعة الطباق ، وفى تصدير
زيت الزيتون . وجاء قانون ١٧ يوليو سنه ١٨٦٧ متمماً لقانون
سنة ١٨٥١ الخاص بالاتحاد الجمركى بين البلدين . رفضت فرنسا
فرض أى رسوم جمركية على وارداتها من الجزائر ، حماية لمصلحة
المستهلك الفرنسى . ورفضت أى رسوم على صادرات فرنسا للجزائر ،
إقفالا للباب أمام الواردات من الدول الأخرى ، وضماناً لتوزيع
منتجاتها هى فى الجزائر ، دون أى منافسة خارجية .

ونكبت الجزائر فى عصر الامبراطورية الثانية بمجاعة شاملة
فى سنتى ١٨٦٧ ، ١٨٦٨ نتيجة لقلة الأمطار ، وفساد المحصول ، ثم
هجوم الجراد . وصحب ذلك زلزال ثم وباء الكوليرا والتيفوس .
وأخذ الأهالى يهيمون بحثا عن القمح أو العشب لحيواناتهم . وتذكر
الاحصاءات الرسمية أن الجزائر قد فقدت ما يزيد على ٣٠٠٫٠٠٠
نسمة فى هاتين السنتين . وادعى الفرنسيون الشفقة بالوطنيين ،

ورصدت الحكومة مبلغاً يقل عن مليونى فرنك ونصف مليون لإغاثة هذا الشعب ؛ وكانت قد أجبرت منطقة القبائل وحدها فى عام ١٨٥٦ على دفع غرامة حربية تبلغ مليونى فرنك .

وكانت هذه المجاعة وسيلة اتخذها رجال الدين الكاثوليكى فى الجزائر ، وخصوصاً السنيور لاڤيچيرى Mgr. Lavigerie ، لتأسيس جماعة « الآباء البيض » والعمل على تحويل الأطفال العرب الأيتام ، إلى المذهب الكاثوليكى . وكان لاڤيچيرى من بناة الامبراطورية الفرنسية ، وله تاريخ معروف فى حوادث لبنان سنة ١٨٦٠، وسيلعب دوراً هاماً بعد ذلك فى احتلال فرنسا لتونس . وكان يعتقد أن أهم وسيلة يمكن لفرنسا أن تهضم بها الجزائر ، هى النشاط فى تحويل عدد من المسلمين إلى الكاثوليكية . ثم أنشأ بعد ذلك جماعة « الأخوات البيض » لتسهيل الاتصال بالنساء الجزائريات . ونجح الكاثوليك فى جمع عدد من هؤلاء الأطفال العرب ، واحتفظوا بهم فى أديرتهم ثم أقطعوهم مساحات صغيرة من الأراضى ، يعملون بها فى وادى الشليف ، وتعرف سلالتهم حتى الآن « بالعرب المسيحيين » .

ولقد حاولت حكومة نابليون الثالث فى آخر أيامها ، وضع دستور خاص بالجزائر ؛ طبقاً للمادة السابعة والعشرين من دستور الإمبراطورية ؛ وإكمالا للقانونين الأساسيين الصادرين فى سنتى ١٨٦٣ و١٨٦٥ . وكلفت بهذا العمل لجنة خاصة من مجلس الشيوخ ؛ وأشارت عليها برعاية مصالح المستوطنين . وعرفت هذه اللجنة باسم

أرمان بهيك Armand Béhic . وجاء هذا المشروع مدافعاً عن مصالح الفرنسيين وعاملا على مد سلطة الحكم المدنى فى الجزائر والاحتفاظ بالمناطق العربية تحت حكم العسكريين ؛ وحاول تطبيق نظام لامركزى ؛ دون نص على استقلال الجزائر المالى . ولم ينشر هذا المشروع رغم أن المطبعة الامبراطورية فى باريس طبعت نسخاً عديدة منه . ولكن محتوياته تسربت إلى علم النواب والشيوخ المهتمين بشئون الجزائر والاستعمار . وأرسلت الحكومة نسخة منه إلى مجلس الدولة لصياغته ، فى يناير سنة ١٨٧٠ ، ولكن هذه الصياغة لم تتم . إذ أن الامبراطورية اختفت تحت أقدام الجنود الألمان واختفى معها مشروع سياسة اللامركزية فى الجزائر ؛ وجاءت الجمهورية الثالثة بسياسة الإدماج .

الفصل الثالث

تجارب الجمهورية الثالثة

سادت الفوضى فروع الإدارة الفرنسية فى الجزائر نتيجة لسقوط الامبراطورية وعهدت حكومة تور الجمهورية إلى كريميه اليهودى ، بتصريف شئون الجزائر . كان كريميه يعرف هذه البلاد ، وله ارتباطات خاصة معروفة مع بعض أهاليها ؛ وكانت له علاوة على ذلك مبادىء تخدم مصالح فئات خاصة ، وعلى حساب الشعب الجزائرى . فعمل كريميه على القضاء على الحكم العسكرى فى شمال الجزائر ، وعلى إدماج الجزائر كلياً فى فرنسا .

ظل كريميه متولياً سلطته لمدة خمسة أشهر ، أصدر فيها ما يزيد على الخمسين مرسوماً . لم تستطع الحكومة تنفيذ كثير منها، واضطرت إلى إلغاء بعضها بعد أن أصدرته . كان من أشهرها المرسوم الصادر فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٠ والذى قضى بإلغاء مناصب الحاكم العام ووكيله والسكرتير العام والمجلس الأعلى فى الجزائر ، ونص على أن الجزائر تشتمل على ثلاث مقاطعات مما يزيد عدد مقاطعات الجمهورية الفرنسية إلى ٩٢ ؛ وأصبحت كل هذه المقاطعات متعادلة من وجهة النظر الإدارية ، وتخضع لنفس النظام ؛ إلا أن مقاطعات شمال إفريقية خضعت « لحاكم عام مدنى » قبل اتصالها بوزير الداخلية الفرنسى . وأعطى هذا القانون حق الانتخاب المطلق للفرنسيين

المقيمين فى الجزائر، بنفس الصورة المعطاة فى فرنسا نفسها . وسيجد المستوطنون الفرنسيون أن هذا النظام لا يعطيهم امتيازات كافية فيما وراء البحار ، وسيعملون على تغييره فى المستقبل ، بشكل يزيد من حقوقهم على حقوق الفرنسيين فى فرنسا .

وصدر فى نفس اليوم مرسوم آخر يقضى بمنح كل يهود الجزائر صفة « المواطن الفرنسى » بدون قيد ولا شرط . كسبت فرنسا ٣٣ ألف يهودى جزائرى بهذا المرسوم ، وحصلت بذلك على قوة جديدة يمكن إضافتها إلى قوة المستوطنين الفرنسيين فى هذا القطر ، لكى تواجه بها العرب وأهالى البلاد الأصليين .

وكان انهزام القوات الفرنسية أمام القوات البروسية والقضاء على الامبراطورية ، وتلك الفوضى التى سادت الإدارة الفرنسية فى الجزائر بعد الحرب السبعينية ، أسباباً أدت إلى ثورة الجزائر الكبرى سنة ١٨٧١ ؛ وجاءت مراسيم كريميه لتنظيم الإدارة وإطلاق يد رجال الاستعمار فى هذا القطر ثم تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية ، وإعطائهم حق التحكم فى العرب ، تضيف إلى هذه الأسباب السابقة ، وتساعد على إزدياد شبوب الثورة وتأججها .

ولقد شرحنا (فى الفصل السابق) كيف عملت فرنسا على إظهار قوتها العسكرية أمام شعب الجزائر الثائر ، بعد أن فشلت فى إظهارها أمام الغزاة الألمان ، وفى الدفاع عن بلادها وشرفها . وتحولت مركبات النقص فى نفوس الفرنسيين، أمام الألمان ، إلى مركبات

عظمة وقوة أمام الشعب الجزائرى المجاهد . وكرست فرنسا كل قوتها لكبت حركة ذلك الشعب التحررية ، حتى أضعفته وأخضعته لقوة الحديد والنار ، وأخذت فى فرض الغرامات العسكرية عليه ، لكى يساهم بطريق غير مباشر ، فى دفع التعويضات العسكرية التى فرضتها ألمانيا على فرنسا .

وكلما ازداد شعور فرنسا بالضعف فى أوروبا ، إزدادت معاملتها للأهالى سوءاً فى الجزائر . وستختفى كلمات الشرف العسكرى ، والمملكة العربية ، لكى يحل محلها الانتقام والغدر والخسة . وسيجد الفرنسيون أن هذا التصرف طبيعى من جانبهم ، وهم لا يعلمون العوامل النفسية العامة التى ساعدت عليه ، وتحول شعورهم بالضعف من حالة الشعور إلا حالة اللاشعور ، بشكل يؤثر فى إتجاههم العام .

وشجعت حكومة الجمهورية الثالثة حركة الإستيطان فى الجزائر ، وحركة توزيع الأراضى على القادمين الجدد . وبعد حركة التوطين العسكرية فى عصر ملكية يوليو ، والإستعمار الرأسمالى الذى ساد فى عصر الامبراطورية الثانية ، عملت حكومة الجمهورية الثالثة على توطين عدد كبير من الفرنسيين فى الجزائر . وأرادت فرنسا ، فى هذه الناحية ، أن تقنع نفسها بزيادة مساحتها بعد أن فقدت الألزاس واللورين . وزيادة تعداد الشعب الفرنسى ، بعد أن انخفضت نسبة المواليد فى فرنسا نفسها .

وانتهزت الحكومة الفرنسية فرصة القضاء على ثورة الجزائر الكبرى ، لكى تزيد من مساحة الأراضى التى فى أيدى العناصر الفرنسية ، فصادرت مساحات واسعة من أجود الأراضى الزراعية ، بلغت نصف مليون هكتار ، وضمتها إلى ممتلكات الحكومة ، تمهيداً لتوزيعها على العناصر المستوطنة الجديدة . كما استخدمت الغرامة الحربية التى أجبرت العرب على دفعها ، فى توزيع مبالغ محترمة على المستوطنين ، باسم التعويض ، وللعمل على تشجيعهم على البقاء دون خوف من الجزائريين . فانتقلت ملكية قرى عربية بأكملها إلى أيدى الحكومة ، فأخلتها من سكانها ، دون قيد أو شرط ، أو تفكير فى مستقبل أبناء البلاد ، ومنحتها للفرنسيين الجدد ، مع مكافآت مالية ، لم يحلموا بالحصول عليها إذا ما بقوا فى فرنسا .

وعكست فرنسا تلك الذلة والمسكنة التى أملتها عليها ألمانيا فى معاهدة فرانكفورت ، إلى تحكم وسيطرة تجاه الجزائر وأهلها . وأصدرت سلسلة من التشريعات تقضى بمنح أبناء الألزاس واللورين الذين يرغبون فى الاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية ، إقطاعات زراعية فى الجزائر ، وفى حدود مائة ألف هكتار . وسمحت بتملك الفرنسيين للأراضى الزراعية فى الجزائر ، بعد تسع سنوات من استغلالها ، وفى نظير إيجار اسمى ، يبلغ فرنكاً واحداً عن كل هكتار فى السنة ودون دفع أى ضرائب . وأخذت فرنسا فى تشجيع أبناء هاتين المقاطعتين على الذهاب إلى الجزائر . وكان معظم من قبل هذه المغامرة،

من عمال المصانع ومن المعدمين ، وممن ليست لهم أية خبرة بالفلاحة . وتشبه هذه التجربة ، تجربة استخدام العمال والصناع الباريسيين في عام ١٨٤٨ ؛ إلا أنها نجحت أكثر منها ، نظراً لتعاون الروح الوطنية الفرنسية ، أمام الألمان ، في مساعدة هؤلاء المستوطنين الجدد بكل ما تسمح به الوسائل .

وشجعت فرنسا كذلك الهجرة من مقاطعات الجنوب والبحر الأبيض المتوسط صوب الجزائر . ومنحت هؤلاء المستوطنين إقطاعات مجانية ، بجانب إقطاعات أبناء الألزاس واللورين . ولكنها خشيت من فشل هـــذه التجارب ، وكانت تعلم بعدم خبرتهم بهذه الحياة الزراعية ، فشجعت الجزائريين على البقاء والعمل على هذه الأراضي التي منحتها للسادة الجدد ، وأقطعت بعض الجزائريين الموالين لها مساحات صغيرة مجاورة ، تشجيعاً لهم على خدمة أراضي الأوروبيين ، وعلى دعوة غيرهم من الجزائريين للعمل ، كأجراء ، تحت إشرافهم . وادعت فرنسا بعد ذلك أنها عملت لصالح أبناء البلاد ، ولكنها اختارت العناصر « المرنة » واستغلتها في دعوة غيرها من الجزائريين ، لتفليح الأرض للملاك الفرنسيين غير المتمرنين .

وواصلت حكومة الجمهورية الثالثة تطبيق سياسة تحديد ملكية أراضي الجزائريين ، وإقامة الملكية الفردية بدلاً من الملكية الجماعية أو الشائعة ؛ طبقاً للقوانين التي صدرت في عصر الامبراطورية الثانية . ولكنها حورت من طرق التنفيذ ، بشكل يسمح لها وللفرنسيين

وضع المشاكل والمصاعب أمام الجزائريين ، ويعطى للمستوطنين
وأصحاب رؤوس الأموال الأوروبيين فرصة للتلاعب ، وللحصول
على أراضى الجزائريين بأبخس الأثمان . فأصدرت القانون المعروف
باسم « قانون ڤارنييه » فى عام ١٨٧٣ ، « لفرنسة » الأراضى
الجزائرية ، وإعطاء صكوك الملكية للجزائريين الذين تثبت
ملكيتهم ، بعد تحقيق رسمى ، لأى أجزاء من الأرض . وجاء قانون
سنة ١٨٨٧ لـكى يتم قانون ١٨٧٣ ، ويؤكد امتيازات الفرنسيين
فى الجزائر .

ادعى الفرنسيون أنهم يحررون الجزائريين من تعنت وتحكم
رؤساء العشائر والقبائل فى الملكية العامة . ولكنهم بدأوا فى
إجراءات معقدة وطويلة ، مكنت رجال الإدارة الفرنسية من التلاعب
فى صالح العناصر التى تقبل التعاون معهم ، وضد مصلحة الوطنيين .
كما أن صكوك الملكية لم تحدد مكان الأرض التى يملكها الجزائرى ،
بل نصت على مساحتها ، واسم الدوار أو القرية الموجودة بها ؛ وفتح
الباب للادعاءات والمشاكل القضائية . وكانت هذه العملية فى حد
ذاتها تكلف الجزائريين مالا طاقة لهم به . إذ أن رسوم التسجيل
لملكية الهكتار الواحد بلغت سبعة فرنكات ، فى الوقت الذى
بلغت فيه قيمة الهكتار عشرين فرنكاً فقط . وأجبر الجزائريون
على دفع رسوم التسجيل بالعملة الفرنسية ، وكانت هذه العملة غير
متوفرة لديهم ؛ خصوصاً بعد دفع الغرامة الحربية فى آخر عام ١٨٧١ .

فتحت فرنسا الباب على مصراعيه للمرابين الفرنسيين واليهود ، لإقراض الجزائريين بأرباح باهظة ، هددت بالتالى بعدم تمكينهم من سدادها وضياع أراضيهم فى المزاد العلنى ، دون أن يقدر الجزائرى الآخر على شرائها ؛ فحصل عليها الفرنسيون بأبخس الأثمان .

ولقد استفاد رجال الأعمال الفرنسيون من هذه الحالة فاشتروا قطعاً صغيرة من الأراضى الزراعية فى مختلف القرى؛ ثم بدأوا الدعاوى والمشاكل القضائية مع الأهالى ، وطالبوا بقسمة الأراضى ، أو تحديدها ؛ وارتفعت قيمة الرسوم القضائية على كاهل الجزائريين بشكل يسمح للفرنسى بالحصول على كل أراضى القرية ، نظير سداد هذه الرسوم ، وأتعاب المحاماة ، والتعويض . وكانت عملية دمار للاقتصاد الجزائرى ، شنها الفرنسيون وهم يستندون إلى عملتهم ، وإلى ارتفاع قيمة هذه العملة فى الجزائر ، وشحتها فى أيدى أبناء البلاد ؛ كما استندوا إلى عدم معرفة الجزائريين بالقانون الفرنسى ، وإلى خراب ذمم عدد كبير من رجال الإدارة الفرنسية فى الجزائر . وضاعت ملكية مساحات واسعة من الأراضى الزراعية من أيدى الجزائريين ، دون أن يعقب على ذلك أى فرنسى ، من أولئك الذين ادعوا العمل للمحافظة على حقوق الجزائريين أمام الرؤساء والشيوخ التقليديين . وتمت عملية تحويل جزء هام من اقتصاد الجزائر من أيدى الوطنيين إلى أيدى المستعمرين ، تحت ستار إدخال المدنية فى الجزائر ، وتطبيق القانون الفرنسى عليها .

واستمرت حكومة الجمهورية الثالثة في العمل على « إدماج » الجزائر في فرنسا ، فأنشأت «المجالس العامة» في القاطعات الجزائرية ، وأصبح للفرنسيين الحق في انتخاب ممثلين عنهم فيها ؛ أما الجزائريون فخضعوا لنظام الاختيار والتعيين من رجال السلطات الفرنسية . وبطبيعة الحال ، كان معظم الجزائريين في هذه المجالس من بين السعاة والفراشين في أروقة الإدارة الفرنسية . وادعت فرنسا بعد ذلك أنهم يمثلون أبناء البلاد . ولم يكن لهم بطبيعة الحال أى حق في التصويت خصوصاً في المسائل المالية . وهى الاختصاص الوحيد لهذه المجالس .

وواصلت هــذه الحكومة سياسة الإدماج بإصدار مرسوم ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨١ ، الذى قضى بإلحاق كل فروع الإدارة الجزائرية ، حتى القضاء الشرعى ، بالوزارات المختصة بباريس . فلم يعد الحاكم العام إلا ممثلا لفرنسا ، وتوزعت اختصاصات وزير الداخلية الفرنسى الخاصة بالجزائر ، على كل زملائه في الوزارة الفرنسية . وكان هذا نتيجة لمجهودات النواب الفرنسيين ، من الجزائر ، في برلمان باريس ؛ وأرادوا به مناقشة شئون الجزائر مباشرة مع الوزراء المختصين ، وفى الجو الأوروبى ، بعيداً عن الحاكم العام الذى يعرف ألاعيبهم وسوء نياتهم . فخضعت شئون الجزائر لتحكم صغار الموظفين في الإدارات الباريسية المختلفة ، والذين لايعرفون الكثير عن شئون شمال إفريقية .

ثم ادعى الفرنسيون أن الجزائريين غير مسجلين فى « سجل

الأحوال الدينية » مما لا يسمح لهم بالحصول على صكوك ملكية أراضيهم طبقاً للقانون المدنى الفرنسى . فبدأوا فى إنشاء سجل للأحوال الدينية لهم . ثم استندوا إلى هـذا السجل وإلى تطبيق القانون المدنى الفرنسى على الجزائريين فى شئون الملكية ، لنزع السلطة القضائية من القضاة المسلمين ، وإعطائها « لقاضى المصالحات » وسمح هذا ، للإدارة الفرنسية بتعيين عدد كبير من صغار خريجى كليات الحقوق الفرنسية ، فى الجزائر ، كانوا لا يعلمون الكثير عن الشريعة الإسلامية ، ولا يمكنهم فهم لغة أبناء البلاد المتخاصمين أمامهم .

وحاولت الحكومة الفرنسية إنشاء صندوق عام للأراضى الزراعية فى الجزائر ، يتولى الاشراف على عمليات نزع ملكية أراضى الجزائريين الذين لا يملكون دفع مصاريف التسجيل ، أو الرسوم القضائية ، فى منازعاتهم مع الفرنسيين ؛ ثم يتولى توزيعها أو بيعها بالمزاد العلنى . ولكن رجال الاستعمار الفرنسى هاجموا هذا المشروع بدعوى الدفاع عن حقوق الجزائريين ؛ وكانوا فى حقيقة الأمر يرغبون فى القضاء على هذا الوسيط الذى يضع نفسه بينهم وبين الجزائريين ولا يوافقون على بيع هذه الأراضى بالمزاد العلنى ، الذى يعمل على رفع أثمانها ، فى الوقت الذى يمكنهم فيه الحصول عليها مباشرة ، نظير « تعويضاتهم » التى يطالبون بها . وكان التفاهم بين هؤلاء المستعمرين أمام هذه العمليات ، أمراً معروفاً ، فإذا كان « ديبون »

يحاول نزع ملكية أراضى قرية معينة ، فإن « موريس » لن يتدخل فى الأمر ويرفع الأسعار ، نظير عدم تدخل الأول فى العمليات التى يقوم بها الثانى فى قرية مجاورة . وتنفذ كل هذا باسم الدفاع عن حقوق الجزائريين ، وإثبات حقوق ملكيتهم أمام القانون ، وباسمه .

وتعتبر فترة الجمهورية الثالثة هامة من حيث استغلال الفرنسيين الاقتصادى للجزائر ، وإدخالهم زراعة الكروم ، وبالتالى صناعة النبيذ ، فى هذا القطر الإسلامى . وجاء هذا بطبيعة الحال على حساب إنتاج القمح وهو الغذاء الأساسى لأبناء البلاد .

ثم رأى الفرنسيون أن سياسة إلحاق إدارات الجزائر المختلفة بالوزارات المختصة فى باريس يخدم أغراض البعض ، ولا يفى بحاجات الجميع . فقامت حركة فى البرلمان الفرنسى منذ عام ١٨٩٠ ، وحاولت تغيير المرسوم الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨١ . وتقدم أنصار هذه الحركة باقتراحات مختلفة ، فاضطر البرلمان إلى تكوين لجنة خاصة لدراسة هذه المشكلة ، وضعها تحت رئاسة جول فيرى ، ذلك الرجل الذى نجح فى إقامة الإمبراطورية الفرنسية الثالثة ، وضم إلى بلاده كلا من تونس ومدغشقر والهندالصينية . وقامت هذه اللجنة بالاستعلام عن الإدارة الجزائرية ، ثم تقدمت باقتراحات لزيادة سلطة الحاكم العام وإقامة نظام تمثيلى فى الجزائر ، وتطبيق نظام اللامركزية على إدارة هذا القطر . ولم يكن معنى إقامة النظام التمثيلى ، إعطاء العرب نفس حقوق الفرنسيين ، ولكنه هدف إلى اختيار بعض العناصر الجزائرية

« المرتد » تمويهاً على من يتكلمون باسم الحرية ، أو يجاهدون في سبيلها . ولم يبت البرلمان الفرنسي في هذه المسألة في عام ١٨٩٣ — واستمر الحال على ما هو عليه حتى قامت حركة أخرى في عام ١٨٩٦ ، وأثارت نفس الموضوع ، وانتهت بالتصويت على قرار يدعو الحكومة ، في ٢٠ نوفمبر ، إلى إعادة تنظيم الجزائر ، وإلغاء مرسوم سنة ١٨٨١ ، وتقديم مشروع بقانون يزيد من سلطة الإدارة ، ويضع الأسس التي ينتخب طبقاً لها المجلس الأعلى الجزائري ، وينظم مباشرة هذا المجلس لسلطاته . وصدر هذا المرسوم في ٣١ من ديسمبر سنة ١٨٩٦ . وألغى الحاق الإدارات الجزائرية بوزارات باريس ووسع من سلطات الحاكم العام ، وأصبح أساساً لحركة الاستغلال الاستعماري الكبرى ، التي ستقوم بها فرنسا في الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

وتسبب مشروع المجلس الجزائري في قيام مشاكل عنيفة في شمال إفريقية بين اليهود والمستوطنين الأوروبيين والوطنيين الجزائريين . ذلك أنه أعطى لليهود حقوقاً لم يتمتع بها الجزائريون . وهددت سيطرة المستوطنين على هذا القطر . كان اليهود يسيطرون على جزء هام من تجارة الجزائر ، وأصبحوا مواطنين فرنسيين طبقاً لقانون كريميه في عام ١٨٧١ . وظهر أن رؤوس أموالهم وحقوقهم السياسية الجديدة ستجعل منهم عنصراً متفوقاً ومسيطراً على الجزائر .

وشعرت العناصر الأوروبية المستوطنة بهذا الخطر وخصوصا الإسبانيون ، الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية كذلك . وازداد التنافس بينهما وأخذت كل من المجموعتين فى مهاجمة الأخرى ، واحتج الاسبانيون القدماء ضد الخطر اليهودى ، وكأنهم يريدون الجزائر كاثوليكية ؛ بينما احتج اليهود ضد الخطر الأجنبى ، وكأنهم ولدوا فرنسيين . وتلت الاحتجاج والمظاهرات اشتباكات بين الطرفين ، فى معظم المدن الجزائرية فى عام ١٨٩٨ . ولم يتمكن الحاكم العام فى ذلك الوقت من السيطرة على الموقف ، فاستقال من منصبه .

استفادت الحكومة الفرنسية من هذا الموقف وأرسلت حاكما عاما جديداً عمل على الضرب على أيدى المتطرفين من زعماء المستوطنين ، وعلى تأمين اليهود . ثم عمل على وضع نظام خاص « للجان المالية » التى تجتمع سويا ، وتكوّن المجلس الجزائرى . فأصبح هذا المجلس يتكون من لجان ثلاث تنتخب الأولى منها ممثلة المستوطنين ، أى عن المصالح الزراعية ومصالح الاستيطان (٢٤ عضواً) ، والثانية ممثلة لغير المستوطنين ، أى عن المصالح التجارية والصناعية (٢٤ عضواً) ، والثالثة ممثلة للجزائريين (٢١ عضواً ، ستة منهم عن القبائل) . وكان على كل لجنة أن تجتمع بمفردها قبل اجتماعها باللجنتين الأخريين لمناقشة الميزانية الجزائرية . وهكذا قسمت فرنسا الناخبين الجزائريين إلى ثلاثة قطاعات ، يمثل كل

تهم طبقة أو طائفة معينة ، ويجرى التنافس داخل كل من هذه القطاعات ، قبل أن يجمع فيما بينها . وحددت فرنسا سن الناخب بخمس وعشرين سنة على الأقل، واشترطت مضى مدة لا تقل عن اثنتى عشرة سنة على تجنسه بالجنسية الفرنسية، وإقامته لمدة ثلاث سنوات فى الجزائر . وهدفت بذلك إلى إبعاد عناصر المستوطنين الجدد ، فى الوقت الذى ضمنت فيه هذا الحق لكل اليهود . كما أعادت تنظيم المجلس الأعلى وجعلت أغلبيته (٣١ من ٦٠) من المنتخبين من بين أعضاء اللجان المالية ، والمجلس الجزائرى . ولم يكن لهذا المجلس الأخير كبير سلطة ، خصوصا وأن قراراته كانت استشارية وغير ملزمة للحكومة ، أو للحاكم العام ؛ وكانت ميزانية الجزائر تصدر بمرسوم خاص ، يصاغ فى « مجلس الدولة » ويوافق عليه البرلمان فى باريس .

وجاء تعيين جونار فى منصب الحاكم العام سنة ١٩٠٠ مساعداً على إصدار ميزانية خاصة لهذا الإقليم . وكان جونار يدافع عن هذه الفكرة منذ سنة ١٨٩٢ ، وأصر بعد تعيينه على ضرورة تنفيذ هذه السياسة ، لكى يساعد على شغل نشاط كل من المستوطنين واليهود ، فى شىء بنائى ، بدلاً من تركهم يتناحرون على لاشىء .

ويعتبر قانون ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٠ من أهم التشريعات التى أصدرتها فرنسا للجزائر، وتعترف مذكرته التفسيرية بأن للجزائر شخصيتها ، التى

على أساس موقعها الجغرافى وتكوينها البشرى، وتطورها الاقتصادى ؛ والتى عبرها عن فرنسا ؛ وتنفى أنها مجرد امتداد لها. وقد تضمن هذا القانون بنود المصارف الحربية والبحرية وبنود ضمان أرباح شركات السكك الحديدية ، للخزانة العامة فى باريس . أما الإيرادات فإنها ظلت مرتبطة بإيرادات الدولة العامة؛ رغم أن هذا القانون لم يهتم بإلغاء الضرائب التى كانت مفروضة على المسلمين فى الجزائر ، والتى لا يوجد مثيل لها فى فرنسا . وأما المصروفات فإنها انقسمت إلى إجبارية واختيارية ، وكان للمجلس الجزائرى الحق فى مناقشة هذه الأخيرة وتعديلها ، إلا ما يخص منها رواتب الموظفين وعلاواتهم — إذ أنها ظلت من سلطة الحاكم العام وحده . وكان اعتماد المصروفات يتطلب إصدار مرسوم من « مجلس الدولة » فى باريس ، بعد أن يقدم الحاكم العام الميزانية ، ويوافق المجلس الجزائرى عليها . أما اعتماد الإيرادات ، فكان يتطلب إصدار قانون جديد ، من البرلمان الفرنسى . وهكذا احتفظت فرنسا لنفسها بالاشراف على أعمال اللجان المالية ، والمجلس الجزائرى .

وزاد استغلال فرنسا لإمكانيات الجزائر الاقتصادية والبشرية فى أوائل القرن العشرين ، فزاد استغلال المعادن والغابات والمصايد ، كما زادت مساحة الأراضى الممنوحة للمستوطنين . وتضاعف عدد الأجانب فى الجزائر حتى بلغ ٧٥٢٫٠٠٠ فى عام ١٩١١ . وحينما تأزمت الأحوال بين الدول الأوروبية وانطلقت تتسابق فى التسلح

لم تجد فرنسا مخرجاً لها إلا فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين ، تعويضاً عن انخفاض نسبة المواليد فيها ، واستغلالاً للقوى البشرية الجزائرية ، في حروب لا تعود عليها بأى فائدة ، وتوجيهاً لهذه القوى ، تحت العلم الفرنسي ، بدلا من تركها تعمل ضد وجوده في وطنهم .

وأخذت فرنسا في دراسة هذا المشروع منذ عام ١٩٠٨ . وتسبب هذا المشروع في هجرة كثير من الجزائريين إلى الأقطار العربية الأخرى ، وخصوصاً إلى سوريا ، ابتعاداً عن خدمة الحكومة التي فرضت نفسها على بلادهم . ورحبت السلطات العثمانية بهذه الهجرة ، وبذلت جهودها لتوطين الجزائريين المهاجرين في مختلف بلاد الشام . ثم جاءت حوادث المغرب والنزاع بين فرنسا وألمانيا في أغادير في عام ١٩١١ ، وتلاه إعلان ايطاليا الحرب على الدولة العثمانية وإرسالها حملاتها البحرية والعسكرية لاحتلال ولاية طرابلس وبنغازي . وكانت هذه فرصة كبيرة لتكتيل الشعور العربي والإسلامي ضد الدول الغربية الاستعمارية . وزادت خشية فرنسا من ظهور هذه الروح في الجزائر ، وارتباطها بالروح العربي والإسلامي في الشرق الأدنى . كما خشيت من تفوق ألمانيا العسكري ، فقررت الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين بمراسيم ٣١ يناير و ٣ فبراير سنة ١٩١٢ . وما أن أعلنت الحرب العالمية الأولى ، حتى أخذت السلطات الفرنسية في استدعاء الجزائريين ، واستغلتهم في ميادين

القتال المختلفة . ووصلت الإدارة الفرنسية فى الجزائر بهذا العمل إلى
قمة سلطتها فى استغلال الجزائر ، وشعب الجزائر .

ولكن أحداث العالم فى السنوات الأولى من القرن العشرين ،
مع تجربة الحرب العالمية الاولى ، ساعدت على نشوء الحركات
السياسية فى الجزائر – وسنرى فى الباب التالى موقف فرنسا
وسياستها من هذه الحركات السياسية .

الباب السادس

فرنسا والحركات السياسية الجزائرية

الفصل الأول

بداية الحركة القومية

تعاونت الأحداث والتطورات التى وقعت فى أوائل القرن العشرين فى كل من العالم الشرقى الإسلامى وفى أوروبا نفسها على بداية الحركة القوميه الجزائرية ، وساعدت على تطورها ونموها واتخاذها الشكل والصفات التى امتازت بها من غيرها من الحركات القومية فى العالم .

حقيقة أن زيارة الشيخ محمد عبده للجزائر ، فى عام ١٩٠٤ ، لم تعط نتائج مباشرة ، ولم ينتج عنها مظاهرات أو اضطرابات . ولكنها تركت آثاراً فى بعض النفوس التى استطاعت فهم هذا المصلح الشرقى ، وبذرت بذوراً ستنبت على مر السنين .

ثم جاء الانقلاب العثمانى سنة ١٩٠٨ ومنح الدستور لبلاد الشرق الأدنى ، ثم وقوف عدد من الدول الأوروبية موقف العداء من الدوله العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية . وتلت ذلك تلك الحرب الاستعمارية التى بدأتها إيطاليا فى ولاية طرابلس الغرب . وهزت هذه الحرب كل العالم العربى والإسلامى . وكم من متطوع من تونس والجزائر ، خصوصاً من مناطق الجنوب ، قام بالتطوع

والسير على الأقدام للاشتراك فى معسكرات المجاهدين ، والدفاع عن أراضى العروبة والإسلام ، فى مناطق طرابلس وفزان . لقد أزكت هذه الحرب ، بما اشتملت عليه من ضرب الإيطاليين لموانى بيروت والعقبه وسواحل اليمن ، نار القومية العربية ، وحماس الشعوب الإسلامية ، من الهند حتى سواحل المحيط الأطلسى ؛ وتركت آثاراً عميقة فى نفوس كل الشعوب الشرقية والإسلامية . كانت آراء السيد جمال الدين الأفغانى لإصلاح العالم الإسلامى قد فعلت فعلها ؛ وكانت سياسه السلطان عبد الحميد لتقوية الجامعة الإسلامية قد قطعت مراحل واضحة . ورغم مجىء رجال تركيا الفتاة وحزب الاتحاد الترقى وتناسيهم لعامل الرباط الدينى ، فإن الحرب الإيطالية -الطرابلسية قد أشعلت نار الحماس والتضامن العربى والإسلامى ، أمام هذا الاعتداء الغربى الاستعمارى . حقيقة أن كثيراً من الجزائريين قد شعروا بضعفهم وضعف العالم العربى والإسلامى أمام الغرب وأسلحته . ولكنهم شعروا بهذا الرباط الوثيق الذى يربطهم بإخوانهم فى الدين واللغة . وتكاتف هذا الشعور مع فرض فرنسا للخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين ، للعمل على خروج عدد كبير من أبناء الجزائر وهجرتهم واستيطانهم فى الشرق العربى ، وخصوصاً فى سوريا ، حيث رحبت بهم السلطات الحكومية والأهالى على السواء .

وساعدت سوء الحالة الاقتصادية ، وبؤس الأهالى ، على خروج عدد من الجزائريين يطلبون العمل ، ويسعون وراء الرزق فى الخارج . وذهب عدد منهم إلى فرنسا نفسها ، حيث وجدوا أن الأحوال تختلف تماما من تلك التى يطبقها الفرنسيون فى الجزائر .

وأخذت فرنسا فى استغلال القوى البشرية الجزائرية ، خصوصاً وأنها أخذت تشكو من قلة عدد المواليد . وجاءت الحرب العالمية الأولى ، ووجدت فرنسا فرصتها فى الجزائر ، لمواصلة حرب لاتمت الجزائريين بصلة . احتاجت فرنسا لوقود بشرى لهذه الحرب ، ترتبه فى صفوف تصد بصدورها نيران الألمان ، فأسرعت إلى تجنيد الشبان الجزائريين وأرسلتهم للدفاع عن الأراضى الفرنسية فى الجبهة الشرقية . جندت الحكومة الفرنسية مايزيد على أربعمائة ألف جندى جزائرى وحشدت ثمانين ألفاً للعمل فى المصانع والمناجم ، بدلا من العمال الفرنسيين المجندين . ودفعت الجزائر ضريبة غالية ، إذ أن فرنسا نفسها قد اعترفت بقتل خمسة وعشرين ألفاً من الجزائريين فى هذه الحرب . وعلينا أن نلاحظ أن الجزائريين لم يرحبوا بالخدمة العسكرية فى جانب الفرنسيين؛ بل قاوموا عمليات التجنيد الإجبارية خصوصاً فى قسطنطينة ومنطقة الأوراس .

وكان هذا استجابة للدعوة للجهاد التى نشرتها السلطات الاسلامية فى الدولة العثمانية فى ذلك الوقت ، وهدفوا بها إلى إضعاف

الأعداء الغربيين وخلق المشاكل السياسية والعسكرية والاقتصادية أمامهم ، وفى الأقاليم الإسلامية التى يحتلونها ويسيطرون عليها. كما أننا نلاحظ أن منطقة جنوب الجزائر قد قامت بدور فعال فى حركة الجهاد الإسلامية ، التى امتدت فى كل شمال إفريقية ، من حدود مصر الغربية حتى المحيط الأطلسى وجنوبا إلى السودان ؛ والتى أجبرت الإيطاليين على الانسحاب من طرابلس إلى الموانى والمدن الساحلية ، وأجبرت الفرنسيين على الاحتفاظ بقوات عسكرية ضخمة فى شمال إفريقية لمواجهة ثورة المسلمين هناك .

ولقد اضطرت السلطات الفرنسية فى الجزائر إلى تخفيف تطبيق « قوانين الأهالى » الاستثنائية ، تشجيعا لمن يخدم فى القوات الفرنسية . فسمحت بتنقلهم من إقليم إلى إقليم دون حمل جواز سفر ، أو بطاقة مرور ، والحصول على تأشيرة خاصة . كما ألغت لهم كثيراً من المخالفات وأعفتهم من الغرامات الجماعية . وأحالت النظر فى مخالفاتهم إلى قضاة الدرجة الأولى ، بعد أن كانت من اختصاص رجال الإدارة . وسمحت بزيادة عدد النواب الجزائريين فى المجالس المحلية إلى الثلث وأشركتهم فى انتخابات العمد .

ساعدت كل هذه الأمور على شعور الجزائريين بقيمتهم لا لجزائر وحدها ، بل ولفرنسا أيضاً . وشعر الجزائريون بأنهم شاركوا اقتصادياً وبشرياً فى الحرب العالمية بدرجة تزيد من التى

شارك بها الفرنسيون أنفسهم . علم الجزائريون قيمة كتائبهم العسكرية فى الحرب ، ووازنوا بين عملياتها وعمليات الكتائب الفرنسية الأخرى . كما وازن العامل الجزائرى فى المصانع والمناجم بين قيمة تحمله وقيمة تحمل الفرنسى . ووجد الجزائريون بعد ذلك أنهم أتباع عليهم الخدمة ، وللفرنسيين النصر والغنم . واستغل المستوطنون الفرنسيون فترة الحرب لتزويد فرنسا بكل مايلزمها من خيرات الجزائر ، وكونوا ثروات طائلة فى فترة قصيرة — وعاد الجزائريون بعد الصلح إلى وطنهم يحملون ما اقتصدوه من رواتبهم الصغيرة ليجدوا أن الداء قد استفحل وأن أصابع الاخطبوط المستعمر قد سيطرت على بلادهم . عادوا بشعور جديد، وبنتائج تجارب جديدة اكتسبوها بسواعدهم وبصدورهم فى المصانع والمناجم وميادين القتال ؛ فاستغلوا دراهمهم البسيطة فى إعادة شراء قطع صغيرة من الأرض تسمح لهم بالعيش فى بلادهم . وبدؤا يفكرون فى مستقبلهم ومستقبل أبنائهم ، بل ومستقبل الأمة الفرنسية نفسها ، بعد أن دافعوا عنها وعملوا لها وهيئوا لها وسائل النصر . فبدأ عدد من الجزائريين فى التفكير فى السياسة، وساعدهم على ذلك نشوء الصحافة فى الجزائر ، وظهور شخصيات تأثرت بتجارب هذه الحرب ، وأثرت بالتالى فى الحركات السياسية فى الجزائر .

كان أول من نزل هذا الميدان هو الأمير خالد الهاشمى ، ابن الأمير محيي الدين وحفيد الأمير عبد القادر الجزائرى . كان ضابطاً

فى الجيش الفرنسى وشارك فى الدفاع عن فرنسا ضد الأعداء . فما أن إنتهت الحرب حتى كون وفداً وتقدم على رأسه إلى فرساى ، وطالب بتطبيق تصريحات الرئيس ويلسون على الجزائر ، واعطاء أبنائها حق تقرير المصير. كانت هذه بداية حركة الكفاح القومى ، وسيواصل غيره من الجزائريين السير على منواله ، وإن كانت حركته لم تمس إلا فئة قليلة من أبنـــاء البلاد . وتعتبر هذه المرحلة مقدمة للحركات السياسية الجزائرية التى ستحاول جميعها ، وحتى الحزب الشيوعى الجزائرى ، العودة بتاريخها إلى الوراء والانتساب إلى هذه الحركة . وعاد الأمير خالد دون نتيجة ، إلى الجزائر ، فأنشأ هيئة سياسية أسماها «وحدة النواب المسلمين» ، وأقام لها جريدة حرة ومتحررة اسمها « الإقدام » وأخذ يطالب فيها بضرورة « اصلاح » الأحوال فى الجزائر على أساس المساواة بين الجزائريين والفرنسيين ، وإلغاء القوانين الاستثنائية ، والسماح للجزائريين بدخول مجلس النواب الفرنسى . وأخذ تأثير الحركات الاشتراكية يظهر فى هذه الهيئة . ولـكن الفرنسيين ازدادوا عداوة لها ، واتهم الاستعماريون الأمير خالد بالخيانة فقامت السلطات الفرنسية بنفيه من البلاد . ولـكن الحركة الوطنية أخذت تسير وتتطور رغم استخدام الشدة والعنف ضدها . وأخذت الجميات والهيئات السياسية فى الظهور وأخذت اتجاهاتها فى الوضوح خصوصاً فى الثلاثينات ، وهى الفترة التى يمكن فيها تحديد اتجاهات هذه التيارات السياسية ، وموازنتها الواحدة بالأخرى .

فيمكننا أن نجد فى أقصى اليمين رجال الطرق الصوفية الذين تعاونوا مع الاستعمار، نظير الاحتفاظ بامتيازاتهم المادية ونفوذهم الأهالى، خصوصا فى الجنوب . وكانوا فى ذلك يمثلون خطراً على البلاد وعلى الحركة القومية الجزائرية ، يزيد عن قيمة الخطر الفرنسى نفسه خصوصا وأن الأهالى كانوا يثقون بهم ولا يعتقدون فى السلطات الاستعمارية .

ويأتى بعد هذا اليمين المعتدل ، ويتكون من المنتخبين والنواب الجزائريين الذين يرغبون فى الوصول بأنفسهم وبأبناء بلدهم إلى الحصول على الحقوق المدنية الفرنسية وأن يعاملوا معاملة الفرنسيين . وانضم إلى هذا القطاع عدد من المثقفين الجزائريين ، الذين تعلموا تعليما غربياً ، وحاولوا إقناع أنفسهم بأنهم قد أصبحوا من الفرنسيين.

أما الوسط فيتكون من الجزائريين الذين يعتزون بشخصيتهم المستمدة من اللغة العربية والدين الإسلامى على السواء . وكانوا من العلماء الذين تأثروا بتعاليم الشيخ محمد عبده والسيد رشيد رضا ، وأصبحوا أكثر استجابة من غيرهم لتعاليم الأمير شكيب أرسلان . كانوا يرفضون فكرة الجنسية الفرنسية ويعملون على الاحتفاظ بتراث الآباء والأجداد فى صورة عربية إسلامية .

وأما اليسار فاشتمل على جمعية « نجم شمال أفريقية » التى ضمت كثيراً من العمال الجزائريين خصوصاً من يعمل منهم فى فرنسا ، وكانت لها مطالب اجتماعية علاوة على مطالبها السياسية

وحاربت هذه الجمعية فى سبيل توحيد كل من تونس ومراكش مع الجزائر ولكنها امتازت بآراء اشتراكية لا تعارض فى إقامة روابط متينة بين فرنسا وشمال إفريقية ، خصوصا فى أولى مراحل حياتها .

ونجد إلى أقصى اليسار الحزب الشيوعى الجزائرى مع فكرة الأنترناسيونالية بشكل يتمم هذه اللوحة التبسيطية .

وسنلاحظ أن قوى اليمين المتطرف قــد اختفت مع تطور الحركة الجزائرية . وسارت قوى اليمين المعتدل ، وقوى الوسط . صوب اليسار فى خطوات سريعة ، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية ؛ مما أدى إلى خروج ثورة الجزائر الكبرى سنة ١٩٥٤ بشكلها واتجاهاتها الواضحة ؛ ومما يدل على اضطراد تقدم حركة الوعى السياسى والقومى والاجتماعى عند الجزائريين .

شعر العلماء المسلمون بخطر نفوذ وسلطة رجال الطرق الصوفية على الشعب ، وعملهم على استغلاله والتمويه عليه باسم الدين . فقرروا محاربة البدع وأوصوا بالتقشف . وكانوا من المتأثرين بتعاليم ابن تيمية ومن تلاميذ الشيخ محمد عبده والسيد رشيد رضا ، ومن أنصار « الإصلاح » فى العالم الإسلامى والنظر إلى الإسلام نظرة حديثة . فنظموا مجهودهم فى « جمعيــة العلماء المسلمين » بإرشـاد الشيخ عبد الحميد بن باديس الذى أصدر جريدتى « الشهاب » و« البصائر » وسار فى مقالاتها على غرار الشيخ محمد عبده . اعتمدت جمعية العلماء على الإسلام لتجديد الجزائر والوصول بها إلى الاستقلال . فرفضت

الأحزاب السياسية الفرنسية والمساومة على حقوق البلاد .

وعملت هذه الجمعية بإشراف الشيخ بشير الابراهيمى الذى انتشر نفوذه فى المنطقة الغربية من الجزائر منذ سنة ١٩٣٢ ، والذى أصبح رئيساً للجماعة بعد وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس عام ١٩٤٠ ، وبمساعدة الشيخ طيب العقبى ، الذى أقام بضع سنوات فى الحجاز ، وساهم بعد رجوعه إلى بلاده فى نشر المدارس الحرة وإنشائها .

عمل العلماء المسلمون على التقريب بين السنة والشيعة وبين العرب والبربر ، لخلق كتلة إسلامية جزائرية واحدة . وعملوا على إلقاء المحاضرات وفتح المدارس ونشر الكتب التى تتحدث عن تاريخ بلادهم وتعمل على تمجيده . وحاولوا أن يخلقوا بذلك جيلا جديداً مثقفا بثقافة عصرية عن طريق اللغة العربيـة . انتشرت مدارسهم فى كل المدن وعـدد كبير من القرى وأخذ ابن باديس فى تدريس الفلسفة وأصول الدين والقانون فى مدرسته فى قسطنطينة .

وفكرت الجمعية فى إنشاء جامعة دينية إسلامية عربية فى مدينة الجزائر نفسها ، لكى تكون منـاراً للعلم والدين فى عاصمة بلادهم . ووصل نفوذهم إلى العمال الجزائريين فى فرنسا . وأخذوا فى إرشادهم وتثقيفهم وغرس روح القومية العربية الإسلامية فى نفوسهم .

قامت هذه الجمعية بمهاجمة رجال الطرق الصوفية ، وأكدت أن فرنسا لن تتمكن من إدماج الجزائر ، بل عليها أن تسير بها حتى الاستقلال الذى يؤكده شخصيتها ولغتها ودينها وشعبها وتاريخها .

وكان أحد زعماء المثقفين فى اليمين المعتــدل ، قد أعلن فى إحدى مقالاته المنشورة فى عام ١٩٣٦ أن « الوطن الجزائرى » غير موجود ، وأنه ليس هناك من يعتقد جدياً فى « القومية الجزائرية » . فرد عليه الشيخ بن باديس بأن الأمة الجزائرية المسلمة موجودة ، مثلها فى ذلك مثل بقيــة الأمم . وأن لهذه الأمة تاريخها المجيد ، ولها وحدتها الدينية واللغوية ، ولها ثقافتها وعاداتها وطباعها . وأن هذه الأمة ليست فرنسا ، ولا يمكنها أن تكون فرنسا ، ولا ترغب فى أن تكون فرنسا ، ولن تكون أبداً فرنسا حتى إذا رغبت نفسها فى سياســة الأدماج . إن للجزائر أراضيها الواضحة وحــدودها المعروفة . أكد الشيخ بن باديس حقوق شعوب الأرض كلها فى الاستقلال ، وشرح أن الجزائر يمكنها أن تصل إلى مرتبــة الدومنيون من فرنسا ، مثل كندا من بريطانيا ، وينشأ عن ذلك ترابط بين دولتين ، وتتمتع كل منهما بالحرية .

وخشيت السلطات الاستعمارية من نشاط جمعية العلماء المسلمين خصوصــاً وأن مدارسهم الحرة تفوقت فى الميــدان على مدارس الحكومة ، وبدأت تخرج من الشبان من يختلف عن هؤلاء الذين أرادت الحكومة إعدادهم لمناصب الإمامة والقضاء . كما هدد نشاطهم رجال الطرق الصوفيــة وشيوخ الزوايا . وكانت هــذه السلطات الاستعمارية قد تعودت على العمل مع رجال الطرق الصوفية ، الذين امتازوا بالسلبية بعد سيطرة الفرنسيين على البلاد ، وقلّت جرأتهم على

مناقشة الإدارة مع الزمن . ولم توافق هذه السلطات على أن تتعامل
مع رجال الإسلام الجدُد الذين رفضوا الخضوع لهـا . فقام الحاكم
العام ، كارد ، باتخاد إجراءات صارمة فى المسائل الدينية وكانت
فى منتهى الخطورة بالنسبة للجزائر . كانت إدارة الشئون الدينية قد
انفصلت عن إدارة الدولة وأنشأت لها الحكومة العامة منذ عام ١٩٣٠
لجانا خاصة استشارية فى كل مقاطعة . وكان من السهل الطعن فى
هذه اللجان من الناحية الشرعية وناحية تمثيلها للمسلمين . فعاد
السكرتير العام لحكومة الجزائر ، ميشيل ، وأصدر خطاباً دوريا
فى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ ، عرف فيما بعد باسمه ، وكلف فيـه
السلطات المحلية بوضع العناصر الشيوعية ، والعلماء الوهابيين ،
المهمين بمحاوله التهجم على فرنسا ، تحت المراقبة . وهدف بهذا
الخطاب الدورى إلى وقف نشـاط أعضاء جمعية العلماء المسلمين ،
وترك السلطات المحلية تتخذ ما تشـاء من اجراءات ضدهم ، دون
حاجة إلى تدخل السلطات القضائية . وكان من نتيجة ذلك أن دبر
رجال الادارة التهم لأعضـاء جميه العلماء المسـلمين ؛ حتى تهم
الشروع فى القتل مع سبق الاصرار ، وذلك عن طريق شراء ذمم
بعض أعوان الاستعمار ، وجعلهم يتقدمون ببلاغات كاذبه ، تذكر
أنهم استلموا بعض المال مع سلاح صغير ، وهو سكين فى الغالب ،
لقتل إحـدى الشخصيات .

وظهرت سـوء نية رجال الإدارة وتصرفهم بدون رقيب .

ولكن هذه الإجراءات لم تباعد بين الشعب الجزائرى وجمعية العلماء المسلمين ، ولم تؤثر بالتالى على التفاف عدد كبير من الجزائريين حول هذه الجمعية واعتناقهم لمبادئها وسيرهم على خطاها .

أكد العلماء المسلمون أن هناك قومية جزائرية وأن صفتها الإسلام والعروبة ، فعاد كثير من الجزائريين إلى التمسك بصلواتهم وقاطعوا التدخين . كما أفتى هؤلاء العلماء بأن التخلى عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامى للحصول على صفة المواطن الفرنسى يعنى الارتداد عن الإسلام ، ويتسبب فى عدم الصلاة على المتجنس بعد وفاته ، ويحرمه من حق الدفن فى مقابر المسلمين . فتمسك الجزائريون بقانون الأحوال الشخصية الخاص بهم ، ولم توافق إلا قلة نادرة منهم ، لا تعدو بضعة آلاف على الدخول فى الجنسية الفرنسية .

وكانت هذه لطمة واضحه أصابت النظم الفرنسية ، والسياسة الفرنسية الاستعمارية فى الجزائر . وساعدت على التمييز بين الصفات الجزائرية والصفات الفرنسية ، وبالتالى على نضج الشخصية الجزائرية ونموها وتطورها . وكانت جمعية العلماء المسلمين ؛ وهى التى تمثل قوة الوسط بين قوى الجزائر ، أكبر الهيئات التى عملت فى هذا القطر نفسه ، والتى تركت آثاراً واضحة ، دون أن تغير من اتجاهها العام .

ونشأت حركة وطنية جزائرية أخرى بين طوائف العمال الذين خدموا فى المصانع والمناجم فى فرنسا . شعروا بانخفاض

راتبهم بالنسبة للفرنسيين رغم أدائهم أعمالا أصعب من التى يقوم بها هؤلاء.. وكانوا يخدمون كعمال غير مهرة مما يعرضهم للبطالة قبل أى عامل آخر . ولهذا فإنهم ربطوا بين قوميتهم العربية ودينهم الإسلامى وبين هذه المعاملة غير العادية من جانب الفرنسيين . واتجهت مطالبهم إلى النواحى الاجتماعيه مع اعتزازهم بالجانب الوطنى القومى .

كان مصالى الحاج هو الروح المحركة لهذه الحركة التى اتخذت لنفسها اسم « نجم شمال إفريقيه » وضمت التونسيين والمراكشيين كما ضمت الجزائريين وتركز معظم نشاط هذه الحركة بين العمال الذين يخدمون فى المنطقة الباريسية وبدأت عملها فى عام ١٩٢٦ ، وفى ظلال الحزب الشيوعى الفرنسى . وللدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية للمسلمين المغاربةولتعليم أعضاء الجمعيه وتثقيفهم . وبلغ عدد أعضائها أربعة آلاف فى عام ١٩٢٩ وزادت من نشاطها واستخدمت المنشورات والصحف وقدمت المحاضرات . واحتفظت بالطابع العمالى والثورى وامتازت بحبها للعمل المباشر . ولم يحمها من الكبت والانتقام إلا وطنيتها الظاهرة المتدفقة .

وأصدرت السلطات الفرنسيه أمراً بحل هذه الجمعية فى سنة ١٩٢٩ بحجة أنها تدعو إلى ثورة الأهالى ضد الحكم الفرنسى وتطالب باستقلال شمال إفريقية . ولم يبلغ سن رئيسها فى ذلك الوقت إلا تسعا وعشرين سنة . لم يكن من المثقفين ، ولكنه امتاز

بفصاحة وبساطة وملكة قوية على الخطابة بالفرنسية والعربية .
وكانت له قدرة فائقة على التنظيم . ورغم حل الجمعية ، فإن نجم شمال
إفريقية قد واصل عمله فى السر وظهر فجأة من جديد فى عام ١٩٣٣
وبجانب مصالى الحاج أركان حرب يتألف من عمار وبلقاسم . ولم
تتراجع السلطات الفرنسية عن القبض عليهم ، بحجة إعادة تكوين
هيآت غير مشروعة ، وتحريض العسكريين على عدم الطاعة ، والقيام
بدعاية فوضوية . وكان من المتوقع أن تختنق هذه الجمعية بعد ذلك
ولكن الصف الثانى استلم القيادة ، وخرج بالجمعية مرة جديدة باسم
« الاتحاد الوطنى للمسلمين المغاربة » . وأيد مركزها حكم محكمة
النقض الذى أفتى فى ابريل سنة ١٩٣٥ بأن قرار حل الجمعية فى سنة
١٩٢٩ كان إجراء غير قانونى . فأفرجت السلطات عن مصالى الحاج
وأعوانه فى أول مايو مما سمح لهم بالعودة إلى نشاطهم السابق . ولكن
السلطات الفرنسية أصـــدرت أمراً بالقبض عليهم من جديد فى
شهر سبتمبر ، ووقع عمار وبلقاسم فى أيدى هذه السلطات ولكن
مصالى الحاج تمكن من الوصول إلى جنيف ، حيث أخذ فى مواصلة
كفاحه مع الصف التالى من القـادة الجزائريين ، وواصل إرســال
الأوامر لهم من سويسرا إلى فرنسا .

وجاءت وزارة الجبهة الشعبية فى باريس سنة ١٩٣٦ فأفرجت
عن المعتقلين السياسيين ومنهم زعماء الجزائر . وأثار ظهور مصالى
الحاج وبلقاسم وعمار مرة جديدة فى فرنسا موجة من الحماس الشعبى

بين العمال المغاربة وبين العناصر اليسارية الفرنسية . وبدأت مرة جديدة سلسلة من المحاضرات والنشرات والمقالات . وذهب زعماء نجم شمال إفريقية إلى الجزائر . وخطب مصالى الحاج فى عشرة آلاف جزائرى فى ملعب هــذه المدينة ، وأعلن هناك برنامجه الوطنى الذى يتلخص فى المطالبة والعمل على استقلال كل بلاد شمال إفريقية . ثم واصــل مصالى الحاج جولته فى المدن الجزائرية حيث تمكن من اجتذاب عدد كبير من الجزائريين إلى حركته الوطنية .

ولكن هذا النشــاط أغضب كلا من عناصر اليمين المتطرفة وعناصر اليسار المتطرفة . ذلك أن « وحدة النواب الجزائريين » كانت لا تعترف فى هذا الوقت بوجود الشخصيــة الجزائرية ، وكان معظم أعضائها قد تعلموا فى المدارس الفرنسية وارتبطت مصــالحهم ووظائفهم بالحكومة الفرنسية ، وحاولوا الوصول بأنفسهم وبيلادهم إلى الاندماج مع فرنسا . أما الشيوعيون فإنهم رؤوا فى هذه الحركة تقسيما للقوى العاملة فى فرنســا وإمبراطوريتها ، وتفتيتاً للحركة العالمية . أكد الدكتور بن جلول ، رئيس المؤتمر الإسلامى ، رغبة الأهالى فى التطور داخل حدود الدولة الفرنسية ، وأصر الشيوعيون على ضرورة الاحتفاظ بالسيادة الفرنسية ، رغم موافقتهم على إعطاء الحرية الدينيــة وعلى أهمية العمل على إدخال المدنيــة الفرنسية فى الجزائر . فاصطدموا بنجم شمال إفريقية واتجاهه الوطنى .

فانقلب رجال الجبهة الشعبية فى فرنسا على نجم شمال إفريقية ،

واتهموه بالتحالف مع المستوطنين الفاشستيين . وفى مؤتمر الجزائر الاسلامى ، قام الأعضاء ، وبمساعدة الشيوعيين ، بطرد أعضاء نجم شمال إفريقية الذين أنشدوا عالياً «نشيد الاستقلال» . واستندت الحكومه الفرنسية إلى توصيـة الحاكم العام ، وأصدرت أمرها بحل جمعية نجم شمال إفريقية ، بدعوى أنها موجهة ضد فرنسـا . وتكاثر الأعداء على هـذه الحركة ، فاتهمها البعض بأن اتجاهها غير إسـلامى ، مستندين فى ذلك إلى اتجاهها المتحرر ، واتهمها آخرون بأنها تثير عداء العرب ضد اليهود ، خصوصاً وأنها تقدمت بطلبات تتعارض مع اتجاه حكومة سيطر عليها اليهود والشيوعيون ، واتهمها آخرون بالانفصالية والإقليمية ، بدعوى أنهـا تبعد عن إطار الإنترناسيونال . ولم ترتكب جمعية نجم شمال إفريقية أى تهمة من هذه التهم الموجهة إليها .

ولكن المستوطنين كانوا فى عـداء مستمر مع حكومة الجبهة الشعبة ، نظراً لاشتراك الشيوعيين فيها ؛ فهاجموا قرارها الصادر بحل هـذه الجمعية ، وفضحوا وجود اليهود على كراسى الحكم وتأثيرهم على كبت الحركات الوطنية ، وكانت هذه المهاجمة داخل إطار التكتيك السياسى للمستوطنين . أما رجال وحدة النواب الجزائريين والمؤتمر الإسلامى ، فإنهم رؤوا فيهـا حركة عمالية تقدمية تهدد مصالحهم ووظائفهم المرتبطة بالإدارة الفرنسية . وأخيراً فإن الشيوعيين قد رؤوا فيها حركه انفصـالية قومية وكانوا

قد رسموا فى خطتهم العامة ، أما ربط عمال الجزائر بالانترناسيونال
من طريق باريس ، وجاء نجم شمال إفريقية يحاول فصم هذا الرباط
وإقامة روابط أخرى عربيـة مع تونس ومراكش قبل الارتبـاط
بباريس ، وبقية العالم .

اتفقت جمعية نجم شمال إفريقية مع جمعية العلماء الجزائريين فى المطالبة بالاعتراف باللغة العربيـة لغة رسمية فى الجزائر وتدريسها فى مدارسها كما اتفقت معها فى ضرورة توحيد مجهود المسلمين فى شمال إفريقية ، للحصول على استقلالهم ، ولـكنها اختلفت عنها فى مطالبها الاقتصادية والاجتماعية ، التى قربت بين نجم شمال إفريقية والقوى اليسارية . ولـكن رجال نجم شمال إفريقية اختلفوا عن الشيوعيين فى إصرارهم على شخصيتهم وقوميتهم ، واعتبار أنفسهم عمالاً ، ولـكن مسلمين . وهكذا نجد أن نجم شمال إفريقية قد اقترب من الحزب الحر الدستورى الجديد فى تونس ، وحزب العمل المراكشى ، وسار على الخطوط العامة التى رسمها الأمير شكيب أرسلان عن القومية العربية والإسلامية فى تطورها من أجل الاستقلال ثم الوحدة ، على أسس متحررة عادلة .

ثم حاول مصالى الحاج تغيير نجم شمال إفريقية فى سنة ١٩٣٧ إلى حزب نظامى اشتراكى واختـار له اسم « الشعب الجزائرى » وحدد بذلك برنامجه للعمل من أجل الجزائر ، قبل أن يعمل من أجل كل شمال إفريقية . وزاد نجاح مصالى الحاج فى كل من الجزائر وبين

صفوف العمال الجزائريين فى فرنسا نفسها . ورفع رجاله العلم الجزائرى فى مظاهرات ١٤ يوليو سنة ١٩٣٧ فألقت السلطات الفرنسية القبض عليه بتهمة ارتكاب الجرائم فى حق السيادة الفرنسية وحكمت عليه بالسجن سنتين مع حرمانه من الحقوق السياسية والمدنية . ولكن رجاله واصلوا العمل فى الميدان . ويعتبر فوز الأستاذ بومنجل فى انتخابات بلدية الجزائر سنة ١٩٣٨ ، فوزاً لحزب الشعب الجزائرى وفوزاً لمصالى الحاج وهو فى سجنه إذ أن بومنجل كان من رجال حزب الشعب الظاهرين .

وهدد الافراج عن مصالى الحاج السلطات الفرنسية فى سنة ١٩٣٩ ، خصوصاً وأن الحرب العالمية الثانية كانت على الابواب ، فواصلوا الاحتفاظ به فى السجن ؛ وألغوا نهائياً حزب الشعب الجزائرى ومنعوا جريدته « الأمة » من الظهور . ثم صدر حكم جديد ضده فى مارس سنة ١٩٤١ بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وحرمانه من الإقامة فى فرنسا لمدة عشرين سنة .

ولكن تغير الظروف الدولية سيسمح لرجال الجزائر بمواصلة الكفاح رغم رد الفعل الفرنسى وحركات الكبت والتحكيم وعدم نضوج قوى اليمين فى الجزائر فى ذلك الوقت .

الفصل الثاني

رد الفعل الفرنسى وظهور البيان

حاولت فرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى أن تظهر بمظهر التحرر والآخذ بيد الجزائريين للوصول بهم إلى مرحلة الحضارة المدينة اللائقة بشعوب متصلة بالغرب. وكانت فرنسا تخفى وراء ذلك رغبتها الملحة فى كسب عدد من المواطنين أثبتوا جدارتهم فى ميادين القتال كما أثبتوها فى المصانع والمناجم، وكان هذا تعويضا عن انخفاض نسبة المواليد فى فرنسا نفسها، واستغلالا للقوى البشرية والأيدى العاملة الموجودة فى شمال إفريقية. فأصدرت قوانين ٤ فبراير سنة ١٩١٩ وألغت بذلك القوانين الاستثنائية المطبقة على المسلمين وسوت بينهم وبين المستوطنين فى شئون الضرائب، رغم تحديدها لنسبة عدد الناخبين الجزائريين، دون أن تسوى بين هذه النسبة ونسبة المستوطنين الأوروبيين. ولكن سرعان ما رأت فرنسا أن أبناء الجزائر يطالبون بتطبيق مبادىء الرئيس ولسون ويكافحون، رغم اختلاف اتجاهاتهم الناتجة عن اختلاف تكوينهم، للحصول على حقوقهم السياسية كاملة. ثم رأت أن الحركة تسير مع المطالبة بالاعتراف بالشخصية الجزائرية القائمة على أساس لغوى واجتماعى واقتصادى يختلف عن الأسس التى بنى عليها المجتمع الفرنسى.

عملت فرنسا على احتضان حركة وحدة النواب الجزائريين في أول أمرها، ولم تعلن عداءها الصريح لجمعية العلماء المسلمين ولكنها رأت في جمعية نجم شمال إفريقية، خطراً يهددها ويهدد بفقدها لكل أملاكها في شمال إفريقية، فأعلنت حربها على هذا الحزب واستغلت التفرقة القائمة بينه وبين حزبي اليمين والوسط السابقين، تلك التفرقة القائمة على أساس اختلاف تكوين زعماء هذه الحركات القائمة على أساس المطالب الاجتماعية التي نادى بها نجم شمال إفريقية، والتي لم توافق عليها جمعية العلماء، وعارضها حزب وحدة النواب. استندت فرنسا على ذلك لكي توقع بين رجال الجزائر وقادتها في أول أطوار المعارك الوطنية الجزائرية. فما أن فشل موريس فيوليت في تطبيق سياسته التي هدفت إلى إعطاء الحقوق الفرنسية لعدد كبير من المثقفين الجزائريين والسماح للمسلمين بالاشتراك في المجالس النيابية الفرنسية حتى قامت السلطات الفرنسية بمنع رجال نجم شمال إفريقية أو حزب الشعب الجزائري من الاشتراك في المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في شهر يونيو سنة ١٩٣٧. حقيقة أن رجال حزب الشعب الجزائري كانوا قد صمموا على تنفيذ سياسة الانفصال عن فرنسا، ولكن أعضاء وحدة النواب الجزائريين وجمعية العلماء المسلمين وضعوا برنامجا للمؤتمر لا يبتعد كثيراً عن برامج فيوليت — رغم أن العلماء المسلمين، وهم قوة الوسط، أصروا على الدفاع عن الشخصية العربية الإسلامية للجزائر والتقدم بمطالب دينية تنص على انتزاع السلطات الدينية من

أيدى الإدارة الفرنسية ، ومطالب لغوية تنادى بتعليم اللغة العربية إجباريا فى مدارس الجزائر . وجاءت قرارات هذا المؤتمر لا تختلف فى الكثير عن برنامج فيوليت الذى اتهمه الفرنسيون بأنه متساهل مع العرب واتهمه الوطنيون اليساريون بأ يحاول الاحتفاظ بالجزائر لفرنسا دون أن يقدر على إعطاء أبنائها نفس حقوق الفرنسيين .

ظهر الانقسام بين صفوف الجزائريين ، وشعر رجال اليمين والوسط أن التقدم بمطالبهم سيحظى بتأييـــد الأحزاب اليسارية الفرنسية ، ولكن رجال أحزاب الوسط واليمين المتطرف فى فرنسا كانوا قد أعدوا عدتهم لمقابلة مطالب الجزائريين المعتدلين . فما أن وصل وفدهم إلى باريس حتى ثارت الضجة ، واكتسحت موجة الرجعية والاستغلال موجة التحرر الصغيرة التى كانت قد ظهرت فى فرنسا . وكان تصلب الفرنسيين فى هذه المسألة أكبر دافع للمعتدلين الجزائريين إلى التطرف ، إذ أن أعضاء جمعية العلماء المسلمين أيقنوا ألا سبيل لتحقيق مطالبهم إلا عن طريق الاستقلال ، وساروا فى هذا نحو اليسار ، وصوب حزب الشعب الجزائرى . وأثرت نفس المسألة على رجال وحدة النواب الجزائريين الذين بدأوا يفكرون فى الاختلاف الواضح بينهم وبين الفرنسيين ، وشعروا بأن فرنسا لا تعاملهم كفرنسيين — رغم الارتباطات الثقافية وتبادل المصالح بين كثير منهم وبين الفرنسيين والإدارة الفرنسية .

ثم تلا ذلك حركة من الكبت والاضطهاد ضد رجال حزب الشعب الجزائرى . وأبعدت هذه السياسة بين الفرنسيين وبين رجال اليمين فى الجزائر ، أعضاء وحدة النواب . شعروا بأن الفرنسيين يمارضون فى معاملتهم معاملة الند للند — رغم اشتراكهم فى الثقافة والصالح . ورأوا سوء المعاملة التى يعاملها الفرنسيون لأبناء الجزائر من أبناء حزب الشعب ، وأيقنوا أن السلطات الفرنسية لن تحجم عن معاملتهم بالمثل — رغم اتجاههم المعتدل ، واعتزازهم بوظائفهم وبثقافتهم الفرنسية ، فترى أن فرحات عباس ، وهو من رجال وحدة النواب ، يحتج على المعاملة غير اللائقة التى عامل بها الفرنسيون مصالى الحاج ، رئيس حزب الشعب الجزائرى وهو فى السجن ، خصوصاً وأن سلطات السجون أمرت بحلق رأس وحواجب هذا الزعيم الجزائرى ، وأساءت معاملته — رغم أنه لم يكن إلا معتقلا سياسياً . وهكذا نجد أن محاولة التفريق بين الجزائريين قد فشلت وجاءت عمليات الكبت والاضطهاد وسوء المعاملة لكى تبعد بين المعتدلين الجزائريين وبين الفرنسيين وتدفع بهؤلاء المعتدلين دفعاً من اليمين إلى الوسط وبرجال الوسط صوب اليسار . فيمكننا أن نقول إن السياسة الفرنسية ساعدت الأحزاب الجزائرية بطريقة غير مباشرة على سرعة التطور وعلى التكتل والوقوف صفاً واحداً أمامها . وهى لاتدرى أنها تعجل بذلك بإنضاج الشخصية الجزائرية ، كما تعجل

بإنهاء الإدارة الفرنسية فى هذا القطر وقد آلت على نفسها أن تحتفظ به فرنسيا .

ولقد واصلت فرنسا سياسة الكبت والاضطهاد قبيل الحرب العالمية الثانية وفى أثنائها . وازدادت فرنسا قسوة على المجاهدين الجزائريين كلما شعرت بالضعف فى أوربا . وكلما رسب هذا الشعور فى نفوس الفرنسيين ودخل إلى منطقة اللاشعور .

سقطت فرنسا صريعة أمام قوات ألمانيا بعد خمسة أسابيع من بدء الحرب ، وسلم من رجالها ما يزيد على الليون ونصف الليون ، رغم تحصنهم داخل استحكامات خطر ماچينو . وقبلوا الأسر والمعيشة داخل نطاق الأسلاك الشائكة وأمام فوهات البنـادق الرشاشة الألمانية ، ولم يقووا على الدفاع عن بلادهم أو أنفسهم . واستسلمت حكومة فيشى لـكل مطالب الألمان أو لمعظمها ، ولم تناقش فى أى أوامر صدرت إليها . سلمت أراضيها جزءا فجزءا ، ولـكنها احتفظت بالقوانين العرفية وحالة الطوارىء فى الجزائر ، كما احتفظت بزعماء الحركات السياسية الجزائرية داخل جدران السجون ، وذلك فى الوقت الذى سمحت فيه للجنة ألمانية بالإقامة فى الجزائر . بلغت فرنسا فى هذا الوقت أقصى مراحل ضعفها ، ولـكنها رفضت أن تحاول فهم ذلك الشعب الذى يجاهد من أجل حريته فى شمال إفريقية .

فرح كثير من الجزائريين بانهزام فرنسا واعتقدوا أن الألمـان سيساعدونهم على الحصول على حريتهم واستقلالهم — خصوصاً وأن

السلطات الألمانية قد وعدت ببحث هذه المشكلة فى تسويات ما بعد الحرب.
واعتقد جزء آخر من الجزائريين بضرورة الدفاع عن فرنسا ومعسكر الحلفاء، وظنوا أن هذا الدرس القاسى الذى حصلت عليه فرنسا سيجعلها أكثر فهماً لقضايا الشعوب المناضلة من أجل استقلالها. وجاءت القوات الأمريكية ونزلت فى مدينة الجزائر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢ وحاول بعض الجزائريين أن يفهموا موقفها من القضية الجزائرية — بعد قضائها على نفوذ حكومة فيشى ونفوذ لجان الهدنة الألمانية الإيطالية. ولكن الأمريكيين كانوا قد صمموا قبل مجيئهم إلى شمال إفريقية على عدم إضعاف فرنسا وعدم التدخل فى « شئونها الداخلية » وكان هذا شرطاً لمواصلة ديجول و « فرنسا الحرة » العمل إلى جانب الحلفاء. فشعر الجزائريون أن واجبهم يحتم عليهم الاعتماد على أنفسهم. وكانوا لا يقدرون فى هذا الوقت العصيب وأمام القوات العسكرية الغربية وتفوق أسلحتها على القيام بأية حركة إلا إذا كانت سلمية، ولكنهم شعروا جميعا بأن لهم معركة خاصة هى معركة الجزائر ويتساوى فيها أعضاء الأحزاب اليمينيه مع أحزاب الوسط وأحزاب اليسار. فاجتمع عدد من زعماء الحركة الوطنية الجزائرية فى ٣ فبراير سنة ١٩٤٣ وتفاوضوا فيما بينهم فى مستقبل أمتهم وفى خروجها وتحريرها من براثن الاستعمار والوصول بها إلى مرحلة الحرية والاستقلال. كان منهم رجال من المستقلين ومن النواب

ومن العلماء ومن حزب الشعب فقرروا نشر « بيان » يتقدمون به إلى أبناء الجزائر وإلى فرنسا وإلى دول الحلفاء ، يشرحون فيه أمانيهم وآمالهم ، ويقررون فيه الطريق الذى اختاروه لبلادهم .

شرح هذا « البيان » إفلاس نظام الاستعمار وفشله وتغير الظروف التى سمحت له بالبقاء من قبل . كما شرح أن هذا النظام لم يعد على الأمة الجزائرية إلا بالفقر والجهل والتشرد وإعلان القطيعة بينها وبين الأمم الأخرى التى تتصل بها بصلات لا يقدر التاريخ على فصمها . وقرر أن الطريق الوحيد للخروج من هذه الحالة التى تتنافى مع الإنسانية والبشرية هو إعلان الجمهورية الجزائرية المستقلة . وحاول زعماء الجزائر تهدئة روع الفرنسيين وحلفائهم الغربيين فصرحوا بأنهم يقبلون التعاقد مع فرنسا بطريقة الند للند وبشكل يحتفظ للجزائر بحريتها وشخصيتها ويحتفظ لفرنسا بمصالحها كما يحتفظ لكل سكان الجزائر بمعامله متساوية ، دون تفريق بين الأجناس .

كان نشر هذا البيان نقطة تحول خطيرة فى تاريخ تطور الحركات السياسية فى الجزائر ، وخصوصا وأن معظم رجال الأحزاب والجمعيات السياسية الجزائرية انضموا اليه وكونوا هيئة سمت نفسها أنصار البيان والحرية ، وأخذوا يجاهرون بآرائهم بعد أن اتفقوا على السير لتحقيق الاستقلال وتحرير البلاد .

كانت هذه هى أول مرة ترى فيها حكومة فرنسا إجماع زعماء الجزائر على اتجاه معين وعلى مطالب عامة محددة . كانت فرنسا تلعب حتى ذلك الوقت على اختلاف تكوين واتجاه ومطالب كل من زعماء

اليمين والوسط واليسار فى الجزائر ، ووجدت الآن أن هؤلاء الزعماء الوطنيين قد وقفوا منها موقفا محدداً ، وميزوا بين اختلاف وجهاتهم السياسية فيما بينهم وبين موقف عام موحد يقفونه تجاه فرنسا . وشعر رجال الاستعمار والمستوطنون بخطورة الموقف ، فصمموا على إظهار قوتهم والانتقام من هذا الشعب المجاهد المناضل بإغراقه فى الدماء وكأنهم قد تناسوا ثقل وطء أحذية الجنود الألمان على أعناقهم منذ بضعة أشهر . تحالف فى ذلك كل من رجال الحكم والاستعمار والاستيطان .

جاء الجنرال ديجول إلى الجزائر وذهب إلى قسطنطينة وأعلن برنامجاً متحرراً — وإن كان لا يختلف كثيراً عن برنامج فيوليت . فوعد المسلمين ببعض الإصلاحات ، ولكن على أساس كونهم من الفرنسيين ، ويقيمون بأرض فرنسية ، وأردف ذلك بحركة اعتقالات سوى فيها بين رجال اليمين واليسار ، فزج بفرحات عباس فى السجن ، وألقى القبض على مصالى الحاج وأرسله إلى الصحراء ثم إلى الكنغو . ولم تكن هذه المعاملة تتفق فى كثير أو قليل مع نص خطابه فى قسطنطينه أو مع الروح الذى حاول به التمويه على الشعب الجزائرى — رغم معرفته بخطورة الحالة فى الامبراطورية الفرنسية ومطالبة رجال المستعمرات ، حتى فى إفريقية السوداء بمعاملة تتفق مع حقوق الإنسان .

ثم استعد رجال الاستعمار والاستيطان على إظهار قوة بأسهم وأسلحتهم أمام الجزائريين بعد أن فشلوا فى إظهارها أمام الغزاة

الألمان . فرتبوا الأمر ، وانتهزوا الفرصة التى سنحت مع مظاهرات ٨ مايو سنة ١٩٤٥ وحاولوا إعطاء درس للجزائريين يمنعهم من المطالبة بالحرية والاعتزاز بشخصية بلادهم .

قامت المظاهرات فى هذا اليوم بمناسبة احتفال العالم الغربى بعقد الهدنة مع ألمانيا . وشارك الجزائريون فيها ، وصمموا فى بعض الجهات على الاشتراك فيها كجزائريين أدوا واجبهم فى هذه الحرب إلى جانب الفرنسيين والحلفـــاء ، فرفعوا علم الجزائر على رأس مظاهراتهم فى سطيف ، فما كان من رجال الأمن إلا أن فتحوا النيران على المتظاهرين ، فتأزمت الحالة بسرعة ، خصوصاً وأن رجال الجيش والطيران والمصفحات والبحرية الفرنسية بدءوا فى مجزرة بشرية ، اشترك فيها عدد من المستوطنين الفرنسيين فى كل المنطقة .

« وفتح الجميع موسم الصيد الآدمى ، وطورد المسلمون فى المدن والقرى والمداشر كما تطارد السباع فى الغابات ، وعمت المذابح فذهبت ضحيتها القرى العديدة ، لم ينج منها رجل ولا إمرأة ولا صبى ، وكانت المصفحات الفرنسية تسير صفاً فتدمر القرى على رأس من فيها من رجال ونساء وأطفال ، حتى تسوى بها وبما فيها الأرض ، فكانت الدماء تجرى غزيرة ، وقد صبغت الأرض بلونها الأحمر ، وبصفة ظاهرة مكنت المصورين من أخذ مناظر لها من الطائرات .

« وهنالك قرى أخرى دمرت بالطائرات تدميراً فلم يبق منها شىء .

أما بالمدن الكبيرة ، كسطيف ، وقالة ، فكان رجال الميليشيا من المتطوعين الأوربيين يهاجمون الديار ، ويقبضون على النخبة المثقفة الجزائرية ، ويذهبون بها خارج المدينة ، ويأمرونها — تحت تهديد الرشاشات — بحفر القبور الجماعية ، ثم يقتلون الفوج إثر الفوج ، ويأمرون كل فوج بدفن الفوج السابق .

« أما النساء فقد امتهن شر امتهان ، وانتهكت حرماتهن انتهاكا جديرا بأعمال وحوش الاحتلال الأولين ، وقطعت آذانهن من أجل الأقراط ، وأيديهن من أجل الخواتم ، وأرجلهن من أجل الخلاخل ، وكان الجند يتباهى بتلك الغنائم ، ويتفاخر بإحراز أكبر عدد منها ...

« دامت المذبحة أياما وليالى سوداء . وأسفرت عن مقتل ٤٥ ألفاً من المسلمين ، واضمحلال قرى كاملة ، وخراب جهات فسيحة ، وإعدام النخبة المفكرة فى كامل الجهة [1] » .

ويهمنا من هذه المجزرة البشرية أن السلطات الفرنسية فى الجزائر لم تنفذ سياستها وحدها ، بل أعطت فرصة للمستوطنين الفرنسيين للاشتراك فيها بدور واضح . وظهر أن السلطات الفرنسية تعانى من مركبات النقص التى يعانيها المستوطنون ، وحاولت التنفيس عنها بشكل وحشى لكبت كل حركة وطنية فى شمال إفريقية . ولكنها جهلت أن التصلب قد يؤدى إلى الانكسار ،

---

(١) أحمد توفيق المدنى : هذه هى الجزائر . ص٢٧٧ — ٢٧٨

وأن المرونة قد تطيل من أجلها فى الجزائر . ولكن الفرنسيين لم يحكموا العقل ، ولا الضمير ، ولا الإنسانية ، فبذروا بذلك البذور الأولى لوحدة الشعب الجزائرى . ودفعوا بأنفسهم مسامير نعش إدارتهم الاستعمارية فى الجزائر . كان ديجول قد أمر بالإفراج عن فرحات عباس وأنصاره ؛ فعادت الحكومة من جديد واستندت إلى هذه « الاضطرابات » وأعادت القبض على هذا الزعيم وعلى الشيخ محمد البشير الإبراهيمى ، رئيس جمعية العلماء المسلمين ، وعلى معظم رجال الأحزاب الجزائرية وبقية رجال حزب الشعب الجزائرى .

زاد عدد المعتقلين هذه المرة على ٤٥٠٠ وطنى جزائرى ، وصدرت الأحكام على ٩٩ منهم بالإعدام وغيرهم بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وعلى آخرين بالأشغال المؤقتة أو ببضع سنوات من السجن . وحلت الحكومة جماعة أنصار البيان ، كما حلت حزب الشعب الجزائرى ، واحتفظت بالمعتقلين حتى ١٦ مارس سنة ١٩٤٦ . ولكن السجون زادت عود رجال الجزائر صلابة . وما أن خرجوا من السجن ، حتى أسس فرحات عباس حزبا جديداً أسماه الاتحاد الديموقراطى للبيان الجزائرى ، وأسس مصالى الحاج ورجال حزب الشعب حزب انتصار الحريات الديموقراطية ، وتبلورت شخصية الجزائر أكثر من ذى قبل ؛ وتقارب الزعماء فى تفكيرهم وفى برامجهم ، واستعدوا جميعاً لمواصلة الكفاح من أجل بلادهم — خصوصاً وأن آراء جديدة قد

انتشرت فى العالم العربى فى ذلك الوقت ، وأخذت الحركة العربية والتحررية فى السير بخطى جديدة . ورأى الجزائريون نهاية تحكم فرنسا فى سورية ولبنان ، وقيام جامعة عربية تنظر إلى أقاليم شمال إفريقية ، وتنتظر الوقت الذى يشارك فيه سكانها بقية إخوانهم العرب الأحرار فى الشرق الأدنى ، حياة العزة والحرية .

الفصل الثالث

جمود السياسة الفرنسية

شعرت فرنسا بخطر المطالب الجزائرية، وخشيت نمو الحركة الوطنية فى شمال إفريقية – خصوصاً وأنها كانت قد زادت ضعفاً من ناحية، وكانت الحركة العربية نحو الوحدة والتحرر قد أخذت فى السير من ناحية أخرى.

نشأت الجامعة العربية، وكانت فرنسا من أولى الدول التى تحدثت بأن بريطانيا هى التى خلقتها، ولم يكن ذلك إلا رد فعل لخروجها من سوريا ولبنان واضمحلال نفوذها فى الشرق الأوسط. شعر الفرنسيون أنهم قد انهزموا أمام السوريين، فخشوا كل اتصال بين عرب الشرق الأدنى وبين رجال المغرب وأبنائه، وكان هذا الاتصال يجرى بصورة طبيعية وفى فرنسا نفسها بين الطلبة الذين جاءوا للدراسة من هذين الإقليمين العربيين. واعتقد الفرنسيون أن روح القومية وأسس القومية الجزائرية مستوردة من الخارج ومن الشرق الأوسط بالذات، وتناسوا أن وجود الجزائريين فى فرنسا نفسها ورؤيتهم لنظم متحررة تطبق على الأوربى وحده بعد رؤيتهم لنظم ما وراء البحار التى تطبق على «الأهالى» كانت تساعد على الأمل

على نحو الشخصية الجزائرية ثم تبلورها وانفصالها عن غيرها من الشخصيات ، مهما كانت السلطات والقوى التى تحاول طمسها متصلبة غشوما .

حاولت السلطات الفرنسية الإبعاد بين عرب الشرق الأوسط وبين عرب شمال إفريقية فى فرنسا نفسها . ولم يكن لمثل هذه الحركة الاضطهادية التعسفية إلا أن تعطى عكس النتيجة التى رجاها الفرنسيون ، إذ أن كلا من عرب المشرق والمغرب عمد إلى الاتصال بالآخر . وساعد ذلك على انتشار الروابط العربية بين الطلبة والعمال العرب ومن أقطار مختلفة فى فرنسا نفسها. وجاء هذا تأييدا للصلات القوية التى نشأت مرة أخرى بين عرب المغرب والمشرق فى بلدان الشرق الأوسط وخصوصا فى القاهرة .

كانت الجامعة العربية قد أخذت تسير سيرا حثيثا وتشرك نفسها فى قضايا العرب ، رغم أن إمكانياتها كانت محدودة وميدانها مملوءا بالعقبات . كانت الحكومات العربية المشتركة فيها مضطرة إلى عمل حساب للالتزامات الدولية — رغم يقينها بعدالة قضية كثير من الشعوب . وكانت الدبلوماسية الرسمية تضطرها إلى معاملاتها مع الدول الأجنبية ، وحتى مع رؤساء الحركات السياسية فى البلدان العربية غير المستقلة . وأخيرا فإن دستورها كان يلزمها بتنفيذ القرارات التى حصلت على إجماع آراء الأعضاء . ورغم ذلك ، فإن هذه الجامعة قد نجحت — رغم كل هذه المصاعب — فى دعوة

وفد ثقافى مغربى يمثل منطقة الريف للاشتراك فى جلستها الثقافية .
ولكن تأييدها لشعوب شمال أفريقية المجاهدة اقتصر على التأييد الأدبى والسياسى فى المحافل الدولية . شعرت فرنسا بخطورة هذه الجامعة العربية وخطوره اتصال عرب المغرب والجزائر بها . ورغم قلة تهديد الجامعة العربية للسلطات الفرنسية فى الجزائر فى هذا الوقت فإن هذا الخوف كان يدل على ضعف فرنسا ، وكان تنبؤا بالدور العظيم الذى ستلعبه الدول العربية فى قضية الجزائر فيما بعد .

وعلى أية حال ، فإن شعور فرنسا بالخوف على « ممتلكاتها » فى شمال إفريقية من بلاد الشرق العربى قدازداد يوما بعديوم ـ خصوصاً بعد وصول الأمير عبد الكريم الخطابى إلى القاهرة ورفض السلطات المصرية تسليمه لفرنسا . تعقدت العلاقات الفرنسية المصرية ، وأدى ذلك إلى عكس النتيجة التى سعت إليها فرنسا ، وهى تقييد حرية المغاربة فى مصر . ودل هذا على بداية صلابة عود الروح العربى المتحرر فى الوقت الذى أخذ فيه نظام الاستعمار ينحل ويودع الحياة .

ساهم الأمير عبد الكريم الخطابى بنصيب كبير سيسجله له التاريخ فى إنشاء مكتب المغرب العربى بالقاهرة . وكان هذا المكتب يدل على الاتجاه التحررى الذى ساد شمال إفريقية بأقاليمه الثلاثة لتخليصه من التحكم الفرنسى ، ويدل على رغبة شعوب هذه الأقاليم فى إعادة توثيق الروابط التاريخية واللغوية والدينية مع إخوانهم العرب فى الشرق الأوسط . اشتمل هذا المكتب على أقسام لكل

من المغرب الأقصى وتونس والجزائر . كان على كل منها أن يعمل على تحرير بلده فى تعاون مع أخويه ، ثم يعمل على توحيد أبناء كل إفريقية العربى ، وتوطيد الصلات مع دول الشرق العربى . وجاء هذا النشاط مثيراً القلق والفزع فى نفوس الفرنسيين الذين اعتقدوا فى إمكانية احتفاظهم بشمال إفريقيـة واستغلالهم لموارده وتحكمهم فى أبنائه . وقد بلغ هذا الفزع مرحلة قوية حينما قررت الحكومة المصرية فى عام ١٩٤٧ إرسال إحدى سفنها محملة بالقمح لنجدة شعب شمال إفريقية من المجاعة ، فاعتقدت السلطات الفرنسية أنها خطة مرسومة لإنزال الضباط وقيادة شعب المغرب فى ثورة عاتية ، من تونس حتى المحيط الأطلسى ، تلقى بالفرنسيين فى البحر ، وتدفع بالعرب إلى إعادة غزو فرنسا ، فحرمت السلطات الفرنسية على هذه الباخرة الدخول إلى الميناء والاتصال بأبناء المغرب .

يمكننا أن نقول إذن إن سياسة فرنسا فى شمال إفريقية بنوع عام ، وفى الجزائر بنوع خاص ، قد امتازت بعقدة نفسية تجاه الحركة العربية وتجاه بلدان الشرق الأوسط . وشعرت أن أهم رباط يربط بين المنطقتين العربيتين هو اللغة ، ويأتى بعد ذلك نمو الروح السياسى العربى وميله إلى جانب الأقاليم العربيـة الأخرى ، فحاولت أن تفصل بين الجزائريين وعرب الشرق الأدنى ، وتوجه أنظار عرب الجزائر صوب باريس ، بدلا من تركها تتجه نحو القاهرة . ولكن فرنسا ستجد صعوبات فى تنفيذ هذه الخطة — خصوصاً وأن أنظار

الطبقة المثقفة فى الجزائر كانت قد ثبتت فى أنحاء القاهرة ، وأخذت قلوب الكثيرين منهم تنتظر يوم وصولهم إليها وعملهم منها لتحطيم قيود الاستعمار .

وكانت فرنسا قد شعرت أيضاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بخطورة الحالة فى مستعمراتها الإفريقية وببداية مطالبة شعوب هذه المستعمرات بحقوقهم الطبيعية ، خصوصاً بعد أن شاركوا بأرواحهم ودمائهم فى تحرير فرنسا نفسها من الاحتلال النازى . فقررت فرنسا تحويل مستعمراتها فيما وراء البحار إلى « اتحاد فرنسى » وكأنها تسخر من شعوب هذه المستعمرات بادعائها عليهم أنها ستعاملهم معاملة الند للند أو معاملة أفراد الأسرة الواحدة . ولكنها كانت تحاول التشبه بالكومنولث البريطانى واقتبست منه المظهر دون الجوهر وكان الاستعمار الفرنسى فى ذلك أكثر رجعية وجموداً من الاستعمار البريطانى الذى واصل تطوره حتى يطيل من أجله .

أعطت فرنسا لمستعمراتها « السابقة » الحق فى إرسال عدد من النواب والشيوخ الوطنيين إلى المجالس التشريعية فى فرنسا مساو لعدد النواب والشيوخ الفرنسيين المقيمين بهذه المستعمرات. وأنشأت فرنسا مجلساً ثالثاً يسمى مجلس الاتحاد الفرنسى أعطته بعض السلطات الاستشارية والاختصاصات الفنية لتوجيه أنظار الحكومة دون أن يكون له الحق فى إصدار التشريعات الخاصة بممتلكاتها فيما وراء البحار . ورغم اعتبار فرنسا أن الجزائر أرض فرنسية ،

واعتبارها أن مقاطعات قسطنطينة والجزائر ووهران تكمل مقاطعات فرنسا نفسها ، نجد أن فرنسا — رغم ذلك — لم تحاول إعطاء الجزائر نفس الحقوق التى تمتع بها الفرنسيون ، بل طبقت عليها من الناحية التشريعية نفس النظام الذى طبقته فى دول الاتحاد الفرنسى من حيث التمثيل السياسى — رغم إصرارها على أن الجزائر أرض فرنسية من الناحيتين الإدارية والسياسية .

كان الاقتصاد الفرنسى قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الجزائر ، فعلى الجزائرى أن تستخرج المواد الخام وترسلها إلى فرنسا لكى تتحول إلى مصنوعات ثم تعود إلى الجزائر مرة أخرى للتوزيع . ولم يكن من السهل على فرنسا تغيير هذا الوضع أو إقامة نظام اقتصادى آخر يساعد على تطور الجزائر وقيام الصناعة فيها ، ويفقد « الدولة الأم » مارتبت أمرها على جنيه من هذا الإقليم المستغل .

وكانت فرنسا فى حاجة إلى القوى البشرية الجزائرية لتسيير مصانعها وإرسالهم وقودا لنيران حروبها الاستعمارية . كما كانت محتاجة إلى أراضى الجزائر نفسها لمواصلة الدفاع عن فرنسا . وسمعنا فى أثناء الحرب العالمية الثانية عن مشروع يقضى بذهاب الحكومة الفرنسية إلى الجزائر لمواصلة الحرب ضد الغزو الألمانى . دخلت فرنسا حلف دول شمال الأطلنطى ، ووجدت أن قيمتها ستزيد إذا ما كانت الجزائر جزءا منها ، وأفاد هذا فرنسا من ناحية أخرى من حيث أن

الدول الأخرى المنضمة إلى هـذا الحلف قد أعادت اعترافها بالجزائر كأرض فرنسية .

تشابكت كل هذه العوامل فى دفع فرنسا إلى محاولة الاحتفاظ بالجزائر وتسخيرها فى خدمة أغراضها الاستعمارية وأحلافها العسكرية ، وفى إعطاء فرنسا للجزائر نظاما يجمع بين الاتحاد الفرنسى وبين اعتبارها أرضا فرنسية ؛ محاولة بذلك الفصل بين الحركة القومية الجزائرية الناشئة وبين الحركات الاستقلالية الأخرى التى بدأت فى النمو فى كل شمال إفريقية ، وبينها وبين الحركات التحررية العربية فى الشرق الأدنى ، فتمخض هذا الوضع المعقد عن الدستور الجزائرى الذى حاولت فرنسا التمويه به على شعب الجزائر وتفتيت الحركة الوطنية فى هذا القطر واستغلاله لمواصلة سيادتها واستغلالها لشمال أفريقية .

منحت فرنسا الجزائر قانونا أساسيا أبعد مايكون عن مبدأ الحرية وعن رغبة الأمة الجزائرية وآمالها إذ أنه بنى على أساس كون الجزائر أرضا فرنسية ، ورغم تشدقه بالمساواة بين العرب والمستوطنين فيه ، فإنه ذكر أن جنسية أهله هى الفرنسية — رغم سماحه للمسلمين بالاحتفاظ بقانون أحوالهم الشخصية .

ثم أكد هذا الدستور ضرورة تطبيق نظام خاص على الجزائر طبقا لطبيعة أرضها وحالة سكانها . وواصل إخضاع الجزائر لحاكم عام فرنسى ، ووضع بذلك حدا فاصلا بين المقاطعات الجزائرية والمقاطعات الفرنسية . ثم رسم إنشاء مجلس جزائرى يشترك فيه الفرنسيون

والمتعلمون من الجزائريين بنسبة النصف (٦٠ عضوا) ، ويشترك فيه بقية الجزائريين بنسبة النصف الآخر - على أن تكون الرئاسة لكل من القسمين كل سنة . ومرة أخرى نجد أن فرنسا تفرق بين الجزائرى المتعلم فى المدارس الفرنسية والجزائرى الذى يعمل فى خدمة الإدارة الفرنسية والجزائرى الذى خدم فى صفوف القوات الفرنسية وبين الوطنى الذى حصل على ثقافة عربية . ضمت الأول إلى دائرة الفرنسيين الانتخابية ، وتركت الثانى فى دائرة «الأهالى». وحاولت بهذا إشعار المثقفين والمحاربين القدماء وموظفى الدولة الجزائريين بأنهم قد أصبحوا فرنسيين . وكان هذا تفريقا للقوى الوطنية فى الجزائر وعملا على تمكين الاستعمار من البلاد وأهلها .

تركت فرنسا لهذا المجلس الجزائرى حق دراسة ميزانية الجزائر وحق تقديم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لها . ولكنها قيدت تنفيذ الميزانية واعتماد هذه المشروعات بشرط موافقة الحكومة الفرنسية عليها . وهكذا أصبحت سلطة هذا المجلس الفعلية لا تعدو الناحية الاستشارية .

وضع هذا الدستور مبدأ تطبيق كل القوانين الفرنسية فى الجزائر ، واشترط موافقة المجلس الجزائرى عليها . كما أنه سمح لمسلمى الجزائر بالاشتراك فى المجالس التشريعية الفرنسية فى باريس بعدد من النواب يساوى عدد النواب الفرنسيين المقيمين فى الجزائر . واعتبر أن اللغة العربية لغة رسمية ثانية ، فى الجزائر لا فى فرنسا ،

وذكر أنها ستدرس بهذه الصفة هناك كما ذكر أن الدين منفصل عن الدولة وترك المجلس الجزائرى الإشراف على تنفيذ ذلك .

جاء هذا الدستور إذن مشوها وفى تعارض تام مع مصالح الجزائريين وأمانيهم الوطنية ؛ ذلك أنه أصر على أن الجزائر قطعة من فرنسا وعلى أن جنسية الجزائرى هى فرنسية ، وحاول بث الفرقة بين الجزائريين وسلبهم كل حق فعلى للتشريع . وحتى من حيث الشكل فإن هذا الدستور قد أعطى لمليون أوروبى حق انتخاب ستين نائباً ، فى الوقت الذى لم يسمح فيه لتسعة ملايين من الجزائريين إلا بنفس العدد .

ولقد شعر الجزائريون بخطورة هذا الدستور وبخطورة تطبيقه على الأمة الجزائرية ، فأخذوا فى انتقاده ومهاجمته وفضح مساوئه وشرح عجزه عن التمشى مع مصالح الشعب . فما كان من فرنسا إلا أن تحصنت وراء هذا الدستور وصممت على تنفيذه بالقوة، بل واتخاذه وسيلة لضرب القوى الوطنيـة الموجودة فى الجزائر .

وادعت فرنسا أنها كانت كريمة سخية مع الجزائريين وأنها لا يمكنها أن تعطيهم أكثر من ذلك ، حتى لا يحكمها الجزائريون فى يوم من الأيام . وكان هذا من جانبها تصميما على الخضوع لنفوذ رجال الأحزاب اليمينية واليمينية المتطرفة الذين زادوا من قوتهم ومن سيطرتهم على حكومة باريس على مر الأيام . وتدخلت السلطات الفرنسية فى الانتخابات لتكوين هذا المجلس الجزائرى ، وفى اختي

وتزكية الأعضاء الذين يشتهرون باللين وبموافقتهم على كل ما يعرضه عليهم الفرنسيون من قرارات . ثم تدخلت الإدارة الفرنسية بعد ذلك في الانتخابات ، وبذلت كل ما في وسعها لإنجاح مرشحيها على حساب العناصر الوطنية . ففاز المستقلون — أي مرشحو الإدارة الفرنسية — بثلاثة وأربعين مقعداً ، بينما لم يحصل رجال حزب انتصار الحريات الديموقراطية ، حزب الشعب سابقاً ، إلا على تسعة مقاعد ؛ أما رجال الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فإنهم لم يحصلوا إلا على ثمانية مقاعد . أصبحت غالبية الجزائريين في هذا المجلس الجزائري عبارة عن خشب مسندة ، لا يرفضون للفرنسيين بصمة ، ولا يعارضون أمامهم في أي مشروع ، فضمنت الإدارة الفرنسية الاستعمارية بهذه الطريقة لنفسها السيطرة على الجزائر ، بل إن عناصر اليمين قد ضمنت بها عدم تطبيق روح الدستور الجزائري نفسه . وظل هذا الوضع قائماً منذ سنة ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٤ ، فلم تفتح الوظائف أمام المسلمين ، ولم يحصل التعليم العربي على أية إعانة من الدولة ، كما أن الإدارة الاستعمارية لم تتنازل عن اختصاصاتها وإشرافها على الشئون الدينية .

رأى الجزائريون أن الاستعمار الفرنسي قد تمكن بهذا الدستور الأبتر ، وبوسائله الرجعية الفاسدة من استغلال الجزائر وتسخيرها لمصلحة المستغل الأجنبي . وجرى كل ذلك في وقت سرى فيه الروح الاستقلالي بين شعوب العالم أجمع سريان النار في الهشيم ، وتحررت

فيه دول كثيرة فى آسيا وإفريقية ، وحتى فى المناطق السوداء منها

فهل كان الجزائريون أقل تقدما من هذه الشعوب ؟ هل كانوا أقل

كفاءة منها فى إدارة شئون بلادهم ؟ هل كانوا أقل كفاءة منها فى

الكفاح السياسى والعسكرى لانتزاع حقوقهم المغتصبة ؟

لقد اشتركوا منذ سنوات فى معارك سياسية أظهروا فيها كفاءتهم

وحرصهم على مصالح بلادهم ، وحملوا السلاح ، ودافعوا من

الامبراطورية الفرنسية ، وحرروا فرنسا نفسها من المحتل الأجنبى .

لقد طال الصبر ، وشعر الجزائريون بالتحدى وبإفلاس السياسة

الفرنسية ، وبدناءة الجندى الفرنسى الذى اشتركوا معه فى الدفاع

عن بلاده ، وجاء بعد ذلك لكبت الشعوب المسالمة التى تطالب بحقها

فى العيش .

لم تتورع السلطات الفرنسية عن تجديد الحملات فى سنوات

١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ لكبت الشعب الجزائرى ،

فادعت تعقبها لبعض الفارين من وجه العدالة ، وارتكبت الأهوال

والفظائع ، بل والدناءة والخسة ، تجاه النساء والأطفال والشيوخ .

كان هذا إرضاء لمركبات نقص عملت فى نفوس الفرنسيين منذ

سنوات ، ولم يكن لها من نتيجة إلا أن تدفع الجزائريين دفعا نحو

حمل السلاح والدفاع عن الأنفس والأبناء وانتزاع الحرية المغتصبة .

حاولت الجامعة العربية وأحرار المغرب الموجودون فى القاهرة

الاتصال بأحرار الجزائر ، وشعرت حكومة مصر أن أقل واجب

عليها هو أن تعيد الصوت الثقافي إلى الجزائر العربية. فتقدمت بطلبها وعرضها إلى الحكومة الفرنسية لإنشاء معهد للدراسات العربية بالجزائر . وكم أثار هذا المشروع من عقد ومشكلات ومخاوف وأوهام أمام حكومة باريس . فوافقت فرنسا مبدئياً على إنشاء ذلك المعهد ، كما وافقت على شخصيات الأساتذة فيه ، ولم يكن لها أى اعتراض على هؤلاء الأساتذة الأجلاء الذين لا يحملون إلا العلم والود والأخوة لشمال إفريقية . ولكنها عادت ورفضت إعطاءهم إذن الدخول إلى الجزائر — رغم ترحيبها بهم للمجيء إلى فرنسا . وأردفت السلطات الفرنسية بذلك حركة تشكيل برجال الجزائر الأحرار ، فادعت أنها قد وضعت أيديها على مؤامرة رتبها حزب انتصار الحريات الديموقراطية (الشعب سابقا) وشنت حملة كبيرة على مراكزه للبحث عن المنظمة السرية التي نظمها الحزب ، وتهدف إلى قلب نظـام الحكم . واستخدمت السلطات وسائل العنف والتعذيب ضد هؤلاء الجزائريين الأحرار ، وحكمت على أغلبيتهم بالأشغال الشاقة والسجن ، واجبرت مصالى الحاج على الذهاب والإقامة تحت المراقبة فى فرنسا . وأبعدت هـذه الوسائل بين الجزائريين والفرنسيين ، وأظهرت أمام الرأى العام العالمى أن فرنسا تواصل سياسة الكبت والتعنت فى الجزائر . فزاد هذا من تصميم الشعب الجزائرى على النزول إلى المعركة .

بدأ الجزائريون الضغط على رجال الأحزاب ، وظهر اتجاه جديد نحو الاتحاد وجمع الصفوف ، ومقاطعة الاستعمار صفاً واحداً . تمكن الجزائريون من إنشاء جبهة الدفاع عن الحرية ، وكانت عبارة عن اتحاد شعبي سيتطور سريعاً حتى يصل إلى شكل جبهة التحرير الوطني الجزائري التي ستقود معركة التحرير ضد فرنسا .

أخذت هذه الجبهة تطالب بحل المجالس المزيفة والبدء بانتخابات حرة ، والاهتمام باللغة العربية ، وتنفيذ فصل الدين من الدولة ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين ومن مصالى الحاج . واشترك في هذه الجبهة حزب انتصار الحريات الديموقراطية والاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء ، والأحرار المستقلون والشيوعيون الجزائريون . اجتمعت هذه الجبهة يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٥١ في الملعب البلدي بمدينة الجزائر ، وأعلنت عزمها على مقاطعة الانتخابات ، وعدم ترشيح الأحزاب المشتركة فيها أي مرشحين يمثلونها في هذه الانتخابات . دل هذا على عدم رغبة الجزائريين في إصلاح الأساليب الاستعمارية الفرنسية البالية في بلادهم وعدم صرف مجهودهم في هذا السبيل ، بل ترك المجال مفتوحاً للادارة الفرنسية تدلس في الانتخابات كما تشاء ، على أن تتحمل نتائج أعمالها .

اختار الجزائريون إذن طريقا جديداً ، وهو الطريق الوحيد

الباقى أمامهم ، طريق الثورة لتحطيم الاستعمار وانتزاع الحقوق الطبيعية بقوة السلاح ممن أصم آذانه عن سماع صرخات هذا الشعب المطالب بحقوقه الطبيعية.

لقد دفعت فرنسا الجزائر دفعا إلى الثورة . لقد سدت أمامها كل السبل ، فلم يكن هناك من مخرج إلا الثورة التى تكفل للشعب الجزائرى تحقيق آماله والدفاع عن مصالحه وانتزاع حقوقه المغتصبة .

الباب التاسع

فرنسا ومعركة التحرير

الفصل الأول

الثورة المسلحة

تعتبر العناصر الجزائرية الأولى التى شاركت مشاركة فعالة فى ثورة الجزائر المسلحة بشكل عام من بين رجال حزب الحريات الديمقراطية ، خصوصا تلك التى كانت تعمل فى توافق مع لجنة تحرير المغرب العربى فى القاهرة ، بالإضافة إلى العناصر الثورية التى انضمت إليها من جبهة الدفاع عن الحرية ومن بقية الأحزاب الوطنية الجزائرية.

ازداد عدد أعضاء حزب انتصار الحريات الديمقراطية ، ودخل فى هيئة إدارته عدد من المثقفين الذين آمنوا بالمبادئ وبالنظم العصرية أكثر من إيمانهم وولائهم « للزعامات » القديمة . وظهر اتجاه جديد واضح منذ ابريل سنة ١٩٥٣ داخل هذا الحزب خصوصا بعد أن اجتمع المؤتمر الخاص به وانتخب مجلسا إداريا جديداً آمن أعضاؤه بالخضوع لحكم الأغلبية أكثر من إيمانهم بتنفيذ أوامر السيد مصالى الحاج الذى كان تحت المراقبة فى ذلك الوقت . وأخذت هذه الأغلبية الجديدة تناقش أوامر الرئيس وتعارضه فى بعض الأحيان ، فطالب مصالى الحاج بإعطائه تفويضا مطلقا ، مستندا إلى أن الوضع السياسى يستلزم رأساً واحداً ، بينما أصرت الأغلبية

— وكانت مثقفة منظمة — على ضرورة تطبيق الديمقراطية والاشتراكية فأدى الأمر إلى الانقسام بين قوات هذا الحزب الشعبي الكبير قبيل إعلان الثورة المسلحة فى الجزائر .

كانت هـذه الأغلبية المثقفة المنظمة معجبة بالثورة المصرية وبالخطوات التى سارت بها فى ذلك الوقت لتكتيل شعور الشعب وقواته والوقوف به صفا واحداً للدفاع عن حريته ومساعدة إخوانه . كانت معجبة بمبادئ « الاتحاد والنظام والعمل » التى أعلنتها الثورة المصرية ، ورأت أن تسير على خطاها وفى توافق معها داخل نطاق المعركة العربية بشكل عام . أما مصالى الحاج فإنه كان يعتقد فى تميز القضية الجزائرية بشخصيتها العامة وبوجود اختلاف كبير بينها وبين بقية القضايا العربية — خصوصاً فى الشرق الأدنى .

اجتمع فى أواسط شهر يوليو سنة ١٩٥٤ مؤتمر حزب انتصار الحريات الديمقراطية فى بلجيكا . ولم تحضر جماعة اللجنة المركزية هذا المؤتمر ، فقرر مصالى الحاج وأركانه فصل هذه الجماعة عن الحزب وتفويض نفسه عن سياسة الحزب ومسئولية توجيهها . فرد على ذلك أعضاء اللجنة المركزية بعقد مؤتمر فى الجزائر نفسها فى أواسط شهر أغسطس من نفس السنة، وأعلنوا أن المسألة ليست مجرد مسألة زعامة وفصلوا مصالى الحاج وأركان حربه وتحملوا مسئولية سياسة الحزب والسير بها نحو الثورة المسلحة .

كان هذا الوقت هو أنسب الأوقات لإعلان ثورة الجزائر —

خصوصاً وأن إنهاك فرنسا كان قد وضح بعد حرب الهند الصينية ، وشبت الثورة عالية فى كل من تونس ومراكش ، واستخدمت فرنسا القوات الجزائرية العربية فى كبت الحركتين الاستقلاليتين هناك . التهب المغرب الأقصى نتيجة لإقصاء عاهله وزعيمه مولاى محمد الخامس عقاباً له على الدفاع عن حرية بلاده ومصالح رعيته . وقام التونسيون بثورتهم المسلحة بعد أن عجزت الحلول السلمية والصبر الطويل مع السلطات الاستعمارية الفرنسية التى انساقت وراء العناصر اليمينية المتطرفة ، وحاولت مواصلة كبت شعوب ولدت حرة . استخدمت الحكومة الفرنسية الجزائر سداً منيعاً يفصل بين كل من تونس ومراكش ويحاول هدم الوحدة المغربية وتثبيت أقدام فرنسا العاتية فى بلاد المغرب العربى . ولكن العناصر المعتدلة فى فرنسا شعرت بخطورة الحالة وبتكليف فرنسا مالا طاقة لها به ، فجاء منديس فرانس إلى تونس فى يوليو سنة ١٩٥٤ وأعلن مبدأ الاعتراف باستقلال هــذه البلاد على ان يكون مستقبلها وسيادتها مرتبطين بالاستقلال والسيادة الفرنسيين . كما عمل على عودة مولاى محمد الخامس إلى عرش أجداده ، ووضع حد لتلك المهزلة التى أثارت الشعور العربى والإسلامى والعالمى . فقرر رجال اللجنة المركزية من حزب انتصار الحريات الديموقراطية البدء فى العمل وإعلان الثورة قبل أن تفيق فرنسا من مشكلاتها وتتفرغ للجزائريين . اتصلوا بمنظماتهم السرية فأعلنت استعدادها للعمل ، فاتفقوا على الساعة الأولى من صبيحة

أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ لبدء التحرير وانتزاع حرية البلاد واستقلالها. واستعدت المنظمات السرية ، وأعدت ما تملكه من قطع سلاح ومفرقعات لهذه الساعة المحددة ، دون أن تعلم بذلك سلطات الاستعمار الفرنسية .

كانت الخطة محكمة ، وجرى تدبيرها بكل مهارة ، وانفجرت الثورة فى طول الجزائر وعرضها ، من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب فى ساعة واحدة . انفجرت هذه النيران فى ٦٤ مدينة وقرية فى نفس الوقت . وكانت مفاجأة تامة للفرنسيين ، بل وحتى للجزائريين أنفسهم . كانت هذه الخطة من وضع «لجنة الثورة للاتحاد والعمل » ونجحت بإشعار الأمة الجزائرية وفرنسا بأن الجزائر قد ثارت لكى تسترد حريتها وحقوقها . كما أنها نجحت فى الاستيلاء على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر من أيدى الجنود الفرنسيين ومن النقط العسكرية المنتشرة فى البلاد . وكانت مفاجأة كبرى للسلطات العسكرية الفرنسية فى الجزائر ، التى فشلت فى معرفة مراكز هذه الثورة ، واضطرت بالتالى إلى توزيع قواها فى طول البلاد وعرضها ؛ وكان هذا فى صالح الثوار .

أخـــذت السلطات الفرنسية فى إلقاء القبض على الرجال الوطنيين فى كل مكان ، ولكن ذلك لم يؤثر فى عمل المنظمات السرية فأصدرت الحكومة الفرنسية أمرها بحل حزب انتصار الحريات الديموقراطية ، وألقت القبض على كثير من رجاله ، ولكن أيديها

لم تصل إلى تلك الحفنة من الرجال الذين واصلوا العمل ، دون أن يشغلوا أنفسهم بالدعاية ، ودون أن يمكنوا الفرنسيين من معرفة شخصياتهم .

شعرت فرنسا أنها تحارب قوى نظامية ، وشعرت بعجزها عن تعقب هؤلاء الرجال الأحرار ، فأعلنت أنهم عصابات وقطاع طرق لا يهدفون إلا إلى عمل الفوضى وبث الذعر فى نفوس المواطنين الصالحين . فما كان من رجال المنظمات السرية إلا أن وزعوا منشورهم الأول الذى لخص القضية الجزائرية ووضع كلا من الشعب الجزائرى والحكومة الفرنسية والرأى العام العالمى أمام مسئولياتها. صدر هذا المنشور الأول بتوقيع لجنة الثورة للاتحاد والعمل ، وصدر موجهاً إلى الشعب الجزائرى وإلى أنصار القضية الوطنية ، موضحاً تلك الأسباب العميقة التى دفعت بهم إلى شرح برامجهم ومغزى هذه الحركة التى هدفت إلى تحقيق الاستقلال الوطنى فى نطاق وحدة شمال إفريقية . شرح هذا المنشور أن الحركة الوطنية قد دخلت مرحلتها النهائية بعد أن توفرت لها جميع شروط النجاح . لقد اتحد الشعب الجزائرى وراء فكرة الاستقلال والعمل ، وأصبح فى مقدوره المساهمة فى حل المشكلات الدولية وتقرير مصير المشكلة الجزائرية بمساعدة الدول العربية الشقيقة والشعوب الإسلامية وفى توافق مع الحركات الاستقلالية فى كل من تونس ومراكش ، مما يدفع بقضية شمال إفريقية دفعاً إلى الأمام لإيجاد حل عادل لها . وكانت

كل من تونس ومراكش قد بدأت ثورتها ، دون أن تشترك الجزائر معهما ، ودقت ساعة الخطر ، وظهر أن فى استطاعة فرنسا أن تتفرغ للجزائر بعد أن نفضت أيديها من مشاكل تونس ومراكش .

وهكذا أصبح على الجزائريين ألا يتخاذلوا عن المبادىء الثورية والبدء فى تحرير بلادهم بقوة السلاح وقوة الإيمان . اتخذ الثوار الجزائريون لأنفسهم لقب جبهة التحرير الوطنى ، وسمحوا بهذا لكل جزائرى أن ينضم إلى صفوفهم — مهما كانت طبقته الاجتماعية واتجاهه السياسى ؛ ينضم إلى معركة التحرير دون أى اعتبار آخر، ويهدف إلى الاستقلال الوطنى ، ويعمل على إيجاد دولة جزائرية ذات سيادة ونظام ديموقراطى اشتراكى ، فى دائرة الدين الإسلامى ، مع احترام جميع الحريات الأساسية ، دون أى تمييز بين الأديان والمعتقدات . وعليه أن يعيد الحركة الوطنية إلى طريقها الثورى الصحيح ، والابتعاد بها عن أنصاف الحلول ، والعمل على جمع شتات الشعب الجزائرى ، وتصفية النظام الاستعمارى العتيق .

هدفت جبهة التحرير الوطنية الجزائرية إذن إلى « تدويل » القضية الجزائرية ، والعمل على تحقيق وحدة شمال إفريقية فى نطاقها الطبيعى الذى هو النطاق العربى الإسلامى .

أكد هذا المنشور صداقة جبهة التحرير الجزائرية لجميع الدول التى تساند قضية الجزائر ، وأعلن احترامه لمبادىء ميثاق الأمم

المتحدة . أما وسائلها فكانت الكفاح والجهاد بكل الوسائل حتى تحقق الأهداف الوطنية .

كان على جبهة التحرير الجزائرية أن تعمل فى الداخل والخارج، أن تحارب وتكافح وتنظم صفوف الشعب فى نفس الوقت الذى تقوم فيه بالاتصالات الدبلوماسية لتدويل القضية الجزائرية وإجبار فرنسا على الاعتراف بشخصيتها الواضحة . وكانت مهمة ثقيلة مرهقة ، تتطلب معركة طويلة مضنية .

لم تتراجع جبهة التحرير الجزائرية من أول أمرها عن وضع الأسس التى يمكن لفرنسا الاعتراف بها إذا ما أرادت المفاوضة ورغبت فى تجنب إراقة الدماء . وكانت تقوم على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية كاملة غير منقوصة ولا مجزأة ، وأن تعمل فرنسا على إيجاد جو من الثقة يمهد لهذه المفاوضات ، وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، وإلغاء حالة الطوارىء ؛ والكف عن تعقب رجال المقاومة . ثم كان عليها — علاوة على ذلك — أن تعترف فى تصريح رسمى ، بالشخصية الجزائرية بشكل يلغى جميع القوانين التى أصرت على كون الجزائر أرضاً فرنسية رغما عن الأسس التاريخية والجغرافية واللغوية والدينية والاقتصادية التى تستند عليها الشخصية الجزائرية ، وتميز بين هذه الشخصية وبقية فرنسا .

لم تكن جبهة التحرير الجزائرية ترغب فى الأخذ دون أن تسهل على فرنسا مهمتها ، فأظهرت أنها حركة غير تعصبية ، وتعهدت

بضمان المصـــالح الثقافية والاقتصادية لفرنسا ومصالح الأشخاص والعائلات الفرنسية ، ما داموا قد حصلوا عليهـا بطريقة شريفة واضحة . كما تعهدت بضمان ترك الفرصـة أمام جميع الفرنسيين الراغبين فى البقاء بالجزائر للاختيار بين جنسيتهم الأصلية ، وفى هذه الحالة يعتبرون أجانب بالنسبة للقوانين السـارية ، وبين الجنسية الجزائرية ، فيكونون جزائريين لهم ما للأهالى من حقوق وعليهم ما على الأهالى من واجبات .

وعرضت جبهة التحرير الوطنية الجزائرية أن يكون تحديد العلاقات بين فرنسا والجزائر موضوع مفاوضات بين الدولتين ، على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

أظهر هذا المنشور أن المسألة تفوق حركة بعض العصـابات وقطاع الطرق . كما أظهر أنهـا ثورة مسلحة لا ترضى بالاستقلال بديلا ولا عن السيادة عوضا . أصبحت فرنسا أمام الأمر الواقع ، وكان عليها أن تختـار بين الحرب إلى النهاية وبين قبول المفـاوضة وإعطاء الحقوق لأصحابهـا . ولم يسمح لها ضعفها بانتهاج سياسـة متحررة ، بل دفعها دفعا نحو التصلب وإلقاء كل قواتها فى الميدان لكبت حركة ذلك الشعب المناضل الذى يكافح من أجل حصوله على حقوقه الإنسانية التى ادعت فرنسا أنهـا منحتها للعالم منذ قرن ونصف ، ورفضت تطبيقها على أكثر الأقاليم ارتباطا بها .

وعلينا أن نسجل أن السيد مصالى الحاج لم ينضم إلى هذه

الحركة مع أركان حربه من أنصار الزعامات الحزبيـة ، بل أعلن تأسيس « الحركة الوطنية الجزائرية » مما أثار موجة من الاستنكار فى الجزائر وفى العالم العربى والإسلامى ، وحاول أن يكسب إلى إلى جانب هذه الحركة بعض رجال المنظمات السرية ولكن رجال جيش التحرير أعلنوا أن الجيش واحد غير مجزء هو جيش التحرير الوطنى الجزائرى ، وأن القيادة السياسية واحدة هى جبهة التحرير الوطنى الجزائرى . ودفع ذلك بالجزائريين دفعاً إلى صفوف الثورة ، ولم يبق للحركة الوطنية الجزائرية إلا بعض أفراد من العمال المقيمين فى فرنسا نفسها .

انتشرت الثورة فى كل أنحـاء الجزائر ، وقسم رجال جيش التحرير بلادهم إلى مناطق معينة مثل منطقة جبل الأوراس تحت قيادة الزعيم مصطفى بن بولعيد ، ومنطقة النمامشة تحت قيادة سى صالح ، ومنطقة بلاد القبائل الكبرى تحت قيادة كريم بو لقاسم ، ومنطقة الشمال الشرقى المجاورة لتونس تحت قيادة يوسف زيغود ، ومنطقة وادى الساحل تحت قيادة عمروش ، ومنطقة وهران تحت قيادة المبروك .

أخذ رجال جيش التحرير فى مهاجمة مراكز الفرنسيين العسكرية والاستيلاء منها على الأسلحة والذخائر ومواد التموين اللازمة لهم لمواصلة الحرب . كما أخذوا فى القيام بأعمال إرهابيـة داخل المدن الكبيرة التى امتازت على غيرها بوجود عدد من المستوطنين الأوروبيين فيها ، ووجود حاميات قوية حولها . وكان هؤلاء المستوطنون دعامة

الاستعمار الفرنسي في الجزائر، واستخدمتهم السلطات العسكرية الفرنسية في الانتقام من العرب والتمثيل بهم في كل مناسبة يجرؤون فيها على الاعتزاز بشخصيتهم . فسلحتهم وكونت منهم فرق الدفاع الذاتي ، وتركت لهم حرية العمل في تعذيب المسلمين واصطيادهم حسبما يشاؤون . فواصل الفدائيون الجزائريون إلقاء القنابل اليدوية على تجمعاتهم وعلى المقاهي والأندية التي يترددون عليها . وكان رجال جبهة التحرير يعلمون أن الفرنسيين يستندون في بقائهم في الجزائر على أسس اقتصادية ومادية ، ويعتمدون على الاستغلال والإقطاع واستنفاد موارد الجزائر الاقتصادية . فعادوا إلى تخريب مزارع الفرنسيين ومزروعاتهم ، وإلى قتل بهائمهم وقطع أشجارهم ، فعادت هذه الخطة على الفرنسيين بخسائر فادحة ، واضطرت كثيراً من الجبناء منهم إلى ترك الجزائر إلى غير رجعة .

وكان جيش التحرير الوطني الجزائري يتألف أولا من قوات الفدائيين الذين يعملون داخل المدن وأمام السلطات الفرنسية والمستوطنين الفرنسيين وفي المراكز الخطرة ، ثم من الجنود النظاميين الذين ارتدوا الكسوة العسكرية وحملوا علم الجزائر فوق أكتافهم ، وكان معظمهم من المحاربين القدماء الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية وفي معارك الهند الصينية ، وانضم إليهم آلاف من رجال الشباب الجزائريين الذين كانوا في ذلك الوقت في القوات الفرنسية بالجزائر ، وفروا بأسلحتهم وذخائرهم ، وانضموا إلى جيش التحرير النظامي ، في سريات بل في

كتائب بأجمعها اضطر فرنسا بعد ذلك إلى سحب بقية هذه القوات المسلحة من الجزائر وإرسالها إلى شرق فرنسا وإلى ألمانيا الاتحادية وإرسال قوات فرنسية أخرى بدلا منها . ولكن جيش التحرير الوطني الجزائري كان قد كسب ما يزيد على ١٥٫٠٠٠ جندي وطني بين صفوفه ومعهم أسلحتهم . وأخيرا ، فقد اشتمل هذا الجيش على عدد من « المجاهدين » المتطوعين الذين جاءوا واللانتقام مما أوقعه الفرنسيون بأهلهم وذويهم ، وحاولوا أن يستردوا حقوقهم وينتزعوا من الغاصب حقوق أبنائهم في العيش . كانوا لا يملكون الكساوى الرسمية . ولم تكن إمكانيات جيش التحرير تسمح بإعطائهم الأسلحة فقبلوا الجهاد متسلحين بإيمانهم وبخناجرهم الصغيرة ، وعملوا على قتل الجنود الفرنسيين للحصول على أسلحتهم وذخائرهم ، حتى ينضموا إلى صفوف جيش الثورة النظامي .

وامتاز جيش التحرير الوطني الجزائري باحتياطي كبير يتكون من بضع مئات من الآلاف الذين انتظروا دورهم للاشتراك في شرف تحرير بلادهم ، والذين لم يحل بينهم وبين تحقيق أهدافهم إلا ندرة الأسلحة .

تكونت القيادة في الجزائر من مناطق مختلفة تخضع كل منها لقائد مسئول يعمل مع أركان حربه وفي توافق مع « المندوب السياسي » الذي يمثل جبهة التحرير في هذه المنطقة . وتركت القيادة لكل منطقة استقلالا كبيراً في تصريف أمورها ، على أن يكون

ذلك فى انسجام مع الخطة العامة للقيادة العليا . ولقد وقف الشعب الجزائرى مع جيش التحرير الوطنى ومع جبهة التحرير الجزائرية فى هذه المعركة الطويلة المضنية فعاونها بالمال والخدمات والتموين . واشتركت كثيرات من بنات الجزائر وفتياتها إلى جانب الرجال فى هذه المعركة . عمل بعضهن فى التمريض وقيادة السيارات وسلاح الإشارة وحمل بعض منهم البنادق والمدافع الرشاشة ، ونزل بها الى أرض المعركة . وامتنع الجزائريون عن دفع الضرائب للسلطات الفرنسية ، وسلموا هذه الأموال الى المندوبين السياسيين لجبهة التحرر . ولم تر الجزائر من قبل ، بل نستطيع أن نقول لم تر أجزاء كثيرة من العالم مثل هذا الروح الثورى الذى اندلع واشتعل وشب عالياً وتأجج فى روح هذا الشعب ودمائه . فلم يمض وقت طويل حتى انضم إلى هذه الثورة فتيان لم يزد عمرهم عن اثنى عشر عاما . حملوا السلاح ونزلوا إلى الميدان وكأن لهم خبرة سابقة ومرانا طويلا فى فنون الحرب . انضم إلى جبهة التحرير الجزائرية عدد كبير من الأطباء الجزائريين ، عملوا سراً فى أول الأمر ، وعالجوا المرضى من المجاهدين ، ثم تركوا وظائفهم ومستشفياتهم وخرجوا إلى الجبال لتأدية واجبهم الوطنى بين المجاهدين . وجاء بعدهم الأساتذة ورجال القانون ، بل حتى التجار و كثير من الزراع . إنضم إلى الجبهة رجال الجمعيات السياسية فى الجزائر من أنصار البيان الى جمعية العلماء ، وحتى الشيوعيين الجزائريين لم يتخلفوا عن المعركة

وظهر أمام العالم أجمع أن الجزائر فى ثورة ، وأنها ثورة سياسية واقتصادية واجتماعية فى نفس الوقت .

نظمت جبهة التحرير الوطنية صفوفها ، ووفقت بين أعمالها الدبلوماسية والدولية من ناحية وبين جيش التحرير فى الجزائر نفسها . وأصبحت القاهرة هى مركز هذه الجبهة فى الخارج . وعمل محمد خيدر فيهامع أحمد بن بلا على تسيير أمور جبهتهم . وانتشر أعضاؤها فى بلدان العالم من يشرحون قضيتهم ، إن احتاج الأمر إلى شرح ، ويطلبون العون الشعوب والحكومات المتحررة والصديقة . وعمل فى هذا الميدان كل من محمد يزيد والحسين آيت أحمد وبوضياف والأحول والدكتور محمد أمين الدباغين وأحمد بودا وأحمد توفيق مدنى وفرحات عباس والدكتور أحمد فرنسيس وعبد الرحمن قيوان وعبد الحميد مهيرى ومحمد بن يحيى ومحمد إبراهيم . ونرى من هذه الأسماء أن جبهة التحرير الوطنية الجزائرية قد تكونت بالفعل من كل رجال الأحزاب السياسية فى الجزائر ، ولكن السلطة الفعلية ظلت فى أيدى مجلس الثورة الجزائرية الذى سيطر على كل من جبهة التحرير وجيش التحرير ، وكان مركزه فى مكان ما بالجزائر نفسها .

أقلق جيش التحرير الوطنى الجزائرى مضاجع الفرنسيين فى الجزائر وقام بتحرير أجزاء كثيرة من بلاده ، وحرم على القوات الاستعمارية السير فى كثير من الطرق الكبيرة . ثم عمل على تنظيم الأراضى والمناطق التى حررها من الفرنسيين ، وأقام فيها إدارة

حكومية منظمة . ووصل به الأمر فى أوائل سنة ١٩٥٦ إلى إقامة سلطة الدولة الفعلية على مناطق كثيرة فى شرق الجزائر ووسطها وغربها ، وأصبح من الصعب على الفرنسيين التوغل فى هذه المناطق خصوصاً فى منطقة جبال الأوراس التى أقام فيها محطة إذاعة لاسلكية أخذت تحدث الجزائريين باسمهم وتدعوهم إلى مواصلة الكفاح .

أيقن العالم أجمع فى هذا الوقت أن أيام فرنسا فى الجزائر قد أصبحت معدودة ، وكم من جند فرنسى رفض السفر إلى الجزائر لمحاربة الوطنيين المجاهدين من أجل حقوقهم الطبيعية . وكم من فرنسى آخر هرب بسيارة نقل مشحونة بالأسلحة والذخائر وانضم بها إلى صفوف الثوار . كانوا من الفرنسيين ، ولكنهم اعتقدوا فى عدالة القضية الجزائرية . وزاد الطين بلة تدهور الأحوال المالية فى فرنسا ، واحتياج الحكومة الفرنسية إلى القروض لمواصلة فرض نفسها على الجزائر . ولم يختلف اثنان من الجزائريين فى هذا الوقت على ضرورة مواصلة الكفاح لتحقيق الأهداف الوطنية . وأخذ العمال الجزائريون فى فرنسا ينظمون صفوفهم ويوزعون المنشورات ، ويتلهفون على قراءة « المجاهد » — جريدة جبهة التحرير الوطنية . واقتطعوا من أرزاقهم ، وعملوا ساعات إضافية فى المصانع والمناجم وتبرعوا بدخلها لثورة بلادهم . ووصل السلاح من كل مكان ، ومن

أيدى الجنود الفرنسيين ومن المصانع الفرنسية نفسها ، مادام الجزائريون يدفعون الثمن .

ولكن العناصر اليمينية المتطرفة واصلت الضغط على حكومة باريس لدفعها إلى مواصلة حرب الإفناء ضد الشعب الجزائرى . وتعاون فى ذلك كل من الصهيونية الدولية والرأسمالية والاستراتيجية الأمريكية .

فاعتقدت فرنسا أن لها حلفاء يسندونها ضد العرب ! فواصلت حربها الاستعمارية التى اتسمت بروح الضعف والخسة ، وامتلأت بالتعذيب والتخريب ، واتخذت شكل الإبادة والإفناء .

الفصل الثاني

التدمير والتعذيب والإبادة

ما أن شعرت الحكومة الفرنسية بقوه ثورة الجزائر حتى أسرعت بإرسال الإمدادات الحربية لقمع الثورة الشعبية فى هذا الإقليم . واشتملت هذه الإمدادات على وحدات كاملة وفرق بأكملها من الأسلحة البرية والبحرية والجوية . وأخذت هذه القوات تبنى معسكراتها فى كل مكان ، كما احتلت المدارس التى رفض الجزائريون إرسال أبنائهم إليها .

اعتقدت فرنسا أن فى استطاعتها القضاء على الثورة الجزائرية — خصوصاً بعد أن نفضت أيديها مؤقتاً من مشكلات تونس والمغرب — ولكنها سرعان ما وجدت أن الثورة تزداد كل يوم تأججاً . سحبت جزءاً من واتها من هذين الإقليمين الأخيرين ، خصوصاً من المجندين العرب ، لكى تواجه بهم إخوانهم العرب الثائرين ، ولكنها وجدت أن كثيراً منهم قد عمدوا إلى الفرار ، وإلى الانضمام إلى الثوار فى معاقلهم . حرجوا فرادى وجماعات ، بل وفى سرايا وكتائب بأكملها ، وحملوا معهم كل ما تمكنوا من حمله من أسلحة وذخائر ، شحنوها فى سيارات النقل وصعدوا بها إلى

الجبال . اضطرت فرنسا إلى استدعاء الاحتياطى الفرنسى ، وكانت هذه مسألة أثبتت انقسام الرأى العام الفرنسى على نفسه بين رجعيين مستعمرين ومتحررين لايرغبون فى كبت حريات الشعوب الأخرى. وشهدت الصحافة فى سنتى ١٩٥٥ و١٩٥٦ حوادث فرار المجندين الفرنسيين أنفسهم وإيقافهم للقطارات العسكرية التى تقلهم إلى موانى الجنوب ، وتفرقهم فى المزارع وفى كل اتجاه ـ رغم ارتدائهم الزى العسكرى وحملهم للعلم الفرنسى . كان من بينهم الطلبة والعمال والمثقفون . وشعرت الحكومة بأن الأمر يخرج من أيديها وأن جزءاً كبيراً من الرأى العام الفرنسى يؤيد استقلال الجزائر أو على الأقل يعارض استغلال الحكومة لها فى حرب استعمارية لا يجنى من ورائها إلا حفنة من أصحاب رؤوس الأموال وكبار رجال الأعمال والاستعمار .

ووضعت الحكومة الفرنسية ـ بالاشتراك مع سلطاتها الاستعمارية فى شمال إفريقية ـ نظاما لتدريب هؤلاء المجندين ، واستخدمت فى ذلك سلاحا نفسيا ، واتهمت المتحررين بالخور والفزع وعدم الرجولة ، وأصرت على تدريبهم بحيث أخرجت من بينهم جنوداً متطرفين ، لايراعون قوانين الحرب ، ولا يهدفون إلا إلى إثبات رجولتهم وشخصيتهم أمام زملائهم القدماء . وهكذا سيلعب هؤلاء المجندون أكبردور رأته الحروب العالمية فى التعذيب والإبادة.

ولقد شعرت الأحزاب اليسارية الفرنسية بعدم رغبة أغلبية الشعب الفرنسى فى مواصلة هذه الحرب الاستعمارية فحاولت الإفادة من

هذا الموقف ، وخصوصا الحزب الاشتراكي الدولى الذى أعلن على رأس برامجه فى انتخابات سنة ١٩٥٥ الاعتراف بالشخصية الجزائرية. ولقد نجح هذا الحزب بالذات فى الانتخابات واستطاع أن يحصل على أغلبية لم تتوفر له من قبل نتيجة لإعلانه عن هذه السياسة. وتولى الحكم جى موليه الذى أسرع بإرسال الجنرال كاترو وزيرا فرنسيا مقيما فى الجزائر كتمهيد لجس نبض الوطنيين، ثم الدخول فى مفاوضات معهم وإعطائهم بعض حقوقهم التى يطالبون بها.

ولكن الأحوال تغيرت فى فرنسا بسرعة كبيرة نتيجة لضغط كل من رجال الأعمال والرأسماليين واليهود والمستعمرين على الحكومة. أتهم رجال الاستعمار الجمهورية المصرية بإشعال ثورة الجزائر إنكارا منهم للاعتراف بالشخصية المتميزة والوطنية لهـــذه الثورة. كما استغل اليهود حركة اليقظة العربية الكبرى التى انتشرت فى الشرق الأدنى وما تلاها من شراء الأسلحة من دول الكتلة الشرقية ومن ظهور إسرائيل بمظهر العاجز، استغلوا ذلك للضغط على حكومة الاشتراكيين والسير بها فى سياسة لن تؤدى بها إلا إلى الصدام مع القوى العربية فى الشرق الأدنى وفى الجزائر. وظهر عداء الحزب الاشتراكى الفرنسى واضحاً أمام العنـاصر الشيوعية التى حاولت الانتصار عليه فى فرنسا نفسها، والتى انضمت الى قوات جيش التحرير فى الجزائر، والتى رحبت بتهديد مركز إسرائيل فى الشرق الأدنى، فتبلور الموقف عن تكتل الحزب الاشتراكى الفرنسى مع

العناصر الرأسمالية والصهيونية الاستعمارية فى فرنسا،ورتبوا صفوفهم لمعركة مع العرب ومع العناصر اليسارية المتطرفة.

زار وزير الخارجية الفرنسية فى أوائل عام ١٩٥٦ الجمهورية المصرية، وتباحث مع الرئيس جمال عبد الناصر فى أمر وقف المعونة العسكرية عن الجزائريين ووقف إمدادهم بالأسلحة والذخائر وكأن الثورة الجزائرية لم تكن انتفاضة كبرى شارك فيها كل رجل وامرأة بل وطفل فى الجزائر. وتوالى ظهور مركبات النقص الفرنسية فى الميدان الدولى بشكل يتنافى مع أبسط مبادىء الدبلوماسية والاتزان.

وعرض كل من ملك المغرب والحبيب بورقيبة عقد مؤتمر فى تونس مع القادة وزعماء الثورة الجزائرية، ومهدا بذلك للتوسط بين الثوار الجزائريين وفرنسا، وعملا على إعطائها الفرصة لستر عملية تقهقرها بلباقة. وحضر بعض من زعماء هذه الثورة إلى الرباط، وتباحثوا مع ملك المغرب، ثم استعدوا للسفر سويا إلى تونس. كانت إدارة المخابرات الفرنسية قد أعدت عدتها مع قائد الطائرة المغربية الفرنسى الأصل. وبدلا من أن تصل طائرة القادة الفرنسيين إلى تونس هبطت إلى مدينة الجزائر، حيث كانت السلطات الفرنسية فى استقبالها بالمدافع الرشاشة. ونجحت فرنسا بهذه العملية الخسيسة فى وضع أيديها على خمسة من كبار قادة الثورة الجزائرية، واستولت على كثير من أوراقهم، وجندت الأخصائيين لحل رموزها، ثم

بدأت حملة اعتقالات واسعة بين العناصر الجزائرية الحرة الموجودة في الجزائر وفي فرنسا نفسها .

كانت هذه صدمة عنيفة لتنظيم الثورة الجزائرية في ذلك الوقت . وكانت صدمة للعرب والمسلمين والرأى العام العالمى في الشرق والغرب . واعتقدت فرنسا أن في استطاعتها القضاء على ثورة الجزائر في فترة وجيزة . ولكن حسن تنظيم هذه الثورة ونبوعها من قلوب ورءوس ودماء كل الجزائريين خيب هذه الآمال .

واعتقدت الحكومة الفرنسية — التى بدأت تقاسى من عقدة نفسية اسمها العرب — في التفكير في توجيه ضربة قوية إلى حكومة القاهرة نفسها ، حتى تضمن هدوء الحال في شمال إفريقية .

لعبت فرنسا وكبار المولين فيها ، ومعظمهم من اليهود ، دوراً خطيراً في سحب الكتلة الغربية ، لاقتراحها لتمويل مشروع السد العالى . وانتهزت فرصة تأميم شركة قناة السويس ، وحاولت تغيير الأوضاع ، ومهاجمة نظام التأميم — رغم أنها كانت من أكبر الدول التى نادت به والتى طبقته في بلادها . لعب بورجيس مونورى — وزير الحربية الفرنسى — دوره الدنىء المعروف مع آبل توما — وكيل الحربية الفرنسية اليهودى — في ترتيب أمر الهجوم الثلاثى على قناة السويس . كانت مصالح جى موليه وحكومته في شركة قناة السويس تقل عن مصالح الخزانة البريطانية مثلا ، ولكنه كان

أكثر نشاطا من إيدن ، فسافر إلى لندن وقابل بن جوريون ، وأعد محطات الإذاعة من قبرص ، كما أعد نخبة من مأموري المراكز الفرنسيين الذين طردوا من المغرب لكي يديروا بهم شئون منطقة قناة السويس بعد احتلالها .

انتقلت معركة الجزائر بالنسبة للحكومة الفرنسية من الجزائر نفسها إلى الشرق الأوسط وإلى منطقة قناة السويس. انتقلت عسكريا وسياسيا . ولم تخف صحف اليمين المتطرفة فى فرنسا اتجاهها من أن القضاء على الحركة الثورية التحررية فى القاهرة سيقضى بالتالى على ثورة الجزائر.

أرادوا تسديد سهمهم إلى قلب العروبة النابض ، إلى القاهرة ، وإلى أكبر حركة هدفت إلى انتزاع حقوق الشعوب المغتصبة من المغتصبين ، إلى تأميم شركة قناة السويس وإرجاعها إلى الشعب المصرى . ولكن فرنسا مثلها مثل انجلترا وضعت كل أوراق لعبها مكشوفة بهذا الهجوم العسكرى ؛ إذ لم يكن فى استطاعتها القيام بأكثر من ذلك . ولكن المصريين هبوا للدفاع عن حقوقهم التى وجدوا أخيراً من يرجعها إليهم .

تكتل الشعب المصرى ، وتكتل معه إخوانه العرب الأحرار فى جميع أقطار العالم ، وصوتت الأمم المتحدة بانسحاب القوات المعتدية من منطقة الشرق الأوسط . صوتت بإجماع الآراء ولأول مرة فى تاريخها ، فعادت القوات الفرنسية من حيث جاءت وهى تشعر بذل

الهزيمة وبحقدها على العرب . ورأت فرنسا انهيار إيدن في انجلترا فصممت على الصمود وكأن كبرياءها قد خدش . صممت على البقاء في الجزائر وعلى اتخاذ كل الوسائل الممكنة للبقاء فيها حتى ولو تطلب الأمر إبادة سكانها عن آخرهم .

نقطة تحول جديدة في السياسة الفرنسية في الجزائر نتيجة لسيطرة مركبات النقص على حركات الحكومة الفرنسية وتصرفاتها التي قاربت اللاشعورية وابتعدت عن الشعورية . وكان على الشعب الجزائري أن يصمد في الميدان وهو يرى قوات الاحتلال الأجنبية والسلطات الإدارية وعناصر المستوطنين قد جن جنونهم وأصبحوا لايقيمون أي وزن للقانون وللقيم الإنسانية التي تشدقوا بأنهم كانوا أول من أعلنها .

بدأت حرب الإبادة الشاملة ، وبدأت بالتدمير . لم يحاول المشاة الفرنسيون القيام بهذه العمليه لجبنهم عن مواجهة الأهالي ، فتركت القيادة هذا العبء على كاهل القوات الجويه التي أخذت في تدمير القرى في كل مكان عقب كل كمين يقع فيه الفرنسيون . أبيدت قرى عربية جزائرية بأكملها وكأن الجيش الفرنسي ينتقم من الأهالي العزل ومن الشيوخ والنساء والأطفال الذين صمموا على الحياة الحرة الأبية . كم من قرية أحرقت وادعى الفرنسيون أنها كانت ملاذا للمجاهدين . وازدادت هذه العمليات اتساعا مع مرور الوقت ، وأخذت القوات الفرنسية تحاصر قرى جزائرية بأكملها

ثم نصربها بقنابل الطائرات والمصفحات ، وتتلو ذلك بإشعال النار في بقاياها . وتنظم العسكريون الفرنسيون تجويع مناطق بأكملها ، وذلك بمنع التجول في الطرقات المؤدية إليها ليحولوا دون وصول المؤن ، ثم بمنع السكان من الخروج منها تحت التهديد بإطلاق النار بمجرد رؤية أي كائن يتحرك . طبقوا ذلك بكل قسوة ، ومنعوا حتى الأدوية من الوصول إلى الجزائر في ذلك الوقت . وصل بعض أنباء هذه الحرب إلى الرأى العام العالمى في نفس الوقت الذى تشدقت فيه الحكومة الفرنسية بأن نفوذها وسلطتها قد عادا وسيطرا على الجزائر .

ازداد الحرق على الواقع ، وأثرت الهزائم السياسية والشعور بالضعف والمهانة وسوء الحالة الاقتصادية في فرنسا في كثير من النفوس الضعيفة ممن اعتقدوا أن الجزائر هى أساس كل ما ينزل ببلادهم من مصائب . وأعطت الحرب الفرنسية التى جندت لها الحكومة الفرنسية أركانحرب قوية وموَّلها رجال الاستعمار بآلاف الملايين من الفرنكات ، نتائج ملموسة اتسمت بالفظاعة ، ودلت على استفحال اضطراب نفسية الفرنسيين . أصبح عدد من هؤلاء الشبان الذين حاولوا في الماضى الهروب من الخدمة في الجزائر يفتخر بعد عودته بالأساليب التى شارك بها في تعذيب المجاهدين الجزائريين وفي قتل الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ . كانوا قد تركوا بلادهم وهم في سن العشرين ، واعتقدوا أن في مقدورهم إجبار حكومتهم

على وقف الحرب الاستعمارية فى الجزائر . ولكن سرعان ماوجدوا أنفسهم تحت قيادة ضباط صف وضباط قضوا حياتهم فى المستعمرات ، وكان مثلهم الأعلى التنكيل بالأحرار وإرضاء نزعات وحشية فى نفوسهم بدعوى الاحتفاظ بالعلم الفرنسى مرفوعا على الجزائر . أصبح المارسيلز ، وهو نشيد الدفاع عن حرية فرنسا أمام الغزاة فى عصر الثورة الفرنسية ، نشيدا استعماريا يدل على تصميم الفرنسيين على البقـــاء فى الجزائر بقوة السلاح وبحرب إفناء عامة — رغم تصميم الشعب الجزارى على انتزاع حريته واستقلاله . ولم يتورع الاستعماريون عن اتهام ثورة الجزائر باتهامات مختلفة ، تعبئة للرأى العام الفرنسى لكى يواصل دفع الضرائب وإرسال أبنائه اللازمين لهذه الحرب . اتهموها بأنها حركة إسلامية متعصبة تسعى إلى إخضاع أوربا لشعوب متبربرة . واتهموها بأنها حركة عربية معادية لكل الأجناس الأخرى ، بل اتهموها بأنها حركة شيوعية تهدف إلى استنزاف موارد فرنسا والسير بها إلى الفقر والضعف ، تمهيداً لحكم الشيوعيين . وتناسوا أنها حركة إسلامية عربية اشتراكية ، لا تهدف إلا إلى خير الجميع بما فيهم فرنسا نفسها ، ولا تنشد إلا العيش فى سلام ، ولكن وهى متمتعة بحقوقها وترفرف الحرية على أراضيها .

اتخذت السلطات الفرنسية من التعذيب ، بعد التدمير ، سياسة لها فى الجزائر . وأخذت تتفنن فى هذه الناحية ، دون رحمة

ولا إنسانية . وشهد عليها كثير من أبنائها الذين نشروا مذكراتهم عن وسائلها تجاه هـذا الشعب المجاهد . وكان منهم العسكريون والقانونيون ، بل ورجال الدين . كتب شريبر وسيمون وموريس جارسون ، نقيب المحامين فى فرنسا ، عن هذه الأعمال ، وفضحوا تصرفات حكومة بلادهم أمام الرأى العام الفرنسى والعالمى . كما كتب الكاثوليكيون الأحرار ، وكانوا لا يسعون إلا إلى أن يقوم الرأى العام الفرنسى نفسه بوضع حد لهـذه الأساليب الإجرامية التى تهدم قيمة فرنسا فى أعين العالم ، ووقف هذه الحرب المدمرة التى تقضى على زهرة شباب فرنسا وتفلس خزائنها . كانوا قلة بين الفرنسيين ، وكانوا ضعفاء أمام تكتلات الاستعماريين والمستوطنين والصهيونيين . ولكنهم واصلوا كفاحهم بطرقهم ووسائلهم ، وأثبتوا أن حكومة فرنسا لا تمثل الرأى العام فيها ، وأنها تستغل البلاد مع أعوانها من اليمينيين المتطرفين لخدمة مصالح بعض الأفراد والهيئات والمنظمات الغربية العسكرية مثل منظمة حلف شمال الأطلنطى . ولكن حكومة باريس ظلت مسيطرة على الإذاعة ، كما كان اليهود مسيطرين على معظم الجرائد الفرنسية . ولم تمنع هذه المعارضة القوية حكومة باريس من المضى فى سياستها الإجرامية تجاه الشعب الجزائرى المناضل ، ولا سلطاتها الاستعمارية من تعذيب المجاهدين الجزائريين .

عمد رجال السلطات الفرنسية فى الجزائر إلى التفنن فى أنواع التعذيب ، فكانوا يجردون الجزائريين من ملابسهم كاملة ، ويقيدون

أياديهم وراء ظهورهم ، ثم يضعون رؤوسهم فى الماء المغلى ، بدعوى إرغامهم على الكلام وإرغامهم على إعطاء أسرار جيش التحرير . وكانوا يعلقون الجزائريين من أرجلهم فى أسقف الحجرات ويواصلون ضربهم على رؤوسهم المدلاة إلى أسفل . وكانوا يضعون خراطيم المياه فى أفواه الوطنيين حتى يضطروا الماء تحت الضغط المستمر إلى الخروج من جميع منافذ الجسم وأيديهم مكتوفة وراء ظهورهم . وأخذوا يعلقون الجزائريين من شعورهم ، وإذا ما سقط أحدهم أجهزوا عليه ضربا ولكما وركلا بالأحذية . وأخيراً استخدموا التيار الكهربائى لكى يمر بين رؤوس الوطنيين وأرجلهم وفى مواضع حساسة من أجسادهم . استخدموا ذلك ضد الجزائريين العزل من السلاح ، بمجموعات من الجنود ضد كل وطنى واحد . وكانت هناك الحراب والرصاص للقضاء على كل حالة ميئوس منها أو لوضع حد لخروج المعذب عن قواه العقلية بعد هذه المعاملة .

قام كثير من الفرنسيين بهذه العمليات بقلوب قاسية وتخصصوا فى احترافها بدعوى تخصصهم فى الاستجواب ومعاملة المشبوهين . تخصصوا فى نزع الأظافر ، وتلذذوا بسماع صياح الضحايا ، وأجبروا الوطنيين على الهتاف بحياة فرنسا . هذا علاوة على التعذيب بالجوع والعطش حتى الموت . هددوا النساء بقتل أبنائهن أمامهن ؛ والرجل بالاعتداء على زوجته أمامه ، ونبذوا جانبا كل القيم الإنسانية التى امضى العالم حياته فى بنائها منذ آلاف

السنين . أدخلوا الحراب فى أجسام الجزائريين ، وارتكبوا كثيراً مما يعجز القلم عن وصفه ، بدعوى الاحتفاظ بالجزائر لفرنسا . ولم تكن هناك من نتيجة منطقية لهذه المعاملة والخسة الا الفرقة الكاملة بين الفرنسيين والجزائريين وتصميم الجزائر بأكلها على خوض المعركة حتى النهاية . أصبح الموت ضرورة حتمية لوجود الفرنسى فى أرض الجزائر . فليكن موتا شريفاً واستشهادا فى ميدان المعركة .

عملت السلطات الفرنسية فى الجزائر على محاولة منع انضمام العناصر الشابة إلى الثورة ، فجندتها للعمل فى بناء المدارس وإنشاء الطرق . ولكن الأطفال الجزائريين لم يحضروا إلى هذه المدارس فاتخذتها لمبيت الجنود ولتعذيب الوطنيين . وفر العمال فى أول فرصة ، وانضموا إلى المجاهدين فى الجبال . وحرمت فرنسا على العمال الجزائريين فيها عودتهم إلى بلادهم . وأخذت تضيق عليهم الخناق وتتعسف فى معاملتهم . القت القبض على آلاف منهم ووضعتهم فى معسكرات خاصة وفى الحدائق العامة تحت حراسة المدافع الرشاشة بدعوى تحقيق شخصياتهم . ولكن هذا لم يمنعهم من الفرار فى أول فرصة إلى الدول الأوروبية الأخرى ، خصوصاً ألمانيا وسويسرا وإيطاليا ، وبجوازات مرور فرنسية ، ومنها إلى تونس والمغرب تمهيداً للنزول إلى معركتهم التى اشتعلت منذ سنوات واحتاجت إليهم .

علمت فرنسا أن الرأى العام العربى والإسلامى والعالمى

يعطف على قضية الجزائر ، فأحكمت النطاق حول هذا القطر المجاهد من البحر والبر ، وأساءت علاقتها مع معظم الدول المتحررة . وواصلت تدمير الجزائر بطريقة منظمة وحسب خطة موضوعة ومدروسة ، ومنفذة مع سبق الإصرار .

واصلت فرنسا استخدام كل إمكانياتها الحربية فى تدمير الجزائر . وأنشأت نظام المربعات لتطويق أية منطقة تقع فيها أية حادثة أو كمين لدورياتهم . كانت الخطة أن تبدأ الطائرات بقذف القنابل هذا المربع ، ويتلوه قذف المدفعية الثقيلة ، ثم يأتى دور المصفحات والدبابات وقاذفات اللهب . وبلغت القوات العسكرية الفرنسية فى الجزائر ثلاثة أرباع مليون جندى ، استندت إلى ما يزيد على مائتى ألف من المستوطنين المسلحين والمنظمين فى الميليشيا . فأصبح من السهل على الفرنسيين التصدى لأى مربع فى الجزائر إذا ما قام المجاهدون بمهاجمة إحدى القوافــل والقضاء على رجالها أو الاستيلاء على الإمدادات منها . وجرى كل هذا دون أن تسمح فرنسا لمراسلى الصحف والمجلات برؤية ما يجرى فى هذه المنطقة المحاصرة . ولـكن نافذة صغيرة ظلت مفتوحة على العالم الخارجى يمـكنه منها أن يرى صورة مصغرة لما يجرى هناك ، وهى قرية سيدى يوسف التونسية الواقعة على الحدود مع الجزائر . لم يتورع الفرنسيون عن ضربها أكثر من مرة بقنابل الطائرات ثم قذفها بالمدفعية وتطويقها بالدبابات ، وخطف الأهالى منها بدعوى أنهم من الجزائريين

ورأى العالم تدمير هذه القرية — رغم وقوعها خارج الحدود الجزائرية وتحت سيادة دول أخرى ، تواصل علاقات الود مع فرنسا نفسها رغم ضغط الرأى العام الوطنى والعربى العالمى عليها .

وأخيرا ، فإن فرنسا قد نشأت منطقة محرمة فى شرق الجزائر تمتد من عنابة ى فى الشمال حتى نقرين فى الجنوب ، وتفصل بها الجزائر عن تونس . وأقامت لهذا خطا من الأسلاك الشائكة يبلغ طوله أربعمائة كيلومتر ، وعلى مسافة تبعد من ثلاثين إلى خمسين كيلومترا من الحدود التونسية كان هذا هو خط موريس ، وزير الحربية الفرنسى الذى قرر تزويده بأجهزة الرادار التى تفتح نيران المدفعية لمجرد مساس أى شىء للأسلاك الشائكة . وجاء بعده شابان دلماس الذى قرر إخلاء هذه المنطقة من السكان واعتبارها منطقة ضرب للمدفعية . بلغ سكان هذه المنطقة حوالى ثلاثمائة ألف جزائرى ، وظهر أن قرار الحكومة الفرنسية لم يتنج إلا عن تطرف فى سياسة الابادة .

كانت الجزائر تجاهد منذ سنوات ، ولم يتمكن الجيش الفرنسى فيها من قهر شعب باسل أصر على الموت من أجل الحرية والعدالة ، فشرعت فرنسا فى تطبيق سياسة واسعة النطاق لإبادة مناطق بأكلها بقوة الحديد والنار . إذ لم يكن أمام الجزائريين سكان هذه المناطق إلا محاولة الفرار أفواجا للنجاة من وابل القنابل والرصاص والحريق والاعتداءات الفاحشة والمجاعة . إلا أنهم وجدوا أنفسهم مطوقين بين خط موريس وبين القوات الفرنسية المرابطة على الحدود الفرنسية ، فلم يكن نصيبهم إلا التعذيب والخسف والموت ،

ما لم يسعدهم الحظ باجتياز الحدود والاتجاه إلى تونس . كان معظمهم من النساء والشيوخ والأطفال . أما من يقدر على حمل السلاح فقد انضم إلى إخوانه المجاهدين فى الجبال ، وحاربوا بكل ما وجدوه من أسلحة وما استطاعوا انتزاعه من الفرنسيين أنفسهم لتخليص بلادهم وتأمين حياة أبنائهم . زادتهم القسوة الفرنسية تشبثاً بمبادئهم ومطالبهم العادلة . وأيدتهم كل الشعوب والدول المتحررة الناهضة . وعلموا أن معركتهم هى معركة كل شعب متحرر ، فواصلوا الكفاح ، واستعذبوا الاستشهاد .

الفصل الثالث

الصحراء والبترول

ازداد اهتمام فرنسا بالجزائر مع استمرار حرب التحرير الوطنية في هذا القطر العربي. وقام عدد كبير من الباحثين والدارسين، خصوصاً من ذوى الاتجاهات اليمينية فى فرنسا، بتقديم دراسات تدل على أهمية الاحتفاظ بالجزائر لفرنسا. فاستعرضوا قيمة الموارد النباتية والحيوانية والمعدنية فى هذا القطر، وشرحوا أن فقد الجزائر سيصيب الاقتصاد الفرنسى بضربة عنيفة، ويجعل فرنسا دولة فى المرتبة الثالثة أو الرابعة، تعتمد على غيرها فى المواد الخام وفى التسويق إلى درجة كبيرة.

ومع ازدياد هذا الاتجاه، أخذت الحكومة الفرنسية تشجع المسرحين من القوات العسكرية على البقاء فى الجزائر لتدعيم سلطتها هناك. كما أخذت تشجع الشركات على القيام بدراسة الامكانيات الاقتصادية فى الجزائر وفى الصحراء الكبرى، والتنقيب عن المعادن والبترول فيها. وأخذت فرنسا من ناحية ثالثة تتزعم حركة السوق الأوربية المشتركة، وتحاول بكل وسائلها إدخال إمبراطوريتها الإفريقية، ومنها الجزائر، داخل هذه المنظمة الاقتصادية الإقليمية.

أما عن تشجيع حركة الاستيطان ، فإنها لم تعط نتيجة ملموسة ، إذ أن معظم الفرنسيين أعرضوا عن الإقامة فى هذا القطر الذى يحارب من أجل استقلاله . ولم يكن من السهل على الفرنسيين استغلال رؤوس أموالهم فى الجزائر ما دامت الحرب قائمة وتهدد كل نشاط جديد يقوم به الاستعماريون . بل إن عدداً كبيراً من المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر قد اضطروا إلى الخروج منها إما إلى فرنسا وإما إلى دول أمريكا اللاتينية وإلى كندا . وهكذا ظهر فشل هذه المحاولة الفرنسية التى هدفت إلى توطيد أقدام الحكم الفرنسى وتمكين الأوربى من استغلال موارد الجزائر .

ولكن تشجيع الحكومة لعمليات التنقيب من المعادن والبترول أعطى نتائج مباشرة أثرت بالتالى فى أهمية الجزائر من الناحية الاقتصادية الدولية ، وأعانت حكومة باريس على الاتكاء عليها لإظهار أهمية المعركة التى تخوضها أمام حرب التحرير ، ومحاولة الضغط على دافعى الضرائب وعلى الشبيبة الفرنسية لمواصلة تضحياتهم فى سبيل سياستها الاستعمارية .

ذلك أن شركات التنقيب قد وجدت البترول فى أماكن مختلفة من الجزائر . وجدته فى حاسى رمل وحاسى مسعود وفى عجلة . كما وجدت حقولا غاذية فى عين مصالح .

أخذت الحكومة الفرنسية تتشدق بأن مشكلة الجزائر ليست مشكلة اقتصادية وإنسانية ! ! ادعت أنها قد بذلت مجهودات

فائقة فى ميادين البحث والتنقيب ، وشرحت أن شعب الجزائر يزداد فى تعداده بسرعة ، وأنه يحتاج إلى من يأخذ بيده لمساعدته فى استغلال موارده الطبيعية ، وفى ضمان مستقبل أفضل لأبنائه . نشرت فرنسا هذه الادعاءات فى المحافل الدولية وأمام هيئة الأمم المتحدة ، وكأنها قد لبست ملابس القديسين الأوائل وجاءت لمساعدة الجزائريين حقاً.
أما فى فرنسا نفسها فقد انتشرت الدعاية بأن خسارة الجزائر تعنى التخلى عن ثورة الصحراء — وصرح بأن إنتاج البترول سيصل فى عام ١٩٦٠ إلى سد نصف حاجة فرنسا منه ، وحدد هذا الإنتاج السنوى بأربعة عشر مليون طن فى عام ١٩٦٠ ، وبخمسة وعشرين مليونا من الأطنان فى عام ١٩٦٢ . وهكذا أصبحت صحراء الجزائر وما تحتوى عليه من ثروات من أفضل المواضيع التى يتناولها الفرنسيون فى دعايتهم ، وفى تبرير مواصلتهم للحرب ، وفى ايهام الشعب الفرنسى بأن مستقبل بلاده الاقتصادى قد أصبح مرتبطاً بمستقبل الصحراء ومستقبل الجزائر . أثارت عملية البترول حماس بعض الفرنسيين . للحرب ، وأوهمت بعض رجال الأعمال بأن مصلحتهم تتلخص فى استمرار المجهودات الحربية الفرنسية فى هذا القطر الثائر . و كم من مقال كتب فى الصحف عن قيمة ثروة الصحراء ، و كم من موضوع تناوله المؤلفون أو المتحدثون فى الإذاعة بهذا الشأن .
ولقد نجحت هذه الحملة الدعائية الحكومية إلى درجة كبيرة ووقعت الحكومة الفرنسية فيها تحت تأثير العناصر اليمينية والاستعمارية

المتطرفة و كبار رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال ، فزاد حماس الجمهور فى فرنسا لمواصلة الحرب ، وارتفعت قيمة أسهم البترول ، رغم أن تقرير الخبراء لكمية البترول فى الصحراء جاء معتدلاً ومتنافياً مع المبالغة التى قدم بها رجال الحكومة هذا الموضوع إلى الرأى العام .

والظاهر أن الحكومة الفرنسية قد رددت دعايتها عن بترول الجزائر والصحراء إلى درجة أن اقتنعت هى نفسها بهذه المبالغة . وكانت الحكومة الفرنسية تخشى من ناحية أخرى من تمكن إنتزاع الجزائريين لاستقلالهم . فأخذت ترسم للمستقبل ، وقسمت الجزائر إلى منطقتين متميزتين : الأولى تقع فى الشمال وتمتد إلى مسافة مائتى ميل من الساحل بين جبال الأطلس والبحر المتوسط وتحتفظ باسم الجزائر ؛ والثانية هى بقية إقليم الجزائر ، مع واحات الجنوب والصحراء ضمتها إلى بقية المناطق الصحراوية التى تديرها فى موريتانا وفى شمال السودان الغربى وفى منطقة تشاد وأسمتها باسم المنظمة الاقتصادية لاستغلال الصحراء . كانت فرنسا قد أخذت ترتب الأمر حتى لاتفقد إلا المنطقة الساحلية من الجزائر بينما قررت الاحتفاظ بالمنطقة الداخلية وكأنها ملك لها . وحتى المنطقة الساحلية فقد أخذت الحكومة الفرنسية فى إعداد مشروعات لتقسيمها ان اقتضت الضرورة إلى مناطق يكثر فيها المستوطنون وأخرى يكثر فيها اليهود وثالثة شبه جرداء يمكن للعرب إذا ما تشبثوا باستقلالهم أن يعلنوها دولة

لهم. درست هذه المشروعات على أنها مشروعات اجتماعية لحل مشكلات السكان ولكنها كانت فى حقيقة الأمر مشروعات سياسية واضحة وتستند الى أسس اقتصادية لايمكن التعامى عنها .

ومع ازدياد شعور فرنسا بالضعف أمام رجال قوات التحرير الوطنية الجزائرية إزداد تشبثها بفرنسية الجزائر وبفرنسية الصحراء وضرورة الاعتراف بسلطتها المطلقة عليهما . وضح ذلك فى تفتيشها للسفن المارة فى وسط البحر المتوسط ، وكأن مياه الجزائر الإقليمية حتى إذا فرضنا جدلا أنها خاضعة لفرنسا ، قد امتدت إلى أكثر من مائتى ميل من الساحل . كما ظهر هذا فى فرضها لشروط خاصة على شركات التنقيب التى تعمل فى الصحراء ، رغم اشتراك رؤوس أموال غربية أخرى فى هذه العمليات . وكان هذا تشبثاً من فرنسا بفرنسة الجزائر والصحراء أكثر من تشبثها بهذه الصفة أو الشخصية لفرنسا نفسها .

ثبت أن نوع البترول الموجود فى الجزائر ممتاز ، لقلة كثافته ، وقلة اشتماله على مركبات الكبريت . ثم ظهر أن احتياطى الجزائر منه يزيد عن مائة مليون طن . ولكن المشكلة زادت فى تعقدها أمام الحكومة الفرنسية ، خصوصاً بالنسبة لاستخراج هذه المادة فى وسط الصحراء ونقلها منها حتى ساحل البحر . استلزم الأمر إنشاء خط للأنابيب فى جزء من هذه المسافة الطويلة التى تبلغ حوالى ٤٣٠ ميلا بين المناطق البترولية غير الآهلة بالسكان وبين الشاطىء ، مارة فى

مناطق غير آمنة ويمكن بسهولة مهاجمتها فيها خصوصاً أن نشاط جيش التحرير يزداد كل يوم . فاضطرت فرنسا إلى إنشاء خط من الأنابيب الصغيرة التي يبلغ اتساعها ست بوصات بين حاسي مسعود وتوجرت لمسافه ١١٠ أميال ثم خطاً آخر من نفس الاتساع طوله ١٢٠ ميلا ويصل بين توجرت وبسكرة . ثم رتبت الحكومة الفرنسية بعد ذلك أمر نقل البترول من بسكرة بالسكة الحديد حتى ميناء سكيكدة على البحر المتوسط أي لمسافة ١٦٠ ميلا أخرى . واحتاطت السلطات الفرنسية لحماية هذه الأنابيب فأخذت الطائرات والداوريات المصفحة في حراسة أنابيب البترول وأنشئت خطوط من الأسلاك الكهربائية على طول خط السكة الحديدية وحصنت فرنسا محطات الطلمبات وأصدرت أوامرها بعدم سير قطارات البترول إلا نهاراً وفي حراسة قوة جوية كافية .

وصلت أول قافلة من قوافل البترول الجزائري إلى شواطىء البحر المتوسط في يوم ١١ يناير سنة ١٩٥٨ ولكن الاحتياطات التي اتخذتها السلطات الفرنسية لضمان وصول أول قافلة محملة بالبترول قد جعلت الرأي العام يتساءل عما إذا لم تفق قيمة ما استهلكته قوات الأمن من البترول قيمه تلك الكمية التي جندت لها سلطات فرنسا كل ما في وسعها لحمايتها . وتعقب بعض الصحف على هذا قائلة إن قيمة برميل البترول الذي يصدر إلى فرنسا بهذه الطريقه الغريبة تبلغ عشرة أضعاف برميل واحد يصدر إلى أضعاف هذة المسافه .

اتخذ المجاهدون الجزائريون من خط الأنابيب ومن سكة حديد البترول هدفاً لهجومهم وفى أنحاء كثيرة منه . فتمكنوا من نسف السكة الحديدية مرات متعددة وفى أمكنة مختلفة منها . واستمر الجزائريون يهاجمون هذا المشروع بكل ما لهم من قوة ، ورغم تفنن الفرنسيين فى الدفاع عنه . وسرعان ما ظهر أن حرب التحرير الجزائرية قد امتدت إلى كل المناطق الجنوبية من الجزائر ، فأخذ الباحثون عن البترول يطالبون تزويدهم بالأسلحة وإرسال وحدات عسكرية للدفاع عنهم .

وخشيت الحكومة الفرنسية اهتمام الأمريكيين بالبترول ، وأن يقوم الأمريكيون بمساعدة جيش التحرير الجزائرى ، سعياً وراء بترول الجزائر . فأخذت هذه الحكومة فى إغراء الأمريكيين وغيرهم من رجال الأعمال الأجانب لطلب تراخيص منها للتنقيب فى الصحراء . وكانت فرنسا تتشبث فى هذا بحرفية وشكلية سيادتها المزعومة على الجزائر ، وتسعى من ورائها إلى ضمان بقاء الأمريكيين بعيدين عن الجزائر وسائرين فى ركاب حلفائهم الأوروبيين . وزار كثير من المسئولين الفرنسيين أمريكا وحاولوا جذب اهتمام شركات البترول الامريكية إلى الصحراء . وسنت الحكومة الفرنسية تشريعا لتنظيم

لتنظيم إشراك الشركات الأجنبية فى عمليات الاستغلال . ولكن هذه اللوائح نصت على ضرورة تكوين اتحادات بين أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية ورؤوس الأموال الفرنسية، وعلى ألا يتجاوز رأس المال الأجنبى خمسين فى المائة من رأس مال المشروع . حاولت فرنسا بذلك أن تسرع فى تقوية مركزها المالى فى الجزائر ، وإلى ضمان اعتبار أمريكا للجزائر أرضاً فرنسية ، خصوصاً وأن فى إستطاعة فرنسا تزويد دول غرب أوربا وحلف شمال الأطلنطى ببترول الجزائر . ولكننا نلاحظ أن الشركات الأجنبية طالبت بالحصول على ٥١ ٪ من الأسهم ، ولم يخف عنها تهديد جيش التحرير الجزائرى لكل حركة استغلال تقوم فى بلاده دون موافقة أهلها خصوصاً إذا كانت هذه الحركة تسعى إلى توطيد أقدام المستغلين الأجانب فى البلاد .

ثم ارتبط موضوع بترول الجزائر بعلاقات فرنسا مع كل من دولتى تونس والمغرب . لم تجادل الحكومة التونسية فى أمر حدودها مع الجزائر ولكنها اهتمت بمرور أنابيب البترول الجزائرى بأرضها . أما مملكة المغرب فإنها قد أخذت فى الموازنة بين حدودها الحالية وحدودها قبل مجىء الفرنسيين وفى القرن التاسع عشر . واستندت إلى الأسس التاريخية ، وطالبت برجوع حدودها إلى ما كانت عليه قبل نزول الفرنسيين فى شمال إفريقية. أما بين أبناء أقطار شمال إفريقية الثلاثه فإن الاتجاه العام قد سار نحو الاحتفاظ بثروات الاقليم لأبنائه وأخذ الفرنسيون يشعرون بضرورة الاتفاق مع الجزائريين

والتونسيين والمغاربة إذا مارغبوا فى الاشتراك فى استخراج ثروات الصحراء .

أما جبهة التحرير الجزائرية فإنها أعلنت عجز فرنسا بمفردها عن ضمان التطور الاقتصادى فى هذه المنطقة ، وأن هذا التطور لايمكن أن يتم دون تعاون ، خصوصاً بين بلاد متخلفة أو حديثة العهد بالاستقلال . فلابد إذن من القيام بعمل على مستوى دولى . وأعلنت أن الجزائر المستقلة تمد يدها إلى الشركات الأجنبية معترفة بحقوقها الشرعية . وصرحت لجنة التنفيذ والتنسيق التابعة لجبهة التحرير بأنه لايحق إلا لحكومة جزائرية أن تبرم مثل هذه الاتفاقات . وهكذا حافظت الجزائر على حقوقها ، وأكدت أنه لايمكن الارتباط بأية معاهدات أو اتفاقيات أو التزامات تكون فرنسا قد أبرمتها باسمها إذ ان هذه الاتفاقيات باطلة لصدورها من غير أصحاب الحق الشرعيين أبناء البلاد الوطنيين وبعد إعلان الثورة والعمل على نيل الاستقلال الوطنى .

وأخيراً عمدت فرنسا إلى ربط الجزائر بها فى السوق الأوروبية المشتركة ، وأرادت بهذا أن تغرى بقية الدول الأوروبية الغربية أعضاء هذه السوق ، على استغلال رؤوس أموالها فى هذا القطر العربى ، أى على استغلاله وتثبيت أقدام الأوربيين عامة والفرنسيين خاصة فيه . أرادت فرنسا تكتيل حركة رؤوس الأموال ضد القوى الوطنية المجاهدة فى الجزائر . وأرادت تسوية العلاقات الأوربية ووضع

حد لهذه المنافسات القديمة ، بل العداوة التقليدية بينها ، وذلك بضم الجزائر إلى منطقة السوق الأوربية ، أى فتحها لكل بضائع أوروبا الغربية ، وكان هذا عملا على فتح الجزائر لأوروبا ، رغم إصرار فرنسا على بقائها تحت سيادتها الدولية .

ولقد فشلت فرنسا فى كل هذه المحاولات الخاصة بصحراء الجزائر وبترولها وتشجيع حركة استيطان جديدة فيها أو ضمها للسوق الأوربية . ويرجع هذا الفشل أولا وأخيراً إلى استمرار حرب التحرير ومواصلة الجزائريين الكفاح من أجل حقوقهم المغتصبة . لقد استمرت الحرب فى داخل الجزائر وقامت المعارك السياسية عنيفة فى المحافل الدولية ، فلم تتمكن فرنسا من التفرغ لموارد الجزائر مع حلفائها . واستمرت الحرب رغم فقد الفرنسيين كل أمل فى النصر .

الفصل الرابع

استمرار الحرب

واصل أبناء الجزائر المجاهدون كفاحهم الحربي والسياسي من أجل استقلال بلادهم وانتزاعهم حقوقهم المشروعة من أيدى المتعصبين المستغلين الأجانب . وأحرز الجزائريون نصراً فى كل يوم على قوات تفوقهم عدداً وعدة . وشعر كثير من الفرنسيين أنفسهم أنهم يخوضون معركة خاسرة تكلفهم مالا طاقة لهم به ، ولا تخدم فى النهاية إلا أغراض وأطماع ومصالح طبقة معينة من رجال المال والاستعمار وسياسة حكومية ربطت نفسها بعجلة الاستراتيجية الاعتدائية الغربية .

ولقد بدأ تأثر الرأى العام الفرنسى بشرعية حقوق الفرنسيين يظهر واضحاً منذ سنة ١٩٥٥ حين قرر الحزب الاشتراكى المنعقد فى ليل ضرورة وضع نظام جديد للجزائر يترك لأبناء البلاد حق التشريع وحق التنفيذ وإن كان قد اشترط ضرورة ارتباط الحكومة الجديدة بفرنسا باتفاقيات حرة تقرب بين اتجاهاتها فى المسائل الدولية الهامة . كما قام الحزب الشعبى الجمهورى بالإشارة إلى ضرورة إنشاء نظام فيدرالى ، تكون كل من الجزائر وفرنسا أعضاء فيه . ولكن

الجزائريين رفضوا هذه العروض التى لم تزد فى حقيقة الأمر فى طبيعتها عن أنصاف الحلول، وأصروا على نيل الاستقلال كاملا غير مشروط أو مقيد بأى قيد. وافقت بعض الأحزاب الفرنسية على برنامج جبهة التحرير الجزائرية ومطالبها كاملة. وكان هذا هو موقف الحزب الشيوعى الذى نادى علناً بضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر، وبضرورة إعطاء الكلمة لشعبها فى إدارة شئونه داخلية وخارجية ولكن الحكومة الفرنسية واصلت سياسة كسب الوقت ولم تتقدم باقتراحات إلا لتغيير الشكل دون الجوهر.

بذلت الحكومة الفرنسية مجهودات ضخمة لمنع «تدويل» القضية الجزائرية وأصرت على اعتبارها مسألة فرنسية داخلية بحتة ولكن الجزائريين واصلوا جهادهم فى هذا السبيل وأيدتهم فى جهادهم الدول الصديقة من عربية وإفريقية وآسيوية كما أيدتهم دول الكتل الشرقية فى هذه المعركة التى تزعمتها إحدى دول غرب أوربا وربطتها بالسياسة والاستراتيجية الغربية. فنجد أن مؤتمر باندونج يعلن حق الشعوب فى تقرير مصيرها وحق الجزائر فى نيل استقلالها وضرورة تأييد الوطنيين الجزائريين بكل الإمكانيات. كما انتقلت القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة وظهر واضحاً أنها قد أصبحت مشكلة دولية رغم إصرار فرنسا على اعتبارها مسألة داخلية واتخاذها وسائل فاشلة لإظهار عدم موافقتها على سماع نقاش المسألة. انسحب الوفد الفرنسى من الجلسة عند عرض المشكلة ولكن مجرد نقاشها فى

الأمم المتحدة كان دليلا قاطعاً على تدويل هذه المسألة ، واعترافاً صريحاً بأن الجزائر ليست هي فرنسا وليست قطعة منها ولن تكون إلا جزائرية .

وأثيرت المسألة الجزائرية فى كل عام بعد ذلك فى الأمم المتحدة وزاد ظهور التضامن العربى والإفريقى الآسيوى ، واتفاق كلمته بالنسبة إليها . ووقف مندوبو شمال إفريقية يدينون السياسة الفرنسية ويطالبون بخروج الفرنسيين وإعطاء الجزائريين حقوقهم الطبيعية . وتكاتف فى ذلك بقية إخوانهم من الدول الصديقة والمتحررة ولم يأبهوا بموقف فرنسا الذى امتاز بالشذوذ خصوصاً بعد حوادث قناة السويس. تحدثت عن مسألة المجر لكى توجه الأنظار عما ارتكبته أيديها فى الشرق الأدنى فى الجزائر ولكن العالم أجمع أدان فرنسا وشعر أنها تواصل معركة فاشلة تمام الفشل فأوصاها بضرورة إيجاد حل سلمى للجزائر يتناسب مع حقوق الشعب الجزائرى المشروعة .

وبدأت الحكومة الفرنسية فى التحدث عن تغيير بعض مواد دستورها ووضع قانون أساسى جديد للجزائر كسباً للوقت وتمويهاً على العالم واحتفاظاً بمركزها فى شمال إفريقية أطول وقت ممكن . وسقطت حكومة جى موليه ، وكان على حكومة بورجيس مونورى أن تتم هذا المشروع . وعرض هـذا القانون الإطارى les Lois Cadres على البرلمان الفرنسى فاعترضت عليه كل من أحزاب اليمين واليسار. ادعت الأحزاب اليمينية انه قانون كريم جداً

فى صالح الجزائريين وعلى حساب فرنسا بينما اعترض الشيوعيون بأنه لا يتفق مع الأمانى المشروعة للجزائريين ولا يضع حداً لهذه الحرب المستمرة . فسقطت حكومة بورجيس مونورى وحدثت أزمة وزارية فى فرنسا فاضطر البرلمان إلى الموافقة عليه فى آخر يناير سنة ١٩٥٨ بأغلبية بسيطة .

نص هذا القانون فى مادته الأولى على أن الجزائر تعتبر جزءاً مكملا للأراضى الفرنسية رغم اعترافه بوجود شخصية واضحة للجزائر وهكذا بدأ القانون برفض المطالب الوطنية التى جاهد الجزائريون من أجلها وبكل مالهم من قوة ودماء .

ونص هذا القانون على ضرورة الوصول بالجزائر إلى مرحلة الحكم الذاتى وذلك عن طريق مساواة كل القاطنين فى هذا القطر فى الحقوق الانتخابية ، ولكنه عمل من ناحية أخرى على تفتيت الجزائر إلى مناطق صغيرة بحيث لا يسمح بتكتل الوطنيين فى صعيد واحد . فنص على إنشاء جمعيات وطنية ذات سلطة تشريعية فى الأمور الداخلية ثم عاد ونص على إنشاء مجالس عليا فى كل إقليم ، تراجع قرارات الجمعيات الأولى التى ستسيطر عليها العناصر الوطنية لامحالة . وجعل هذه المجالس مناصفة بين المستوطنين والجزائريين . وهكذا استمرت فرنسا فى اعتبار أن حق هؤلاء المستوطنين الأجانب يعادل حق النواب الوطنيين ويعمل على مراجعة كل القرارات الوطنية .

ونص هذا القانون على حق الوزير المقيم فى تعيين أعضاء المجالس ومسؤلية الحكومات المحلية أمامه، وعدم قدرة الجمعيات المنتخبة على إسقاط هذه الحكومات. ورسمت فرنسا لوزيرها المقيم فى الجزائر حق رئاسة هذه المجالس وتنفيذ قراراتها وذلك بعد أن نصت على أن مجلساً فيدرالياً عاما سيتكون منها بعد فترة انتقال تبلغ العامين.

ووضح أن نية الحكومة الفرنسية هى تفتيت الجزائر وشغل القوى الوطنية بالمسائل الداخلية وبالمسائل الانتخابية والحزبية. وكان هذا كسباً للوقت وانتظاراً لظهور الضعف على قوات جيش التحرير الوطنى الجزائرى لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه من قبل. ورغم ذلك فإن العناصر اليمينية فى فرنسا قد هاجمت هذا المشروع خصوصاً الفقرة الخاصة بإنشاء المجلس الفيدرالى ورءوا فيه توحيداً للجزائر وإن كان ذلك التوحيد تحت سيطرة الفرنسيين، وخشوا من أن تحصل العناصر الوطنية فيما بعد على حقوق المساواة مع المستوطنين مما يسمح لهم بالتالى بالسيطرة على هذا المجلس أيضاً. ولكن الحكومة الفرنسية عملت على تهدئتهم وواصلت اصدار تصريحاتها بأن حرب الجزائر لن تستمر فترة طويلة وأن المسأله لاتعدو «ربع الساعة الأخير» وطال «ربع الساعة» هذا لمدة سنوات.

شعر الشعب الفرنسى بفداحة الضرائب التى يدفعها لخدمة مصلحة حفنة من رجال المال والاستعمار. وظهر أن جزءاً كبيراً من الرأى العام الفرنسى يعارض فى استمرار هذه الحرب ويعارض فى

المشاركة فيها . فخشى رجال الاستعمار من وقف فرنسا لمجهوداتها فى الجزائر خصوصاً بعد أن نادى النواب الفرنسيون بضرورة إنقاص ميزانية الحرب فى الجزائر وضرورة الالتفات إلى حالة الخزانة العامة ، فكون المستعمرون جمعيات للدعاية لاستمرار الحرب حتى النهاية وارتفعت فيها أصوات المتطرفين الذين نادوا بإمكانية إخضاع حكومة باريس لقوات فتية يمكنها المحافظة على الأمبراطورية . وترأس هذه الحركة كل من جاك سوستيل والجنرال ماسو ، وبدأت فى تكوين فروع لها فى كل الجزائر وفى كورسيكا وجنوب فرنسا ، وعملت على تسليح أعضائها للاستيلاء على الحكم فى فرنسا نفسها وإجبارها على مواصلة سياسة الحرب ، بكل موارد فرنسا ، حتى النهاية المحتومة .

وتمخض هذا النشاط عن مجىء الجنرال ديجول إلى الحكم ، وموافقته مبدئياً على برنامج العناصر اليمينية . ولكنه عمل بالتالى على تقليم أظافرهم وعلى رسم سياسته الجديدة لكل من فرنسا ، والجزائر ، وبقية المستعمرات .

فاضطرت جبهة التحرير الوطنية الجزائرية إلى نقل الحرب إلى فرنسا نفسها وأخذ الفدائيون فى إشعال النيران فى مخازن البترول بالقرب من مرسيليا ، وفى جهات مختلفة من فرنسا . ووصلت هذه النيران إلى بعض ناقلات البترول الراسية فى الميناء و كبدت الحكومة الفرنسية خسائر واضحة . وقام المجاهدون الجزائريون بمهاجمة بعض

بعط البوليس وبعض المواقع العسكرية فى فرنسا ، مما جعل الحكومة الفرنسية تحسب لهم كل حساب .

ثم اضطرت هيئة التحرير الوطنية الجزائرية إلى إعلان حكومة جزائرية مؤقتة ، تواصل بدورها الحرب وتدبر شئون الجزائر ، رغم أنف المعتدين . واعترفت الدول العربية ، والإفريقية والأسيوية والصديقة بهذه الحكومة الجمهورية المؤقتة وأعلنت تأييدها لها فى كل الميادين .

ووضع ديجول دستوره فى النصف الثانى من مارس سنة ١٩٥٨ ، ونص فيه مرة جديدة على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الدولة الفرنسية وعلى أن الجزائريين هم رعايا فرنسيون ، وحاول هذا الدستور بذلك إبعاد الوطنيين عن شخصيتهم الجزائرية وعن قوميتهم العربية . ثم أخذت السلطات الفرنسية فى اتخاذ جميع الوسائل لاظهار أن الجزائريين يقبلون هذا الدستور الجديد ، أمام الرأى العام . فأخذت فى تقييد الجزائريين فى كشوف الانتخابات للاستفتاء على الدستور الجديد فى أواخر سبتمبر سنة ١٩٥٨ . وكانت هذه محاولة فاشلة لاقناع الرأى العام العالمى بأن الجزائريين قد قبلوا الجنسية الفرنسية والتخلى عن شخصيتهم وقوميتهم ، رغم مواصلتهم الحرب والجهاد فى سبيل انتزاع حقوقهم المغتصبة ، كاملة غير منقوصة .

ووقفت الدول الصديقة مع الجزائر فى معركتها ضد الاستعمار

الفرنسي فاستمرت حـــرب التحـرير ، أقوى كل يوم من اليوم السابق .

ورغم تزوير الاستفتاء على دستور ديجول ، فان الحـكومة الفرنسية قد عادت وأظهرت استعدادها للتفاوض مع ممثلى الشعب الجزائرى ؛ خصوصاً بعد أن رأت عرض القضية الجزائرية مرة جديدة على الأمم المتحدة ، وتصميم عرب شمال إفريقية ، وبلاد الشرق الأدنى والبلاد الافريقية والأسيوية على مساعدة الوطنيين الجزائريين المـكافحين .

ولـكن هذا الاتجاه لم يهدف إلا تفويت الفرصة على الوطنيين فى الأمم المتحدة إذ سرعان ما أظهرت الحـكومة الفرنسية رفضها لفـكرة المفاوضة مع الحـكومة الجزائرية المؤقتة ، واختارت مصالى الحاج للبدء فى هذه المحادثات . وكان هذا الشيخ فى فرنسا منذ سنوات عديدة ، تحت المراقبة ؛ وانضم معظم رجال حزبه السابق حزب الشعب الجزائرى ، إلى جبهة التحرير ثم شاركوا فى الحـكومة الجزائرية .

أنصاف حلول جديدة لن تؤدى إلى وقف الحرب المستمرة فى الجزائر ، ولن تعمل على سيادة السلم وعودة الحق إلى نصابه .

حقيقة أن المسألة الجزائرية قدزادت فى تعقدها ، ولـكن السياسة الفرنسية قد أخذت فى التخبط فيها ، معتمدة فى ذلك على

قواتها العسكرية وعلى قوات حلفائها الغربيين وإمكانياتهم المادية لمواصلة هذه الحرب الضروس .

إن الحكومة الفرنسية تنفق فى الجزائر مايزيد على سبعمائة مليار سنوياً، وقد تمكنت فرنسا بهذه الميزانية وبالقروض التى قدمتها لها بقية دول غرب أوربا وأمريكا من إلقاء مايزيد على مائة ألف جزائرى فى السجون وفى المعتقلات، هذا علاوة على قتل ما يزيد على ستمائة ألف جزائرى وتشريد مليون جزائرى فى الصحراء وفى تونس والمغرب .

ورغم ذلك فإن فرنسا تصر على سياستها وعلى استخدام القوة أمام هذا الشعب العربى الباسل المجاهد .

بل أنها تصر على تفجير القنبلة الذرية الفرنسية فى صحراء الجزائر رغم احتجاج الشعوب المحبة للسلام . انها ترغب فى إخافة الجزائر كما عملت أمريكا مع اليابان فى الحرب العالمية الثانية وليس أمام سكان هذه المناطق العربية الآن إلا أمران البقاء فى هذه المنطقة والتعرض للأخطار الذرية أو الخروج منها والتشرد دون مايسد رمقهم فى بقية الصحراء .

وتشجع فرنسا اليهود الآن على الذهاب والاقامة فى الجزائر وخلق أقلية يمكنها أن تسند إليها وتنفذ عن طريقها ما نفذته انجلترا فى فلسطين العربية .

ولكن شعب الجزائر يواصل جهاده المجيد مستنداً إلى صداقة ومعونة البلاد الشقيقة والصديقة ، وإلى قوته وإيمانه بعدالة قضيته قبل كل شئ . ولن تنتهى السياسة الفرنسية فى الجزائر إلا باستقلال هذا القطر وتمتع أهله بحقوقهم الشرعية المغتصبة رغم قوة الأعداء المادية والحربية .

خاتمة

أمريكا والقضية الجزائرية

لا يمكننا أن نتحدث عن السياسة الفرنسية فى الجزائر ونختمها دون أن نشير إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه المشكلة خصوصاً فى المرحلة النهائية منها ، تلك المرحلة المعاصرة بما فيها من ثورة الشعب الجزائرى والوسائل والإمكانيات التى وضعتها فرنسا فى الميدان للقضاء على هذه الثورة . ويجرنا هذا إلى التحدث عن العلاقات الفرنسية الأمريكية من ناحية والأمريكية الجزائرية من ناحية أخرى .

ذكرنا أن فرنسا قد خرجت من الحرب العالمية الثانية وقد فقدت مرتبتها الفعلية كدولة عظمى وإن كانت قد احتفظت بهذا الاسم محاولة لاستمرار التوازن الدولى فى الأمم المتحدة وعدم فتح الباب لتسوية المشاكل التى ستنتج من استقلال مستعمراتها دفعة واحدة .

ولقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على مساعدة فرنسا من الناحية الدولية على السيطرة على إمبراطوريتها السابقة . فاتخذت الولايات المتحدة هذا القرار الرسمى

وهى غير مخلصة فيه لفرنسا إذ أنها لم تكن تسعى إلا لترك الأمور تزيد نضجاً قبل أن ترث الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة . سادت هذه الروح الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٤ وشعرت أنها ستصل يوما إلى السيطرة على معظم ممتلكات إنجلترا وفرنسا ، ولكنها شعرت بعدم قدرتها على تنفيذ ذلك فى التو ، فانتظرت حتى تنضج الثمرة ويزداد بعد الشقة بين المستعمرات السابقة والدول العظمى التى خرجت من الحرب . وكان الاتجاه الأمريكى المعادى للاستعمار أكبر مشجع لشعوب المستعمرات القديمة على الثورة على الإمبراطوريات البائدة . وهكذا التقت السياسة الأمريكية مع الأمانى القومية لشعوب المستعمرات القديمة فى هذه النقطة بالذات ، وهى العداء للنظام الاستعمارى القديم . ولكن نقطاً أخرى كثيرة ستفصل بين اتجاهات الشعوب المتحررة وبين الاتجاه الأمريكى الذى يسعى لمحاربة الاستعمار القديم تمهيداً لكى يحل محله فى شكل جديد .

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم المعونة الاقتصادية للدول الأوروبية وساعد ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة فى هذه الدول وزيادة طلبات واستهلاك الأهالى فيها . وعمل ذلك على رواج المصنوعات الأمريكية فى الأسواق الأوربية وبالتالى على زيادة الانتاج الأمريكى . كما ساعد على زياده تداخل حركات رءوس الأموال الدولية بين كل من نيويورك ولندن وباريس . ودخل رجال الأعمال الأوربيون فى منظمات اقتصادية مع زملائهم الأمريكيين وكان التفوق

فى هذه المنظمات بطبيعة الحال لأصحاب رءوس الأموال الأمريكيين.

وهكذا ازداد الانتاج الأمريكى والانتعاش الاقتصادى فيها نتيجة لتقديم المعونة الاقتصادية لدول أوروبا ، وسيكون من الطبيعى أن يعمل رجال الأعمال الأمريكيون على ترك زملائهم الأوروبيين يواصلون استغلال مستعمراتهم فى إفريقيا وآسيا إذ أن ذلك لن يكون إلا زيادة لانتعاش هؤلاء الأتباع الأوربيين ويعود بالتالى بالفائدة على الأمريكيين . وحتى فى هذا الاتجاه الاقتصادى لم يكن الأمريكيون مخلصين لزملائهم الأوروبيين بل إنهم قد أخذوا يتحينون الفرص لكى يحلوا محلهم ، من الناحية الاقتصادية على الأقل ، فى السيطرة على هذه المستعمرات القديمة ويتخلصون بذلك من أحد الوسطاء الذى قد لا يكون هناك داع لوجوده .

عملت السياسة الأمريكية إذن بعد الحرب العالمية الثانية على محاولة استمرار إدارة الدول الأوربية لمستعمراتها القديمة من الناحية السياسية واستغلالها لها من الناحية الاقتصادية . ولم تكن مخلصة فى هذه العملية إذ أنها ستتحين الفرص لكى تسيطر على هـــذه المستعمرات من الناحية السياسية إن أمكن وإلا فمن الناحية الاقتصادية . ولم تتسرع أمريكا فى تنفيذ مشروعاتها . إذ أنها كانت واثقة من أنها تسيطر سياسيا وعسكريا واقتصاديا على عواصم الدول الاستعمارية فى أوروبا نفسها وأن الثمرة ستنضج فى يوم من الأيام .

ولكن عاملا آخر اضطر أمريكا الى زيادة تأييدها السياسى

والاقتصادى والعسكرى لدول غرب أوروبا وهى الدول الاستعمارية الموجودة الآن . ونتج هذا العامل بدوره عن الحرب العالمية الثانية نتيجة لتبلور الموقف بين معسكرين يقوم أحدهما على أساس العمل ويقوم الثانى على أساس رأس المال . تطور الموقف بين كل من الكتلتين الرأسمالية والشيوعية بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية وشعر الغرب بزيادة الأهمية التى حصلت عليها روسيا نتيجة لانهزام ألمانيا وقيام ديموقراطيات شعبية فى شرق أوربا وزادت الحالة سوءا على الغرب بالتطور السريع الذى حدث فى الشرق الأقصى والانتصارات التى حصل عليها الشعب الصينى لتحرير بلاده من الاستغلال الغربى . اضطرت الدول الغربية إلى التكتل خصوصا وأن جزءاً له قيمته من الرأى العام فيها كان يميل إلى الاتجاهات اليسارية . وتبلورت هذه المشاكل فى الصراع بين الشرق والغرب فى مشكلة برلين وشعر كل من المعسكرين أنه يضطر للحرب للمحافظة على نظامه القائم . ونتج عن هذا إنشاء حلف شمال الأطلنطى الذى حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدمه لأغراضها الشخصية كخط دفاع أمامى لها . وستوافق الدول الغربية الاستعمارية بطبيعة الحال على الدخول فى هذه المنظمة العسكرية إذ أنها كانت قد دخلت فى تلك الحلقة المفرغة التى تضطرها إلى طلب المعونة الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية لكى تحافظ على مستوى معيشتها وعلى نظمها القائمة من ناحية وستضطر نتيجة لذلك إلى تنفيذ السياسة الأمريكية فى

مستعمراتها من ناحية أخرى . وهـذه هى الصلة بين أمريكا والمستعمرات بشكل عام ويهمنا منها الجزائر بنوع خاص .

شعرت فرنسا بمركب نقص واضح وأخذت فى المحافل الدولية وفى مفاوضاتها مع غيرها من الدول تصر على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية . واتخذت هذا الموقف أيضا فى سنة ١٩٤٧ كما اتخذته عندما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية حلف شمال الأطلنطى . ووافقت أمريكا على هذا الاتجاه رغبة منها فى عدم إغضاب حليفتها الأوربية الرقيقة المشاعر ومحاولة منها للاستفادة من اعتبار اراضى الجزائر داخلة فى نطاق هذا الحلف العسكرى . إتسع نطاق حلف شمال الأطلنطى إذن باعتبار الجزائر جزءا فيه ، وسمح هذا للغرب بالسيطرة على إقليم يعتبر خطا ثانيا له ويمكنه أن يزوده بالمواد الخام وبالقوى البشرية اللازمة لاستمرار حرب دولية . أما من الناحية الاستراتيجية فلا يمكن لأحد أن ينكر أهمية موانىء الجزائر والقواعد البرية والجوية فيها فى تأييد أقاليم غرب أوربا ، خصوصا إذا اشتبكت فى حرب عامة إذ أنه سيسهل على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ من القواعد العسكرية فى هذا الاقليم محطات لتزويد غرب أوربا بكل ما يحتاج اليه هذا علاوة على مساعدتها على السيطرة على الملاحة فى البحر الأبيض المتوسط بين موانىء جنوب فرنسا وشمال إفريقية وبالتعاون مع الموانىء الإيطالية .

وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية وستكون هذه نقطة جديدة تؤثر فى سير الحوادث وتطورها فى هذا الإقليم خصوصا بعد أن تنشب الثورة فيه .

ساعدت الحرب العالمية الثانية على قيام الحركات الثورية فى جميع أنحاء العالم ورأينا كيف أن ثورة الهند الصينية قد أجبرت فرنسا على استغلال موارد الجزائر الاقتصادية والبشرية فى هذه الحرب . حقيقة أن اشتراك الجزائريين فى حرب الهند الصينية قد ساعد على تهيئة الجو للثوره فى الجزائر نفسها . ولكن مايهمنا هنا هو أن الولايات المتحدة الأمريكية ، قد أيدت فرنسا فى حرب الهند الصينية وستعمل بعد ذلك على تأييدها فى حربها ضد الشعب الجزائرى الثائر .

أمدت الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا بالأسلحة والأموال اللازمة لمواصلة الحرب فى الشرق الأقصى ولم تكن هذه المساعدة الأمريكية إلا تخفيفا عن الأعباء التى كان على أمريكا نفسها أن تقوم بها إذ أن هذه الدولة كانت ولا تزال تهدف إلى وقف تقدم الحركات الشعبية والثورات الشيوعية فى جميع أنحاء العالم . وساعدها الحظ على أن تجد من الفرنسيين ورجال مستعمراتهم من يقبلون حمل السلاح ومواصلة هذه الحرب . وهكذا اقتصر اشتراك أمريكا فيها على المجهودات الاقتصادية والمنتجات الحربية وادخرت بذلك قواها البشرية . واتبعت الولايات المتحدة نفس هذه السياسة بخصوص

الجزائر بعد أن نشبت فيها الثـورة رغم أن هذه الثورة هي حركة قومية عربيه لاتمت بأى صلة إلى الشيوعية الدولية . ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة الفرنسية بكل ما يلزمها من أسلحة وذخائر وعتاد بدعوى إرساله لها داخل نطاق حلف شمال الاطلنطى وسلحت لها الفرق العسكرية بأ كملها مدعية استخدامها لوقف أى هجوم شيوعى على غرب أوربا . واستخدمت فرنسا هذه الأسلحة والمهمات والذخائر فى حرب الإبادة التى تواصلها فى الجـزائر . استخدمت فيها الطائرات والمدفعية والمدرعات وأجهزة الرادار التى ادعت ضرورتها للدفاع عن غرب أوربا . ولم تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على لفت نظر فرنسا إلى خطورة هذا الأمر خصوصاً بعد أن نقلت هذه الدولة الأخيرة فرقا عسكرية بأ كملها من جبهتها الغربية إلى الجزائر وأصبحت غرب أوربا بغير قوات « دفاعية » كافية . واستخدمت « الأسلحة الدفاعية » فى حرب ضد شعب ليست له أى علاقة بالشيوعية . وإن سحب الفرقتين المدرعتين الفرنسيتين الثانية والثالثة من المانيا ؛ وإرسالهما بمعداتهما الأمريكية إلى منطقة سبدو وتلمسان فى غرب الجزائر لإقفال الحدود الغربية ووقف معونة المغرب للقطر الجزائرى ، وموافقة الولايات المتحدة الأمريكية على هذ الإجراء أو عدم مراجعتها لفرنسا فيه ، رغم تعريضه الجبهة الأوربيه للأخطار ، لأ كبر دليل على اشتراك الولايات

المتحدة الأمريكية فى هذه الحرب ولو بطريق غير مباشر. إذ أن الصمت لا يدل إلا على الرضا والقبول.

ولم تقتصر المعونة الأمريكية لفرنسا فى حرب الجزائر على مجرد تزويدها بالمهمات الحربية والصمت على نقل هذه المعدات لجبهة شمال إفريقية بل لقد أمدت أمريكا فرنسا بمعونات اقتصادية لم يكن فى وسع فرنسا أن تواصل حربها دون حصولها عليها. ويعرف الجميع سوء الحالة الاقتصادية التى تعرضت لها فرنسا نتيجة لإصرار حكومتها على الاحتفاظ بسبعمائة ألف مقاتل فى الجزائر ونتيجة لإنفاقها ٧٠٠ مليار فرنك سنويا على هذه الحرب. خلت الخزانة الفرنسية والتجأت الحكومة إلى القروض الداخلية ثم الضرائب وأخيرا إلى القروض الدولية. كانت ألمانيا الغربية من أولى الدول التى أقرضت فرنسا وليست رءوس الأموال بها إلا رءوس أموال أمريكيه بصورة غير مباشرة. ثم جاءت أمريكا نفسها لكى تقرض فرنسا علاوة على استمرار إمدادها لها بالمعونة الاقتصادية. وكان هذا أكبر مساعد لفرنسا على مواصلة حربها ضد الشعب الجزائرى.

ويمكننا أن نضيف إلى ذلك موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى المحافل الدولية وفى هيئة الأمم عند عرض قضية الجزائر عليها. لا يمكننا أن نقول بأن موقفها يؤيد حقوق الشعوب التى تناضل من أجل حريتها. وكم من مرة أثرفيها موقف الولايات المتحدة

فى المسألة ويمنح لفرنسا بالوقت اللازم لتنفيذ مآربها وإضعاف المقاومة الوطنية فى الجزائر .

ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تؤيد الشعوب فى التحرر من السيطرة الأجنبية ولكنها اشترطت أن يكون هذا التحرر بطريق سلمى فى الوقت الذى تعمل فيه على تسليح الدول الاستعمارية بدعوى ضرورة ذلك لوقف الخطر الشيوعى عن غرب أوربا . وكانت فى هذا تؤيد الاستعمار الغربى وتحاول عدم فقد صداقة الشعوب المتحرره إذ أنها لا تثق ، رغم ذكائها ، فى الجانب الذى سينتصر حتما .

إن كلمة واحدة من الحكومة الأمريكية لفرنسا كانت تكفى لوقف حرب الجزائر . ولكن الحكومة الأمريكية لم تتفوه بها ، مما يعطينا حق إدانتها .

وهناك نقطة أخرى تسمح لنا ، كمؤرخين ، بالحكم على الولايات المتحدة الأمريكية : هى أنها تسعى للمفاوضة مع جبهة التحرير الجزائرية ومع الحكومة الجزائرية المؤقتة وتساوم على استغلال بترول الصحراء . أنها سياسة ذات وجهين تسعى بها أمريكا إلى تأكيد الحصول على الربح من كل جانب وقبل أن تظهر النتيجة النهائية . إن الولايات المتحدة لا تظهر اهتمامها بحل القضية الجزائرية فى أقرب وقت ممكن إذ أن استمرارها سيضعف الجانبين الجزائرى والفرنسى على السواء وسيخرج المنتصر منها وهو محتاج إلى معونة

أجنبية فيجد أمريكا فى الانتظار بشروطها الاقتصادية وشروطها العسكرية .

وتواصل الولايات المتحدة الأمريكية سياسة القواعد العسكرية والأحلاف دون أن تستفيد من أخطائها السابقة ومن الفشل الذى منيت به هذه السياسة نتيجة لنمو الشعور التحررى والرغبة فى السلام . ولازالت أمريكا تساوم لخلق أحلاف والحصول على قواعد فى شمال إفريقية تدخل الجزائر فى نطاقها . إنها محاولات لإنشاء خط ثان مواز للخطوط الأوربية يسير فى شمال إفريقية من الغرب صوب طرابلس والشرق الأدنى ، ويؤيد خطوطها فى أوربا ويدعم سيطرتها على الجزء الغربى للبحر الأبيض المتوسط ويسمح لها عند الحاجة بالتدخل من قواعده جنوبا صوب الصحراء وأفريقيا السوداء . قواعد متناثرة على خطوط ويمكن منها السيطرة على الأقاليم المجاورة وفى كل الاتجاهات . وتذكر الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه السياسة هى سياسة دفاعية ولكن الشعوب المتحررة لا تؤمن بذلك ولا ترغب فى أن تتخذ أمريكا من قوتها وثروتها وسيلة للسيطرة على غيرها . ويعرف الجميع أن قيمة الرجل الحر فى الدفاع عن نفسه وبلاده تفوق بكثير قيمة التابع خصوصاً إذا كان لا يؤمن بالقضية التى أجبره الزمن على الدفاع عنها . وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية بطرق مباشرة وغير مباشرة جس نبض الجزائريين والتحدث معهم وتقديم العروض والمقترحات فى نطاق أحلاف شمال أفريقية أو غرب البحر

الأبيض المتوسط أو حلف الأطلنطى تمهيداً لتشكيل كل من تونس والمغرب مع الجزائر داخل نطاق الأحلاف الغربية . وتسعى أمريكا إلى الاستفادة من لحظة إنهاك أو يأس لكى يقبل الجزائريون وإخوانهم سكان المغرب مثل هذه العروض . ولكن مجاهدى الجزائر أبعد ما يكونون عن مثل هذه اللحظات .

وأخيراً يمكننا أن نشير إلى تلك السياسة التى تسعى بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض القيود على الشعوب قبل إمدادها لها بما يلزمها من أسلحة ومعدات ، وإرسالها لمعدات لا تصلح لوقف أخطار الاعتداءات الأجنبية الخارجية بقدر ما تصلح لكبت الشعوب وإرغامها على الخضوع لحكوماتها التى وافقت على الشروط الأمريكية ، عسكرية كانت أو اقتصادية أو سياسية . إن عدم اعتراف أمريكا بالثورة الجزائرية وبالحكومة الجزائرية يمنع كل الغرب ومصانعه من إمداد الشعب الجزائرى بما يلزمه فى حربه مع المستعمر حتى ولو كان ذلك عن طريق الدفع نقداً .

كل هذه النقط هى بعض الأسس التى نبنى عليها نقدنا للسياسة الأمريكية فى هذه القضية العربية وبشكل يسمح لنا بوضع السياسة الفرنسية فى إطارها العام خصوصاً فى هذه المرحلة الثانية من مراحلها السوداء فى شمال إفريقية .

وليس معنى ذلك أن الأبواب قد أقفلت أمام الشعب الجزائرى المجاهد . إنه يستطيع استخلاص ما يلزمه من أسلحة .

من أيدى العدو وهو لايحتاج إلى أسلحة الغرب مادامت تصل إليه في أيدى الفرنسيين .

ولن تتم سياسه فرنسا فى الجزائر إلا باستقلال هذا القطر العربى المجاهد . وستطوى بذلك صفحة سوداء من صفحات التاريخ إرتكبت باسم إدخال المدنية فى أحد الأقطار المسالمة . ولم ترتكب فى حقيقة الأمر إلا لإخفاء التحكم والاستغلال . وستبدأ بعدها صفحة جديدة هى سياسة فرنسا تجاه الجمهورية الجزائرية بل تجاه القطر الجزائرى العربى الذى سيقف صفاً واحداً مع إخوانه أمام الأخطار الأجنبية وسيكون أشد العرب بأساً على الناسيين نتيجة لما لاقاه على أيدى دعاة المدنية الغربية .

بعض المراجع

نورد فيما يلى أسماء بعض المراجع العربية والانجليزية والفرنسية لمن يريد الاستزادة فى الاطلاع حول الموضوع : —

دكتور صلاح العقاد :— المغرب العربى . القاهرة ١٩٥٨ .

احمد توفيق المدنى :— هذه هى الجزائر . القاهرة ١٩٥٦ .

علال الفاسى :— الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى .

ANSKY, M.; Les juifs d' Algérie, du décret Crémieux à la Libération. 1950.

BERNARD, Augustin; L' Algérie. Paris, 1930. [Tome II, Histoire des Colonies Françaises.].

BOUHALI L.; La voix d'un ami fidèle- 1948.

— L' avenir de l' Algérie se décidera avant tout par la lutte de notre peuple sur le sol National. 1948.

CHOURAQUI, A.; Les juifs de l'Afrique du Nord. 1952.

EMIR KHALED; La situation des Musulmans d' Algérie. 1924.

ESQUER, G.; Histoire de l'Algérie. 1950.

FACI, S.; L'Algérie sous l'égide de la France contre la Féodalité Algérienne. 1936.

FERHAT ABBAS; le jeune Algérien. 1931.
JEANSON, C. et. F.; L' Algérie hors la loi. 1956.
JULIEN, CH. — A.; L'. Afrique du Nord en marche Paris 1952.
MARTIN, Cl.; Les Israélites Algèriens de 1830. à 1902—1936
PELLEGRIN, H.; Le statu de l' Algérie. 1948.
SARRASIN.P. —E.; La crise Algérienne 1949.
SCHAEEFER, R.; Drame et chances de l' Afrique du Nord. 1953.
SPILLMANN: L'Afriquedu Nord et la France. 1947.
WISNER, S.; L'Algérie dans l'impasse, démission de la France. 1948.

محتويات الكتاب

صفحة

كتب أخرى للمؤلف

التنافس الدولى فى شرق إفريقية

٢٧٢ صفحة ٣٠ قرشاً

التنافس الدولى فى بلاد الصومال

٢٠٨ صفحات ٣٠ قرشاً

تاريخ القومية العربية (الجزء الأول)

الثورة العربية

٢٥٦ صفحة ٣٠ قرشاً

وتطلب هذه المؤلفات من الناشرين والموزعين الوحيدين لها

دار المعرفة

شركة ذات مسئولية محدودة

١٥ شارع صبرى أبو علم بالقاهرة

تليفون ٥٥٥٠٥ - [illegible] ٩٩٠١٨

مطبعة المعرفة